

## دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر بحث

مقدم من الطالب / أشرف محمد جمعة البنان  
لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق – جامعة القاهرة

### إشراف

الأستاذ الدكتور / عيد الياسط عيد المحسن

أستاذ التشريعات الاجتماعية المساعد

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / أحمد حسن البرعي

أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

### لجنة الحكم على الرسالة

أ.د/ أحمد حسن البرعي أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية كلية الحقوق - جامعة القاهرة (مشرقا رئيساً)

أ.د / خلاف عيد الجابر خلاف أستاذ المالية العامة وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة بنى سويق سابقاً (عضواً)

أ.د/ عيد الياسط عيد المحسن أستاذ التشريعات الاجتماعية المساعد كلية الحقوق - جامعة القاهرة (مشرقا وعضواً)

أ.د/ محمد عيد اللطيف بكرى مدير عام جهاز تنمية المشروعات الصغيرة الصندوق الاجتماعي للتنمية (عضواً)

عام ٢٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق  
واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً"

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء الآية رقم ٨٠)

## شكر وتقدير

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"

بكل الحب والتقدير والعرفان بالجميل أتقدم بالشكر إلى أستاذي الدكتور/أحمد حسن البرعى، الذي أرشدني وذل لي كل الصعاب، خلال مراحل البحث المختلفة .

كما أتقدم بالشكر إلى أستاذي الدكتور/خلاف عبد الجابر خلاف، الذي وجهني وساهم معي بسهم وفير في هذا البحث .

كما أتقدم بالشكر إلى أستاذي الدكتور/عبد الباسط عبد المحسن، الذي كان أول من علمني طريقة وكيفية كتابة البحث العلمي، وأيضاً لقبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع .

وأتقدم بالشكر إلى أستاذي الدكتور/محمد عبد اللطيف بكرى، الذي قبل المشاركة في تقييم البحث .

كما أتقدم بالشكر والعرفان بالجميل إلى كل من الدكتور المرحوم/ بهجت مرسى عوض على ما قدمه لي وخصوصاً في مجال الإحصاء والبيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة في مصر . وأيضاً إلى السيد المهندس/ محمد مسعد قطب على ما بذلة معي من جهد مخلص في توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالمستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية وكذلك السيد المهندس/عزمي مصطفى، على كل ما قدمه لي من مساعدات ومراجع في مجال الصناعات الصغيرة، كما أتقدم بالشكر إلى السيد الأستاذ/ عمر الفاروق أمين عمر، وأيضاً إلى المهندس / منير شعراوى على كل ما قدمه لي من مساعدات في مجال البحث .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلي كل من أ.د/ عبد السلام سيد سلطان على ما قدمه لي من نصح ومشاركة في مجال البحث، وأيضاً السيد المهندس/ محمد أمين كبير مستشاري وزير الصناعة، على ما قدمه لي من نصح وأرشاد ومشاركة فعلية كما أتقدم بالشكر إلى العميد/انس بهجت مدير مشروعات الوزارات بمركز المعلومات دعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء .

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر والعرفان بالجميل إلى كل من ساهم معي في هذا العمل .

## " فهرس "

| صفحة |                                                                                                     |
|------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١    | مقدمة :-                                                                                            |
| ٥    | الباب التمهيدي في " البطالة "                                                                       |
| ٦    | الفصل الأول: " البطالة في مصر "                                                                     |
| ٩    | المبحث الأول : " مفهوم البطالة - أنواعها - كيفية قياسها "                                           |
| ١٠   | المطلب الأول : " مفهوم البطالة "                                                                    |
| ١٤   | المطلب الثاني : " أشكال البطالة وأنواعها "                                                          |
| ١٦   | المطلب الثالث : " قياس حجم البطالة "                                                                |
| ١٨   | المبحث الثاني : " أسباب مشكلة البطالة "                                                             |
| ١٨   | المطلب الأول: " القضية السكانية "                                                                   |
| ١٩   | المطلب الثاني : " السياسة التعليمية "                                                               |
| ٢٢   | المطلب الثالث: " الأسباب الأخرى التي ساهمت في زيادة معدل البطالة في مصر "                           |
| ٢٢   | أولاً : " برنامج الخصخصة في مصر "                                                                   |
| ٢٣   | ثانياً : " تخطيط القوي العاملة في مصر "                                                             |
| ٢٥   | ثالثاً : " الطلب الخارجي علي العمالة المصرية "                                                      |
| ٢٦   | رابعاً : " التشريعات الخاصة بتوظيف العمالة في مصر "                                                 |
| ٢٦   | خامساً : " استخدام الطرق الإنتاجية الحديثة "                                                        |
| ٢٧   | سادساً : " ارتفاع نفقات المعيشة "                                                                   |
| ٢٩   | المبحث الثالث : " الآثار المترتبة علي مشكلة البطالة في مصر "                                        |
| ٢٩   | المطلب الأول : " الآثار الاجتماعية "                                                                |
| ٣٠   | المطلب الثاني : " الآثار الاقتصادية "                                                               |
| ٣١   | المطلب الثالث : " الآثار السياسية "                                                                 |
| ٣٣   | الفصل الثاني : " الحلول التقليدية والحلول غير التقليدية<br>لمشكلة البطالة في مصر تقييماً وتحليلاً " |
| ٣٤   | المبحث الأول : " الحلول التقليدية لمشكلة البطالة في مصر<br>تقييماً وتحليلاً "                       |
| ٣٥   | المطلب الأول : " الحلول التقليدية التي تبنتها الحكومة لمشكلة البطالة في مصر "                       |
| ٣٥   | البند الأول : " سياسة التشغيل في مصر "                                                              |
| ٣٦   | البند الثاني: " التأمين ضد البطالة في مصر "                                                         |
| ٣٨   | البند الثالث: " الزكاة ومشكلة البطالة "                                                             |

|    |                                                                                         |
|----|-----------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤١ | المطلب الثاني : " تقييم وتحليل الحلول التقليدية لمشكلة البطالة في مصر "                 |
| ٤١ | البند الأول : " تقييم وتحليل سياسة التشغيل "                                            |
| ٤٣ | البند الثاني : " تقييم وتحليل التأمين ضد البطالة "                                      |
| ٤٤ | البند الثالث : " تقييم وتحليل الزكاة "                                                  |
| ٤٦ | المبحث الثاني : " الحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة في مصر تقييماً وتحليلاً "         |
| ٤٦ | المطلب الأول : " الحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة في مصر "                           |
| ٤٦ | البند الأول : " سياسة هجرة الأيدي العاملة المصرية "                                     |
| ٤٧ | البند الثاني : " سياسة استصلاح الأراضي وتمليكها لشباب الخريجين "                        |
| ٤٨ | البند الثالث : " سياسة تشجيع المشروعات الصغيرة في مصر "                                 |
| ٤٩ | المطلب الثاني : " تقييم وتحليل الحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة في مصر "             |
| ٤٩ | البند الأول : " تقييم وتحليل سياسة هجرة الأيدي العاملة المصرية "                        |
| ٥٠ | البند الثاني : " تقييم وتحليل سياسة استصلاح الأراضي الصحراوية وتمليكها لشباب الخريجين " |
| ٥١ | البند الثالث : " تقييم وتحليل سياسة الدولة للمشروعات الصغيرة في مصر "                   |
| ٥٤ | الباب الأول : " الصناعات الصغيرة "                                                      |
| ٥٥ | الفصل الأول : " مفهوم وخصائص وأهمية الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً "                   |
| ٥٦ | المبحث الأول : " مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً "                                |
| ٥٦ | المطلب الأول : " مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً "                                        |
| ٦١ | المطلب الثاني : " مفهوم الصناعات الصغيرة دولياً "                                       |
| ٦٧ | المبحث الثاني : " خصائص الصناعات الصغيرة "                                              |
| ٦٩ | المطلب الأول : " الخصائص التنظيمية للصناعات الصغيرة "                                   |
| ٦٩ | المطلب الثاني : " الخصائص الإدارية للصناعات الصغيرة "                                   |
| ٧١ | المطلب الثالث : " الخصائص الفنية والتكنولوجية للصناعات الصغيرة "                        |
| ٧٢ | المبحث الثالث : " أهمية الصناعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً "                         |
| ٧٢ | المطلب الأول : " الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة "                                  |
| ٧٤ | المطلب الثاني : " الأهمية الاجتماعية للصناعات الصغيرة "                                 |
| ٧٧ | الفصل الثاني : " الصناعات الصغيرة في مصر "                                              |
| ٧٧ | المبحث الأول : " نشأة وتطور الصناعات الصغيرة في مصر "                                   |
| ٧٧ | المطلب الأول : " نشأة الصناعات الصغيرة في مصر "                                         |
| ٧٩ | المطلب الثاني : " تطور الصناعات الصغيرة في مصر "                                        |

|     |                                                                                                                  |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٠٧ | الباب الثاني : " التجربة المصرية والأجنبية في مجال<br>الصناعات الصغيرة ودورها في حل<br>مشكلة البطالة "           |
| ١٠٧ | الفصل الأول : " التجربة المصرية للصناعات الصغيرة وأهم<br>المعوقات التي تواجهها "                                 |
| ١٠٩ | المبحث الأول : " التجربة المصرية في مجال الصناعات الصغيرة "                                                      |
| ١٠٩ | المطلب الأول : " مشروع الأسر المنتجة "                                                                           |
| ١١١ | المطلب الثاني : " برنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق) "                                                      |
| ١١٣ | المطلب الثالث : " برنامج تنمية المشروعات الصغيرة (الصندوق الاجتماعي<br>للتنمية) "                                |
| ١١٧ | المبحث الثاني : " معوقات الصناعات الصغيرة في مصر "                                                               |
| ١١٧ | المطلب الأول : " المعوقات التمويلية "                                                                            |
| ١١٩ | المطلب الثاني : " المعوقات الغير تمويلية "                                                                       |
| ١٢٠ | البند الأول : " المعوقات التسويقية "                                                                             |
| ١٢١ | البند الثاني : " المعوقات التنظيمية والقانونية "                                                                 |
| ١٢٣ | البند الثالث : " عدم توافر المعلومات الأساسية المتعلقة ب(أسواق العمل، واحتياجاته، وفرص<br>الاستثمار، والأسواق) " |
| ١٢٥ | البند الرابع : " معوقات التنمية البشرية "                                                                        |
| ١٢٧ | الفصل الثاني : " تجارب بعض الدول الناجحة والدروس<br>المستفادة منها في مجال الصناعات الصغيرة "                    |
| ١٢٨ | المبحث الأول : " تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في مجال<br>الصناعات الصغيرة "                                 |
| ١٢٩ | المطلب الأول : " تجربته بعض الدول المتقدمة صناعيًا في مجال الصناعات<br>الصغيرة "                                 |
| ١٢٩ | البند الأول : " التجربة اليابانية "                                                                              |
| ١٣١ | البند الثاني : " التجربة الأمريكية "                                                                             |
| ١٣٥ | البند الثالث : " التجربة الإيطالية "                                                                             |
| ١٣٧ | المطلب الثاني : " تجربة بعض الدول النامية في مجال الصناعات الصغيرة "                                             |
| ١٣٧ | البند الأول : " التجربة الهندية "                                                                                |
| ١٤٠ | البند الثاني : " التجربة الكورية "                                                                               |
| ١٤٣ | البند الثالث : " التجربة الماليزية "                                                                             |
| ١٤٧ | المبحث الثاني : " الدروس المستفادة من تجربة الدول المتقدمة والنامية<br>في مجال الصناعات الصغيرة "                |
| ١٤٨ | المطلب الأول : " الدروس المستفادة من تجربة الدول المتقدمة في مجال<br>الصناعات الصغيرة "                          |
| ١٥٠ | المطلب الثاني : " الدروس المستفادة من تجربة الدول النامية في مجال<br>الصناعات الصغيرة "                          |

|     |                                                                                                                        |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٥١ | الفصل الثالث : " دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر دراسة حالة علي الصندوق الاجتماعي للتنمية "            |
| ١٥٤ | المبحث الأول : " نتائج الاستبيان رقم (١) "                                                                             |
| ١٥٧ | المطلب الأول : " المستفيدين وخبراتهم والدراسات والمسوح الميدانية التي قاموا بها للبدء في المشروع الصناعي الصغير "      |
| ١٥٩ | المطلب الثاني : " المعوقات التي تواجه المستفيدين وطرق علاجها "                                                         |
| ١٦٢ | المطلب الثالث : " النتائج التي تحققت من خلال الصناعات الصغيرة والقوانين المقترحة "                                     |
| ١٦٤ | المطلب الرابع : " تقييم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية "                                                                |
| ١٦٦ | المبحث الثاني : " نتائج الاستبيان رقم (٢) "                                                                            |
| ١٦٦ | المطلب الأول : " المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية وأهم المعوقات التي تواجههم "                                  |
| ١٧٠ | المطلب الثاني : " دور الدولة في نشر فكر العمل الحر في مجال الصناعات الصغيرة في مصر "                                   |
| ١٧٥ | المطلب الثالث : " دور الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في مصر "                                               |
| ١٧٦ | المطلب الرابع : " دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحد من مشكلة البطالة في مصر والمعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافه " |
| ١٨٠ | المبحث الثالث : " النتائج التي أسفرت عنها الدراسة بشكل عام مقارنة بأهداف البحث "                                       |
| ١٨٠ | المطلب الأول : " علاقة الصناعات الصغيرة بمشكلة البطالة في مصر على ضوء نتائج الدراسة "                                  |
| ١٨١ | المطلب الثاني : " حجم الدور الذي تحققه علاقة الصناعات الصغيرة بمشكلة البطالة في مصر "                                  |
| ١٨٦ | المطلب الثالث : " المعايير القانونية والتشريعات في مجال الصناعات الصغيرة "                                             |
| ١٨٨ | الخاتمة :                                                                                                              |
| ١٩٥ | ملاحق :                                                                                                                |
| ٢٥٦ | قائمة المراجع :                                                                                                        |

## فهرس الجداول

صفحة

|     |                                                                                                                                                                                                  |
|-----|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٩٦ | الجدول رقم (١) تطور أعداد المتعطلين منذ عام ١٩٦٠ و حتى عام ١٩٩٦ .                                                                                                                                |
| ١٩٦ | الجدول رقم (٢) يبين معدل البطالة بالنسبة للحاصلين علي مؤهلات وذلك حتى عام ١٩٩٥                                                                                                                   |
| ١٩٧ | الجدول رقم (٣) يبين تقديرات قوة العمل والبطالة في ١/١ / ٢٠٠٠ .                                                                                                                                   |
| ١٩٨ | الجدول رقم (٤) تطور عدد السكان منذ عام ١٨٩٧ إلى ١٩٩٦ .                                                                                                                                           |
| ١٩٨ | الجدول رقم (٥) عدد الطلبة المقبولين والمقيدين بمراحل التعليم العام خلال خمسة عشر عاماً من (١٩٩٧/٨٢) .                                                                                            |
| ١٩٩ | الجدول رقم (٦) تطور أعداد الطلبة المقبولين والمقيدين بالتعليم العالي والجامعي خلال خمسة عشر عاماً من (١٩٩٧/ ٨٢) .                                                                                |
| ٢٠٠ | الجدول رقم (٧) تطور أعداد المقبولين وعدد الفصول الجديدة بمراحل التعليم الأزهري خلال خمسة عشر عاماً من (١٩٩٧/٨٢) .                                                                                |
| ٢٠٠ | الجدول رقم (٨) جدول يوضح عدد العاملين الذين خرجوا معاشاً مبكراً .                                                                                                                                |
| ٣١  | الجدول رقم (٩) معدلات البطالة في مصر والمتوقع حدوثها .                                                                                                                                           |
| ٥٨  | الجدول رقم (١٠) معايير تعريف المشروعات الصغيرة في مصر .                                                                                                                                          |
| ٦١  | الجدول رقم (١١) معايير تعريف المشروعات الصغيرة دولياً .                                                                                                                                          |
| ٦٣  | الجدول رقم (١٢) نتائج الدراسة عن مفهوم الصناعات الصغيرة .                                                                                                                                        |
| ٧٣  | الجدول رقم (١٣) توزيع المشروعات والعمالة والتكاليف الاستثمارية على مستوى المحافظات .                                                                                                             |
| ٢٠١ | الجدول رقم (١٤) توزيع العمالة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الأنشطة الاقتصادية الخاصة الغير زراعية .                                                                                            |
| ٢٠٢ | الجدول رقم (١٤) توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الأنشطة الاقتصادية الخاصة الغير زراعية .                                                                                                     |
| ٢٠٣ | الجدول رقم (١٥) يوضح جملة الاستثمار، وعدد المشروعات ، ومجالاتها من خلال برنامج التنمية المتكاملة ( شروق ) والقروض التي يقدمها من صندوق التنمية المحلية وذلك خلال الفترة من (١٩٩٥/٩٤ - ٢٠٠٠/٩٩) . |
| ٢٠٣ | الجدول رقم (١٦) توزيع الأنشطة المختلفة التي تساهم " شروق " في تمويلها .                                                                                                                          |
| ٢٠٣ | الجدول رقم (١٧) موارد برنامج شروق خلال الفترة من (٩٥/٩٤ - ٢٠٠٠/٩٩) .                                                                                                                             |
| ٢٠٤ | الجدول رقم (١٨) الموارد التمويلية المتاحة لمشروعات قطاع الأعمال الصغيرة .                                                                                                                        |
| ٢٠٤ | الجدول رقم (١٩) موارد الصندوق الاجتماعي خلال مراحله الثلاث .                                                                                                                                     |
| ٢٠٥ | الجدول رقم (٢٠) احتياجات سوق العمل المصري من العمالة علي مستوي الجمهورية من (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) .                                                                                                      |
| ٢٠٦ | الجدول رقم (٢٠) يمثل خريطة حول احتياجات سوق العمل المصري من العمالة على مستوى الجمهورية من (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) .                                                                                       |
| ١٢٥ | الجدول رقم (٢١) القطاعات الصناعية المختلفة التي ثبت جدواها .                                                                                                                                     |
| ١٤٤ | الجدول رقم (٢٢) الجهات والوزارات ومجالات التخصص .                                                                                                                                                |
| ١٤٧ | الجدول رقم (٢٣) المشروعات الصغيرة ومشاركتها في اقتصاديات دول العالم .                                                                                                                            |
| ٢٠٧ | الجدول رقم (٢٤) يوضح أكبر شريحة مؤهلات من إجمالي العينة حصلت علي قروض من الصندوق لعمل مشروعات صناعية صغيرة .                                                                                     |
| ٢٠٧ | الجدول رقم (٢٥) سنوات التخرج بالنسبة لأصحاب العينة .                                                                                                                                             |

|     |                                                                                                |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٠٧ | الجدول رقم (٢٦) الأنشطة الصناعية التي قام بها المستفيدون علي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة .        |
| ٢٠٧ | الجدول رقم (٢٧) الكيانات القانونية للعينة .                                                    |
| ٢٠٨ | الجدول رقم (٢٨) تاريخ الحصول على القروض من قبل مستفيدي الصندوق الاجتماعي .                     |
| ٢٠٨ | الجدول رقم (٢٩) التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات محل العينة .                                |
| ٢٠٨ | الجدول رقم (٣٠) سبب اختيار نشاط المشروع محل الدراسة من قبل صاحب المشروع .                      |
| ٢٠٨ | الجدول رقم (٣١) يوضح كيفية اكتساب الخبرة في العمل ( محل الدراسة) .                             |
| ٢٠٩ | الجدول رقم (٣٢) ما حققه الصندوق الاجتماعي من أهداف التي إنشاء من أجلها .                       |
| ٢٠٩ | الجدول رقم (٣٣) الأنشطة التي تحقق فرص عمل أكثر للشباب .                                        |
| ٢٠٩ | الجدول رقم (٣٤) أسباب فشل المشروعات الصغيرة التي تم تمويلها من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية . |
| ٢١٠ | الجدول رقم (٣٥) تحديد القصور الذي أدى إلى فشل تلك المشروعات .                                  |
| ٢١٠ | الجدول رقم (٣٦) الحلول المقترحة لتفادي عناصر الفشل في المشروعات الصناعية .                     |
| ٢١١ | الجدول رقم (٣٧) مدي خبرة المستثمر الصغير ومدي كفايتها .                                        |
| ٢١١ | الجدول رقم (٣٨) حول وجود اختبارات لهؤلاء الشباب لتحديد قدراتهم .                               |
| ٢١١ | الجدول رقم (٣٩) كفاية الاختبارات للحكم علي قدرة المستفيدين قبل منحهم القروض .                  |
| ٢١٢ | الجدول رقم (٤٠) مبررات الفشل بعد ما تم اتخاذ كافة الإجراءات من الصندوق لإنجاح المشروع .        |
| ٢١٢ | الجدول رقم (٤١) فرص العمل التي يمكن توفيرها سنويا من خلال الصناعات الصغيرة .                   |
| ٢١٣ | الجدول رقم (٤٢) ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحد من مشكلة البطالة .                   |
| ٢١٣ | الجدول رقم (٤٣) ما حققه الصندوق الاجتماعي من أهداف التي إنشاء من أجلها .                       |
| ٢١٣ | الجدول رقم (٤٤) بخصوص دلائل تحقيق ذلك .                                                        |
| ٢١٤ | الجدول رقم (٤٥) المعوقات التي وقفت حائلا دون تحقيق الصندوق لأهدافه .                           |
| ٢١٤ | الجدول رقم (٤٦) الاهتمام بفئة دون غيرها من قبل الصندوق الاجتماعي .                             |
| ٢١٥ | الجدول رقم (٤٧) عدم الاستفادة من براءات الاختراع الموافق عليها من قبل أكاديمية البحث العلمي .  |
| ٢١٦ | الجدول رقم (٤٨) بحث الصناعات الحرفية والصغيرة ( ٩ مشغلين فأقل - قطاع خاص ( ١٩٩٦ ) .            |
| ٢١٧ | الجدول رقم (٤٩) متوسط تكلفة فرصة العمل .                                                       |
| ٢١٧ | الجدول رقم (٥٠) تقدير تكلفة فرصة العمل علي مستوى الأنشطة الاقتصادية الهامة .                   |
| ٢١٨ | الجدول رقم (٥١) تقدير تكلفة فرصة العمل علي مستوى محافظات الجمهورية .                           |

## فهرس الأشكال

### الصفحة

|     |                                                                                                             |
|-----|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٢٠ | شكل رقم "١" عن إجمالي قوة العمل بالآف .                                                                     |
| ٢٢١ | شكل رقم "٢/١" إجمالي المتعطلين بالآف .                                                                      |
| ٢٢٢ | شكل رقم "٣/١" معدل البطالة .                                                                                |
| ٢٢٣ | شكل رقم "٢" بطالة المتعلمين .                                                                               |
| ٢٢٤ | شكل رقم "٣" تقديرات قوة العمل والبطالة في ٢٠٠٠/١/١ .                                                        |
| ٢٢٥ | شكل رقم "٤" تطور عدد السكان في مصر اعتباراً من عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩٩٦ .                                     |
| ٢٢٦ | شكل رقم "١/٥" تطور أعداد الطلبة المقبولين بمراحل التعليم العام خلال ١٥ عام (٨٢/٨١ - ٩٧/٩٦) .                |
| ٢٢٧ | شكل رقم "٢/٥" تطور أعداد الطلبة المقيدون بمراحل التعليم العالي والجامعات خلال ١٥ عاماً .                    |
| ٢٢٨ | شكل رقم "١/٦" تطور أعداد الطلبة المقبولين بمراحل التعليم العالي والجامعات خلال ١٥ عاماً .                   |
| ٢٢٩ | شكل رقم "٢/٦" تطور أعداد الطلبة المقيدون بمراحل التعليم العالي والجامعات خلال ١٥ عام (٨٢/٨١ - ٩٧/٩٦) .      |
| ٢٣٠ | شكل رقم "١/٧" تطور أعداد المقبولين بمراحل التعليم الأزهري خلال ١٥ عاماً .                                   |
| ٢٣١ | شكل رقم "٢/٧" عدد الفصول الجديدة بمراحل التعليم الأزهري خلال ١٥ عاماً (٨٢/٨١ - ٩٧/٩٦) .                     |
| ٢٣٢ | شكل رقم "٨" حجم العمالة والخارجين معاشاً مبكراً حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١ .                                            |
| ٢٣٣ | شكل رقم "١٢" المؤهلات الحاصلين عليها إجمالي العينة .                                                        |
| ٢٣٤ | شكل رقم "١٣" تاريخ المؤهلات الحاصلين عليها إجمالي العينة .                                                  |
| ٢٣٥ | شكل رقم "١٤" الأنشطة المنفذة من خلال أفراد العينة .                                                         |
| ٢٣٦ | شكل رقم "١٥" الكيانات القانونية للمشروعات محل العينة .                                                      |
| ٢٣٧ | شكل رقم "١٦" تاريخ الحصول على القروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية على إجمالي أفراد العينة .                 |
| ٢٣٨ | شكل رقم "١٨" توعية التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات محل العينة                                            |
| ٢٣٩ | شكل رقم "١٩" سبب اختيار أفراد العينة للمشروعات محل الدراسة .                                                |
| ٢٤٠ | شكل رقم "٢٠" نوعية الأنشطة التي تحقق فرص عمل أكثر للشباب .                                                  |
| ٢٤١ | شكل رقم "٢١" فرص العمل التي يمكن تحقيقها من خلال الصناعات الصغيرة وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية .         |
| ٢٤٢ | شكل رقم "٢٢" تقدير فرص العمل في قطاعات الصناعة المختلفة في مصر .                                            |
| ٢٤٣ | شكل رقم "٢٣" المخرجات النهائية للصناعات الصغيرة والحرفية (٩ مشغلين فأقل - قطاع خاص) النتائج النهائية عام ٩٦ |

## في حل مشكلة البطالة في مصر

مقدمة:-

يعاني الاقتصاد المصري، من أربع مشكلات أساسية تظهر في التضخم، والعجز في ميزان المدفوعات، والمديونية الخارجية، والبطالة<sup>(١)</sup>.

ولقد أصبحت البطالة المتزايدة منذ منتصف السبعينات، ظاهرة عامة في كل بلاد العالم تقريباً، وإن اختلفت طبيعتها وأنماطها حسب ظروف كل بلد.

وتعتبر البطالة في مصر، مشكلة رئيسية، ومؤشراً لضعف الأداء الاقتصادي داخل الدولة، ويظهر هذا بشكل واضح في الجهاز الإنتاجي<sup>(٢)</sup>.

ومما لاشك فيه، أن هناك صعوبات تواجه الباحثين الذين يتناولون مشكلة البطالة بالبحث، حيث تتفاوت تقديرات المصادر المختلفة بحجمها، ومعدلات نموها، وتقسيماتها، وخصائص المتعطلين... الخ.

وعلى أي حال فإن جميع هذه المصادر، تتفق على أن المشكلة قائمة، وأن البطالة في مصر تتصاعد بشكل مستمر ومتزايد.

ولقد ذكر البعض<sup>(٣)</sup>، أن مشكلة البطالة في مصر تتسم في الوقت الحاضر ببعض السمات والخصائص، منها المعدلات المرتفعة للبطالة السافرة، خاصة بين النساء والشباب والمتعلمين منهم على وجه الخصوص، كذلك تظهر مشكلة التشغيل الناقص في بعض القطاعات والتي يطلق عليها ( البطالة المقنعة )، وهي أحد أنواع البطالة في مصر، والتي ظهرت نتيجة للنظام الاشتراكي الذي يقوم على أساس النظام المركزي، والتخطيط الموجه، حيث كان إلحاق العمال بمراكز الإنتاج، يقوم على اعتبارات سياسية - وليست اقتصادية - ونتيجة لذلك، حدث تضخم في عدد العمالة بما لا يقابله إنتاج حقيقي<sup>(٤)</sup>.

هذا ولقد سعت بعض الدول، لإيجاد حلول مناسبة لمعالجة مشكلة البطالة، من خلال المشروعات الصغيرة وخصوصاً الصناعات الصغيرة، حيث أثبتت التجارب العديدة التي قامت بها اليابان، وسويسرا، وغيرها من الدول التي يطلق عليها النمرور الآسيوية<sup>(٥)</sup> أهمية بالغة، في المساهمة الفعلية للتنمية الاقتصادية بشكل عام، والنمو الصناعي بشكل خاص، مما يساهم في إيجاد فرص عمل، تحد من مشكلة البطالة، وتعمل على رفع مستوى المعيشة للشعوب.

من أجل ذلك، تتجه مصر وجميع الدول النامية حالياً، نحو تشجيع ودعم الصناعات الصغيرة، باعتبارها أحد الحلول الواعدة والسريعة لمعالجة مشكلة البطالة، وربما تعمل على دفع التنمية الشاملة المتوازنة للمجتمع في مختلف الأنشطة، كما فعلت اليابان، والنمرور الآسيوية.

(١) سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، عام ١٩٩١، ص ٣٨.

(٢) محمد عبد القني حسن هلال، دراسات سكانية - مهارات تطوير الأداء، مركز تطوير الأداء والتنمية، عام ١٩٩٥، ص ٩٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٦.

(٤) أحمد حسن البرعي، الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة - خطة قومية للعلاج، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أبريل عام ١٩٩٧، ص ١٧١.

(٥) وهي ( الصين - هونغ كونج - تايوان - كوريا الجنوبية - ماليزيا - تايلاند - إندونيسيا - الهند - الفلبين - باكستان - سنغافورة - سريلانكا ) ولقد أطلق تعبير النمرور الآسيوية لبيان قوة عدد من الدول الآسيوية التي استطاعت أن تتفوق في مجال المنافسة الدولية للتجارة، وتفرض على المجتمع الدولي ترتيب جديد للتوصيف دول العالم اقتصادياً، والذي كان ينحصر ما بين دول صناعية متقدمة ودول نامية، حيث شمل التوصيف الجديد الدول النامية المتقدمة صناعياً.

وبالتالي استيعاب الكثير من الأيدي العاملة الراغبة في العمل والقادرة عليه .

والجدير بالإشارة هنا، أن هذه الأنشطة لا تقع علي عاتق الحكومة وحدها، بل لابد من تحمل المجتمع جزء من هذه العملية، لاسيما أن العالم قد شهد حركة واضحة للتحويل من النظام المخطط مركزياً - حيث كانت الأجهزة الإدارية والحكومية تسيطر علي الموارد الاقتصادية، ووضع القرارات الأساسية - إلى نظام حر يخضع لقانون العرض والطلب <sup>(١)</sup> .

وتمشيًا مع النظام العالمي الجديد، بدأت مصر عملية إصلاح اقتصادي شامل، اعتمد علي ثلاثة محاور أساسية هي :- الإصلاح المالي والنقدي، سياسة التكييف الهيكلي، السياسات الاجتماعية <sup>(٢)</sup> .

ونتيجة لذلك قيد دور الدولة، وتأثرت فئة كبيرة من المجتمع المصري نتيجة لهذا التحول، وذلك بفقدان مزايا كانت تمنحها الدولة لهم، أهمها الوظيفة المضمونة بعد التخرج مباشرة من خلال وزارة القوي العاملة، باعتبار أن ذلك حق مكتسب للخريجين . ونتيجة لذلك تكس عدد كبير من العاملين بالهيئات الحكومية والوزارات ومنشآت القطاع العام، من الخريجين بلا عائد يذكر من ذلك، علي هذه الجهات، كما أن مؤهلاتهم كانت لا تتناسب مع الأعمال المسندة إليهم، وذلك مرجعه إلى عدم توافق السياسات التعليمية مع سوق العمل ومتطلباته، حيث ابتعدت السياسة التعليمية عن التطوير والابتكار، وتمسكت ( بالحفظ، والتلقين ) <sup>(٣)</sup> .

وسوف نلقي الضوء - إن شاء الله - علي السياسة التعليمية في مصر باعتبارها أحد الأسباب الهامة التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في مصر .

**مشكلة البحث :- يستهدف البحث الإجابة علي التساؤلات الآتية:-**

**أولاً:-** ما الدور الذي يمكن أن تقدمه الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر؟ وإذا كان هذا الدور إيجابياً فما حجمه ؟ وما طبيعة فرصة العمل التي تقدمها الصناعات الصغيرة ( مؤقتة أم دائمة ) ؟ .

**ثانياً:-** ما المعايير والقواعد التي تحكم وتنظم الصناعات الصغيرة في مصر؟ ونعتقد - بعد استعراض أغلب المتاح من الدراسات السابقة في مجال الصناعات الصغيرة - بأنه حتى الآن لم يتم التطرق لهذه المشكلة بطريقة بحثية قانونية، مما يجعل هذه الدراسة الأولى من نوعها .

**أهمية البحث :-** تظهر أهمية البحث في دراسة الدور الذي يمكن للصناعات الصغيرة أن تؤديه، للحد من مشكلة البطالة . ولكي يتحقق هذا، سوف يتعرض الباحث إلى النقاط الآتية:-

- ١- دور الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة .
- ٢- حجم المساهمة في حل مشكلة البطالة، ونسبة المستفيدين ( كما ونوعاً ) .
- ٣- استمرارية هذه الفرص ودوامها .
- ٤- دور القوانين والتشريعات في تحديد معايير الصناعات الصغيرة وحمايتها باعتبارها أحد الحلول لمشكلة البطالة .

<sup>(١)</sup> علي السلمي، الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد ٣٥ ، عام ١٩٩١ ،

ص ٢١ .

<sup>(٢)</sup> مني قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر، دور البنوك في الخصخصة، وأهم التجارب الدولية، الهيئة العامة للكتاب الأعمال

العلمية، عام ١٩٩٨، ص ١٠ .

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق، ص ١٠ .

# الباب التمهيدي فى البطالة

فروض البحث :- تتحدد فروض البحث في فرضين فقط، وهما يقتصران علي الهدف الأول والثاني، أما بالنسبة للهدف الثالث والرابع فسوف نقوم بسردهما من خلال تحليل النتائج المترتبة علي ضوء البحث الميداني والدراسات السابقة في هذا المجال والاحصاءات .

أما بخصوص الفرض الأول: فهو فرض نظري، مفاده أنه يوجد علاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة .

أما عن الفرض الثاني : فهو فرض بديل يتمثل في أنه لا يوجد علاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة .

ولكي نصل إلى تحقيق الهدف من البحث، قمنا بتقسيمه إلى باب تمهيدي، وبابين، وخاتمة .

ففي الباب التمهيدي، نتناول مفهوم البطالة، وأنواعها، وكيفية قياسها، وأسبابها، والآثار المترتبة عليها وذلك من خلال الفصل الأول . بعدها نستعرض أهم الحلول التقليدية وغير التقليدية التي اتبعتها الحكومة، مع تقييم هذه الحلول، وذلك من خلال الفصل الثاني .

ونخصص الباب الأول، لدراسة مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً، مع الإشارة إلى خصائصها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك في الفصل الأول . ثم نتعرض إلى نشأة وتطور الصناعات الصغيرة في مصر مبينين أسباب اهتمام الدولة بها، مع الإشارة إلى الأجهزة الحكومية والأجهزة غير الحكومية الداعمة للصناعات الصغيرة في مصر وذلك من خلال الفصل الثاني، وبعد ذلك نتعرض إلى الأطر القانونية للصناعة في مصر، لاسيما الصناعات الصغيرة، من خلال الفصل الثالث .

وفي الباب الثاني يتعرض الباحث إلى التجربة المصرية في مجال الصناعات الصغيرة، آخذاً الصندوق الاجتماعي للتنمية محوراً لتلك الدراسة مع الإشارة إلى بعض التجارب الأخرى في هذا المجال، كما نتناول المقومات التي تقف حائلاً دون تحقيق التنمية للصناعات الصغيرة في مصر، وذلك من خلال الفصل الأول . بعدها نشير إلى تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في مجال الصناعات الصغيرة، والدروس المستفادة من تلك الدول، وذلك من خلال الفصل الثاني .

وفي الفصل الثالث والأخير، نتعرض إلى أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث علي عينة قدرها ٣٠ مفردة من مستخدمي الصندوق الاجتماعي للتنمية، بمدينة العاشر من رمضان، والحرفيين بالتساوي، وأيضاً علي عينة أخرى قدرها ٣٠ مفردة من أصحاب الخبرة والمسئولين في مجال الصناعات الصغيرة وفي أكثر من عشرين جهة في مصر . وذلك كله من خلال استمارتي استبيان . خصصت الأولى للمستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، وخصصت الثانية للمسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر، حيث تضمنت كلا منهما ٣٥ سؤالاً . وأخيراً يستعرض الباحث أهم النتائج التي توصل إليها، وذلك من خلال الخاتمة .

والله الموفق والمستعان وإليه قصد السبيل .

## الباب التمهيدي في " البطالة "

لاشك أن ظاهرة البطالة، تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم، سواء المتقدم أو النامي، وإن تزايدت حدتها في هذه الأخيرة .

وفي مصر تتنوع أشكال البطالة، علي الرغم من الدور الذي قدمته الدولة حتى وقت قريب، باعتبارها المسنولة عن تشغيل الخريجين، إلا أن هذا التشغيل كثيراً ما لا يتفق وقدرات الشباب العقلية والبدنية، وكذلك لا يتيح للشباب عانداً يلبي متطلباتهم الأساسية<sup>(١)</sup>.

وهذا مرجعه، إلى افتقاد الأجهزة والمؤسسات ومراكز المعلومات إلي البيانات والإحصاءات الدالة علي حجم البطالة الحقيقي، علي الرغم من المجهود المبذول في هذا الاتجاه، مما يصعب مهمة متخذ القرار، في وضع الخطط الكفيلة لعلاج المشكلة .

وفي محاولة جادة لتجنب هذه المشكلة ، قمنا بعمل زيارات ميدانية متعددة لأجهزة مختصة، كالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء<sup>(٢)</sup> . في محاولة للوصول إلى معدل البطالة الحقيقي، والذي يتفق مع الواقع بالنسبة لحجم المشكلة . ونضيف بأن الدولة، سبق وأن اهتمت بهذه المشكلة، حيث تم إعداد وثيقة قومية متكاملة عن السكان وقوة العمل في مصر، تم من خلالها تلافي أسباب الاختلافات، ومنها سن العمل الذي كان يشكل خلافاً جوهرياً، في عملية وضع الإحصاء، وكذلك في إطار المفاهيم العامة والتعاريف .

ولقد شارك في إعداد هذه الوثيقة جهات متعددة<sup>(٣)</sup>، حيث أخذت تلك الجهات في الاعتبار - عند وضع الوثيقة - أهم الملاحظات التي كانت سبباً في اختلاف الإحصاءات، إلا أن ذلك لم يتم بشكل مستمر ودوري، ولا ندرى سبباً لذلك .

والأمر الذي لا يقبل الجدل، هو أن مشكلة البطالة في مصر قائمة، ولا تحتاج إلى دليل، حيث يظهر لنا بوضوح حجم المشكلة، من خلال أعداد الخريجين سنوياً والتي تدفع بهم الجامعات والمعاهد والمدارس، دون أن يجدوا فرصة عمل مناسبة، علي الرغم من أنهم راغبون وقادرون وباحثون عن العمل .

وسوف نتناول في هذا الباب، مشكلة البطالة في مصر، مبينين مفهومها، وأنواعها، وكيفية قياسها، ثم نتناول أسبابها، بعدها نلقي الضوء علي الآثار المترتبة عليها اجتماعية كانت، أو اقتصادية، أو سياسية . وذلك كله من خلال الفصل الأول .

ونتعرض في الفصل الثاني إلى الحلول التقليدية لمعالجة مشكلة البطالة في مصر، وأيضاً الحلول غير التقليدية، مع تحليل وتقييم هذه الحلول .

<sup>(١)</sup> نادرة وهدان، تأثير البطالة علي زيادة معدلات الجريمة في مصر، معهد التخطيط القومي- مذكرة خارجية رقم ١٥٢٦، عام ١٩٩١، ص ١ .

<sup>(٢)</sup> باعتباره المصدر الرسمي والقانوني للدولة، في مجال المعلومات والإحصاءات حيث صدر قرار جمهوري بإتباعه رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤، كذلك تم التوجه إلى معهد التخطيط القومي، وأيضاً وزارة التخطيط، ومركز المعلومات دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، وأيضاً البنك المركزي المصري، والبنك الأهلي المصري، وبنك مصر .

<sup>(٣)</sup> وزارة التخطيط، وزارة القوى العاملة والهجرة، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومركز المعلومات دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء .

## الفصل الأول البطالة في مصر

بدأت مشكلة البطالة تظهر في مصر، منذ أوائل الستينيات، حيث اتسمت هذه الفترة حتى نهايتها، بالتوسع في التشغيل من خلال الحكومة والقطاع العام والمشروعات العامة، مما ساعد ولا شك في زيادة العاملين بالحكومة والقطاع العام .

ولقد ارتفعت أعداد المتعطلين في مصر، من ١٦٦٥٥ ألف عاطل وذلك طبقاً لتعداد عام ١٩٦٠ إلى ٥١٤٠١ ألف عاطل طبقاً لتعداد عام ١٩٧٦، بعدها ارتفعت أعدادهم إلى ١٤٢٦ مليون عاطل وفقاً لتعداد عام ١٩٨٦، ثم ارتفع العدد إلى ١٤٩٤ مليون عاطل طبقاً لتعداد عام ١٩٩٦ .

وإذا ما حاولنا تقسيم وتحليل هذه الفترة، نلاحظ أن فترة الستينيات، قد اتسمت بالتوسع في التشغيل كما سبق الإشارة، حيث ارتفعت نسبة العمالة الموجودة بالحكومة خلال الفترة من عام ١٩٦٧/٦٦ وحتى عام ١٩٧٣ إلى ٦٧٪ سنوياً .

وعلى الرغم من أن معدل البطالة، قد انخفض خلال تلك الفترة، إلا أنه لم يكن مرتبطاً بالإنتاج، إذ انخفض معدل البطالة خلال سنوات الركود الحاد (١٩٦٨ - ١٩٧٢) من ٢٩٪ إلى ١٤٪، ويعزي هذا التطور إلى التجنيد العسكري والزيادة في أعداد القوات المسلحة التي استوعبت أكثر من ١٥٠ ألف خلال تلك الفترة<sup>(١٢)</sup> .

أما عن فترة السبعينات والثمانينات، فنجد أنها اتسمت بالتحول، حيث بدأت الهجرة الخارجية إلى الدول العربية (الدول النفطية)، مما أدى إلى امتصاص عدد كبير من العمالة النشطة اقتصادياً، بلغت ٢٠٪ من القوة العاملة .

والتزمت الحكومة بتعيين باقي الخريجين في نفس الوقت، وخلال هذه الفترة حدث تطور ملموس، نتيجة لحالة الرواج الاقتصادي التي سادت خلال تلك الفترة، حيث برز قطاع التشييد والبناء واستوعب نحو ٢١٪ من العمالة جنباً إلى جنب مع القطاع غير الرسمي الذي يتكون من ١٤٤ ألف مؤسسة، تستوعب كل منها أقل من عشرة عمال - ليصبغا آليتين جدينتين في امتصاص العمالة .

وعلى الصعيد الآخر، تدهورت قدرة القطاع الزراعي في استيعاب العمالة من نحو ٥٣٪ في الستينات إلى ٤٨٪ عام ١٩٧٦ إلى نحو ٣٧٪ عام ١٩٨٥ .

وهذا يرجع إلى تصاعد أجور العمالة في قطاع التشييد، مما أوجد حافزاً قوياً لانتقال العمالة الزراعية إلى قطاع التشييد، كما عجزت كل من الصناعات التحويلية والقطاعات الأخرى عن خلق فرص عمل تذكر بسبب اتباعها فنون إنتاجية كثيفة رأس المال، قليلة العمالة .

وأخيراً، فلقد تميزت هذه الفترة، بتصاعد دور الهجرة الداخلية، وقطاع التشييد والبناء، والقطاع غير الرسمي كآليات أساسية، بجانب التشغيل الحكومي في إحداث التوازن الظاهري في سوق العمل، وتحقيق مستوى مرتفع من التشغيل .

وعن فترة الثمانينات وحتى التسعينات، نجد أن تلك الفترة قد عجزت عن الاستمرار في تحقيق التوازن، بين المعروض من العمالة، والمطلوب منها، في سوق العمل، ومرجع ذلك،

(١٢) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - قضية البطالة وتوفير فرص العمل "دراسات ووثائق" الجزء الأول - شركة مطابع

إلى تعرض الاقتصاد المصري في هذه الفترة لأزمة حقيقية صاحبها ضعف الرواج الاقتصادي - الأمر الذي دعا الحكومة إلى خفض المعدل السنوي لتوظيف الخريجين، في الوقت الذي تزايد فيه أعداد الخريجين سنوياً، مع تقلص الإنفاق الاستثماري في قطاع التشييد والبناء، وتباطؤ قدرته على استيعاب العمالة، فضلاً عن تشبع القطاع غير الرسمي، وعدم قدرته على امتصاص المزيد من المتعطلين<sup>(١٣)</sup>.

من ناحية أخرى، تراجع الطلب الخارجي على العمالة المصرية، وشهد سوق العمل عودة للأيدي العاملة المهاجرة، وذلك نتيجة أزمة الخليج حيث عادى حوالي نصف مليون عامل مصري من الكويت والعراق والدول العربية الأخرى، مما أدى إلى زيادة حدة مشكلة البطالة.

ولقد بدأت الحكومة المصرية عام ١٩٨٦، في تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي، وذلك بتنظيم القطاع العام، وتشجيعه على التخلص من عبء العمالة الزائدة.

وقد ترتب على ذلك انخفاض العمالة الصناعية من ٦٠٥ ألف عام ١٩٨٤ إلى ٥٦٤ ألف عام ١٩٨٦، واقترب ذلك بزيادة قدرها ١٠% سنوياً في ربحية الإنتاج، وهكذا يتضح أن سوق العمل المصري، يعاني من مشكلات حادة امتدت جذورها إلى الستينيات، وتفاقت خلال السبعينيات، وحين انفجرت الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينيات، ازدادت اختلالات سوق العمل، وبلغت مشكلة البطالة مستويات حرجة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي<sup>(١٤)</sup>.

وباستعراض أوضاع البطالة في مصر خلال فترة التسعينات، نجد أنها مستمرة في الزيادة، إلا أن الدولة تحاول زيادة فرص العمل المتاحة للحد من مشكلة البطالة، وبالتالي نقص معدل البطالة.

والخلاصة هي أن مشكلة البطالة في مصر، تمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت، نتيجة أسباب متعددة، أدت إلى ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد المصري، وخاصة بين حملة المؤهلات بصفة عامة، وخريجي الجامعات بصفة خاصة، حيث أشارت الإحصاءات المتاحة، بخصوص توزيع المتعطلين بحسب الحالة التعليمية إلى أن أغلبية المتعطلين من خريجي المؤهلات العليا، وفوق المتوسطة، والمتوسطة؛ حيث بلغت نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات ٢٤٢% من إجمالي المتعطلين عام ١٩٦٠، بعدها زادت هذه النسبة إلى ٩٦% من إجمالي المتعطلين في عام ١٩٨٦<sup>(١٥)</sup>، ولقد وصلت إلى ٩٨% من إجمالي المتعطلين عام ١٩٩٦.

ومن هنا يتضح أن أغلب أنواع البطالة في مصر، هي بطالة متعلمين. ونظراً لأهمية التعليم ودوره في مصر، وباعتباره أحد الأسباب المؤدية إلى تفاقم مشكلة البطالة في مصر، فسوف نتناول تلك السياسة بالدراسة والتحليل فيما بعد، إلا أننا سوف نلقي الضوء سريعاً على هذه السياسة، وخصوصاً عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

حيث أسفرت، سياسة تشجيع الدولة للتعليم بكل مراحلها إلى زيادة وتفاقم مشكلة البطالة في مصر، نظراً لقيام الدولة بتبني سياسة التعليم المجاني في جميع مراحل التعليم المختلفة من المرحلة الابتدائية، وحتى مرحلة الدراسات العليا، على الرغم من أن هذه السياسة لا تتفق مع احتياجات المجتمع، من التخصصات المختلفة، في أسواق العمل على وجه

<sup>(١٣)</sup> المرجع السابق، ص ٣٩.

<sup>(١٤)</sup> المرجع السابق، ص ص ٤٠، ٤١.

<sup>(١٥)</sup> عبد الراضي عبد الدايم، صلاح علي صالح فضل الله، دور المشروعات (الصناعات) الصغيرة في حل مشكلة البطالة بالبنين الاقتصاد المصري، المؤتمر العلمي السنوي الثاني للأوضاع القانونية والاقتصادية للعمل في ظل المتغيرات المحلية والعالمية (القاهرة ٢٦ - ٢٧ مارس عام ١٩٩٧)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة عام ١٩٩٧، ص ص ٢، ٣.

الخصوص . مخالفين بذلك نص المادة الثامنة عشر من الدستور المصري والتي تنص علي أن " التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة علي مد الإلزام إلي مراحل أخرى . وتشرف علي التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج " (١٦) .

ونتيجة لهذه السياسة ظهرت فجوة كبيرة بين مخرجات العملية التعليمية من ناحية، وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل المصري من ناحية أخرى، مما أدي إلي وجود فائض، يزيد عن الحاجة من القوة العاملة في بعض التخصصات، وربما في كل التخصصات والمهن؛ وسوف نلقي الضوء علي هذه السياسة بشكل أكثر توسعاً ، عندما نتعرض لأسباب المشكلة .

وننتقل إلي المبحث الأول الذي يتناول مفهوم البطالة، وأنواعها، وكيفية قياسها، بعدها نلقي الضوء علي أسباب المشكلة وكيف تفاقمت في المبحث الثاني، وأخيراً نستعرض الآثار المترتبة علي البطالة اجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية، وذلك كله من خلال المبحث الثالث من الفصل الأول .

---

(١٦) دستور جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى، عام ١٩٨٩، ص ٥ .

## المبحث الأول مفهوم البطالة - أنواعها - كيفية قياسها

يختلف مفهوم البطالة، من منظور إلى منظور، حيث نجد أن المنظور الاجتماعي، يبحث عن الظواهر السلبية التي يترتب عليها الكثير من المشكلات الاجتماعية للبطالة، والتي تظهر في زيادة الجرائم، وبعض السلبيات في المجتمع .

وإذا ما توجهنا إلى المنظور الاقتصادي للبطالة، نجد أنه يهتم بالمشكلة من حيث أشكالها، وأنواعها، وأسبابها، كما يمتد التحليل الاقتصادي إلى أبعد من ذلك، ليسجل الاختلالات الهيكلية للنظم الاقتصادية والتي تعوق التشغيل الكامل، ويتعثر النظام الاقتصادي في خلق فرص جديدة للعمل لكل قادر عليه<sup>(١٧)</sup>.

أما عن المنظور السياسي للبطالة، فنجد أنه يدرس الآثار المترتبة علي انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب وعلاقة ذلك بعزوف هؤلاء الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية، وهذا راجع لعدم اقتناعهم بالدور الذي تؤديه الدولة لمواجهة مشكلة البطالة في مصر، وهذا يساعد علي إيقاع أغلب الشباب الذين لا يجدون فرصة عمل، فريسة للاحراف، والجريمة، والإرهاب، وكذلك الإدمان .

أما المنظور الإحصائي الديموجرافي في مشكلة البطالة، فهو الذي يهتم بالتعريفات والمحددات التي يمكن بمقتضاها، اعتبار الفرد مشغلا، أو متعطلا، وكذلك يقوم بتعريف من هم الأفراد النشيطون اقتصاديا، ومن هم الأفراد الذين يعتبرون داخل قوة العمل، ومن هم الذين خارج قوة العمل، وأيضا سن العمل .

والجدير بالذكر، أن جميع المفاهيم السابقة، لها أهميتها، وعلي ذلك سوف نتناولها بالدراسة والبحث، لاسيما المنظور الاقتصادي والاجتماعي للبطالة، نظرا لأن البطالة لم تكن فقط، فقد لطافة عاطلة، ولكنها أيضا مؤثرا قويا لحياة أفراد المجتمع، لأنها تؤثر بشدة علي سلوكياتهم، وتصرفاتهم، ومن هنا تظهر خطورتها، حيث نجد أن هذه المشكلة في مقدمة المشكلات التي تهتم بها مختلف الدول ومنها مصر .

(١٧) أكاديمية البحث العلمي - المرجع السابق ص ٢ - ص ٣٠، ٢٩ .

## المطلب الأول مفهوم البطالة

البطالة في اللغة، تعني التعطل، وفي هذا يقال " بطل الأجير ( بالفتح ) يبطل بطالة - أي تعطل فهو عاطل، وتعطل الرجل إذا بقي لا عمل له " (١٨).

أما البطالة في الاصطلاح فلها أكثر من مفهوم " فهي الفاقد البشري غير المستغل عند الاقتصاديين "، سواء كان هذا الفاقد البشري كاملاً أو ناقصاً، ويظهر ذلك في نوعي البطالة السافرة والمقنعة .

ولقد عرفها البعض (١٩)، بأنها " الحالة التي يوجد فيها القادرون والراغبون في العمل من الأفراد، في حالة تعطل تام عن العمل، سواء كانوا يشغلون أعمالاً من قبل وتم الاستغناء عنهم أو من الذين انضموا إلى سوق العمل حديثاً .

وهذا التعريف أخذ به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عملية حساب المتعطلين، ونسبة البطالة السافرة في مصر، إلا أن مفهوم البطالة قد يرتبط بصورة أخرى من الأفراد الذين يعتبرون عاطلين جزئياً ولا تستغل قدراتهم وطاقاتهم الإنتاجية كاملة، وقد يكونون من الذين لا يعملون كل الوقت مثل البطالة الموسمية، وقد يكونون من الذين يتعرضون للبطالة المؤقتة (٢٠).

وهناك الكثير والكثير من أشكال البطالة، والتي سوف نتعرض لها بشكل سريع في المطلب الثاني .

ولا شك أن البطالة السافرة في مصر، هي محور البطالة، وبالتالي سوف يتم التركيز عليها، نظراً لأنها أكثر انتشاراً، ولسهولة حسابها نوعاً ما، ونظراً لأن معدل البطالة في مصر يقاس على أساسها، وكذلك عدد المتعطلين في أي بلد .

هذا ولقد عرفت البطالة أيضاً بأنها " غياب أو قلة المساهمة في النشاط الاقتصادي خلال فترة مرجعية قصيرة، مع توافر القدرة على العمل، والرغبة فيه " (٢١).

ولقد كان التقليديون يشترطون البحث الجاد عن العمل، خلال الفترة المرجعية وأهميتها بالنسبة لعدد المتعطلين .

حيث يمكن افتراض، أن الفترة المرجعية يوم واحد مثلاً، وفي هذه الحالة ربما تشكل نسبة البطالة معدل أعلى، إذ ما قورنت بفترة مرجعية أخرى ولتكن أسبوعاً مثلاً .

ومن هنا نجد أيضاً، اختلاف النسب الإحصائية، وسوف نتناول هذا الموضوع بالدراسة عندما ننقل إلى المطلب الثالث والمتضمن طريقة قياس البطالة .

ولتوضيح مفهوم البطالة أكثر، يمكن الاستعانة بالشكل رقم "١"، حيث يوضح هذا الشكل مفهوم البطالة، من خلال تقسيمات السكان، وفاتهم، وأعدادهم، وذلك طبقاً لتعداد عام ١٩٩٦ الصادر من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

(١٨) العلامة ابن منظور - راجع لسان العرب المحيط - طبعه لسان العرب ببيروت ، بدون تاريخ .

(١٩) عبد المنعم محمود حبيب - مشكلة البطالة ومعالجتها بالحلول غير التقليدية - مجلة التنمية الإدارية العدد ٥٢ / سبتمبر عام

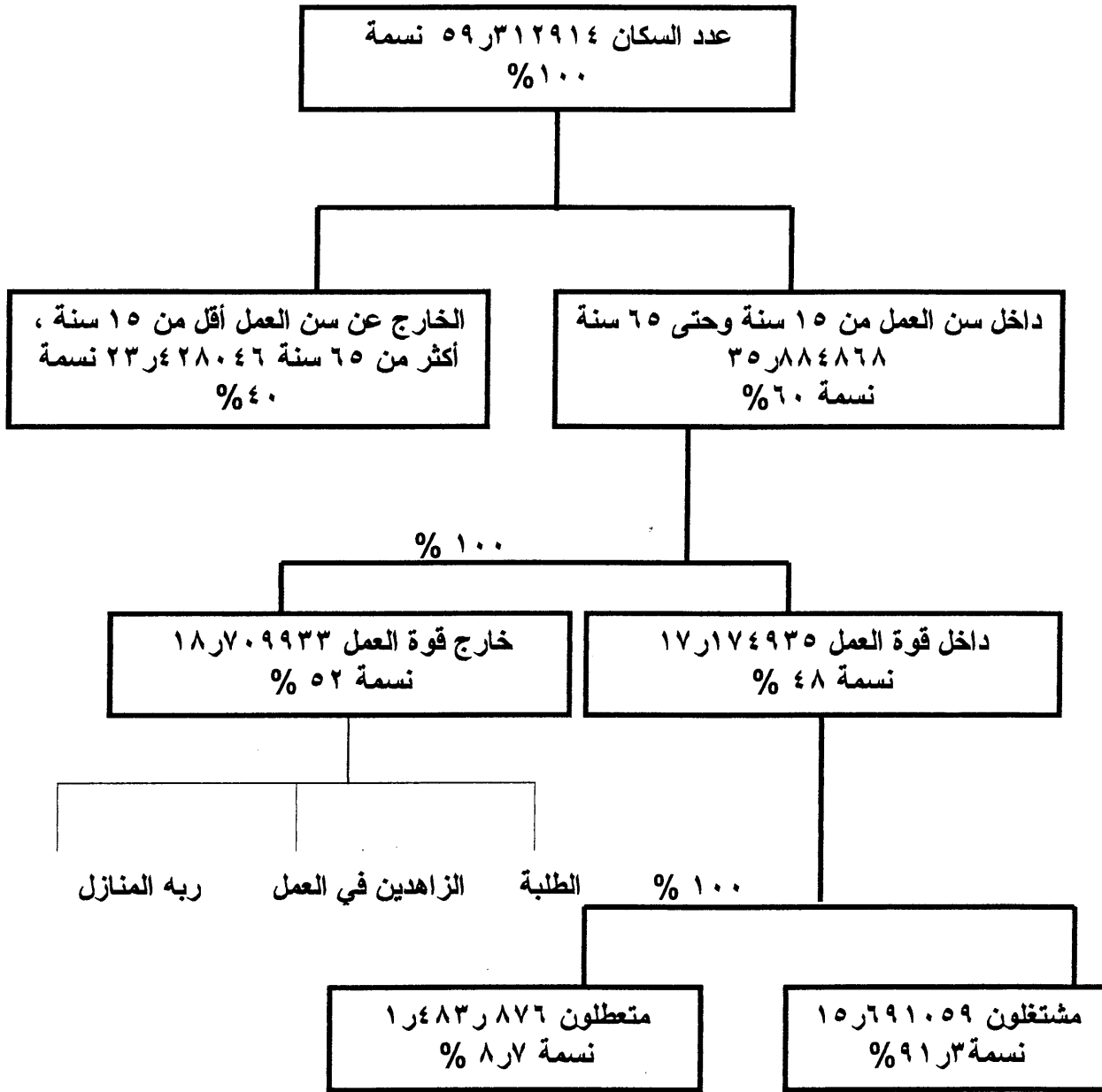
١٩٩١ ، ص ١١ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ١١ .

(٢١) نادر فرجاتي - سياسة التشغيل في البلدان العربية - الجزء الأول - الدراسات الأساسية - منظمة العمل العربية - مكتب العمل

العربي - منظمة العمل الدولية - البطالة المفهوم والقياس بالتركيز على حالة مصر، عام ١٩٩٣، ص ٣٩٥ .

الشكل رقم ١  
تعداد عام ١٩٩٦



وبالنظر إلى الشكل رقم "١" يتضح أن عدد سكان جمهورية مصر العربية المقيمين داخلها قد بلغوا ٥٩,٣١٢,٩١٤ نسمة، ينقسم هذا العدد إلى قسمين، القسم الأول داخل سن العمل، وهم الأعداد الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة وتقل أعمارهم عن ٦٥ سنة، حيث يبلغ عددهم ٣٥,٨٨٤,٨٦٨ نسمة، بنسبة ٦٠ % من عدد السكان الإجمالي كما هو موضح بالشكل رقم "١".

أما عن القسم الثاني فهو خارج سن العمل، وهم الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، بالإضافة إلى الأكثر من ٦٥ سنة، حيث يبلغ عددهم ٢٣,٤٢٨,٠٤٦ نسمة بنسبة ٤٠ % من عدد السكان الإجمالي.

كذلك يوضح الشكل الداخلين في قوة العمل، والذين بلغوا ١٧,١٧٤,٩٣٥ نسمة بنسبة ٤٨% من عدد الداخلين في سن العمل.

وعلى الجانب الآخر، نجد أن الخارجين عن قوة العمل، والذين بلغوا ١٨,٧٠٩,٩٣٣ نسمة بنسبة ٥٢% من عدد الداخلين في سن العمل، وهم الطلبة بكافة مراحلهم التعليمية، والزاهدين في العمل لوجود إيراد لهم، وريبات البيوت، وأصحاب المعاشات.

كما يوضح هذا الشكل، المشتغلين والمتعطلين، حيث بلغ عدد المشتغلين في سن العمل ١٥,٦٩١,٠٥٩ نسمة، بنسبة ٩١,٣% من عدد الداخلين في قوة العمل، أما عن المتعطلين فلقد بلغوا ١,٤٨٣,٨٧٦ نسمة بنسبة ٨,٧% من عدد الداخلين في قوة العمل وهي نسبة البطالة في مصر (٢٢).

والجدير بالذكر بأنه لا يمكن لنا عملياً متابعة التطور الزمني والمكاني للبطالة نظراً لأن عملية تحقيق التتابع بين التعريفات الخاصة للبطالة في العملية الإحصائية صعب للغاية، وذلك يرجع إلى طول الفترة المرجعية، وأيضاً لاختلاف سن العمل، كما سبق الإشارة، وسوف يظهر هذا من خلال استعراض الجدول رقم "١" بالملحق، والذي يتضمن تطور أعداد المتعطلين منذ عام ١٩٦٠، وحتى عام ١٩٩٦، وأيضاً الأشكال أرقام "١، ٢، ٣" والتي تتضمن (إجمالي قوة العمل، وإجمالي المتعطلين، ومعدل البطالة) خلال نفس الفترة.

حيث يتضح من هذا الجدول، أن قوة العمل قد بلغت ٧٤٤٥ ألف نسمة عام ١٩٦٠، ثم زادت عام ١٩٧٦ إلى أن أصبحت ١٠,٢٦٥,٣ ألف نسمة، ثم زادت إلى ١٣,٢٠٣ ألف نسمة في عام ١٩٨٦، وأخيراً زاد عدد قوة العمل ليصبح ١٧,١٧٤,٩٣٥ ألف نسمة في عام ١٩٩٦.

وأذا ما انتقلنا إلى معدل البطالة، خلال تلك السنوات، نلاحظ أن في عام ١٩٦٠ كان معدل البطالة ٢٢,٢%، وفي عام ١٩٧٦ كان ٥%، وفي عام ١٩٨٦ كان ٨,٠%، وفي عام ١٩٩٦ أصبحت النسبة ٨,٧%.

وبتحليل تلك المعدلات والإحصاءات، نلاحظ أنها لا تمثل تطوراً حقيقياً لمعدل البطالة في مصر، نظراً لأن سن العمل الذي أخذ به في حساب معدل البطالة بالنسبة لتعداد عام ١٩٩٦ يختلف عنه بالنسبة للتعدادات السابقة، ويظهر ذلك في أن تعداد عام ١٩٨٦ قد أخذ بحساب معدل البطالة على أساس سن العمل اعتباراً من ست سنوات، إلا أن تعداد عام ١٩٩٦ قد أخذ بحساب معدل البطالة على أساس سن العمل، الذي يبدأ من ١٥ سنة، وذلك طبقاً لما جاء بالاتفاقيات والمعاهدات والقوانين، بخصوص سن العمل.

ونضيف إلى ذلك، نقطة هامة، ألا وهي خروج فئة كبيرة جداً، من تعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهي فئة الطلبة بكافة مراحلهم، والزاهدين في العمل، وريبات البيوت، ومن بلغوا سن المعاش. وهم نسبة كبيرة، بالنسبة لقوة العمل الإجمالية وبالتالي كان يجب إدخالهم ضمن قوة العمل وليس خارجها، نظراً لأن الواقع الذي نشاهده حالياً في مصر، هو نزول المرأة إلى ميدان العمل اليومي وخصوصاً المرأة الريفية التي نجدها يومياً بالأسواق التجارية، كذلك الطلبة، نجدهم يعملون في بعض الأنشطة الاقتصادية على الرغم من أنهم في مراحل التعليم المختلفة، وأيضاً أصحاب المعاشات كل هؤلاء هم داخل قوة العمل، وليسوا خارجها، على اعتبار أن بعضهم يشارك في العمل فعلاً.

(٢٢) عمل الباحث - من خلال كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٢ - ١٩٩٨ - يونيو ١٩٩٩، وأيضاً التتبع الأولية لتعداد السكان لعام ١٩٩٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومن هنا نرى، أن دخول هؤلاء ضمن قوة العمل، ربما يؤدي إلى زيادة أعداد المتعطلين وبالتالي البطالة، والتي يمكن أن تصل إلى ٢٥% من عدد القوة العاملة .

ولقد قامت الحكومة بمحاولة جادة، لكي تعالج أهم مشكلة تواجه حساب معدل البطالة، ألا وهي سن العمل، حيث تم التعاون والتنسيق بين وزارة التخطيط، ووزارة القوى العاملة، وجهات أخرى متعددة، سبق الإشارة إليها من قبل، بقصد تلافى أسباب الاختلافات بين هذه الجهات في التعريفات والمفاهيم العامة للبطالة .

ويشير الجدول والشكل رقم "٢" إلى البيان الإجمالي للقوة العاملة، ومعدل البطالة، لعام ١٩٩٥، بعد ما تم تلافى أسباب الاختلاف بين الجهات، حيث نجد أن إجمالي القوة العاملة قد بلغت في عام ١٩٩٥، ١٥,١٩٣,٢٠٠ نسمة وأن عدد المتعطلين قد بلغ ١,٧٤٥,٤٠٠ نسمة، أي بنسبة قدرها ١١,٧٤% تقريباً من النسبة الإجمالية لقوة العمل .

وبتحليل باقي البيانات الواردة في الجدول رقم "٢" يتضح أن نسبة المتعطلين من جملة المؤهلات العليا ١٤,٥١%، ونسبة المتعطلين من جملة المؤهلات فوق المتوسطة ٨,٥٤%، وأن نسبة المتعطلين من المؤهلات المتوسطة تساوي ٧٣,١٨% وأن نسبة المتعطلين من المؤهلات الأقل من المتوسطة ٢٥,٩% (٢٣) .

مما سبق يتضح، أن البطالة الموجودة في مصر، بطالة متعلمين تزيد يوماً بعد يوم حتى أصبحت نسبتها ٩٧% من عدد المتعطلين في مصر .

وهذا - بلا ريب - يشير إلى مشكلة خطيرة للغاية، أهمها هي أن ما تدفع به الجامعات والمعاهد والمدارس سنوياً، لسنا في حاجة إليهم جميعاً ولكن في حاجة إلى بعضهم فقط .

ومع الأسف الشديد، أن أحدث بيان تم من خلال الوثيقة التي سبق الإشارة إليها عام ١٩٩٥، ولم يتم بعدها تحديث لتلك البيانات لأسباب غير معلومة، إلا أن هناك بياناً حديثاً لمركز المعلومات، التابع لمجلس الوزراء (٢٤) .

هذا؛ ويشير الجدول والشكل رقم "٣" إلى هذا البيان، حيث يتضح منه أن عدد القوي العاملة في مصر بلغت ١٨,٢٥٦,١٠٠ نسمة، في حين بلغ عدد المتعطلين من الذكور والإناث ١,٤٩٠,١٠٠ نسمة .

وأياماً كان صحة هذه النسبة، فإن البيانات والإحصاءات تعطي مؤشراً عن الوضع الحالي، والتي يمكن من خلالها الإجابة على تلك الأسئلة، وهي أين نحن الآن؟ وإلى أين؟ وما الذي يمكن أن نفعله؟ .

وبشكل عملي يمكن القول بأن الإحصاء يساعد على التخطيط واتخاذ القرار الصحيح والمناسب لحل أي مشكلة حيث يقال "أن التخطيط السليم، أساسه إحصاء سليم" ويقال -أيضاً- "أن بدون إحصاء سليم، لا يمكن الحصول على خطة ناجحة" .

ولكي نتعرف أكثر على مشكلة البطالة، فإننا نخصص المطلب الثاني، لكي نستعرض فيه أشكال البطالة، وأنواعها .

(٢٣) حصل الباحث، على هذا البيان من قبل مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء وذلك بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٣٠ .

(٢٤) مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء المصري - تم الحصول عليه بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٣٠ - وهذا البيان بتاريخ ٢٠٠٠/١/١ ومصدره الرئيسي هو وزارة القوى العاملة .

## المطلب الثاني أشكال البطالة وأنواعها

عرفنا فيما سبق، مفهوم البطالة، وقلنا إنها زيادة القوى البشرية التي ترغب في العمل، وتبحث عن فرصة العمل التي يتيحها المجتمع .

وفي هذا المطلب سوف نتحدث عن البطالة من جانب آخر، ويظهر هذا الجانب في أشكالها المختلفة .

حيث صنف الاقتصاديون البطالة إلى منظورين الأول هو شكل البطالة، والذي يتحدد في نوعين هما البطالة السافرة، البطالة المقنعة .

أما عن المنظور الثاني، فلقد حدده الاقتصاديون بأنه منظور مصدر البطالة و سبب البطالة، حيث تحددت في البطالة الدورية، والبطالة الاحتكاكية، والبطالة الموسمية (٢٥) .

وفيما يلي نوضح هذا التصنيف، حيث سنبدأ بمنظور الشكل والذي يتحدد في نوعين، الأول : البطالة السافرة والنوع الثاني : البطالة المقنعة .

أولاً: البطالة السافرة :- هي " الحالة التي يوجد فيها بعض أفراد قوة العمل في المجتمع دون عمل، علي الرغم من أنهم يبحثون عن عمل " .

وتنقسم البطالة السافرة بدورها إلى نوعين، النوع الأول: البطالة الاختيارية، النوع الثاني: البطالة الإجبارية .

وتظهر البطالة الاختيارية، عندما يرفض الفرد فرصة العمل المتاحة علي الرغم من قدرته، ورغبته في العمل، وذلك أملا في الحصول علي فرصة عمل أفضل أي ذات الدخل الأكبر أو التي تتناسب مع مستواه التعليمي والتدريبي .

أما عن البطالة السافرة الإجبارية، فهي الحالة " التي لا يجد الفرد أي فرصة عمل علي الرغم من كونه قادرا علي العمل وراغبا فيه " .

ثانياً: البطالة المقنعة :- هي " البطالة التي تكون عليها العمالة في حالة استيعاب كامل لطاقاتهم، وتظهر بصور متعددة منها " .

- أنهم يشغلون وظائف لا تستوعب إلا جزء من وقتهم، ويتطلعون إلى وظائف تشغل وقتهم بالكامل .

- أنهم يشغلون وظائف تستوعب وقتهم بالكامل، ولكن هذه الوظائف لا تتطلب مستوي مؤهلاتهم العملية أو مهاراتهم وتدريبهم .

- أنهم يشغلون وظائف تشغل وقتهم بالكامل، وتتطلب هذه الوظائف مؤهلاتهم ومهاراتهم، إلا أن إنتاجية هذه الفئة منخفضة (٢٦) .

(٢٥) حمدي العناني، أساسيات علم الاقتصاد، المكتبة المصرية اللبانية ومكتبة عين شمس، بدون تاريخ، ص ص ٢٨٧، ٢٨٨ .

(٢٦) المرجع السابق، ص ٢٨٥

والجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة، يتحقق علي الرغم من أن الجداول الإحصائية للبطالة لا تذكرها، والدول ذات الأنظمة الاقتصادية المتعثرة تجسد هذه الظاهرة في المشروعات الزراعية الصغيرة، حيث يعمل جميع أفراد الأسرة، علي الرغم من انخفاض إنتاجية العمل وانعدامها، وكذلك قد تدفع الاعتبارات السياسية، والأنظمة القائمة، إلى استخدام الأيدي العاملة في الإدارات والوحدات الاقتصادية التابعة لها، بما يجاوز اقتصادياً الحاجة إليها، كما هو في مصر (٢٧) .

أما عن منظور المصدر للبطالة أو " سبب البطالة " فنجد أنها تتحدد في أنواع مختلفة من البطالة، وهي البطالة الدورية، البطالة الموسمية، البطالة الاحتكاكية، البطالة الهيكلية، وسوف نتعرض لهم تباعاً .

أولاً: البطالة الدورية :- هي أهم أنواع البطالة ، نظراً لأنها أثر من آثار الركود الاقتصادي، وتظهر فيما لا يكون الطلب الكلي علي السلع والخدمات كافياً بالدرجة التي تهيئ فرصة العمل لكل قادر علي أداء العمل وراغب فيه ، حيث ينخفض الناتج القومي نتيجة انخفاض الاتفاق القومي، بما يؤدي إلى اتجاه المشروعات إلى إنتاج قدر أقل من السلع والخدمات، وبالتالي تقلل عدد العمالة لديها . وعلي ذلك فالبطالة الدورية بطالة إجبارية، تظهر سماتها في أنها تحدث خلال فترات زمنية غير منتظمة .

ثانياً: البطالة الموسمية :- هي البطالة التي تحدث نتيجة التغير الطبيعي لمعدلات الإنتاج ، وهي تنشأ نتيجة الانخفاض المنتظم نسبياً في النشاط الاقتصادي، وهي لا تتحقق إلا في القطاعات الإنتاجية مثل ( التشييد، الزراعة، الصيد، الصناعات المرتبطة بها، أو في مجال الخدمات الفندقية ) (٢٨) .

ثالثاً: البطالة الاحتكاكية :- هي البطالة التي تمثل الفترة التي يوجد فيها الفرد بدون عمل بين فترتي عمل، وهذه الفترة هي الفترة اللازمة للبحث عن عمل مناسب إثر انقضاء علاقة العمل لأي سبب كان، وتتحقق هذه الصورة من البطالة بصفة رئيسية في إطار الهجرة من الريف، حيث يخرج أبناء الريف إلى المدن الكبرى، والمراكز الحضرية تاركين أنشطتهم الزراعية أو الخدمة في الريف بهدف البحث عن فرصة عمل أفضل أو أكثر ملائمة من وجهة نظرهم .

رابعاً: البطالة الهيكلية :- هي أحد أنواع البطالة الإجبارية والتي تتميز بأن بها فرص عمل، ولكن تتطلب هذه الفرص مهارات ومتطلبات ربما لا تكون متوفرة عند بعض الأفراد المتعطلين أو جميعهم .

وبعد استعراض هذه الأنواع، يتضح بأنه قد يحدث أحيانا صعوبة، في التفرقة بين أنواع البطالة التي تظهر في وقت واحد ، وهنا يأتي السؤال : هل هذه البطالة احتكاكية، أو هيكلية، أو دورية ؟ والإجابة عن هذا، هي أن البطالة موجودة أياً ما كانت أسبابها ، ولكن كيف يمكن قياسها ؟ هذا ما سوف نتعرض له في المطلب القادم .

(٢٧) حسن عبد الرحمن قدوس، فقد الدخل كأثر لإنهاء علاقة العمل - بين ضرورات التعويض وكيفية القضاء علي أسبابه - مكتبة

الجلال بالمنصورة ، بدون تاريخ ، ص ٦٠ .

(٢٨) حمدي الغناتي - المرجع السابق ص ٩ - ص ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

## المطلب الثالث قياس حجم البطالة

لقد زادت، نسبة البطالة السافرة، نتيجة عدم قدرة الحكومة علي استيعاب المزيد من القوي العاملة، كما تعذر علي القطاع العام ذلك، نتيجة عدم قدرة هذا القطاع علي استغلال الطاقة الصناعية لديه، وعدم تطوير منتجاته (٢٩) .

ومن هنا ظهر عجز المجتمع، في تحديد الأنشطة الإنتاجية اللازمة لإنتاج سلع، أو لتقديم خدمات مطلوبة علي المستويين المحلي والدولي .

ولكي نتمكن، من إيجاد الحلول العاجلة والسريعة لمشكلة البطالة، لابد من تحديد حجم المشكلة، وذلك من خلال التعرف علي طريقة قياس حجم البطالة .

من المعروف أن " معدل البطالة يساوي مجموع أعداد المتعطلين علي مجموع أعداد قوة العمل " .

$$\text{أي أن معدل البطالة} = \frac{\text{مجموع أعداد المتعطلين}}{\text{مجموع أعداد قوة العمل}} \times 100$$

ولإيضاح كيف يمكن قياس معدل البطالة، سوف نستعين بتعداد عام ١٩٩٦ الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

هذا ولقد صرح رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في محاضرة ألقاها بالجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع (٣٠)، بأن هناك ميزة في مصر بالنسبة لشجرة الأعمار السنوية، فهي منتظمة وليست منبعجة، وأضاف بأن من هم في سن العمل في مصر حوالي ٦٠% من عدد سكان مصر، أي حوالي ٣٥ مليون نسمة، وأكد علي أن هذا العدد يتراوح أعمارهم بين ١٥-٦٠ سنة وهذا العدد يخرج منه قوة العمل في مصر، والتي تبلغ ١٧,٨٠٠ مليون نسمة، وهذا العدد بعد ما يتم طرح الخارجين عن قوة العمل، وهم الطلبة بكافة مراحلهم التعليمية، والزاهدين في العمل وكذلك ربوات البيوت وغيرهم من الفئات التي تخرج عن قوة العمل وهم أصحاب المعاشات . ولتحديد هذا بالأرقام طبقا لتعداد عام ١٩٩٦، يتضح الآتي:-

أن عدد القوة العاملة في مصر قد بلغ ١٧,١٧٤,٩٣٥ نسمة، وهم القوة التي ينهض بها المجتمع، غير أن عدد الخارجين عن قوة العمل قد بلغوا ١٨,٧٠٩,٩٣٣ نسمة .

وعلي الصعيد الآخر، نجد أن هناك أعداداً أخرى خارج سن العمل، وهم الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة وتزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة، ولقد بلغوا ٢٣,٤٢٨,٠٤٦ نسمة، وإذا ما أردنا تحويل هذه الأرقام إلى نسب، فإتينا نجد أن نسبة قوة العمل إلى عدد السكان هي ٢٩% تقريباً، وأن نسبة الخارجين عن قوة العمل إلى عدد السكان هي ٣٢% تقريباً، وأخيراً فإن نسبة من هم أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٥ سنة وهي الأعداد التي تخرج عن القوة العاملة تساوي ٣٩% تقريباً، وبذلك تكون النسبة ١٠٠% .

(٢٩) عوض مختار هلودة - المدخل المنظومي لدراسة مشكلة البطالة في مصر، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد - جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عام ١٩٨٩، ص ٥٣ .

(٣٠) ندوة حول تحليل التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع - القاهرة في ١٩٩٨/٢/٢٢ .

$$\text{وعلي ذلك فإن معدل البطالة} = \frac{100 \times 15691059}{17174935} = 8.7\%$$

ولإيضاح ما تم من خطوات حتى يمكن قياس معدل البطالة نجد أنه تم حساب عدد المتعطلين أولاً من خلال الفرق بين عدد القوة العاملة الإجمالية ، وبين عدد القوة العاملة الفعلية .

$$\text{إذن فإن عدد المتعطلين طبقاً لتعداد عام ١٩٩٦} \\ = 17174935 - 15691059 = 1483876 \text{ ر متعطّل}$$

بعدها تم حساب معدل البطالة علي أساس قسمة عدد المتعطلين علي عدد قوة العمل الإجمالية مضروباً  $\times 100$  ، حيث اتضح أن معدل البطالة في مصر ٨٧٪ من نسبة القوي العاملة ، علماً بأن هذه النسبة قد شملت المصريين والأجانب داخل الجمهورية وقت التعداد .

## المبحث الثاني أسباب مشكلة البطالة

لاشك أن للبطالة أسباباً كثيرة، أهمها : القضية السكانية، والسياسة التعليمية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تمر بها البلاد، وأيضاً الشئون التنظيمية، كذلك استخدام تكنولوجيا متقدمة، وعوامل أخرى كثيرة، لا يسع الوقت لذكرها .

ونظراً لأننا بصدد الصناعات الصغيرة ودورها في معالجة مشكلة البطالة، لتوسعنا في عرض مفهوم البطالة في مصر أكثر من هذا، ولكن أردنا الإشارة في الباب التمهيدي لبعض الإحصاءات والبيانات الهامة، التي تعطي للباحثين والمهتمين إيضاحاً عن الموضوع محل البحث، وهذا بهدف خدمة تلك الدراسة، والكشف عن العلاقة بين البطالة والصناعات الصغيرة .

وسوف نخصص هذا المبحث، للقضية السكانية، والسياسة التعليمية، وأيضاً بعض الأسباب الأخرى التي ساهمت في زيادة مشكلة البطالة في مصر، وذلك من خلال ثلاثة مطالب .

### المطلب الأول القضية السكانية

يلعب السكان- في أي مجتمع - دوراً أساسياً في تحديد حجم المعروض من القوة العاملة، حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان، مع عدم زيادة الإنتاج، وبفرض ثبوت العوامل الأخرى علي ما هي عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة، وانتشار البطالة السافرة والمقنعة .

وهنا يأتي دور الدولة، لكي تحقق التوازن بين عرض العمل، والطلب عليه، من خلال عملية تنظيم السكان لكي يمكن المحافظة علي مستوى المعيشة، وتلافي انتشار البطالة بصورها المختلفة<sup>(٣١)</sup> .

ولكن هل قامت الدولة بهذا الدور؟ هذا ما سوف نستعرضه في السطور التالية، من خلال تطور عدد السكان في مصر، منذ عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩٩٦، هذا ويشير الجدول والشكل رقم "٤" إلى هذا التطور، حيث يتضح أن عدد السكان في مصر قد تضاعف لأول مرة خلال خمسين عاماً من عام ١٨٩٧ إلى عام ١٩٤٧، حيث ارتفع عددهم من ٩,٧ مليون نسمة إلى ما يزيد علي ١٨ مليون نسمة خلال الفترة بين التعداديين، بعدها تضاعف عددهم، للمرة الثانية بعد مرور ثلاثين عاماً منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٧٦، ثم تضاعف عددهم، للمرة الثالثة خلال تعدادي عام ١٩٦٦، عام ١٩٩٦ .

ولقد أشارت نتائج التعداد النهائي لعام ١٩٩٦، إلى أن عدد السكان داخل مصر، قد بلغ ٥٩,٣ مليون نسمة ومع الأسف الشديد، ظلت الحكومات المتعاقبة، ولفترات طويلة، تهتم بالبعد الكمي للسكان، تاركين البعد النوعي، والبعد المكاني ومن المعروف أن البعد النوعي، يهتم بخصائص السكان، أما البعد المكاني فهو يهتم، بتوزيع السكان علي المساحات المتاحة في الدولة حيث يتركز السكان علي رقعة محددة من أرض مصر، لا تكاد تصل إلى ٦% من إجمالي المساحة الكلية التي تبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ كم<sup>٢</sup> .

<sup>(٣١)</sup> عبد المنعم محمود حبيب، مشكلة البطالة في مصر، ومعالجتها بالحلول غير التقليدية، مجلة التنمية الإدارية، العدد رقم ٥٢، السنة الرابعة عشر، يوليو سبتمبر ١٩٩١، ص ١٢ .

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، لكي تخفض معدل النمو السكاني، إلا أن الأمر مازال في حاجة إلى الكثير من الجهد في هذا الصدد، حيث إن النمو السكاني يهدد بإعاقة جهود التنمية وتفاقم مشكلة البطالة .

وإذا أردنا تحليل ظاهرة زيادة السكان في مصر، يمكن القول بأن هذه الزيادة ترجع إلى التناقص السريع في معدل الوفيات، مع انخفاض عدد المهاجرين المصريين للمنطقة العربية، ونتيجة عوامل أخرى .

ومن هنا، نرى أن مصر تعاني وبشكل كبير من مشكلة سكانية، ولو استمرت سوف يؤدي هذا إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق في النهاية حركة التنمية في المجتمع المصري .

والخلاصة هي أن معدل النمو السكاني في مصر، يهدد بانتشار البطالة، بكافة صورها، ما لم يقابل ذلك زيادة في الإنتاج وزيادة في الاستثمار والتشغيل، لإشباع الحاجات الأساسية للسكان .

### المطلب الثاني السياسة التعليمية

لقد خرجت اليابان، من الحرب العالمية الثانية محطمة، ورأي أصحاب القرار فيها، أن مخرجهم الوحيد، هو الاهتمام بالعلم والتعليم، فعكفوا على دراسة نظام التعليم وتطبيقه تارة، ثم دراسة نقاط الضعف وتجنبها تارة أخرى .

ونتيجة لذلك، ما إن انقضت فترة السبعينات، حتى تفوق العامل الياباني على نظيره الأمريكي في الإنتاج، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى استشعار ما يحيط بها من خطر، ونتيجة لذلك أصدر الرئيس الأمريكي ريجان، تقريره المشهور (أمة في خطر) الذي عالج فيه قضية التعليم، باعتبار أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة القادرة على تفادي هذا الخطر (٣٢) .

ومن هنا تظهر لنا، أهمية السياسة التعليمية في أي بلد، وكيف أنها تؤثر بالإيجاب في حالة استخدامها الاستخدام الصحيح والسليم .

وإذا ما نظرنا إلى السياسة التعليمية المطبقة في مصر حالياً، نجد ولا حرج في هذا أنها عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات، وأيضاً في الزيادات الغير عادية التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس سنوياً من الخريجين دون أن يكون لذلك طلب حقيقي بسوق العمل .

ويرجع ذلك إلى غيبة التخطيط والتنسيق السليم بين الوزارات المعنية، منذ سنوات طويلة مضت، وأيضاً إلى التقيد في النظم المتبعة، مما أدى إلى عدم التوازن بين قوة العمل المعروض وحجم الطلب عليه، ولقد ظهر ذلك في زيادة المعروض من التخصصات المختلفة عما هو مطلوب منها (٣٣) .

(٣٢) مجلس الشورى، نحو سياسة تعليمية متطورة، لجنة الخدمات، التقرير رقم ١٧، عام ١٩٩٤، ص ١٠، ٩ .

(٣٣) عبد المنعم محمود حسيب، المرجع السابق ص ١٢، ص ١٣ .

ولقد أظهرت الدراسات المتعددة للسياسة التعليمية في مصر، أن بها عدداً من المشكلات أهمها :-

١ - غياب السياسات والأهداف، وعدم وضوحها، بصفتها أحد المشكلات الرئيسية التي يعاني منها النظام التعليمي . ويظهر ذلك في ضعف ارتباط السياسات التعليمية بخطط التنمية مما أدى إلى :-

- أ - افتقاد عناصر التكامل والترابط والتنسيق في سياسة التعليم، حيث تمت دراسة كل مرحلة تعليمية علي حدة .
- ب - عدم الربط بين التعليم وخطط العمالة، وهذه الجزئية تعتبر بيت القصيد، بالنسبة للسياسة التعليمية المطبقة في مصر .
- ج - عدم الربط بين التعليم ومعدلات النمو السكاني .

٢ - غياب المعلم القادر مهارياً ومعرفياً . ولقد أصبح القدوة عند الطلاب صغار السن خصوصاً، أبطال السينما والتلفزيون من النجوم، بدلاً من المعلمين، علي الرغم من أن المعلم هو أهم عنصر في العملية التعليمية، وبالتالي يجب الاهتمام بإعداد المعلم، علمياً، وثقافياً، وتربوياً، وبما يتطلبه العلم الحديث والتكنولوجيا العالية .

٣ - غياب المنهج المتطور، وذلك راجع إلى عدم توفر متخصصين في تخطيط المناهج المتطورة .

٤ - عدم كفاية الأداء بخصوص الإدارة التعليمية، فيما يتصل بوضع الأهداف، ورسم السياسات والخطط، واتخاذ القرارات، والأخذ بالبعد المستقبلي، والعناية بالتقنيات الإدارية الحديثة، والإفادة من الدراسات الحديثة، حول تنظيم العمل وأساليبه .

وفي هذا الصدد، يقول أستاذنا الدكتور / أحمد حسن البرعي، في بحث له باللغة الفرنسية<sup>(٣٤)</sup>، عن تجربة مصر في مجال التعليم، حيث أكد علي أنه في عام ١٩٨٧ تم إعادة تنظيم الدراسة في المرحلة الابتدائية، لتصبح حتى الصف الخامس الابتدائي، بدلاً من الصف السادس الابتدائي كما هو متبع، وكان الهدف من ذلك عند واضعي هذا النظام توفير احتياجات سوق العمل، إلا أن هناك بعض المتخصصين في هذا المجال قد احتجوا علي هذا النظام، دون جدوى، ونتيجة لذلك حدث اندماج الصف الخامس والسادس الابتدائي، للتلاميذ المسجلين في عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨ .

حيث أدى هذا، إلى تضاعف العدد عند الانتقال من الثانوية العامة إلى الجامعة، ومن الجامعة إلى سوق العمل، وبالتالي زيادة نسبة البطالة عما هي عليه، وهنا يسأل الدكتور أحمد حسن البرعي، عن كيف يصنع مسنولو التخطيط في مجال القوة العاملة ؟ وما الذي يمكن توقعه نتيجة لذلك<sup>(٣٥)</sup> ؟

---

(٣٤) A.El Borai, l'Homme, le travail et l'Avenir dans le Tiers Monde: l'exemple de l'Egypte  
Caire, 1995 - pp. 84.

(٣٥) هذا ولقد تم إلغاء هذا النظام، والعودة مرة أخرى لنظام الصف السادس الابتدائي .

ولإيضاح السياسة التعليمية في مصر، يمكن استعراض بعض الإحصاءات الخاصة بقبول الطلبة بالمدارس والجامعات خلال الفترة من ١٩٨٢ / ٨١ وحتى ١٩٩٧/٩٦ وذلك من خلال الجداول أرقام "٥"، "٦"، "٧" وأيضاً الأشكال أرقام "١/٥، ٢/٥، ١/٦، ٢/٦، ١/٧، ٢/٧".

حيث يتضح من الجدول رقم "٥" والشكل رقم "١/٥، ٢/٥" أن عدد الطلبة المقبولين والمقيدين بمراحل التعليم العام خلال خمسة عشر عاماً من (١٩٩٧ / ٨٢)، حيث بلغ عدد الطلبة المقبولون ١٩٢٨،٢ ألف طالب وطالبة خلال عام (٨٢/٨١)، ولقد وصل عددهم ٣٧٨٢،٦ ألف طالب وطالبة خلال عام (٩٧/٩٦) في حين بلغ عدد الطلبة المقيدون ٧٦٦٧،٨ ألف طالب وطالبة، ولقد وصل عددهم ١٤٢٥٠ ألف طالب وطالبة.

أما عن الجدول رقم "٦" والأشكال أرقام "١/٦، ٢/٦"، فنجد أنها تحدد تطور أعداد الطلبة المقبولين والمقيدين بالتعليم العالي والجامعي خلال الفترة السابقة، حيث نجد أن عدد المقبولون قد بلغ ١٣٩٨٣٩ طالب وطالبة خلال عام (٨٢/٨١)، في حين وصل عددهم ٤٥٠٠٣٣ طالب وطالبة خلال عام ١٩٩٧/٩٦. وعلى الصعيد الآخر نجد أن عدد المقيدون من الطلبة قد بلغ ٦٢٥٨٠١ طالب وطالبة في عام (٨٢/٨١)، في حين وصل عددهم ١٣١٥٠٠٢ طالب وطالبة خلال عام (٩٧/٩٦).

أما عن الجدول رقم "٧" والأشكال أرقام "١/٧، ٢/٧"، فانه يحدد تطور أعداد المقبولين وعدد الفصول الجديدة بمراحل التعليم الأزهرى خلال نفس الفترة، حيث نجد أن عدد جملة المقبولون في مراحل التعليم المختلفة والمرحلة الجامعية ١٠٩٢٥٥ طالب وطالبة خلال عام (٨٢ / ٨١)، في حين وصل عددهم ٣٣٩٣٣٤ طالب وطالبة خلال عام (١٩٩٧/٩٦).

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل للتعليم اليوم مردود اقتصادي أم لا؟ علماً بأننا لا ننكر الدور الاجتماعي الذي يؤديه التعليم، ولكن يتلاحظ لنا أن سياسة التعليم في مصر تدفع بأعداد كبيرة من الخريجين سنوياً، دون أن يكون لهؤلاء طلباً فعلياً في سوق العمل لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف.

وهنا نري، بأنه ومع الأسف الشديد أصبح المتعلم اليوم عبئاً على مجتمعه، نظراً لأنه لا يشارك بعمل مثمر لا لنفسه ولا لمجتمعه.

كذلك نطرح سؤالاً آخر، هل نحن في حاجة إلى كل هؤلاء الخريجين؟ والإجابة قد تكون بـ "نعم"، فالسؤال هنا لماذا البطالة الحالية التي نشاهدها في مصر وفي أغلب التخصصات؟ والثاني إذا كانت الإجابة "لا"، فلماذا الإصرار على هذه السياسة التي تدفع لسوق العمل سنوياً بكل هذه الأعداد.

ونري، بعد كل ما تقدم، بأنه لا أمل في أي حل يتم التخطيط له، إلا بعد وقف النزيف، وذلك من خلال تخطيط سليم للقوى العاملة، يتم من خلاله تحديد الأعداد المقبولة بالمدارس والجامعات والتي يمكن لسوق العمل استيعابها بعد ذلك. وفي المرحلة الثانية، يتم الالتفات إلى الفاقد البشري السافر والمقتنع، والعمل على إيجاد حلول مناسبة له، وإلا سوف تزداد المشكلة تعقيداً على المدى القصير والطويل.

## المطلب الثالث

### الأسباب الأخرى التي ساهمت في زيادة معدل البطالة في مصر

للبطالة أسباب متعددة، لا يمكن حصرها في هذا البحث، إلا أننا نحاول جاهدين الإشارة إلى أهمها . ومن أهم هذه الأسباب، برنامج الخصخصة، الذي هو ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، وكذلك سوء التخطيط للقوي العاملة في مصر، وأيضا انخفاض الطلب الخارجي علي العمالة المصرية، وعودة العمالة المصرية من الدول العربية . كذلك التشريعات الخاصة بتوظيف العمالة في مصر، وذلك لأنها تغالي في تهينة الاستقرار الوظيفي للعامل، وتحد من إمكانية مجازاته، أو فصل العاملين، علي الرغم من وجود ما يستوجب هذا الفصل، كذلك الارتفاع الملحوظ في نفقات المعيشة، وانخفاض مستوي الأجور، وأيضا التوسع في استخدام المشروعات التي تستخدم طرق الإنتاج الحديثة والتي تهتم برأس المال، هذا بخلاف أسباب أخرى متعددة (٣٦) .

### أولا : برنامج الخصخصة في مصر :-

من أبرز التحولات المميزة للتاريخ الاقتصادي المعاصر، برنامج الخصخصة، والذي من خلاله، صار للقطاع الخاص دور أكبر في النشاط الاقتصادي، وتقلص دور الدولة، عما كان عليه سالفًا .

ولقد ظهرت الخصخصة، كأسلوب وأداة للتنمية، بعد عجز الملكية العامة بنظامها البيروقراطي العقيم عن التطور، وارتبط برنامج الإصلاح الاقتصادي وآليات السوق، بسياسة الخصخصة، التي تعتبر أحد العناصر الأساسية للنظام الرأسمالي .

وللخصخصة أكثر من مفهوم، حيث يرى البعض (٣٧)، أن الخصخصة هي "توسيع الملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص، دورا متزايدا داخل الاقتصاد، ويتم ذلك من خلال قيام الدول بتصفية القطاع العام (كليا أو جزئيا) أو عن طريق عقود الإيجار ومنح الامتيازات .

والذي يمكن استخلاصه، هو أن الخصخصة " هي أحد الأدوات الهامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، بغرض الاعتماد الأكبر علي السوق والقطاع الخاص بهدف تحقيق أعلى فائدة ممكنة في التنمية الشاملة والتوظيف الكامل " .

ولقد استهدفت الحكومة المصرية من برنامج الخصخصة، عدة أهداف (٣٨) .

(٣٦) مثل قانون البيئة، ضعف الاستثمار، ضعف التصدير، المعاش المبكر، السلوك الاجتماعي ونظرة المجتمع للمهن المختلفة، عدم فاعلية التدريب، وهنا نكتفي بسردها فقط دون التعرض لها ونحيل القارئ بشأنها، إلى التقرير المبني للجنة المشتركة لجنتي القوي العاملة والشباب ومكاتب لجان الصناعة والطاقة والشئون الاقتصادية والتعليم والبحث العلمي والاقتراحات والشكاوي والزراعة والري عن موضوع ( البطالة ) مجلس الشعب - في ٢٠٠١/٤/١٨ ، ص ص ٧ - ١٤ .

(٣٧) أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الجزء الأول والثاني، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مكتبة عين شمس، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، بدون تاريخ، ص ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٣٨) سوزان أحمد أبو ريه، الخصخصة والبعد الاجتماعي، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد رقم ١٤٢، أول نوفمبر ١٩٩٩، ص ص ٩٥ - ٩٩ .  
وهذه الأهداف هي :-

- أ - تشجيع المنافسة في القطاع الاقتصادي، ودفع شركات قطاع الأعمال العام للعمل في سوق تنافسية مفتوحة .
- ب - الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في الإدارة .
- ج - تشجيع المواطنين علي المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال شراء الأسهم والأصول المطروحة للبيع، ولقد شارك في تنفيذ هذا البرنامج وزارة قطاع الأعمال العام، ومجلس الوزراء، واللجان الوزارية المختصة بشركات قطاع الأعمال .

والسؤال الذي نطرحه في هذا الصدد، هل أثرت سياسة الخصخصة في مصر علي البطالة؟ من المعروف أن الهدف من سياسة الإصلاح الاقتصادي، وبرنامج الخصخصة، هو الرشادة الاقتصادية، ولما كانت السياسة التي اتبعتها الحكومة سالفًا بالنسبة للتشغيل سياسة اتسمت برفع شعار مسئولية الدولة عن إيجاد فرصة عمل لكل خريج جامعي أو لحاملي الشهادات المتوسطة حيث اعتبرت الحكومة نفسها مسئولة عن إلحاق العمال بالقطاع العام، ونتيجة لذلك زادت نسبة البطالة المقنعة في هذا القطاع بشكل ملحوظ، واضطرت الحكومة علي أداء مبالغ لأناس لا عائد من وراء إلحاقهم بالعمل<sup>(٣٩)</sup>.

ونتيجة ذلك، كان ولا بد من استبدال هذه السياسة، بغيرها لتحقيق الرشادة الاقتصادية. ومع تطبيق برنامج الخصخصة، كان من الطبيعي أن يفقد بعض العاملين وظائفهم، وذلك من خلال الاستغناء عنهم، عن طريق المعاش المبكر.

لأنه من غير المتصور قبول صاحب العمل الاحتفاظ بعمالة زائدة بمشروعه، ليس لها مردود اقتصادي.

ومن خلال بيان وزارة قطاع الأعمال العام الصادر من قبل "المكتب الفني" بالوزارة، يتضح أن عدد العمالة التي أحيلت إلى المعاش مبكرًا حتى ٢٠٠٠/٦/٣٠ قد بلغت "١٥٩٥٩٠" عامل من إجمالي عدد العمالة بشركات قطاع الأعمال العام والذي يقدر بنحو "٥١٦٦٧٤" عامل<sup>(٤٠)</sup>، ويوضح الجدول والشكل رقم "٨" البيان التفصيلي للذين أحيلوا إلى المعاش مبكرًا.

والخلاصة، هي أن برنامج الخصخصة في مصر، قد زادت من نسبة البطالة وحدثها، إلا أننا نؤكد علي أن زيادة حدة البطالة -التي نتجت عن برنامج الخصخصة وإعادة الهيكلة - ما هي إلا تحول في شكل البطالة من بطالة مقنعة إلى بطالة سافرة، وفي كلا الحالتين فالبطالة موجودة.

### ثانيا : تخطيط القوى العاملة في مصر :-

كان ولا يزال، سوء تخطيط القوى العاملة في مصر، سببا جوهريا، في زيادة حدة مشكلة البطالة.

حيث يظهر، هدف تخطيط القوى العاملة، في خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وربما يحقق فائضا وتراكما رأسماليا يعاد استثماره، ومن ثم يخلق فرص عمل جديدة، ولكي يحدث ذلك علي مستوي الدولة، لابد من التنسيق بين المنظمات والجهات المعنية، فيما بينها، بهدف تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة عددا ونوعا ومستوي، وصولا إلى أفضل إنتاج.

<sup>(٣٩)</sup> أحمد حسن البرعي، الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة، خطة قومية للعلاج، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الحادي والعشرون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أبريل ١٩٩٧، ص ١٧٣.

<sup>(٤٠)</sup> المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، جدول يبين حجم العمالة وبرنامج المعاش المبكر لشركات قطاع الأعمال العام في ٢٠٠٠/٦/٣٠، بيان تم الحصول عليه من قبل وزارة قطاع الأعمال بتاريخ ٢٠٠١/٦/٣٠.

ولتوضيح عملية تخطيط القوى العاملة داخل الجهات، يري البعض <sup>(١١)</sup> ضرورة طرح عدة أسئلة هي :-

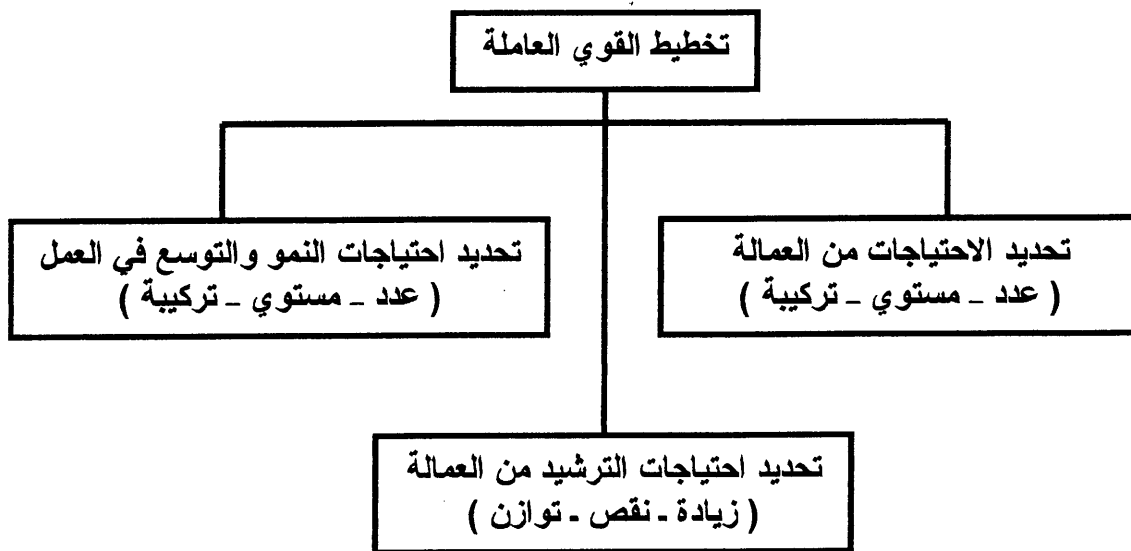
- هل توجد - فعلاً - عمالة فائضة أم لا ؟ وأين توجد هذه العمالة؟
- وهل فائض العمالة مطلق في كل التخصصات والأنشطة ؟ أم هناك فائض في بعض الأنشطة، وعجز في أنشطة، وتخصصات أخرى؟

ولقد عرف البعض <sup>(١٢)</sup> مفهوم تخطيط القوى العاملة، بأنه " مجموعة السياسات والإجراءات المتكاملة والمتعلقة بجانب العمالة والتي تهدف إلى تحديد وتوفير الأعداد والمستويات والتركيبية من العمالة لأداء أعمال معينة، في أوقات محددة، وبتكلفة عمل مناسبة، سواء كان ذلك لمنظمة قائمة أو مشروع تحت الدراسة أو الإنشاء، آخذين في الاعتبار الأهداف الإنتاجية أو الخدمية للمنظمة، أو المشروع، والعوامل المؤثرة عليها" .

ومن هنا تكون خطة القوى العاملة، جزءاً أساسياً من الخطة العامة، للمنظمة أو المشروع، وعلي ذلك يشكل تخطيط القوى العاملة ضرورة وأهمية كبرى .

ولتوضيح ذلك المضمون الهام ،أنظر الشكل رقم "٢"، حيث يظهر فيه مضمون تخطيط القوى العاملة .

الشكل رقم (٢)



ومن هذا الشكل، يتضح أن هناك فائدة كبيرة، من وراء تخطيط القوى العاملة، تظهر في توازن العمالة، حيث يؤدي هذا إلى إنتاجية مساوية تماماً للعمالة المستخدمة، من حيث العدد، والمستوي، والتركيبية، وعلي العكس من ذلك، فإن وجود عمالة زائدة، أو عمالة ناقصة، تمثل حالة من حالات الخلل، وعدم التوازن للعمالة داخل المنظمة .

وتماشياً مع أهمية تخطيط القوى العاملة في مصر، صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تشكيل مجلس أعلي لتنمية القوى البشرية والتدريب، وتوالى القرارات وكان آخرها عام ١٩٩٨ .

<sup>(١١)</sup> محمد كمال مصطفى، تخطيط القوى العاملة، (المفاهيم - الأسس - الأساليب )، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٤١، أول أكتوبر ١٩٩٩، ص ٣ .

<sup>(١٢)</sup> محمد عبد الفتاح منجي، محمد كمال مصطفى، المرجع السابق، ص ١٠ .

حيث يختص، برسم السياسة القومية لتخطيط وتنمية القوي البشرية والتدريب، ووضع برنامج قومي شامل لتنميتها، واستخدامها الاستخدام الأمثل .

كما صدر قرار وزير القوي العاملة والتدريب رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن تشكيل لجنة تخطيط القوي العاملة والتدريب المهني برئاسة ممثلي هذه جهات، بفرض وضع خطط، وبرامج استخدام وتنمية القوي العاملة، والتنسيق بين الجهات المعنية، كلا في مجال اختصاصه، بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى في نفس المجال .

وعلى الرغم من كل هذا الاهتمام من قبل الحكومة، إلا أننا مازلنا، نفتقد التخطيط السليم للقوي العاملة في مصر، ويمكن القول بأن تخطيط القوي العاملة في مصر غائب، والذي يدل على غياب تخطيط القوي العاملة في مصر، ما نشاهده في الواقع من أن ما قدمته الأجهزة في هذا المجال، لم يكن كافياً لمعالجة المشكلة .

ويظهر ذلك في عدم التنسيق بين الوزارات المعنية وخصوصاً ( وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة القوي العاملة والتدريب، ووزارة التخطيط ) . حيث تدفع وزارات التعليم بنوعيتها، بأعداد كبيرة من الخريجين سنوياً، وفي تخصصات مختلفة دون أن يكون لذلك طلب فعلي من خلال سوق العمل ولو طبقت سياسة تخطيط القوي العاملة في مصر، لاختلف الأمر .

ومن هنا، يتضح أن غياب مخطط القوي العاملة، وتخطيط القوي العاملة بشكل عام، يساهم في زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر، حيث يساعد تخطيط القوي العاملة - الدولة، على عدم التوسع في برامج التعليم العالي غير المنتج، والتوجه إلى التخصصات المنتجة، وبذلك يمكن الحد من بطالة المتعلمين والتي وصلت ٩٨% من نسبة المتعلمين في مصر .

### ثالثاً: الطلب الخارجي على العمالة المصرية:-

نعلم أن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج، لها جوانب إيجابية متعددة، منها استيعاب الأيدي العاملة التي لا تجد فرصة عمل مناسبة لها داخل الجمهورية، كذلك تساعد على تدفق التحويلات النقدية، بالعملات الأجنبية من خلال المصريين العاملين في الخارج . ولقد أدى انخفاض الطلب الخارجي، على العمالة المصرية، إلى زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر .

ومن هنا نرى، أن الدولة لم تعمل على وضع الخطط الكفيلة بتنظيم حركة الهجرة إلى الخارج، حيث كان عليها أن تتوقع أن تلك الهجرة مؤقتة، لاسيما وأن أغلب الأعمال المكلفين بها، أعمال خاصة بالبنية الأساسية داخل تلك الدول وحتماً سوف يأتي الوقت وتنتهي فيه هذه الأعمال، إلا أن الدولة، ومع الأسف الشديد لم تفعل شيئاً في هذا الصدد، وكان عليها وضع ذلك في خططها حتى لا نتعرض إلى ما نحن فيه الآن، وذلك بعد عودة العمالة المصرية نتيجة تعاظم دور العمالة الآسيوية في المنطقة العربية، وانخفاض أسعار البترول، والتكشف في الدول البترولية، كذلك أزمة الخليج وما يترتب عليها، من عودة مئات الآلاف من المصريين العاملين بها إلى بلادهم، كذلك إحلال المواطنين محل الوافدين .

حيث بدأت الدول تعمل على التوسع في إحلال عمالتها الوطنية في كثير من المجالات، ولقد أطلق على هذه الظاهرة ( السعودية - الكويت ) في دولة السعودية، في دولة الكويت (٤٣) .

(٤٣) رجاء العسقلاني، حول زيادة التحويلات للعمال المصريين المهاجرين، المشروع الإقليمي لدعم سياسات الهجرة، منظمة العمل العربية، منظمة العمل الدولية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٤ .

ويشير التقرير الذي أعدته وزارة القوى العاملة خلال عام ١٩٩٢، إلى أن حجم العمالة المصرية العائدة، قد بلغ ٣٩٨ ألف عامل، منهم ١٥٦ ألف عامل من الكويت، يمثلون ١٩% من جملة العمالة العائدة، ٢٤٢ ألف عادوا من العراق يمثلون ٦١% وذلك عقب حرب الخليج، حيث ترتب علي ذلك مجموعة كبيرة من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة والتي تمثلت بصفة أساسية في نقص الموارد من النقد الأجنبي، وفي زيادة معدلات البطالة في صورتها السافرة والمقنعة، وأيضاً إضافة ما يقرب من نصف مليون عائد إلى سوق العمل في مصر، وبصورة فجائية، مما يؤدي إلى زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر، ومما يزيد من صعوبة حل مشكلة البطالة .

#### رابعاً : التشريعات الخاصة بتوظيف العمالة في مصر:-

لاشك في أن للتشريعات الخاصة بالتوظيف في مصر أثراً مباشراً علي زيادة مشكلة البطالة، وهذا ما سبق أن أكدناه<sup>(٤٤)</sup> من خلال تعرضنا للتشريعات الخاصة بالعمل، لاسيما القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، وأيضاً القيود التي تقع علي عاتق أصحاب الأعمال نتيجة تطبيق هذا القانون .

ولقد رأينا، أن الأمر في حاجة إلى تخفيف القيود عن أصحاب الأعمال، وإعطائهم حرية أكبر في اختيار الوسيلة المناسبة التي يرونها لشغل الوظائف الشاغرة لديهم دون تدخل من أحد .

وأكدنا علي أن هناك قيوداً لا مبرر لها في المواد ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١<sup>(٤٥)</sup> .

ولذا أوصينا بضرورة تخفيف القيود التشريعية، حتى لا يتهرب أصحاب رؤوس الأموال من القيام بمشروعات صناعية أو تجارية، أو علي الأقل بتوجيهها إلى دول أكثر توازناً في هذا الشأن، أو اللجوء إلي استبدال العمالة بالآلات الحديثة، وهذا ما سوف نتعرض له في البند القادم .

#### خامساً : استخدام الطرق الإنتاجية الحديثة:-

ولقد ساعد استخدام الطرق الإنتاجية الحديثة، والتي تهتم برأس المال (التكنولوجيا) إلى تقليل استخدام الأيدي العاملة، وبالتالي زيادة حدة البطالة في مصر .

هذا ولقد أكد خبراء العمل والاقتصاد، علي أن التكنولوجيا بصفة عامة، لا يمكن أن تتحقق فعاليتها الاقتصادية الكاملة، إلا في حالة نجاحها في خلق تناسق كامل بين عناصر الإنتاج، ابتداءً بالعمال، وانتهاءً بالطاقة، مروراً برأس المال والمواد الخام . وإذا لم يتم هذا التناسق، فسوف يكون الإنسان ضحية للآلة ، بالاستغناء عنه ،ومن هنا يرجح استخدام التكنولوجيا الملائمة .

وعن التكنولوجيا وتأثيرها علي العمالة، يرى البعض<sup>(٤٦)</sup>، أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان إلى خفض عدد العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية،

<sup>(٤٤)</sup> "دراسة ميدانية " لأهم انعكاسات اتفاقيه التجارة العالمية علي مستقبل العمالة في صناعة الغزل والنسيج في مصر، كلية

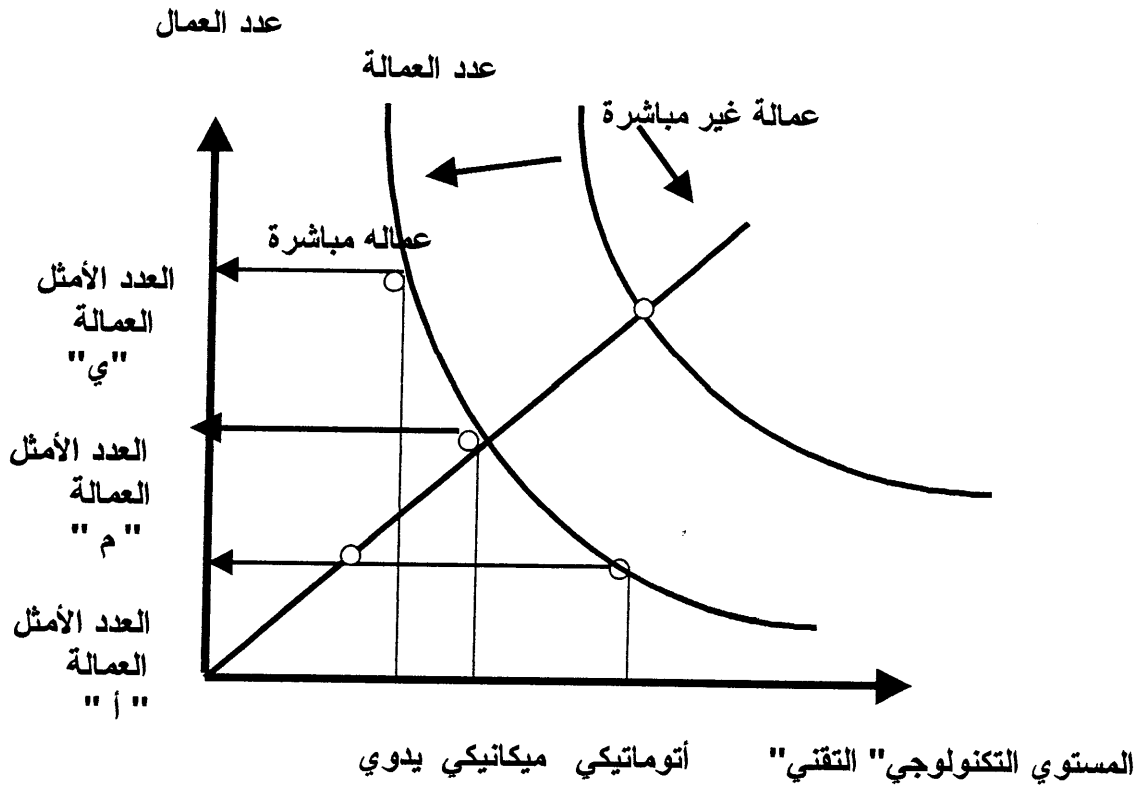
الحقوق، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٨، ص ٨٨ - ٩٢ .

<sup>(٤٥)</sup> المحاماة ، قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، طبعه عام ١٩٨٦، ص ١٦، ١٧ .

<sup>(٤٦)</sup> محمد عبد الفتاح منجي، من خلال مشاركته في "الدراسة الميدانية" لأهم انعكاسات اتفاقية التجارة العالمية على مستقبل العمالة في صناعة الغزل والنسيج في مصر ، مرجع سابق، ص ٧٣ .

ويرتفع عدد العاملين غير المباشرين في هذه الأنشطة، ولكن بصفة عامة سوف ينخفض عدد العاملين المباشرين ويرتفع عدد العاملين غير المباشرين، وعلى أي حال، فإن عدد العاملين سوف ينخفض إلا إذا واكب التطور التكنولوجي زيادة مناظرة في حجم الإنتاج.

ويوضح الشكل التالي هذا الرأي



ونخلص من كل ما تقدم، إلى أن التكنولوجيا العليا، ربما تسبب زيادة في عدد البطالة، إذا لم يواكب ذلك زيادة في الإنتاج، تواكب هذه الزيادة في استخدام هذه التكنولوجيا العليا . ونري بأن التكنولوجيا تساهم في زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر، لعدم تطبيقها القواعد سالفة الإشارة .

#### سادسا : ارتفاع نفقات المعيشة :-

يؤدي ارتفاع نفقات المعيشة، وانخفاض الأجور، إلى لجوء الأفراد الذين يعملون فعلا، إلى سد هذه الفجوة، حيث يبدأ في البحث عن فرص عمل إضافية، بغرض تغطية نفقات الحياة اليومية والمعيشية، والتي تتمثل في المأكل والمشرب والسكن والعلاج، وحاليا في الدروس الخصوصية .

ولا شك في أن شغل الفرد أكثر من وظيفة يؤدي حتما إلى زيادة مشكلة البطالة في مصر، وبالتالي تزداد المشكلة تعقيدا لاسيما وأن أصحاب الأعمال، غالبا يفضلون من لديه خبرة في العمل والذي يقبل أجرا أقل من الأجر المحدد لهذه الوظائف، وغالبا ما يكون راغب العمل

من أصحاب الخبرة، وفي نفس الوقت لم يتقدموا بأي شروط لأنهم في حاجة إلى تلك الوظائف  
لسد حاجاتهم الأساسية كما سلف الإشارة .

ونكتفي بهذا القدر علماً بأن هناك أسباباً أخرى كثيرة تساهم بشكل مباشر وغير مباشرة  
في تفاقم مشكلة البطالة في مصر، وننتقل إلى الآثار المترتبة علي البطالة في مصر .

## المبحث الثالث الآثار المترتبة علي مشكلة البطالة في مصر

من المعروف أن مشكلة البطالة، ليست مشكلة فردية فقط، ولكنها مشكلة تمس البناء الاجتماعي داخل الدولة .

ولقد أكدت الدراسات - التي تمت في هذا الشأن - علي أن هناك شواهد مختلفة، تدل علي أن لمشكلة البطالة أثراً واسعاً ومتشعبة علي مختلف جوانب الحياة في المجتمع المصري، ولقد ظهرت هذه الآثار علي الاقتصاد المصري، وكذلك علي الأسرة، وأيضاً في المجال السياسي .

ومن أهم الآثار التي ترتبت علي مشكلة البطالة، تهديد الاستقرار والسلام الاجتماعي، القيم السلبية في مختلف جوانب الحياة .

وسوف نتعرض إلى الآثار الاجتماعية، والآثار الاقتصادية، والآثار السياسية للبطالة في مصر، مخصصين لكل أثر مطلباً مستقلاً .

### المطلب الأول الآثار الاجتماعية

تزايدت حدة المشكلات الاجتماعية، المرتبطة بمشكلة البطالة، حيث ظهرت أنماط لم تكن مألوفة من قبل بالمجتمع المصري، منها الإدمان والتطرف والعنف، وأنواع جديدة من الجرائم، لم تكن معروفة من قبل مثل الاغتصاب الجنسي، والسرققة بالإكراه وبالسلاح، وجرائم القتل، وإيذاء الأزواج والزوجات والآباء والأبناء، كما أن الجرائم التقليدية قد زادت نسبتها علي ما كانت عليه من قبل مثل السرقات بأنواعها، والنصب، والتزوير، والاحتيال . . الخ) ويرجع ذلك إلى عدم إشباع هؤلاء لحاجتهم المختلفة وعلي رأسها، حاجاتهم العاطفية .

والجدير بالذكر بأن هناك شواهد منتقاة من خلال تقارير الأطباء النفسيين والعقليين علي أن تزايد نسبة الاضطرابات النفسية وأكثرها شيوعاً القلق النفسي، والاضطرابات العقلية وأهمها مرض الاكتئاب والسيكوباتية<sup>(٤٧)</sup> كانت نتيجة طبيعية لزيادة حدة البطالة، نظراً لأن الإنسان العاقل عن العمل لا يستطيع أن يفي بالاحتياجات الأساسية له، ولأسرته، ليس هذا فحسب، بل أنه يفقد أهم مقومات الشخصية، وهو الشعور بالقيمة والأهمية، فضلاً عن مشاعر الإحباط الشديد الذي يمتلكه، ومن المعروف علمياً، أن الإحباط يؤدي بالضرورة إلى العدوان واليأس، وعلي ذلك تكون البطالة مدمرة للشخصية الإنسانية، التي لا يسود في مجتمعها الرعاية الاجتماعية، ونظام التأمين ضد البطالة للعاطلين عن العمل، كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة، فضلاً عن فقدان العاقل عن العمل، الشعور بقيمته وأهميته، واحترامه لذاته، واحترام الآخرين له، بما في ذلك أقرب الناس إليه، كزوجته، وأبنائه، ووالديه، وأخوته . . . الخ .

(٤٧) نادرة وهدان، تأثير البطالة علي زيادة معدلات الجريمة في مصر - معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم ١٥٢٦ مايو عام ١٩٩١ ص ٢٥ .

والخلاصة أن مشكلة البطالة، كانت ولا تزال لها عظيم الأثر في ارتكاب بعض الجرائم، وكذلك زيادة معدلاتها، وخصوصاً جرائم السرقة، وهتك العرض، والاعتصاب، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن أعمار مرتكبي هذه الجرائم تركز في العمر من ١٨ سنة وحتى ٣٠ سنة، أي أن أغلبهم في سن العمل، وكذلك من الذكور .

## المطلب الثاني الآثار الاقتصادية

تظهر الآثار الاقتصادية للبطالة، في أنها تؤدي حتماً إلى فقد القدرة علي استخدام العنصر البشري، الاستخدام الأمثل والكامل له، مما يساعد علي إهدار تلك الطاقات الشبابية، وبالتالي عدم إشراكهم في برنامج التنمية .

ولإيضاح ذلك نجد أن الشباب الذين لا يجدون فرصة عمل هم شباب جامعي متعلم - أو علي الأقل خريجي مدارس متوسطة - قامت الدولة بالإتفاق عليهم، دون أن يكون لذلك عائد اقتصادي، مما يشكل إهداراً كبيراً لتلك الأموال التي تكبدتها الدولة والأفراد علي حد سواء في الإتفاق علي التعليم .

والفقد الاقتصادي للبطالة، يظهر في ما يتكبده ويخسره المجتمع، من سلع، وخدمات، كان من الممكن إنتاجها، إذا وظفت قوة العمل المتعطلة التوظيف السليم .

ونتيجة لذلك، تنخفض قدرة المجتمع علي إشباع رغبات أفرادها المادية . ويقدر الاقتصاديون الخسارة الحادثة نتيجة ذلك بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي عند التشغيل الكامل، والناتج القومي الإجمالي عند التشغيل الناقص<sup>(٤٨)</sup> .

وإذا ما حاولنا تقدير النفقة الاقتصادية للبطالة في مصر، فإننا سوف نستعين بتقرير مجلس الشورى، حول الفقد في الاقتصاد المصري، وأثره علي معدلات التنمية الاقتصادية في مصر عام ٢٠٠٠<sup>(٤٩)</sup> . ولقد تضمن هذا التقرير الفقد الناجم عن البطالة، حيث اختلف الفقد باختلاف نوع البطالة .

فالفقد الناجم عن البطالة السافرة هو عبارة عن "جزء من قوة العمل الراغبة في أداء العمل وقادر عليه ولا تجد الفرصة لذلك، نظراً لأن فرصة العمل المتاحة لا يمكن لها تغطية الأعداد المتزايدة من السكان، والتي تدخل سوق العمل سنوياً" .

وهذا يعني أن البطالة فاقدة بشرى غير مستغل، حيث أشار هذا التقرير إلى أن معدلات البطالة في مصر، والمتوقع حدوثها كما هي موضحة بالجدول رقم "٩" .

(٤٨) حمدي أحمد العناني، أساسيات علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٣٠٠، ٢٩٩ .

(٤٩) مجلس الشورى، الفقد في الاقتصاد المصري وأثره علي معدلات التنمية الاقتصادية في مصر، عام ٢٠٠٠ التقرير ١١ عام ١٩٩٤ .

الجدول رقم (٩)

| السنوات      | ١٩٦٠ | ١٩٧٦ | ١٩٨٦ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ |
|--------------|------|------|------|------|------|
| البطالة      | ٢٢   | ٧٧   | ١٤٧  | ١٧   | ٢٤   |
| معدل البطالة |      |      |      |      |      |

وبتحليل هذه المعدلات، يتضح أنها مؤشر كبير، لإهدار الموارد البشرية والاستثمار البشري، وخصوصاً في مجال التعليم، كما سبق الإشارة.

وهناك صور أخرى للفقد الناتج عن تفشي ظاهرة البطالة المقنعة في القطاع الحكومي، والقطاع العام. وتشير التقديرات إلى أن نسبة البطالة المقنعة في الجهاز الإداري للدولة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠% من حجم قوة العمل، وبالتالي فإن الفقد يتراوح بين ٢١ - ٨ مليار جنيه في عام ١٩٨٧/٨٦، حيث تم التوصل إلى هذا الفقد من خلال دراسة تمت بمعرفة وزارة القوى العاملة عام ١٩٨٨. وذلك بتحديد إنتاجية العامل علي المستوى القومي.

### المطلب الثالث الآثار السياسية

ظهرت الآثار السياسية لمشكلة البطالة في مصر، بشكل ملموس في السبعينات وحتى النصف الأول من التسعينات، وهذا مع بداية سياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادي، حيث زادت أعداد الخريجين التي ترغب في شغل الوظيفة الحكومية نتيجة توقف الحكومة عن سياساتها التي نادت بها من قبل، في أنها قادرة علي إيجاد فرص عمل لكل خريج، وعلي الصعيد الآخر تعذر وجود بديل للشباب أو مخرج لإيجاد فرصة عمل. من هنا بدأت تظهر الآثار الاجتماعية والسياسية لمشكلة البطالة.

ونتيجة لذلك بدأ الشباب الذين لا يجدون فرصة عمل، في الاقتراب من الانحراف السياسي، ويظهر ذلك في مجالات كثيرة، منها التوجه إلى القيادات أو الجماعات غير المقبولة من المجتمع، كالتيارات الإرهابية وغيرها من التي لها آثارها السيئة علي مستقبل المجتمع. كذلك ساعد ذلك الشباب علي العزوف عن الانضمام للأحزاب السياسية والمشاركة السياسية السليمة، وبالتالي فقد الكثير من الشباب المصداقية والنزاهة ومعاني الانتماء والعطاء، وأعلنوا نقيمتهم علي أنفسهم وعلي المجتمع.

والبطالة، من وجهة نظر العاطل عن العمل لظروف خارجة عن إرادته، تمثل فشل الجماعة التي ينتمي إليها، وهي في هذه الحالة الدولة أو المجتمع، أو النظام السياسي في خلق فرص عمل تشبع أهم احتياجاته الأساسية، أي الحاجات إلى العمل والشعور بقيمة الذات واحتياجاته المادية من مأكلاً، وملبس، ومسكن ورعاية صحية... الخ. وهنا تظهر، مشاعر الاغتراب، وعدم الانتماء لدي الفرد العاطل، فينفصل بالتدريج عن النظام القائم، ثم يصبح معادياً له.

والخلاصة هي أن ارتفاع معدلات البطالة بنوعيتها (السافرة والمقنعة) في مصر، يؤديان حتماً إلى ضعف المشاركة السياسية سواء في الانتخابات العامة أو المحلية، أو من خلال الأحزاب السياسية، وهو ما أكدته كل الدراسات، التي أجريت علي المشاركة السياسية في

مصر، وهو ما يري فيه علماء السياسية علامة علي فقدان الإحساس بشرعية النظام السياسي لدي قطاعات واسعة من المواطنين (٥٠) .

ومن هنا نجد أن حجم المشكلة كبير، وأن الآثار المترتبة عليها خطيرة، والمطلوب من الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع ضرورة العمل علي إيجاد الحلول الموضوعية والسريعة، للحد من مشكلة البطالة في مصر، وإلا سوف نتعرض إلى أمر لا يحمد عقباه .

---

(٥٠) مصطفى كامل السيد، دراسة حول الآثار السياسية للبطالة، ندوة حول قضية البطالة وتوفير فرص العمل، أكاديمية البحث العلمي، الجزء الثاني، ١٥ يناير عام ١٩٩٦، ص ١١٣ .

## الفصل الثاني

### الحلول التقليدية والحلول غير التقليدية

#### لمشكلة البطالة في مصر تقييماً وتحليلاً

سبق وأن تحدثنا سلفاً عن نشأة البطالة في الاقتصاد المصري، حيث رأينا أن نشأة البطالة في مصر، كانت نتيجة عدة تفاعلات وعوامل، منها ما يرتبط بسياسات التعليم والتدريب، ومنها ما يرتبط بالفنون الإنتاجية المستخدمة ونمط تخصيص الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وغيرها من الأسباب .

ولقد كان لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، الأثر الكبير في تفاقم حدة البطالة، نتيجة السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الدولة في هذا الشأن، حيث أوضحت النتائج النظرية والتطبيقية، بأن هناك انخفاضاً ملحوظاً في معدل التضخم، مما أدى إلى ارتفاع في معدل البطالة، حيث أوضحت التقديرات بأن انخفاض معدل التضخم بمقدار ١ %، يصاحبه ارتفاع في معدل البطالة يتراوح ما بين ١ % ، ٥ ١ % (٥١) .

ونظراً لأن أسلوب مواجهة البطالة، يختلف باختلاف النظام الاقتصادي المتبع، وبناءً على ذلك يتم اختيار الأدوات، والأساليب السياسية والاقتصادية المناسبة لمواجهة مشكلة البطالة .

ولكي نتمكن من هذا، لابد أولاً أن نحدد الفلسفة الاقتصادية للعلاج، باعتبارها الخطوة الأولى، ثم نعمل على رسم إطار عام للسياسة التي يتم اتخاذها في المجال محل المعالجة .

وعلى هذا، يفرق الاقتصاديون بين الأنواع المتعددة من الأنظمة على أساس ملكية عوامل الإنتاج، وكيفية توجيه الموارد الاقتصادية، ومنها القوي العاملة (٥٢) .

(٥١) ياسمين محمود فؤاد، اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر عام ١٩٩٦، ص ١٧٠ .

(٥٢) حمدي أحمد العنان، مرجع سابق، ص ص ٣٠٠ - ٣٠٢ .

وهذه الأنواع هي :-

النوع الأول :- هو الاقتصاد الاشتراكي، حيث يعتمد اعتماداً كاملاً على التخطيط الشامل لكل نواح الحياة الاقتصادية، أو ما يعرف باقتصاد التخطيط المركزي . ويكون دور المشروعات الخاصة والأفراد، دوراً محدوداً للغاية في اتخاذ قرارات الإنتاج والعمالة، حيث تحدد الدولة الأهداف الاقتصادية العامة والتفصيلية، كذلك تحدد الأهداف الإنتاجية للوحدات الاقتصادية، كما أنها تقوم بتسويق المنتجات، وتحديد أسعارها، كما تتدخل في تحديد أسعار الصرف والفائدة، وتتخذ هذه القرارات من خلال المؤسسات الحكومية بعد التخطيط لها، حيث يستخدم التخطيط كأداة للتنسيق بين هذه القرارات، وبناءً على ذلك تتحدد قرارات الأفراد والمشروعات الخاصة تبعاً للأوامر الصادرة من الأجهزة التخطيطية، لذلك يطلق على هذا النظام اصطلاحاً "الاقتصاد الأمر" . وهنا، نشير إلى أن الاقتصاد الاشتراكي يهتم اهتماماً بالغاً بالنواحي الاجتماعية، وحماية المجتمع من الاستغلال، وإن كان ذلك على حساب الكفاءة الاقتصادية .

النوع الثاني :- الاقتصاد الرأسمالي، أو النظام الإدارة اللامركزية، وهو النظام الذي يعتمد على قوة السوق، وهو نظام يمنح القطاع الخاص، دوراً أكبر في ملكية عوامل الإنتاج، واتخاذ القرارات الخاصة بكم الإنتاج ونوعيته، واستخدام كم العمالة ونوعيتها . والملاحظ في هذا النظام هو تحقيق المصالح الذاتية المتمثلة في تحقيق أقصى الأرباح وأقصى المنافع من ناحية أخرى . ونلاحظ بأنه لا يولي الآثار الاجتماعية اهتماماً، بشأن السياسة الاقتصادية، بعكس النظام الاقتصادي الاشتراكي، نجد أن دور الدولة محدود للغاية، ويركز في تقديم الإطار القانوني لعمل نظام السوق بصورة تتميز بالكفاءة، أو عندما يعجز هذا النظام عن تحقيق بعض الأهداف المرغوبة اجتماعياً .

النوع الثالث :- الاقتصاد المختلط، وهو النظام الاقتصادي الذي يجمع بين الفلسفتين ( الرأسمالية والاشتراكية ) إلا أنه يميز هذا النظام تملك الدولة بعض الوحدات الاقتصادية الحيوية، تاركة للقطاع الخاص بقية النشاط الاقتصادي .

وبعد تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة يأتي دور التنفيذ، وهذا لا يمكن إتمامه، دون تطوير للمؤسسات الحكومية والاقتصادية، التي سوف تقوم بتطبيق هذه النظم، وإلا فلا فائدة ترجي من تطبيق هذا النظام، ما دام القانونون علي هذا النظام لم يتطوروا .

والذي نشير إليه - في هذا الشأن - هو أن هذه الأنظمة جميعها تتفق علي هدف واحد، وهو معالجة مشكلة البطالة، وخلق فرص عمل جديدة، بغرض تحقيق التوافق بين المتعطلين وبين الوظائف المتاحة .

علي الرغم من كونها تختلف في أساليبها وسياستها - كما سبق الإشارة - حيث نجد أنها تختلف في الأدوات المستخدمة، وأيضاً تختلف من حيث النظام المتبع، وكذلك تختلف في مواجهة النوعيات المختلفة من البطالة .

ومن هنا، يمكن استعراض الحلول التقليدية، والحلول غير التقليدية التي اتبعتها مصر لحل مشكلة البطالة، والتي من خلالها طبقت الحكومة أنظمة اقتصادية مختلفة، خلال المرحلة الماضية، لحل مشكلة البطالة في مصر .

### المبحث الأول الحلول التقليدية لمشكلة البطالة في مصر تقييماً وتحليلاً

سعت الدولة جاهدة، في إيجاد أنسب الحلول، لمشكلة البطالة، إلا أنها، وعلي الرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد، لم تحظ بالنجاح المنشود، والدليل علي ذلك، وجود نسبة ليست قليلة من الشباب العاطل .

ولقد ظهرت مجهودات الدولة، حينما رفعت شعار مسئوليتها في إيجاد فرصة عمل لكل خريج جامعي أو من حاملي الشهادات بشكل عام، من خلال مكاتب القوي العاملة . حيث حرصت الحكومة علي الظهور سياسياً، بأنها قادرة علي إيجاد عمل لكل من بلغ سن العمل، وأنها أقامت مجتمعاً لا يعرف البطالة <sup>(٥٣)</sup> .

كما أنها أخذت بنظام التأمين ضد البطالة، كأحد الحلول التشريعية التقليدية، والتي سوف نتعرض لها فيما بعد، وعلي الجانب الآخر، أخذت الدولة، ببعض الحلول غير التقليدية، والتي تتحدد في تشجيع الهجرة إلى الخارج، وأيضاً استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية وتملكها للشباب، وتشجيع المشروعات الصغيرة، والأسر المنتجة، مع إنشاء أجهزة مختلفة تبنت عملية تخطيط القوي العاملة، وتحديد العمالة المطلوبة لسوق العمل، وسوف نتعرض لأهم هذه الحلول تباعاً .

<sup>(٥٣)</sup> أحمد حسن البرعي، مرجع سابق ص ٢١، ص ٣ .

## المطلب الأول الحلول التقليدية التي تبنتها الحكومة لمشكلة البطالة في مصر

نتعرض في هذا المطلب، إلى الحلول التي تبنتها الحكومة المصرية، من خلال النظام الاشتراكي، مع إلقاء الضوء علي ركن الزكاة، باعتباره أحد الحلول التقليدية لمعالجة مشكلة البطالة، والتي عرفتتها الدولة الإسلامية، واستخدمتها في حل مشكلة البطالة والفقر وعلاج التسول، نظراً لأن البعض يشير إلى أن مفهوم النظام الاشتراكي، أقرب ما يكون إلى مفهوم النظام الإسلامي، منه إلى مفهوم النظام الرأسمالي، لذلك أردنا وضع هذا الحل ضمن الحلول التقليدية وليس الحلول غير التقليدية، وسوف نقوم باستعراض أهم الحلول التقليدية، مخصصين لكل منهم بنداً مستقلاً.

### البند الأول سياسة التشغيل في مصر

لقد استخدمت الحكومة المصرية، سياسة التشغيل الكامل، باعتباره السياسة الرشيدة القادرة علي حل مشكلة البطالة .

ففي العهد الملكي، كان الجهاز الإداري مطمئناً للأحزاب المتصارعة علي السلطة، حيث كان يضم شرائح هامة من المواطنين القانمين علي إدارة البلاد، وقد فتح ذلك الباب علي مصراعيه لخضوع سياسات الاستخدام للصراع الحزبي والسياسي، والذي كانت أهم مظاهره تجاهل الشروط الموضوعية لحساب الضغوط الشخصية، مما أدي إلى تكوين عدد من الوظائف غير الضرورية، وعدم وضع الفرد في العمل المناسب له، وتجاهل عنصر الخبرة والكفاءة لحساب عنصر العلاقات الشخصية<sup>(٥٦)</sup>.

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بدأت عمليات الإصلاح الإداري، ولكنه اتسم بالطابع السياسي، حيث كان هدفه الأول، هو تطهير الجهاز الإداري من العناصر التي لها ارتباطات حزبية، أو التي استفادت من تلك الارتباطات .

إلا أنه خلال الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٧١، تبنت الدولة النظام الاشتراكي، وأخذت تعمل بسياسة التشغيل الكامل لدي الجهاز الإداري للدولة، ولقد تلاحظ في هذه الفترة أن أعداد العاملين قد زادت بمقدار كبير، حيث كان عدد العاملين قبل الثورة ٢٠٠ ألف عامل، إلا أنه زاد إلى أن وصل في تلك الفترة إلى ٢ مليون عامل، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٤٠ % ولو حاولنا المقارنة بين ما يحدث في مصر وما يحدث في الدول المتقدمة، نلاحظ أن النظم المتقدمة لا يمكن أن يزيد عدد العاملين لديها سنوياً عن ٦ % .

ومن هنا يتضح أن هذه النتيجة مرجعها، إلى تبني السياسة العامة للتوجهات الاشتراكية، وأيضاً وضع الجزء الأكبر من الوظائف الاقتصادية تحت إدارة ذلك الجهاز الإداري، كذلك التوسع في المشروعات العامة الخدمية . والمرافق ولقد استمر الجهاز الإداري في استيعاب العمالة حتى وصل إلى ٥٧ مليون عامل بالجهاز الحكومي<sup>(٥٧)</sup>.

(٥٦) أحمد رشيد، ملاحظات ميدانية حول سياسة العمالة في القطاع الإداري - البطالة في مصر،

المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، عام ١٩٨٩، ص ص ١٠٢٧، ١٠٢٨ .

(٥٧) عاطف عبيد، رئيس مجلس الوزراء المصري، بيان لقائه أمام مجلس الشعب في ٢٠٠١/٤/٩ .

ونتيجة سياسة الحكومة في التشغيل، أصبح المجتمع المصري لا يعرف البطالة، نظرا لما وضعتة الحكومة المصرية علي عاتقها في استيعاب جميع القوي العاملة الوافدة إلى سوق العمل سنويا من خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس، وذلك إما بالقطاع الحكومي، وإما بالقطاع العام، بغض النظر عما إذا كانت هذه الوظائف منتجة أو غير منتجة، وهمية كانت أو حقيقية .

ونتيجة هذه السياسة، اندفع أغلب الأسر في مصر إلى توجيه أبنائهم إلى التعليم لاسيما كونه بالمجان، وذلك لإيجاد فرصة عمل . ومن كل ما تقدم يتضح أن الحكومة، قد استخدمت هذه السياسة، بغرض علاج مشكلة البطالة . هذا وسوف نتعرض لتقييم هذه السياسة فيما بعد .

### البند الثاني التأمين ضد البطالة في مصر

من المعروف أن البطالة، هي فقد العامل لعمله بسبب لا دخل لإرادته فيه، وفقد العامل لعمله لا يرجع إلى مرض العامل أو عجزه، وإنما يرجع إلى الظروف الاقتصادية التي تحيط به (٥٨) .

وبسبب الآثار السلبية للبطالة علي الفرد والمجتمع، عملت التشريعات علي أفراد تأمين خاص لهذا الخطر الاجتماعي، بهدف صرف مساعدات أو تعويضات نقدية للعامل خلال فترة تعطله عن العمل، وعدم حصوله علي أجره، وقد تأخر ظهور هذا النوع من التأمين في مصر .

ويرجع نشأة هذا النظام في مصر، إلى ما أكدته الميثاق الوطني في بابه السابع والخاص بالإنتاج والمجتمع وأهمية التأمينات الاجتماعية واشتمل التأمين ضد البطالة بقوله " أن التأمينات الاجتماعية ضد الشيخوخة، وضد المرض، لابد من توسيع نطاقها، بحيث تصبح مظلة وقيية للذين أدوا دورهم في النضال الوطني، وجاء الوقت الذي يجب أن يضمّنوا فيه حقهم في الراحة المكفولة بالضمان (٥٩) .

ولم يبدأ تنفيذ تأمين البطالة، وفقا للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤، إلا بصور قرار وزير العمل رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧ .

وبصور دستور جمهورية مصر العربية عام ١٩٧١، وضح بجلاء هذا المعني، حيث نصت المادة العشرون منه علي أن " تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا " .

وبتعديل الدستور الصادر عام ١٩٧١، طبقا لنتيجة الاستفتاء الذي أجري يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠، حيث اشتمل في مادته السابعة عشر علي نفس المضمون السابق في المادة العشرين في دستور عام ١٩٧١ وقبل التعديل .

(٥٨) رمضان جمال كامل، موسوعة التأمينات الاجتماعية، دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية بالمنيا، الطبعة الأولى، عام ١٩٩٩، ص ٣٥٩ .

(٥٩) محب الدين محمد سعد، التأمين الاجتماعي ضد البطالة " دراسة مقارنة "، رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ص ص ٤٢، ٤٣ .

وبصدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتأمين الاجتماعي، نجد أنه تضمن نظام التأمين ضد البطالة، من خلال المواد من ٩٠ - ٩٨ (٦٠) .

ولقد قسم هذا النظام إلى فصلين، الأول خاص بتمويل تأمين البطالة ونطاق تطبيقه، والثاني خاص بالتعويض عن البطالة .

وبهذا يتضح أن المشرع المصري، قد أخذ بنظام التأمين ضد البطالة . باعتباره أحد الحلول التقليدية التي تساهم في علاج مشكلة البطالة أو علي الأقل الحد منها، والسؤال الذي نطرحه هل حقق هذا الحل إنجازا وفاعلية تذكر لتلك المشكلة أم لا ؟، هذا ما سوف نتناوله عند تقييم وتحليل هذا الحل فيما بعد، وننتقل إلى حل تقليدي آخر، أخذت به الدولة في عهد النبي صلي

(٦٠) المحاماة، تشريعات التأمين الاجتماعي، ملحق العددين التاسع والعاشر للسنة الثالثة والخمسين، ص ص ١٠٦ - ١١١ .

ولقد نصت المادة ٩٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ علي أن "يمول تأمين البطالة مما يأتي :-

أ- الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ٢% من أجور المؤمن عليهم .  
ب- ريع استثمار هذه الاشتراكات .

- أما عن المادة ٩١ من نفس القانون، فقد نصت علي، نطاق تطبيق قانون تأمين البطالة، فقد حددت الفئات التي يسري عليها تأمين البطالة، وأيضا الفئات المستتأة من أحكام تأمين البطالة وهم :-

أ- العاملون بالجهاز الإداري للدولة وبالهيئات العامة .  
ب- أفراد أسرة صاحب العمل في المنشآت الفردية حتى الدرجة الثانية وكذلك الشركاء الذين يعملون بأجر في شركاتهم .  
ج- العاملون الذين يبلغون سن الستين، ويجوز بقرار من رئيس الجمهوري تنظيم شروط وأوضاع انتفاع الفئات المشار إليها بمزايا هذا التأمين علي أن يبين في هذا القرار طريق حساب الأجور بالنسبة اليهم .  
د- عمل المقاولات وعمل الشحن والتفريغ .

- ولقد قررت المادة ٩٢ من نفس القانون، اشتراطات الاستحقاق لتعويض البطالة ، ألا وهي :-

أ- ألا يكون المؤمن عليه، قد استقال من الخدمة .  
ب- ألا تكون قد انتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة حكم نهائي في جنابة أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة، وذلك مع مراعاة حكم المادة ٩٥ .  
ج- أن يكون المؤمن عليه مشتركا في هذا التأمين لمدة ستة أشهر علي الأقل منها ثلاثة أشهر السابقة علي كل تعطل متصلة .  
د- أن يكون المؤمن عليه قادرا علي العمل وراغبا فيه .  
هـ- أن يكون المؤمن عليه قد قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوي العاملة المختصة .  
ل- أن يتردد المؤمن عليه بمكتب القوي العاملة المسجل فيه اسمه في المواعيد التي تحدد بقرار من وزير القوي العاملة .

- أما عن المادة ٩٣ فقد نصت علي مدة التعويض ضد البطالة، حيث نصت علي أن " يستحق تعويض البطالة ابتداء من اليوم الثامن لتاريخ انتهاء الخدمة أو عقد العمل بحسب الأحوال . ويستمر صرف التعويض خلال فترة التدريب المهني التي يقرها مكتب القوي العاملة" .

ولقد قدرت نسبة تعويض البطالة ٦٠% من الأجر الأخير للمؤمن عليه، وذلك طبقا لنص المادة ٩٤ .

- ولقد وردت بالمادة ٩٥ استثناء علي ذلك حيث يستحق تعويض البطالة بنسبة ٣٠% من الأجر الأخير، إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التسعة التي وردت بالمادة ٩٥ سالف الإشارة .

- هذا وقد وردت بالمادة ٩٦ حالات سقوط صرف تعويض البطالة وهي ستة حالات .

- كما وردت بالمادة ٩٧ حالات الوقف عن صرف تعويض البطالة .

- وأخيرا نصت المادة ٩٨ علي صرف تعويض البطالة بنسبة ٣٠% من الأجر الأخير لمدة أسبوعين - إذا قام نزاع علي سبب انتهاء الخدمة .

## البند الثالث الزكاة ومشكلة البطالة

إن موضوع الزكاة، من الموضوعات مزدوجة الفائدة، فهي ركن من أركان الإسلام، وهي أيضا مصدر كبير من مصادر التمويل بالنسبة للمسلمين .

ولقد أردنا إلقاء الضوء علي هذا الركن، لما له من دور هام ربما لم يلتفت له علي الرغم من أهميته الكبيرة، باعتباره أحد الحلول التقليدية، التي تبنتها الدولة في عهد النبي صلي الله عليه وسلم، وعهد الخلفاء الراشدين وغيرهم .

وقبل استعراض دور الزكاة، في علاج أو الحد من مشكلة البطالة، نود لفت النظر، إلى أن وضع ركن الزكاة ضمن الحلول التقليدية للحد من مشكلة البطالة، جاء نتيجة لأمرين :-

الأول : وجود ارتباط وثيق بين مخارج الزكاة، وبين ما طبقته الدولة حديثا من خلال التأمين ضد البطالة، باعتبار أن الزكاة ركن يسبق التأمين ضد البطالة من حيث التاريخ علي الأقل .

الثاني : وجه الشبه بين مفهوم النظام الاشتراكي وبين مفهوم النظام الإسلامي في مجال الاقتصاد، وما يدعو إليه كل من النظامين .

من أجل هذا أردنا إدخال ركن الزكاة ضمن الحلول التقليدية التي ربما تلقى حظها في التنفيذ بشكل أكثر فاعلية . فمن المعروف أن الإسلام، لا يعرف البطالة ولا التسول، ولا التواكل، وإذا كان العمل عند الاقتصاديين هو كل فعل اقتصادي مشروع في مقابل أجر، فإن كل جهد أو عمل مشروع - مادي أو معنوي - يعتبر عملا في نظر الإسلام .

وعلي ذلك فإن المجتمع الإسلامي مؤلف من مجموع العاملين، وكلهم يسمون عمالا . ومن قيمة العمل في الإسلام أن الشريعة الإسلامية بمصدرها "القرآن والسنة" تدعو إلى العمل وتقدر العاملين، والأدلة علي ذلك كثيرة، منها قول الحق تبارك وتعالى في سورة النحل آية ٩٧ (من عمل صالحا من ذكر أو أنثي وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) <sup>(١١)</sup> . صدق الله العظيم

ويؤكد الأصفهاني، أن الإسلام يدعو للعمل، فيقول " من تعطل وتبطل انسلخ من الإنسانية، بل من الحيوانية، وصار من جنس الموتى " <sup>(١٢)</sup> .

وهنا يأتي دور الزكاة، باعتبارها أحد الحلول التقليدية لعلاج مشكلة البطالة، وما إذا كانت قادرة علي الحد من مشكلة البطالة أم لا؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، فإن العلماء، قد فرقوا بين نوعين من البطالة، النوع الأول : هو البطالة الإجبارية، النوع الثاني : هو البطالة الاختيارية، نظرا لأن لكل منهما حكمة شرعية بالنسبة لموقف الزكاة .

<sup>(١١)</sup> رأفت محمد سلام، العمل والعمال في الإسلام، كتاب العمل، العدد ٣٨٢، فبراير ١٩٩٦، ص ٩ .

<sup>(١٢)</sup> الراغب الأصفهاني، الذريعة إلى مكارم الشريعة، دار الصحوة، دار الوفاة، المنصورة، بدون تاريخ، ص ٣٨٤ .

## فمن موقف الإسلام من البطالة الجبرية (٦٣):-

هي البطالة التي لا اختيار للإنسان فيها، وإنما تفرض عليه أو يبتلي بها، كما يبتلي بكافة مصائب الدهر، وعلى سبيل المثال عدم تعلمه مهنة في الصغر، أو تعلم مهنة ثم كسد سوقها، لتقيد البيئة أو تطور الزمن. وقد يحتاج إلى الآلات وأدوات لازمة لمهنته، ولا يجد ما يشتري به ما يريد، وقد يفتقر إلى رأس المال مع معرفته بالتجارة وهكذا. وفي جميع هذه الصور وغيرها، يأتي دور الزكاة باعتبارها مصدر لتمويل لهذه المهن والحرف.

ولما كانت للزكاة، وظيفتها الاجتماعية الأساسية، وهي تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه، حتى يكون له مصدر دخل ثابت يعينه على عدم طلب المساعدة من غيره، ولو كان هذا الغير هو الدولة نفسها.

ولقد تم تقسيم القوي العاملة إلى فئتين، الفئة الأولى هي أهل الاحتراف أو الاتجاه، وهذه الفئة تعطي من صندوق الزكاة ما يمكنها من مزاولة مهنتها أو تجارتها، بحيث يعود عليه من وراء ذلك بالنفع، والقدرة على إعالة نفسه وأسرته بانتظام وعلى وجه الدوام.

وبعد تحديد من يستحق من صندوق الزكاة يأتي دور هام، هو كم يعطي صاحب الحرفة وغيره من غير المحترفين، لكي يزاول مهنته أو حرفته؟ لكي يزاول أهل الحرف حرفتهم، فلقد ورد في الأثر إن جمهور الشافعية قالوا في هذا الشأن "إن كان عادته الاحتراف، أعطي ما يشتري به حرفته، أو آلات حرفته، قلت قيمة ذلك أو كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته، ويختلف ذلك باختلاف الحرفة والبلاد، والأزمان، والأشخاص" (٦٤).

ولتوضيح ذلك، يمكن القول بأن تجارة السلع يعطي لصاحبها مبلغ خمسة دراهم أو عشرة، أما بيع الجوهر يعطي له عشرة آلاف درهم مثلاً، وإذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها.

ومن كان تاجراً أو خبازاً، أو عطاراً، أعطى بنسبة ذلك، وإذا كان خياطاً أو نجاراً، أعطى ما يشتري به من الآلات التي تصلح لمثله. وإن كان من أهل الضياع (المزارع) يعطي ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام.

أما عن غير المستخدمين لأي حرفة أو مهنة أو تجارة، فالأرجح إعطاؤهم كفاية العمر الطالب لأمثاله في بلاده، ولا يقدر بكفاية سنه (٦٥).

ولقد أكد ذلك ما رواه العلامة شمس الدين الرملي في شرح المنهاج للنووي، في أن الفقير أو المسكين إذ لم يحسن حرفة أو تجارة، يعطي كفاية ما يفي من العمر الغالب لأمثاله في بلاده لأن القصد إغناؤه، ولا يحصل إلا بذلك، فإن زاد عمره أعطي سنة بسنة.

والذي نود إيضاحه والتأكيد عليه، هو أن العطية لمن لا يحسن الكسب عينيه، وليست نقدية، ومن أمثله ذلك إعطاء المتعطل والذي لا يحسن حرفة أو مهنة أو تجارة، عقاراً مثلاً يستقله، ويغتنى به عن الزكاة فيملكه، ويورث عنه.

(٦٣) يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج مشكلة البطالة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد ٦٢، محرم

١٤٠٧، سبتمبر ١٩٨٩، ص ٣٠.

(٦٤) المرجع السابق ص ٣١.

(٦٥) المرجع السابق ص ٣٦.

## أما عن موقف الزكاة من البطالة الاختيارية :-

ف نجد أن الإسلام يقاوم هؤلاء، ولا يرضى عن مسلكهم، وإن زعموا أنهم، إنما تخلوا عن العمل في الدنيا، من أجل طلب الآخرة والتفرغ لعبادة الله تعالى، إذ لا رهبانية في الإسلام (٦٦) .

ومن هنا يتضح أن الزكاة ليست مستحقة لكل فقير أو مسكين، كما يظن كثيرون، فقد يوجد الفقر مع البعض، ولكن يوجد مانع لاستحقاق هؤلاء للزكاة .

فمن غير المتصور، إعطاء المتعطل بالاختيار زكاة، لأن ذلك يشجعه علي البطالة الدائمة وعدم الإنتاج، ولقد جاء في الحديث (بأنه لا تحل الصدقة لذي مرة سوي) .  
"رواه الخمسة وحسنه الترمذي "

والتصرف السديد الواجب، هو ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم، بأحد الأنصار الذي جاء يسأله صلى الله عليه وسلم (٦٧) .

ويتضح من هذا الحديث، أن النبي صلى الله عليه وسلم، لم يعطى للأنصاري السائل من الزكاة، وهو قادر علي الكسب، نظراً لأنه لا يجوز ذلك، إلا إذا ضاقت أمامه جميع السبل، وعلي أولي الأمر أن يعينوا طالب المساعدات، في إتاحة الفرص للكسب الحلال وفتح باب العمل أمامهم .

وهنا يتضح أن الإسلام، قد عالج من خلال هذا الموقف مشكلة البطالة، بعيداً عن المعالجات الوقتية أو المساعدات الكلامية بالوعظ والإرشاد فقط، أو أسلوب التنفير الذي يقوم به البعض . ولقد تعلمنا من هذا الحديث كيف استخدم الإسلام جميع الطاقات والإمكانات المتاحة عند السائل، للتغلب علي مشكلة الفقر والبطالة، وأنه لا بد من الاستفادة بكل ما يملكه (وهذا ما نعاني منه حالياً من الطاقات العاطلة والفقد الاقتصادي وعدم استغلال الموارد المتاحة، الاستغلال الأمثل) .

وننتقل إلى المطلب الثاني، الذي نخصه لتقييم وتحليل الحلول التقليدية لمعالجة مشكلة البطالة في مصر .

(٦٦) وفي هذا يقول الإمام علي بن أبي طالب " كسب فيه ريبه ( شبهة ) خير من عطلة " - وعن هذا قال عبد الله بن الزبير ( شر شئ في العالم البطالة ) - ولقد نقل عن أحد الصوفية بأنه قال ( الصوفي الذي لا حرفة له، كالبومة الساكنة في الخراب، ليس فيها نفع لأحد ) . ولذلك لم يأمر الرسول صلى الله عليه وسلم، أحداً من أصحابه بترك الحرفة .  
(٦٧) عن أنس بن مالك " أن رجلاً من الأنصار، أتى النبي صلى الله عليه وسلم، يسأله، فقال : أما في بيتك شئ ، قال : بلي :جلس نلبس بعضه ونيسط بعضه، وقعب نشرب فيه الماء . قال : إتني بهما، فأتاه بهما، فأخذهما رسول الله، صلى الله عليه وسلم وقال : من يشتري هذين ؟ قال رجل : أنا أخذهما بدرهم : قال من يزيد علي درهم مرتين أو ثلاث؟ قال رجل : أنا أخذهما بدرهمين . فأعطاه إياها وأخذ الدرهمين، وأعطاهما الأنصاري وقال : اشتري بأحدهما طعاماً وابتذله إلى أهلك، واشتري بالآخر قدوماً فأتني به، فشد رسول الله صلى الله عليه وسلم، عودا بيده، ثم قال له : أذهب واحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوماً، فذهب الرجل يحتطب وباع، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشتري ببعضها طعاماً .

وهنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، هذا خير لك من تجئ المسألة نكته في وجهك يوم القيامة، أن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة . " لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع، أو لذي دم موجه ( أي لسد الدية الغارمة، أو للفقر الشديد ) .

## المطلب الثاني تقييم وتحليل الحلول التقليدية لمشكلة البطالة في مصر

من المعروف، أن تقييم أي موضوع أو حل، يحتاج أولاً إلى تحديد معياري، يمكن المقيم أو المحلل من وضع أساس موضوعي يبني عليه تقييمه وتحليله، وصولاً إلى ما إذا كان هذا الحل إيجابياً أو سلبياً أو إلى أي مدي، وماذا يحتاج حتى يكون أكثر إيجابية ؟ .

وهنا نجد من الضروري الاستعانة ببعض المبادئ والفروض التي تعاون في تقييم وتحليل مشكلة البطالة في مصر، وتظهر هذه المبادئ<sup>(٦٨)</sup>، ولاشك في أن جميع هذه المبادئ والفروض، تشكل أهم الجوانب التي لا بد من وضعها أمام متخذ القرار، قبل وضع أي حل لتلك المشكلة، علي أن تلك المبادئ والفروض ينقصها الإحصاء الدقيق لمعدل البطالة، الذي من خلاله يمكن وضع الاستراتيجية القادرة علي حل مشكلة البطالة في مصر .

### البند الأول تقييم وتحليل سياسة التشغيل

لقد وضعت الحكومة المصرية، علي عاتقها التزامات، ربما تكون مقبولة اجتماعياً، إلا أنها غير مقبولة اقتصادياً، نظراً لأنها لم تستند إلى دراسات اقتصادية في هذا الوقت .

حيث رأينا - فيما سبق- أن الدولة قد قامت بتوسيع قاعدة التعليم، وقطعت شوطاً كبيراً في ذلك، عندما أباحت التعليم بالمجان في جميع المراحل، وترتب علي هذا التوسع أن شملت التعيينات، المرأة أسوة بالرجل في كافة المجالات تقريباً، ثم بلغ هذا التوسع مداه بأخذ الدولة لسياسة العمالة عام ١٩٦٤، حيث التزمت بتعيين جميع الخريجين والخريجات، وقد لزم ذلك سوء الاختيار، حيث يجري التعيين دون التحري عن شخص المرشح للوظيفة العامة، للوقوف علي مدي صلاحيته للاخراط في سلكها .

ولقد ترتب علي هذه الالتزامات، انخفاض مستوي وكفاءة بعض الأجهزة الحساسة في الدولة، ولقد أدى هذا إلى انتشار أنواع من الكوادر الخاصة، يمكن من خلالها ضمان تطبيق سياسات خاصة للاستخدام، تضمن كفاءة تلك المؤسسات .

(٦٨) عوض مختار، حول المدخل المنظومي لدراسة مشكلة البطالة في مصر، وذلك من خلال المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد عام

١٩٨٩، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، حول البطالة في مصر، تحرير سلوي سليمان، ص ص ٥٧، ٥٨ .

في:-

- أن يؤدي الحل إلى خلق فرص عمل منتجة، تنزايد تلقائياً بزيادة القوي العاملة .
- أن يتم التعرف علي الحل بتوضيح تفاصيل حلقاته .
- أن يكون معروفاً بصورة مسبقة أنه سيكون هناك تضحيات من جانب البعض، وكذلك تغيير في السلطات والمسئوليات، وربما في توزيعات الدخول .
- لا يجوز التوقف إلا بالوصول إلى النجاح وتحقيق الهدف .
- الحلول الجزئية والوقفية أثارها تكون أخطر في الأجل الطويل .
- أن تقتنع بأننا قادرون علي إحداث التغيير اللازم لنجاح الحل .
- أن مشاركة المؤسسات أمر أساسي دون تفضيل مؤسسة علي مؤسسة وذلك بتكاتفها جميعاً لتحقيق علاقة عمل هادفة .
- أن نكون مستعدين لمراجعته أمورنا من جميع الأوجه، ولا قداسة لغير الديانات ومبادئ الأخلاق والحرية العامة .
- أن النجاح لا يكون إلا بالاعتراف بسان الإنجاز يلزمه الانضباط والمسئولية، وأن المسئولية تتناسب مع الواجب .
- وأننا بحاجة إلى إدارة حكيمة لتحقيق الأهداف .
- أن الحل يأتي من الداخل ويتحملة الجميع إلى حد كبير .

ومع الأسف زادت الضغوط للتوسع في استخدام أسلوب الكادر الخاص، ومن هذا علي سبيل المثال قانون مجلس الدولة، قانون المحكمة الدستورية العليا، قانون السلك الدبلوماسي، قانون الجامعات، قانون الرقابة، وغيرها .

بالإضافة إلى ذلك، توجد لوائح خاصة لوحدات إدارية داخل الدولة . وهذا يعني عدم الاطمئنان لسياسات الاستخدام العامة، حيث تسعى أغلب القطاعات إلى الهروب من تطبيق سياسة الاستخدام، وتلجأ إلى الكوادر الخاصة أو اللوائح الخاصة .

ومن هنا يتضح لنا، أن هذه السياسة لا تقوم علي أسس موضوعية، لاسيما الرشادة الاقتصادية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي .

ولقد ترتب علي هذه السياسة أيضا، مشكلة خطيرة تزداد حدتها، سنة بعد الأخرى، وهي كيفية توفير أوضاع قوة العمل في الجهاز الإداري أمام (٦٩) :-

- ظواهر العمالة الزائدة، وسوء توزيع العمالة .
- عدم تناسب العلاقة بين نظم المرتبات من ناحية وأعباء المعيشة من الناحية الأخرى .
- تسكين أعداد متزايدة من العاملين ذوي مستويات التأهيل المختلفة، حيث لا حاجة حقيقية لهم جميعا .

ولقد كان لهذه السياسة أيضا، أثر خطير علي تعليم الشعب، حيث أدت هذه السياسة إلى تعليم الشعب سلوكا وقيما ما، تتحدد في أن الاستخدام في الحكومة حق للمواطنين، مما أدى إلى فقد نسبة كبيرة من العاملين بالدولة الشعور بالمسئولية والعمل علي التوسع في الإنتاج والتطوير . كما أنه أفقد الإدارة العليا القدرة علي الإدارة وتحقيق الانضباط والسيطرة علي العاملين، مما أدى إلي هبوط في عوائد الجهاز الإداري، وتضخم مشكلة البطالة المقنعة .

ونري بعد كل ما تقدم، أن هذه السياسة أدت إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة وفائض العمالة، ولم تؤد إلى خلق فرص عمل منتجة، تتزايد تلقائيا بزيادة القوي العاملة ، وهذا ما أكدته دراسة تمت من خلال المجالس القومية المتخصصة عام ١٩٨٤، مفاد تلك الدراسة أن البطالة المقنعة في مصر قد وصلت إلى ٤٠ % في الجهاز الإداري للحكومة دون القطاع العام (٧٠) .

وهنا نؤكد علي أن السياسة التي اتبعتها الحكومة خلال الفترة السابقة بشأن التشغيل، لم تكن مفصلة وواضحة، حيث اكتفت بالحلول الاجتماعية فقط، دون النظر إلى الجوانب الاقتصادية والتي لا تقل أهمية عن الجوانب الاجتماعية، والتي تساهم في استمرار السياسة أو الاستراتيجية واستقرارها .

كذلك نؤكد علي أن هذه السياسة، لم تراع الآثار المترتبة علي تطبيقها علي المدى الطويل، ويظهر ذلك في زيادة العمالة في القطاع الحكومي والقطاع العام، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة المقنعة، وعند تنفيذ برنامج الخصخصة، والذي هو ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مصر حديثا، ظهرت المشكلة وتفاقت حدتها، في الاستغناء عن هذه العمالة الزائدة في تلك المشروعات .

(٦٩) أحمد رشيد، مرجع سابق، ص ١٠٢٩ وص ١٠٣٠ .

(٧٠) تقرير مبدئي، عن سياسة تطوير الخدمة المدنية، المجالس القومية المتخصصة - الأمانة العامة، لجنة تطوير الخدمة المدنية، القاهرة ١٩٨٤، ص ٤٢ .

كذلك أدت هذه السياسة إلى زيادة الاستهلاك الحكومي، وانخفاض الاستثمار، وهذا واضح ولا يمكن إنكاره، كما أدت هذه السياسة إلى تشجيع المهارات غير الملائمة لاحتياجات سوق العمل، والاهتمام بالمظهر دون الجوهر، مما أدى إلى إحباط كل محاولة لتخطيط القوي العاملة .

والخلاصة هي أن سياسة التوظيف الحكومي، مثلت أداة الدولة في تحقيق التشغيل الكامل للقوة العاملة في الستينات، وربما يرجع ذلك إلى الاستثمارات العامة التي توسعت فيها الدولة في هذه الفترة، كذلك في النمو الضخم للجهاز الإداري والخدمي والذي تطلبه النظام الاشتراكي الجديد، حيث تزايدت المسؤوليات الإدارية والرقابية بعدما استبعد النظام الحر، وذلك أيضاً في أعقاب التأمين عام ١٩٦١، واستمر التشغيل المضمون للخريجين، حتى وقت قريب أداة للدولة . وعلى الرغم من نجاح تلك السياسة في امتصاص فائض العمالة، إلا أنها أدت إلى مجموعة من الانعكاسات السلبية، علي قضية الإنتاج، والبيروقراطية في قطاع الدولة، فضلاً عن تزايد الأعباء علي الموازنة العامة، وكذلك تزايدت حدة التضخم، واشتد الطلب علي التعليم الجامعي<sup>(٧١)</sup>. وأخيراً نجد أن التطور في معدلات الأجور النقدية قد حمل الدولة أعباءً ضخمة من الأجور والمهايا .

### البند الثاني

#### تقييم وتحليل التأمين ضد البطالة

رأينا - فيما سبق - كيف أخذت مصر، بنظام التأمين ضد البطالة، وعرفنا أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن التأمينات الاجتماعية، قد تضمن التأمين ضد البطالة في الباب السابع منه، وقرر بأنه لا يتمتع به سوي العاملين في القطاعين العام والخاص المنظم، أي أن العاملين في القطاع الحكومي لا يستفيدون من هذا النوع من فروع التأمين .

ولقد رأينا، أن شروط الاستفادة من هذا النظام، متشددة نوعاً ما، كذلك نجد أن قيمة التأمين ضد البطالة، عادة ما تكون متواضعة .

ولقد تطلب القانون، بعض الشروط الواجب توافرها في العامل المتعطل، لكي يستحق تأمين البطالة، منها أن يكون مسجلاً كمتعطل لدي مكتب القوي العاملة، وأن يتردد عليه بانتظام، ويشارك في دورات التدريب المهني التي يجريها مكتب القوي العاملة، وأن يكون قد سدد اشتراكات التأمين ضد البطالة لمدة لا تقل عن ستة شهور متقطعة أو ثلاثة أشهر متصلة، والتي تبلغ ٢% من الأجر الشهري، والذي علي أساسه يعرض العامل المتعطل، بنسبة ما بين ٣٠%، ٦٠% من آخر أجر حصل عليه العامل قبل التعطل، وذلك لمدة تتراوح بين ١٦ أسبوعاً، ١٢٨ أسبوعاً .

والذي يجب إيضاحه، في هذا الصدد، أن سياسة التأمين ضد البطالة، يستفيد منها المتعطل الذي كان يعمل من قبل، وليس الأفراد المتعطلون الجدد، وعلي ذلك يتضح لنا الدور المحدود، الذي تقوم به التأمينات ضد البطالة في مصر .

والخلاصة أن نظام التأمين ضد البطالة، علي اختلاف أوضاعه، لا يمكن له تحقيق الهدف منه، وهو القضاء علي مشكلة البطالة في مصر، أو علي الأقل الحد منها .

(٧١) جنات السمالوطي، سياسة الاتفاق العام ومواجهه البطالة في مصر، المؤتمر الأول للبطالة في مصر، عام ١٩٨٩، ص ٤٨١ .

وأن العلاج الجذري لتلك المشكلة، يكمن في تدعيم المشروعات القادرة علي استيعاب، أكبر قدر من العمالة، وكذلك توزيع فرص العمل علي المواطنين، بما يكفل لهم سبل العيش في عزة وكرامة، وفي المستوي اللائق عن طريق العمل لا عن طريق المساعدات أو الإعانات مهما كانت مسمياتها .

ولذلك فإن التأمين ضد البطالة، ليس حلاً لمشكلة البطالة، ولكنه ربما يكون مرحلة مؤقتة للتغلب علي ظروف اقتصادية معينة يمر بها المشروع، وبمجرد انتهاء هذه الظروف يعود الأمر علي ما كان عليه سالفاً .

### البند الثالث تقييم وتحليل الزكاة

إن ركن الزكاة، من أركان الإسلام الخمس، التي بنى عليها، ولقد عرف المسلمون هذا الركن باعتباره شريعة، وأيضاً منهج عمل وتشغيل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وعهد الخلفاء الراشدين المهديين من بعده .

ولقد عرفنا - فيما استعرضنا سلفاً- بأن النبي صلى الله عليه وسلم، قد أرشد الأنصاري، الذي جاء يسأله الله عليه وسلم، فقد نصحه وأرشده، وهنا يمكن استخلاص الآتي :-

- ١- ضرورة أمر العاطلين القادرين علي العمل بالعمل .
- ٢- ضرورة توجيه كل فرد عاطل عن العمل، بالعمل الذي يتلاءم مع قدرته ومواهبه .
- ٣- ضرورة متابعة العاطلين بعد توجيههم إلى عمل محدد، لكي يتعرف ولي الأمر علي مصير ما دبرت لهم فرصة عمل مع تزويد العامل بألة العمل .
- ٤- النهي عن التسول، وذلك من خلال أمرين :-  
الأول : هو تهيئة العمل المناسب لكل عاطل قادر علي العمل، وهذا واجب الدولة، نحو أبنائها، وهذا ما نص عليه الدستور المصري الحالي في المواد ٧، ٨، ١٠، ١٣ .  
الثاني : هو ضمان المعيشة الملائمة لكل عاجز عن الكسب، وهذا ما نصت عليه المادة ١٧ من الدستور المصري (٧٢) .
- ٥- ضرورة تأهيل الأفراد المتعطلين نفسياً ومعنوياً ومادياً للعمل، " ويظهر ذلك باطمئنان العامل علي نفسه وعلي أسرته، وكذلك في منح العامل الآلة التي تساعد علي الكسب، وهذا ما نصت عليه المادة ٢٣ من الدستور المصري أيضاً (٧٣) .

وعلي الرغم من كل هذا، إلا أننا حتى الآن، لم نشاهد تطبيقاً سليماً لنصوص الدستور، يحقق الأهداف النبيلة التي نص عليها والتي مصدرها الشريعة الإسلامية .

(٧٢) ولقد نصت المادة ٧ من الدستور المصري علي " أن يقوم المجتمع علي التضامن الاجتماعي " .

- أما المادة ٨ فقد نصت علي " أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " .

- وبخصوص المادة ١٠ فقد نصت علي " أن تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة، وترعى النشء والشباب وتوفير لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم " .

- أما المادة ١٣ فأتتها نص علي " أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة، ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع " .

- تنص المادة ١٧ من الدستور علي أن " تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً، وذلك وفقاً للقانون " .

(٧٣) تنص المادة ٢٣ من الدستور علي " أن ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي، وعدالة التوزيع، ورفع مستوي المعيشة، والقضاء علي البطالة، وزيادة فرص العمل وربط الأجر بالإنتاج، وضمان

حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول " .

ونؤكد علي أن ما جاءت به الشريعة الإسلامية - من حلول كما سبق - لا تبتعد كثيراً عن السياسة الحالية التي تخطوها الدولة، لاسيما، نشأة الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع لمجلس الوزراء المصري، باعتباره بنك تمويل للشباب المتعطّل، والذي يرغب في إيجاد فرصة عمل، ولكنه عاجز عن ذلك، نتيجة عدم وجود تمويل كافٍ، أو لعدم وجود تأهيل فني أو مهني أحياناً، وهنا يظهر لنا أن الإسلام، قد سبق جميع التطورات والتحديات بشأن اقتراح الصندوق الاجتماعي للتنمية، علي اعتبار أنه مصدر للأمان الاجتماعي .

والملاحظ أحياناً، وجود خلط عند البعض، في طبيعة الزكاة حيث يظن البعض، بأن الزكاة هي نفسها الضريبة التي يقوم البعض بتسديدها، إلا أن ذلك غير صحيح، لذا فلا بد من توضيح ذلك إعلامياً، والبدء علي الفور بعمل جهاز يتبع لمشيخة الأزهر " بشكل ملزم"، يتم تجميع أموال الزكاة فيه، ويتم تحديد مخرجها من خلال عاملين عليها، موثوق في تدينهم وكفاعتهم العلمية والفنية والأخلاقية .

ومن هنا فقط، يمكن سد جزء ليس بالقليل في عملية التمويل، بدلاً من القروض التي لا نعرف مصادرها<sup>(٧٤)</sup> .

---

(٧٤) ونؤكد علي أن هذا الموضوع يحتاج إلى الكثير والكثير من البحوث والدراسات، نظراً لما له من دور كبير في عملية التمويل، حتى أنه يقال أن هذا النظام قادر إذا أحسن استخدامه أن يجعل هناك اكتفاء ذاتي بعد أربعين عاماً حيث تغطي هذه الأموال أعباءها، وتصبح لا تحتاج إلى أحد .  
والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم نتحرك نحو هذه السياسة ؟ لاسيما أن الدستور المصري ينص في مادته الثانية علي أن " الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع " .

## المبحث الثاني الحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة في مصر تقييماً وتحليلاً

لقد حاولت الحكومات المتعاقبة، تحقيق أهدافها في تنمية المجتمع، والتنمية البشرية والحد من مشكلة البطالة بشكل خاص، من خلال سياسات متعددة قامت بها . أهمها الحلول التقليدية للحد من مشكلة البطالة . إلا أنها رأت أن هذه الحلول، لم تحقق الأهداف المنشودة، وعلي ذلك اتجهت الحكومة إلى الحلول غير التقليدية، لكي تتمكن من التغلب على مشكلة البطالة في مصر .

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل تمكنت الحكومة من حل مشكلة البطالة من خلال الحلول غير التقليدية، وإذا كانت الإجابة بنعم، فما حجم المعالجة ؟ وقبل كل هذا ما الحلول غير التقليدية التي تبنتها الحكومة في مصر للحد من مشكلة البطالة، هذا ما سوف نتعرض له في هذا المبحث .

وسوف نتناول في هذا المبحث الحلول غير التقليدية، والتي تتحدد في هجرة العمالة المصرية، استصلاح واستزراع الأراضي وتمليكها لشباب الخريجين، والمشروعات الصغيرة، وذلك في المطلب الأول من هذا المبحث بعدها يتم تقييم وتحليل هذه الحلول من خلال المطلب الثاني .

### المطلب الأول الحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة في مصر

#### البند الأول سياسة هجرة الأيدي العاملة المصرية

ارتبطت سياسة هجرة الأيدي العاملة في مصر، بعوامل متعددة، منها عوامل الطرد الداخلية، وعوامل الجذب الخارجية، وكذلك السياسات التنظيمية التي قامت بها الدولة ، وأيضاً التطلعات الفردية، بغرض حياة أفضل، كل هذه العناصر كان لها عظيم الأثر، في تشجيع الهجرة والانتقال من بلد إلى آخر .

ولقد تطورت سياسة الهجرة في مصر، بعد ما صدقت مصر على اتفاقية انتقال الأيدي العاملة عام ١٩٦٧ في إطار جامعة الدول العربية، بعدها عقدت عددًا من الاتفاقيات الثنائية .

وفي عام ١٩٦٩ صدر القانون رقم ٨٦٣، بهدف إقامة لجنة الهجرة والعمل بالخارج، وكان هدفها رسم سياسة الهجرة، وتشجيع التعاون بين الهيئات والإدارات المعنية بالهجرة، والوقوف على فرص العمل بالخارج والاهتمام بعقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول المستقبلية للمهاجرين<sup>(٧٥)</sup> .

وفي عام ١٩٧١ صدر الدستور الدائم لمصر، حيث نص في مادته الثانية والخمسين على أن "الهجرة حق دستوري للمواطنين"، ونتيجة لذلك صدرت عدة قوانين، بغرض تشجيع الهجرة، وكان نتيجة لهذه القوانين بأن زادت أعداد المهاجرين إلى دول الخليج وإلى ليبيا، واستمرت هذه الهجرة حتى عام ١٩٧٣ .

(٧٥) محمد حسن محمد سلامة، سياسات هجرة الأيدي العاملة في مصر بين التقييد والإطلاق، دراسة مقارنة، رسالة للحصول

على درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٠، ص ٢٦ .

وفي عام ١٩٧٥، صدق البرلمان المصري علي الاتفاقية رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن انتقال القوي العاملة، بين الأقطار العربية، تشجيعاً لحركة انتقال العمالة بين الدول العربية (٧٦).

والخلاصة هي أن الحكومة بدأت متشددة في سياسة الهجرة منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ وحتى بداية الستينات، بعدها لجأت الدولة إلى تيسير الإجراءات الخاصة بالهجرة علي الأفراد نوعاً ما .

ولقد شجع الدولة علي الهجرة، ضرورة هامة - هي مواجهة مشكلة البطالة في مصر، والضغوط التي تمارسها علي الاقتصاد القومي . ولكن هل نجحت هذه السياسة في الحد من مشكلة البطالة في مصر ؟

هذا ما سوف نتناوله عند التعرض لتقييم وتحليل هذا الحل في المطلب الثاني .

### البند الثاني سياسة استصلاح الأراضي وتمليكها لشباب الخريجين

لقد بدأت الدولة، الاهتمام بالقطاع الزراعي، مرة أخرى، بعد ما ساهم الزحف الحضري علي الأراضي الزراعية بغرض السكن والطرق والمصانع وغيرها من المشروعات الأخرى، في التهام مساحات كبيرة من هذه الأراضي الخصبة .

وذلك بهدف توفير فرص عمل منتجة، بالإضافة إلي إشباع الحاجات الأساسية من الغذاء . ولقد وضعت الدولة استراتيجية للتنمية الزراعية في التسعينات بهدف التوسع الزراعي، رأسياً، وأفقياً في مختلف الأنشطة الزراعية، بهدف الحد من مشكلة البطالة من خلال تشجيع قيام المشروعات الزراعية والريفية كثيفة العمالة، وأيضاً الاهتمام بمشروعات شباب الخريجين، وخاصة مشروع مبارك لتمليك الخريجين أراضي جديدة، باعتباره، مشروعاً قومياً .

ولقد استهدفت هذه الاستراتيجية كذلك تشجيع القطاع الخاص، وشباب الخريجين علي استصلاح الأراضي وتملك الأراضي الجديدة، إلا أن الدولة قد تحدد دورها في المساهمة في أعمال البنية الأساسية، والدراسات الاستكشافية لتحديد أفضل المواقع الممكن استصلاحها، وتقديم الائتمان والتسهيلات اللازمة لعملية الاستزراع مع قصر الإدارة والاستغلال لهذه الأراضي علي القطاع الخاص .

ومن هنا ساهمت تلك السياسة بإيجاد فرص عمل للشباب قدرها ٥٤٧ ألف فرصة عمل خلال الفترة من عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٧ (٧٧) .

(٧٦) عوض مختار هلوذة ، المشروع الإقليمي المشترك لدعم سياسات الهجرة في الدول العربية ، منظمة العمل الدولية ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ندوة سياسات الهجرة في البلدان العربية المصدرة للعمالة ، تدفق هجرة العاملة وسياساتها في مصر ، القاهرة من ٢ - ٤ مايو ١٩٩٢ ، ص ٨ .

(٧٧) مجلس الشورى - تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، عن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٨ / ٩٧ - ٢٠٠١ / ٢٠٠٢) وخطة عامها الأول ١٩٩٨ / ٩٧ ، عام ١٩٩٨ ، ص ١٦ .

وإذا أردنا التحدث عن تطور المساحة المزروعة في مصر، وذلك طبقاً للبيان الصادر من مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار<sup>(٧٨)</sup>، نجد أن المساحة المزروعة عام ١٩٩٦ كانت ٧٨٣٩ مليون فدان، وهي المساحة التي تقع علي جاتبي الشريط الضيق لوادي النيل من أسوان جنوباً للدلتا شمالاً، وفي المساحات الواقعة بين فرعي دمياط شرقاً، ورشيد غرباً، وقد تركزت خريطة التوسع الأفقي منذ الخمسينات وحتى عام ١٩٩٦ في استصلاح المناطق المتداخلة مع الأراضي المزروعة والمتاحة لها، بعدها تم استصلاح مساحات أخرى، مما أدى إلي زيادة المساحة المنزرعة إلي ٧٩١٠ مليون فدان عام ١٩٩٧، ثم ارتفعت تلك المساحة إلي أن أصبحت ٨١٥ مليون فدان عام ١٩٩٨ .

وننتقل إلي البند الثالث والأخير والخاص بسياسة تشجيع المشروعات الصغيرة .

### البند الثالث

#### سياسة تشجيع المشروعات الصغيرة في مصر

وجهت الحكومة، اهتمامها إلي سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، لكي تعالج المشاكل الاقتصادية الهامة والتي منها<sup>(٧٩)</sup> .

- ١ - حسن استخدام الموارد الاقتصادية .
- ٢ - تعبئة الطاقات المتاحة .
- ٣ - توفير مزيد من فرص العمل الحقيقية .
- ٤ - خفض معدلات البطالة .
- ٥ - توفير السلع والخدمات بجودة عالية وأسعار مناسبة .

ولقد اتخذت الحكومة، مجموعة من الإجراءات، بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي، منها زيادة حجم الاستثمارات، وتخفيف حدة التضخم، وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات، مما أدى إلي زيادة حدة البطالة كما سلف الذكر، بالإضافة إلي تزامن عودة العمالة المصرية من الخارج نتيجة حرب الخليج ، وانخفاض أسعار البترول، وغيرها من الأسباب .

وكان طبيعياً اهتمام الدولة، لإيجاد طريقة تمكنها من عمل مظلة اجتماعية، بهدف التخفيف علي المجتمع من حدة تلك الآثار، من هنا جاءت فكرة إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، بالاشتراك مع هيئة التنمية الدولية .

ولقد جاء في بيان ألقاه السيد/ رئيس مجلس الوزراء<sup>(٨٠)</sup>، أن دور الصندوق الاجتماعي، يتحدد أساساً في مواجهة موضوع البطالة بكافة أنواعها، سواء البطالة التي نشأت من تزايد عدد السكان، أو نتيجة عودة العمالة المصرية من الخارج بعد حرب الخليج .

وهنا تظهر أهمية الصندوق الاجتماعي للتنمية، والدور الهام الذي يقوم به . من أجل ذلك ، رأينا إلقاء الضوء عليه وما حققه من إنجازات ، بخصوص إيجاد فرص عمل للشباب دائمة كانت أو مؤقتة، وأيضاً تقييم الدور الذي قام به هذا الصندوق خلال الفترة من عام

<sup>(٧٨)</sup> وصف مصر بالمعلومات، الإصدار الرابع، مركز المعلومات دعم واتخاذ القرار، مجلس الوزراء، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٣٨٤ .

<sup>(٧٩)</sup> مجلس الشورى، البعد الاجتماعي في مسيره خطوات الإصلاح الاقتصادي - الصندوق الاجتماعي للتنمية، لجنة الشئون المالية والاقتصادية، التقرير رقم ١٥ أكتوبر ١٩٩٤، ص ٨ .

<sup>(٨٠)</sup> عاطف صدقي ، في بيان ألقاه أمام مجلس الشورى بتاريخ ١٨/١/١٩٩٣، والذي ورد بالتقرير رقم ١٥ من قبل لجنة الشئون المالية والاقتصادية بالمجلس عن البعد الاجتماعي في مسيرة خطوات الإصلاح الاقتصادي " الصندوق الاجتماعي للتنمية"، ص ص ١٠٥، ١٠٦ .

# الموضوع الرابع

١٩٩١ وحتى الآن . ولقد قام الصندوق بوضع عدد من البرامج، استهدف بها خلق فرص عمل للشباب المتعطّل، والعائدة من الخليج وفانض الخريجين من الجامعات والمعاهد والمتأثرين من برنامج الإصلاح الاقتصادي، كذلك تحسين الظروف البيئية والمعيشية لمحدودي الدخل في المناطق المحرومة من الخدمات، وأيضاً التوسع في العديد من مشروعات التنمية والمشروعات الصغيرة ذات العائد .

وذلك من خلال برامج عمل وأنشطة هي، برنامج تنمية المجتمع، برنامج التشغيل العامة، برنامج تنمية المشروعات، برنامج التشغيل والتدريب التحويلي، وبرنامج التنمية المؤسسية .

والسؤال هل تحقق الهدف من إنشاء هذا الصندوق ؟ وخصوصاً الحد من مشكلة البطالة في مصر؟ هذا ما سوف نتعرض له في المطلب الثاني، وفي الباب الأول والثاني من هذا البحث

### المطلب الثاني تقييم وتحليل الحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة في مصر

لقد حاولت الحكومة، حل مشكلة البطالة في مصر ، أخذة في الاعتبار، السياسة السكانية، فبدأت بعمل حملات مكثفة لتنظيم الأسرة بغرض خفض معدل الزيادة السكانية في مصر، ونتيجة هذا انخفض معدل النمو السكاني من ٢٫٨% في تعداد عام ١٩٨٦ إلى أن وصل ٢٫١% في تعداد عام ١٩٩٦ .

وحتى نكون موضوعيين، فإنه لا يمكن القول بأن خفض معدل النمو السكاني، كاف وحده، للحد من مشكلة البطالة من أجل هذا بدأت الدولة في البحث عن حلول أخرى غير تقليدية، بهدف التغلب على هذه المشكلة القومية . من خلال هجرة الأيدي العاملة المصرية، واستصلاح واستزراع الأراضي وتمليكها للشباب الخريجين، والمشروعات الصغيرة . ولكن هل نجحت الدولة في هذا ؟ هذا ما سوف نتعرض له في هذا المطلب .

### البند الأول تقييم وتحليل سياسة هجرة الأيدي العاملة المصري

عرفنا - فيما سبق - أن الدولة قد اتجهت إلى تشجيع الهجرة الخارجية، كوسيلة لمواجهة بعض المشاكل، ومنها البطالة . وكانت نتيجة هذه السياسة ، هجرة عدد كبير من الأيدي العاملة المصرية، حيث تراوح عددهم بين ١٥ و - ٢ مليون عامل مصري، وذلك في أوائل الثمانينات، إلى دول الخليج وغيرها .

ولاشك في أن الهجرة، أدت إلى توفير فرص عمل لمن لم يجد فرصة عمل في مصر، أو ربما كان يستقل بأنشطة منخفضة الدخل ( الإنتاجية) .

والخلاصة هي أن الهجرة، قد أدت إلى خفض حدة البطالة، وساعدت على توفير عملة صعبة، وذلك من خلال التحويلات النقدية التي بعث بها العاملون المصريون بالخارج .

ولكن هذا الوضع لم يدم، حيث أدى عدم التخطيط للعمالة المهاجرة إلى تلك الدول، إلى عودة عدد كبير منها بصورة لم تكن مصر مستعدة لها، مما سبب خللاً في سوق العمل، وزاد من حدة مشكلة البطالة في مصر، نظراً لأنه كان يتعين على الحكومة التخطيط والتنظيم لتلك الأيدي العاملة الموجودة في الخارج، لأنه غير متصور بقاء هؤلاء المواطنين مدي الحياة، علي اعتبار أن المشروعات المسندة إليهم في تلك الدول كانت بطبيعتها مؤقتة، ونؤكد علي أن الدولة لم تتخذ كافة الإجراءات والنظم بالنسبة للعمالة المصرية التي تعمل خارج مصر، ومن ضمن الحماية التي كان يمكن عملها، إنشاء صندوق ادخاري، يمول من قبل العاملين خارج مصر، يتم استثمار أمواله في مشروعات متعددة وصولاً إلى هدفين هما :-

الأول: تحقيق عائد استثماري لتلك الأموال، يوزع علي أصحاب هذه الأموال، ويوفر فرص عمل للشباب .

الثاني: إيجاد نشاط اقتصادي، محدد المعالم، يمكن للعاملين المصريين بالخارج الانضمام إليه والعمل به عند عودتهم من الخارج لأي سبب .

ومع الأسف لم تقم الدولة، باستغلال الفترة التي عمل بها المهاجرون المصريون بالدول العربية، وكان اهتمامها فقط، جمع الضرائب والرسوم، مما أدى إلى عودة تلك الأيدي العاملة بشكل جماعي في فترة لم تتوقعها الحكومة المصرية .

كذلك ساعدت الهجرة على تشجيع أغلب الأفراد علي الحصول علي المؤهلات العلمية، بغرض الحصول علي فرص عمل، ومثل ذلك عبئاً كبيراً علي الدولة، وفقد اقتصادياً ضخماً . ومع ذلك لم يعد بفائدة تذكر .

#### البند الثاني

#### تقييم وتحليل سياسة استصلاح الأراضي الصحراوية وتمليكها لشباب الخريجين

لا شك في أن التنمية الاقتصادية في أي دولة، تبدأ من التنمية الزراعية، نظراً لأن المنتجات الزراعية تعتبر موارد أولية، لأغلب الصناعات، ومن هنا فهي أساس في عملية التنمية، وبالتالي في الصناعة أيضاً .

من أجل ذلك، استهدفت الحكومة التوسع في المساحات المنزرعة، من خلال الاستعانة بالعنصر البشري، حيث شجعت قيام المشروعات الزراعية، والريفية كثيفة العمالة، من خلال الاهتمام بمشروعات شباب الخريجين، وخاصة مشروع مبارك لتمليك الخريجين أرض جديدة، باعتباره، مشروعاً قومياً .

ونتيجة لذلك، تم توزيع أراضي صحراوية بغرض الاستصلاح للشباب، وصل عددهم خلال الفترة من عام ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٧ إلى ٥٤٧ ألف خريج، أي بمعدل ٥٤٧٠ فرصة عمل سنوياً .

وإذا ما قارنا هذا العدد من فرص العمل، بفرص العمل المطلوبة سنوياً والتي حددها رئيس مجلس الوزراء المصري<sup>(٨١)</sup> . بأنها ٩٥٠ ألف فرصة عمل تقريباً سنوياً، فإن النسبة تكون أقل من ٥% من المطلوب توفيره من فرص عمل سنوياً، وبالتالي فإن هذه السياسة،

(٨١) عاطف عبيد، بيان أمام مجلس الشعب يوم ٢٠٠١/٤/٩ .

لا يمكن الأخذ بها منفردة، لاستيعاب جميع الأيدي العاملة الوافدة إلى سوق العمل، وعلينا البحث عن سياسة أخرى تستوعب تلك الأعداد .  
وهنا نري أن التنمية الزراعية مطلوبة، بشرط تجميع كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى بجانبها، حتى يتحقق الهدف منها، لاسيما وأن الدولة تعمل في هذا الصدد، وخصوصاً بشأن مشروع توشكي، وترعة السلام .

### البند الثالث تقييم وتحليل سياسة الدولة للمشروعات الصغيرة في مصر

استهدفت الدولة، فرض مظلة اجتماعية، من خلال إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع لمجلس الوزراء، بغرض تخفيض حدة الآثار السلبية عن كاهل المجتمع، والتي كانت نتيجة تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي، وكذلك عودة العمالة المصرية من الدول العربية .

من أجل ذلك أكد السيد الدكتور/ عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء الأسبق بتاريخ ١٩٩٣/١/١٨، أمام مجلس الشورى، علي أن مهمة الصندوق الاجتماعي مرتبطة بوجوداً وعدمياً - بعملية البطالة، سواء البطالة الموجودة في مصر بأنواعها المختلفة، أو التي جاءت نتيجة لعودة هذا العدد من المصريين بالكويت والعراق، بعد حرب الخليج . وعلي ذلك تم وضع برامج متعددة داخل الصندوق، بهدف توفير مشروعات للشباب، وبالتالي فرص عمل لهم .

ولقد حقق الصندوق عدد ٣١٦ ألف فرصة عمل دائمة، ١٠٥ ألف فرصة عمل مؤقتة، من خلال ١٠٠ ألف مشروع للشباب، بالإضافة إلى ٢٠٠ ألف فرصة عمل تقدم عام ٢٠٠٠ .

وعند تحليل هذا البيان يتضح، أن مجموع فرص العمل الدائمة والمؤقتة ٦٢١ ألف فرصة عمل حتى عام ٢٠٠٠، وذلك خلال ثماني سنوات منذ نشأة الصندوق، علي اعتبار أن الصندوق قد بدأ عمله عام ١٩٩٢ .

ومن هنا يتضح أن الصندوق، قد ساهم سنوياً بعدد ٦٢٥,٧٧ فرصة عمل سنوياً، بما يعادل ٨,١٧% تقريباً، من فرص العمل المطلوبة سنوياً، والتي قدرت بأنها ٩٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً تقريباً .

وإذا نظرنا إلى هذه النسبة، نجد أنها متدنية للغاية، لاسيما وأن فرص العمل التي يقدمها الصندوق الاجتماعي ليست كلها عمالة دائمة، بل فيها مؤقتة، وربما لا تكون هذه العمالة مستقرة، وعلي ذلك نجد أن النسبة أقل من ذلك .

والجدير بالذكر، بأن هناك منظمات غير حكومية متعددة، وكذلك القطاع غير المنظم، فهو ولا شك يغطي جانباً كبيراً من فرص العمل، ولكن مع الأسف الشديد، لا يوجد إحصاء دقيق في هذا الشأن، مما يؤدي إلى صعوبة حصر هؤلاء، ومعرفة النسبة الخاصة بهم .

ومن هنا، نري ضرورة تحديد مسار البحث حول جهة محددة، وهي الصندوق الاجتماعي للتنمية، لمعرفة التقدم الذي حققته هذه المؤسسة، من خلال إحصاءات محددة، وبيانات مدونة

في إطار البرنامج الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة، وخصوصا الصناعات الصغيرة في مصر، وما تم تحقيقه فعلا من إنجازات في هذا المجال من إيجاد فرص عمل للشباب دائمة أو مؤقتة، مع استعراض لأهم المشروعات التي قام بتمويلها للشباب في مجال الصناعات الصغيرة، تحويلية كانت أو مغذية، كذلك التعرف علي مدى نجاح تلك المشروعات، إنتاجيا، وتسويقيا ( داخلي وخارجي ) .

وفي هذا الصدد، سوف نقوم بإعداد استمارتي استبيان، بهدف التعرف علي الدور الذي قام به الصندوق الاجتماعي في مجال الصناعات الصغيرة، للحد من مشكلة البطالة، حيث يتم توجيه الأسئلة إلي عينة من المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي، وكذلك أصحاب الخبرات والمسئولين في مجالات الصناعات الصغيرة في مصر، بهدف الوصول إلي تحديد الدور للصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، وذلك كله من خلال وضع الأطر القانونية والتنظيمية للصناعات الصغيرة في مصر .

# الباب الأول

## الصناعات الصغيرة

## الباب الأول الصناعات الصغيرة

يشهد العالم -اليوم- اهتماماً كبيراً، ومتزايداً في مجال الصناعات الصغيرة، خاصة في الدول النامية التي تعاني من مشكلة البطالة، لما لها من خصائص تجعل دورها أكثر فاعلية من الصناعات الكبيرة، في التصدي لمشكلة البطالة .

ومن المعروف أن الصناعات الصغيرة، ليست حلاً وليد اليوم، ولكن هي حقيقة ظهرت في مراحل التطور التاريخي المختلفة، ولا زالت تمثل أهمية كبيرة علي مستوى الاقتصاد المتقدم، وفي الدول النامية، نظراً لأن حاجات الإنسان، متعددة، ومتنوعة، وفي الوقت نفسه موارده محدودة، وهنا تصعب المعادلة التي يحاول الاقتصاديون إيجاد الحلول المناسبة لها، والتي تتطلب استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة أفضل استغلال، وكذلك العمل علي تقليل الفاقد الاقتصادي ومحاولة تفاديه، وأيضاً تحقيق الكفاية الإنتاجية، بما يؤدي في النهاية إلي إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وبالتالي رفاهية الشعوب .

ولكي يحقق الإنسان، رغبته في إشباع حاجاته الأساسية (المأكل، المشرب، الملبس . . الخ ) لابد له من فرصة عمل يتكسب منها، بهدف تحقيق تلك الرغبات .

هنا تظهر أهمية فرصة العمل، بالنسبة لأي مجتمع ينشد الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي .

من أجل ذلك، استهدف البحث، استعراض المشروعات الصناعية الصغيرة بشكل عام، باعتبارها من أهم الأنشطة الاقتصادية، التي تساهم بقدر كبير ومباشر، في توفير فرص عمل للشباب، بهدف الحد من مشكلة البطالة، نظراً لأن النشاط الصناعي، يعتبر المنفذ الرئيسي لإرساء قواعد الإنتاج، ويعمل علي تعظيم القدرات التصديرية التي تساهم في زيادة الدخل القومي، مما يؤدي إلي النهوض بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع . ومن أبرز الأمثلة علي ذلك، دول جنوب شرق آسيا، وغيرها من الدول التي ساهمت الصناعة فيها بقدر كبير وملحوس عالمياً .

ونظراً للأهمية التي تتمتع بها الصناعة بشكل عام، والصناعات الصغيرة بشكل خاص، رأينا من الضروري تناول موضوع الصناعات الصغيرة في هذا الباب، والباب الذي يليه، محددين فيه مفهوم وخصائص وأهمية الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً (الفصل الأول)، ثم يتبع ذلك تناول الصناعات الصغيرة في مصر (الفصل الثاني )، ثم نستعرض أخيراً الأطر القانونية والتنظيمية للصناعات في مصر (الفصل الثالث ) .

## الفصل الأول مفهوم وخصائص وأهمية الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً

لاشك في أن المصنع، يعتبر رمزاً من رموز الدولة المستقلة، وتجسيدا لسيادتها الوطنية، نظراً لأن التصنيع، هو التعبير الحقيقي للتقدم والتنمية .

وفي هذا الإطار تدخل الصناعات الصغيرة، كحلقة أساسية من حلقات التصنيع، حيث تظهر وتزيد أهميتها في البلدان النامية، بسبب ظروف تقنية ومهارية، عانت منها هذه البلدان لفترات طويلة، ونتيجة هيمنة الدول الاستعمارية التي استمرت لفترات طويلة، حرمت خلالها تلك الدول، من التطور المعرفي، وحجب عنها التقدم التكنولوجي <sup>(٨٢)</sup> .

من هنا، ظهرت أهمية الصناعات الصغيرة لتلك الدول، باعتبارها حجر الأساس في عملية التنمية الصناعية، ولعل فشل الكثير من الدول في تجارب التصنيع والتنمية، يرجع إلى قصور وضعف الدور الحقيقي والفعال الذي يمكن تقديمه من خلال الصناعات الصغيرة ومساهمتها في دفع عملية التصنيع والتنمية <sup>(٨٣)</sup> .

ونقسم هذا الفصل، إلى ثلاثة مباحث : ففي المبحث الأول نتحدث عن مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً، وذلك من خلال مطلبين، الأول نتعرض فيه لمفهوم الصناعات الصغيرة محلياً، والثاني نستعرض فيه مفهوم الصناعات الصغيرة دولياً .

ثم نتناول في المبحث الثاني، خصائص الصناعات الصغيرة من خلال ثلاثة مطالب، ففي المطلب الأول نتحدث عن الخصائص التنظيمية للصناعات الصغيرة، ثم نتعرض في المطلب الثاني إلى الخصائص الإدارية للصناعات الصغيرة، بعدها نتناول الخصائص الفنية والتكنولوجية في الصناعات الصغيرة، وذلك في المطلب الثالث .

وفي المبحث الثالث، نتعرض لأهمية الصناعات الصغيرة اجتماعياً، واقتصادياً، مخصصين لكل منهما مطلباً مستقلاً .

<sup>(٨٢)</sup> منظمة العمل العربية، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، مؤتمر العمل العربي الدورة

الحادية والعشرون" القاهرة ٤ - ١١ أبريل عام ١٩٩٤، ص ١١ .

<sup>(٨٣)</sup> إجلال عبد المنعم حافظ، علي محمود المبيض، موضوعات مختارة في الإدارة، كلية التجارة جامعة عين شمس،

عام ١٩٩٤، ص ٢٤٤ .

## المبحث الأول مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً

يعرف البعض الصناعة <sup>(٨٤)</sup> بأنها " ذلك النشاط الذي يختص بتحويل موارد الإنتاج إلى منتجات أو خدمات قابلة للاستهلاك الوسيط أو النهائي من خلال عمليات مختلفة طبيعية، أو كيميائية أو حيوية أو ميكانيكية، تتم في أماكن يتم تصميمها وتنظيمها وتشغيلها وفقاً لأساليب وطرق ونظم إدارية ووقتية محددة يطلق عليها اسم المصانع".

وتختلف المصانع، من حيث الحجم، ومستوي التقدم، والنظم المستخدمة. من هنا، كان طبيعياً، وجود مصانع كبيرة، ومصانع متوسطة، ومصانع صغيرة.

فالمصانع الكبيرة تتسم، بزيادة نسبية في أعداد العاملين، ورؤوس الأموال المستثمرة، والأساليب التكنولوجية المستخدمة، وتعدد النظم الإدارية المطبقة، كذلك يتسم المصنع الكبير بتعدد المستويات الإدارية الموجودة به.

أما عن المصانع الصغيرة، فيكون لها حد أدنى وحد أقصى للعمالة، كما أن رأس المال لا يمكن أن يتجاوز حداً معيناً، ودرجة الماكينة تعتمد على الجمع بين مهارة الآلة والعامل، بالإضافة إلى أن المستويات الإدارية بها لا تتعدى المستويين، وذلك مع عدم إغفال الشرط الأساسي في الصناعة، وهو شرط تماثل المنتج ودقة المواصفات والالتزام بها <sup>(٨٥)</sup>.

في هذا المبحث نتناول مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً من خلال مطلبين، في المطلب الأول نستعرض مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً، أما في المطلب الثاني فسوف نتعرض إلى مفهوم الصناعات الصغيرة دولياً.

### المطلب الأول مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً

يثير مفهوم الصناعات الصغيرة جدلاً كبيراً بين المهتمين بأمر هذه الصناعة، وربما يرجع ذلك الجدال، إلى أن هذا المصطلح يحمل في طياته العديد من الصناعات التي يمكن أن تندرج تحته، والتي قد تختلف في خصائصها اختلافاً بيناً، وكذلك ما يتميز به قطاع الصناعات الصغيرة بمكوناته، وسرعة تغيرها مما يشكل صعوبة في تحديد نوعيات هذه الصناعة، نظراً لأن ما يعتبر صناعة صغيرة في فترة معينة، ربما لا يكون كذلك في فترة أخرى، وعلي ذلك، فإن الأمر تحكمه اعتبارات نسبية.

وقبل أن نتعرض لمفهوم الصناعات الصغيرة بشكلها الحديث، لابد من التعرض إلى الأنشطة الأخرى ذات الخصائص المتشابهة مع تلك الصناعات، مثل الصناعات الحرفية، الصناعات الريفية والبيئية، والصناعات المنزلية.

<sup>(٨٤)</sup> محمد عبد الفتاح منجي، التعاون الإنتاجي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الاتحاد التعاوني والإنتاجي المركزي ومؤسسة

فريد ريش إبيرت الألمانية، يوليو ١٩٩٥، ص ١٤.

<sup>(٨٥)</sup> المرجع السابق، ص ١٥.

ولقد درج العرف علي استعمال كلمة الحرفيين، تعبيراً عن العاملين بالصناعات الريفية، أو البينية، أو المنزلية، أو الحرف اليدوية الأخرى التي تتطلب مهارات فنية معينة، وتتوارث بين الأجيال، وتعتبر تراثاً خاصاً .

والحقيقة هي أن كل نشاط منهم، له مفهومه ومدلوله الذي يميزه عن غيره . فمثلاً الصناعات الحرفية "هي تلك الصناعات التي تكتسب مفهوم الصناعة بشكل عام ويظهر ذلك في كونها تقوم بتحويل عناصر الإنتاج إلي منتجات وخدمات، وفي نفس الوقت تبتعد عن مفهوم الصناعة، وذلك لعدم إخضاع منتجاتها لمعيار التماثل والمقاييس الدقيقة، إلي جانب أنها تعتمد علي المهارات اليدوية للعامل في عملية الإنتاج، أكثر من اعتمادها علي الآلة، وغالباً تكون منتجاتها عاكسة لسمات فنية وثقافية متوارثة " (٨٦) .

أما عن الصناعات الريفية والإنتاجية " فهي تلك الصناعات والحرف والمهن التي يقوم بها سكان الريف بصفة فردية أو جماعية في منازلهم أو في أماكن أخرى مخصصة بالقرية، ويكون هدفها الأساسي تصنيع الخامات الريفية مثل (السجاد والأكلمة والنسيج اليدوي للقطن والحريز وغزل الكتان والصوف ونسجه وصناعة الليف، والقش والجريد والخصوف والفخار) أما في المدينة فنجد صناعات التجارة والحدادة والتطريز والحيكة . . . الخ " (٨٧) .

وتمثل هذه الصناعات جزءاً من اقتصاد القرية، فمنتجاتها تقوم بإشباع الطلب المحلي الدائم، وإن كانت لا تقتصر علي ذلك كلية، وهي تحتاج إلي رأس مال ضئيل كما في صناعة منتجات الألبان وصناعة النسيج اليدوي، وأدوات بسيطة مثل أشغال التريكو والإبرة والخياطة والتطريز .

وعن الصناعات المنزلية يمكن القول بأنها " تلك الصناعة التي تمارس عادة داخل المنازل كأشغال التريكو، والإبرة والحيكة، والتطريز " (٨٨) .

وتنتشر هذه النوعية من الصناعات، في الريف والحضر، ويغلب عليها الطابع العائلي، ونادراً ما يتجاوز عدد العاملين بها خمسة أشخاص، وتتبع هذه الصناعات الوسائل التقليدية المتوارثة، حيث إنها غالباً ما تقوم علي ممارسة حرف متوارثة كانت تمارس قديماً ولم تتحول إلي صناعة متطورة، ولكن احتفظت بقيمتها الفنية خاصة وأنها تعتمد علي المهارات اليدوية النادرة .

والخلاصة هي أن هناك صناعات وأنشطة مختلفة ربما تدخل مع أنشطة الصناعات الصغيرة، وبالتالي كان لزاماً علينا استعراضها حتى تظهر لنا أهم الفروق بين تلك الصناعات والصناعات الصغيرة .

وعلي الرغم من ذلك نجد أن جهات كثيرة في مصر، مازالت لا تفرق بين الصناعات الصغيرة، وغيرها من الصناعات التي سبق ذكرها، كما سوف نوضح فيما بعد . حيث نجد أن للصناعات الصغيرة في مصر، تعاريف كثيرة ومتعددة صدرت من جهات مختلفة (٨٩) .

(٨٦) محمد عبد الفتاح منجي، مرجع سابق ص ٥٣، ص ص ١٥، ١٦ .

(٨٧) منظمة العمل العربية، التعاونيات والصناعات الصغيرة الريفية في الوطن العربي، مكتب العمل العربي، الخرطوم في الفترة

من ٢-٩ فبراير ١٩٧٨، ص ص ٤٠، ٤١ .

(٨٨) المرجع السابق، ص ٤٠ .

(٨٩) وزارة الصناعة - وزارة التخطيط - وزارة الإدارة المحلية والقطاع التعاوني - اتحاد الصناعات المصرية - معهد التخطيط

وسوف نستعرض المعايير التي استندت عليها بعض الجهات في مصر عند وضع تعريف للمشروعات الصغيرة من خلال الجدول رقم " ١٠ " .

جدول رقم (١٠)

| م | الجهة                                    | عدد المشتغلين   | رأس المال الثابت                                                                                                                                                                     | ملاحظات                                                                                                                                                                    |
|---|------------------------------------------|-----------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١ | وزارة الصناعة                            | ١٠ - ١٠٠ عامل   | لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه<br>بعد استبعاد قيمة الأرض<br>والمباني .                                                                                                                      | -                                                                                                                                                                          |
| ٢ | وزارة التخطيط                            | من ٤ - ١٠ عمال  | لا يزيد عن ٥٠ ألف جنيه                                                                                                                                                               | -                                                                                                                                                                          |
| ٣ | وزارة التنمية المحلية                    | -               | -                                                                                                                                                                                    | يراعي فقط أن يكون النشاط رسمياً وأن يكون مسجلاً في الاتحاد التعاوني                                                                                                        |
| ٤ | الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء   | ٩ مشتغلين فأقل  | -                                                                                                                                                                                    | هي منشآت يغلب عليها الطابع الفردي ولا يمسك أغلبها دفاتر أو حسابات منتظمة .                                                                                                 |
| ٥ | الهيئة العامة للتصنيع                    | -               | لا يزيد عن مليون جنيه مصري                                                                                                                                                           | -                                                                                                                                                                          |
| ٦ | الهيئة العربية للتصنيع                   | ١٠ - ٥٠ عامل    | لا تزيد قيمة الآلات عن نصف مليون جنيه .                                                                                                                                              | لا تقل القوي المحركة عن عشرة أحصنة .                                                                                                                                       |
| ٧ | اتحاد الصناعات المصرية                   | -               | لا يزيد عن ٧٥٠ ألف جنيه                                                                                                                                                              | -                                                                                                                                                                          |
| ٨ | بنك التنمية الصناعية المصرية             | -               | ١- المشروعات الصغيرة لا يزيد رأس مالها عن ١ مليون جنيه .<br>٢- المشروعات الصغيرة جدا لا يزيد رأس مالها عن ٧٠٠ ألف جنيه .<br>٣- المشروعات الحرفية لا يزيد رأس مالها عن ١٠٠ ألف جنيه . | وهذه التعاريف تعتمد علي تعريف البنك الدولي للإشياء والتعمير، حيث يقوم بنك التنمية الصناعية بتعديل حجم هذه الأصول بصفة دورية في ضوء معدلات التضخم لأسعار السلع الرأسمالية . |
| ٩ | الصندوق الاجتماعي للتنمية - مجلس الوزراء | ٥٠ مشتغل فأقل . | يتراوح ما بين ٥٠ ألف ومليون جنيه .                                                                                                                                                   | -                                                                                                                                                                          |

القومي- الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء - بنك التنمية الصناعية المصرية - البنك الوطني للتنمية - البنك المصري الأمريكي - شركة ضمان مخاطر الائتمان للشركات الصغيرة - وكالة التنمية الدولية الدنمركية (دانيدا) - مشروع المنشآت الصغيرة والحرفية لجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - جمعية صغار المنتجين والصناعات الصغيرة بالمدن الجديدة- الصندوق الاجتماعي للتنمية وفقا للعقد الموقع بين بنك التنمية الصناعي والصندوق الاجتماعي - الهيئة العربية للتصنيع .

|    |                                        |                      |                                                                                                          |                                                                                             |
|----|----------------------------------------|----------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٠ | بنك مصر                                | ١٠ - ١٠٠ عامل        | لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه<br>بعد استبعاد الأرض<br>والمباني .                                               | بشرط أن تهدف تلك<br>المشروعات إلى<br>إرساء قيمة العمل الحر<br>بين طوائف الشعب<br>المختلفة . |
| ١١ | بنك فيصل الإسلامي<br>المصري            | من ١٠ - ٩٩ عاملاً    | لا يزيد عن نصف مليون<br>جنيه .                                                                           | -                                                                                           |
| ١٢ | جمعية رجال الأعمال<br>بالإسكندرية      | لا يزيد عن ١٥ عاملاً | -                                                                                                        | -                                                                                           |
| ١٣ | شركة ضمان مخاطر<br>الائتمان المصرفي    | -                    | من ٤٠ ألف جنيه - ٥<br>مليون جنيه بما فيها قيمة<br>القرض المطلوب ولاتدخل<br>فيها قيمة الأرض<br>والمباني . | وتعمل هذه الأموال في<br>جميع الأنشطة<br>الاقتصادية باستثناء<br>التجارة .                    |
| ١٤ | هيئة التنمية الدائمية<br>الدولي .      | ٦ - ١٥ عامل          | -                                                                                                        | -                                                                                           |
| ١٥ | الوكالة الأمريكية<br>للتنمية الدولية . | ٦ - ١٥ عامل          | أقل من ٢٥٠ ألف جنيه بعد<br>استبعاد الأرض والمباني .                                                      | -                                                                                           |
| ١٦ | البنك الوطني للتنمية                   | ١-٥ عامل             | ٢٥٠ - ١٠٠٠٠ جنيه .                                                                                       | ويقصر على<br>المجموعة المستهدفة<br>علي المنشآت<br>الصغيرة .                                 |
| ١٧ | البنك المصري<br>الأمريكي .             | -                    | لا يزيد عن ٢٥٠ ألف<br>جنيه .                                                                             | -                                                                                           |

## المصادر:

- ١- بنك التنمية الصناعي المصري - حول دور البنك في دعم الصناعات الصغيرة - ورقة عمل مقدمة في الندوة الخاصة بالصناعات الصغيرة أداة لمجابهة الفقر في محافظات الصعيد- معهد التخطيط القومي للفترة من ٨- ٩ مارس عام ١٩٩٨، ص ٢ .
- ٢- بنك مصر، دور البنوك والصندوق الاجتماعي في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني عام ( ١٩٩٢ ) .
- ٣- الجهاز المركزي للتنمية العامة والإحصاء، النتائج النهائية لبحث الصناعات الحرفية والصغيرة ( ٩مشتغلين فأقل) عام ١٩٩٦ .
- ٤- الهيئة العامة للصناعة - دور وزارة الصناعة والثروة المعدنية في دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، يونيو ١٩٩٩ ص ٦ .
- ٥- شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا عام ٢٠٠١ - القدرة التمويلية والقدرة الاستيعابية لقطاع الأعمال الصغيرة في مصر .
- ٦- اتحاد الصناعات المصرية - حول تفصيل دور الصناعات الصغيرة في منظومة العمل الصناعي في مصر عام ١٩٩٨، ص ١٠ .
- ٧- بنك فيصل الإسلامي المصري - حول مساهمة البنك في تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة - المؤتمر الأول - يوليو ١٩٨٨، ص ٣ .
- ٨- اتحاد الصناعات المصرية - مؤسسة فريد يش إبيريت الألمانية- دليل المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر النسخة الثانية - يناير ٢٠٠٠، ص ٤٤ .

وبعد استعراض معايير تعريف المنشآت الصغيرة من خلال بعض الجهات في مصر، يمكننا استخلاص النتائج التالية :-

١- عدم اتفاق الجهات المختلفة علي تعريف واضح وملامح للمشروعات الصغيرة، حيث أن وضع تعريف موحد لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يحقق تحسين القدرة علي تخطيط وتنسيق وإدارة الجهود التنموية الخاصة بتلك المنشآت، مما يساعد علي تقديم الخدمات والامتيازات لتلك الفئة بهدف النهوض بها دون غيرها<sup>(٩٠)</sup>.

٢- إن أغلب الجهات قد عرفت المشروعات الصغيرة بشكل شبه مستقر، دون مراعاة تطور المراحل الاقتصادية عبر الزمان، والذي قد يؤدي إلى اختلاف مفهوم المشروع الصغير، من مرحلة إلى مرحلة، حيث تغيير قيمة رأس المال، وعدد العمال، والتكنولوجيا المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة.

٣- اتفاق معظم الجهات في تعريف المشروعات الصغيرة تأسيساً علي معيار عنصر العمل مع اختلاف أعدادها، حيث حددت بعض الجهات<sup>(٩١)</sup>، عدد العمالة من ١٠ - ١٠٠ عامل، كما أن هناك جهات أخرى<sup>(٩٢)</sup>، قد حددت عدد العمالة بأنها لا تزيد عن ٥٠ عامل، وأيضاً هناك جهات<sup>(٩٣)</sup>، حددت معيار عنصر العمل بأنه لا يزيد عن ١٥ عامل، بينما نجد جهة أخرى<sup>(٩٤)</sup>، حددت عدد العمال من ٤ - ١٠ عمال، وأخيراً وليس آخراً نجد جهات أخرى<sup>(٩٥)</sup>، تحدد عدد العمال من ٩ مشغولين فأقل.

٤- اتفاق معظم الجهات في تعريف المشروعات الصغيرة، تأسيساً علي معيار عنصر رأس المال مع اختلاف قيمته، حيث نجد جهات<sup>(٩٦)</sup>، تحدد قيمة عنصر رأس المال بأنه لا يزيد عن نصف مليون جنيه، بينما نجد جهات أخرى<sup>(٩٧)</sup>، تحدد قيمة رأس المال بأنه لا يزيد عن مليون جنيه، مع اختلاف معيار رأس المال في جهات أخرى.

٥- عدم وجود تنسيق أو اتفاق بين تلك الجهات لوضع تعريف موحد لهذه المنشآت الصغيرة، حيث تبنت كل جهة تعريفاً خاصاً بها، وهذا يؤدي إلى صعوبة وضع تعريف موحد لتلك المنشآت، وبالتالي يتعذر تقديم خدمات وامتيازات لتلك الفئة بهدف النهوض بها.

وهنا نري ضرورة الاتفاق بين الجهات المختلفة علي تعريف موحد، من خلال عناصر الإنتاج أو من خلال معيار عنصر العمل، معيار رأس المال، معيار التكنولوجيا المستخدمة بحيث تكون تكنولوجيا ملائمة تتناسب مع طبيعة المشروع المقام، وبدون إضرار بالعمالة المستخدمة، وبحيث تكون تكاليفها المالية بسيطة ومحدودة، مع الوضع في الاعتبار المتغيرات الزمانية لهذا المشروع أي زيادة عدد العمل، وزيادة رأس المال، وقيمة الآلات ومستواها كل فترة زمنية ولتكن ١٠% كل خمس سنوات.

<sup>(٩٠)</sup> وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية- السياسات الميدانية لتنمية- قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر

- دراسة قامت بها وزارة الاقتصاد في مارس ٢٠٠١، ص ٩.

<sup>(٩١)</sup> وزارة الصناعة، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك مصر، اتحاد الصناعات المصرية.

<sup>(٩٢)</sup> الهيئة العربية للتصنيع، الصندوق الاجتماعي للتنمية.

<sup>(٩٣)</sup> جمعيه رجال الأعمال بالإسكندرية، هيئة التنمية الدنمركية الدولية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

<sup>(٩٤)</sup> وزارة التخطيط.

<sup>(٩٥)</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك الوطني للتنمية.

<sup>(٩٦)</sup> بنك مصر، بنك فيصل الإسلامي المصري، الهيئة العربية للتصنيع.

<sup>(٩٧)</sup> الصندوق الاجتماعي للتنمية، الهيئة العامة للتصنيع.

والأمر لا يشكل صعوبة، حيث نجد أن جميع البيانات والإحصاءات التي قام بها الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، قد حددت المنشآت الصغيرة بأنها المنشآت التي يعمل بها ٩ عمال فأقل، وبالتالي يمكن أخذ هذا المعيار ضمن المعايير المستخدمة في وضع التعريف، بالإضافة أننا نرى ضرورة أخذ معيار رأس المال علي أساس تكلفة فرص العمل، وذلك لأن هناك دراسات متعددة في هذا المجال <sup>(٩٨)</sup>، قامت بتحديد تكلفة فرصة العمل في المشروعات الصغيرة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي (زراعي - صناعي - خدمي)، حيث أظهرت الدراسة أن المتوسط المرجعي لفرصة العمل في مجال الصناعة بأسعار عام ١٩٩٩ يقدر ٢٣,٩٣٨ جنيه.

وعلي ذلك يمكن تعريف المشروع الصناعي الصغير بأنه " ذلك المشروع الذي يعمل فيه تسع عمال فأقل، ورأس ماله المستثمر لا يزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه مصري، ويستعان فيه بتكنولوجيا مناسبة تتفق وعدد العمال وقيمة رأس المال، علي أن تزيد النسبة المحددة كل خمس سنوات بمقدار ١٠% إذا دعت الضرورة إلى ذلك وبحسب الأحوال.

وعلي ذلك نكون قد حددنا الفئات التي يمكن تقديم الخدمات والامتيازات لها، دون عناء. ولكن لكي يتم ذلك، نرى ضرورة عقد مؤتمر موسع يضم جميع الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة في مصر، وذلك لدراسة كافة التعاريف والمعايير التي وضعت لتحديد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة - وصولاً إلى تعريف عام تتفق عليه كافة الجهات، بحيث يمكن وضع تشريع يخاطب تلك الفئات دون غيرها.

### المطلب الثاني مفهوم الصناعات الصغيرة دولياً

تواجه معظم دول العالم صعوبة، في وضع تعريف موحد للمنشآت الصغيرة، ويرجع ذلك إلى التقديرات النسبية التي تختلف باختلاف الدول، وقطاعات الأعمال المختلفة، التي تنتمي إليها تلك المنشآت، علي السواء. ولكي تتغلب تلك الدول علي هذه المشكلة، لابد لها من وضع تعريف عملي لهذه القطاعات، بهدف تنمية هذه الصناعات، من خلال تقديم الخدمات والحوافز له ولقد حاولت، دول كثيرة وضع تعريف للصناعات الصغيرة، وسوف نحاول قدر المستطاع، استعراض المعايير التي أخذت بها بعض الدول في وضع تعريفها، كما هو موضح بالجدول رقم (١١).

الجدول رقم ( ١١ )

| م | الجهة أو الدولة                     | معيار " عدد العمال " | معيار " رأس المال "      | ملاحظات                              |
|---|-------------------------------------|----------------------|--------------------------|--------------------------------------|
| ١ | البنك الدولي                        | ١٠ - ٥٠ عامل         | ٢٥٠ - ٣٠٠ ألف دولار      | -                                    |
| ٢ | منظمة التنمية الصناعية " اليونيدو " | لا يزيد عن ١٠٠ عامل  | لا يزيد عن ٢٥٠ ألف دولار | -                                    |
| ٣ | منظمة العمل الدولية                 | ١٠ - ٥٠ عامل         | لا يزيد عن ٣٥٠ ألف دولار | -                                    |
| ٤ | الولايات المتحدة الأمريكية          | ٢٠ - ٩٩ عاملاً       | -                        | يوجد تعريفات متعددة تخص كل صناعة وكل |

<sup>(٩٨)</sup> عالية المهدي، ماجد عثمان، بيانات مسح المشروعات الصغيرة بالعينة، قدم لشركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا، مرجع

|    |                          |                         |                                     | نشاط حيث تم العمل بها<br>اعتباراً من أول أكتوبر<br>عام ٢٠٠٠ . |
|----|--------------------------|-------------------------|-------------------------------------|---------------------------------------------------------------|
| ٥  | اليابان                  | لا يزيد عن ٣٠٠ عامل     | لا يزيد عن ٥٠ ألف دولار             | -                                                             |
| ٦  | ألمانيا                  | ٣ - ٤٩ عاملاً           | -                                   | -                                                             |
| ٧  | الهند                    | لا يزيد عن ٥٠ عامل      | لا يزيد عن ٢٠٠ ألف دولار            | -                                                             |
| ٨  | بلجيكا                   | لا يزيد عن ٥٠ عامل      | -                                   | -                                                             |
| ٩  | فرنسا                    | لا يزيد عن ٥٠ عامل      | -                                   | -                                                             |
| ١٠ | الدانمارك                | لا يزيد عن ٢٠ عامل      | -                                   | -                                                             |
| ١١ | ماليزيا                  | لا يزيد عن ٧٥ عامل      | لا يزيد عن ٩٦٠ ألف دولار            | -                                                             |
| ١٢ | إندونيسيا                | ٥ - ١٩ عاملاً           | لا يزيد عن ٢٦٧ ألف دولار            | -                                                             |
| ١٣ | باكستان                  | -                       | لا يزيد عن ٢٠٠ ألف دولار            | -                                                             |
| ١٤ | ايرلندا                  | لا يزيد عن ٢٥٠ عاملاً   | -                                   | -                                                             |
| ١٥ | اليونان                  | لا يزيد عن ٩ عمال       | -                                   | -                                                             |
| ١٦ | النرويج                  | لا يزيد عن ١٩ عاملاً    | -                                   | -                                                             |
| ١٧ | البرازيل                 | لا يزيد عن ٩٩ عاملاً    | -                                   | -                                                             |
| ١٨ | المغرب                   | لا يزيد عن ٤٩ عاملاً    | لا يزيد عن ٦٢٥ ألف دولار            | -                                                             |
| ١٩ | لبنان                    | لا يزيد عن ٤٩ عاملاً    | -                                   | -                                                             |
| ٢٠ | العراق                   | لا يزيد عن ١٠ عمال      | لا يزيد عن ٦٠٠٠ دينار               | بما يعادل ٣٠٠٠ دولار                                          |
| ٢١ | الكويت                   | -                       | لا يزيد عن ٢٠٠ ألف دينار            | بما يعادل ٦٠٠ ألف دولار                                       |
| ٢٢ | قطر                      | يقوم بإدارتها ١ ، ٢ فقط | بما لا يزيد عن ٢٠ مليون ريال قطري . | بما يعادل ٥ مليون دولار                                       |
| ٢٣ | المملكة العربية السعودية | لا يزيد عن ٥٠ عامل      | -                                   | -                                                             |

المصادر :- ١- صلاح الدين محمد رمضان، الصناعات الصغيرة ودور بعض الجهات الراعية لها في دعم وتنمية مشروعاتها - بنك التنمية الصناعية عام ٢٠٠١، ص ٣ .

٢- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، السياسات الميدانية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، عام ٢٠٠١، ص ٣ .

٣- أحمد حلمي عبد اللطيف، الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٤، ص ٢٤ .

٤- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية من أجل دور تنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ظل المتغيرات العالمية - فندق سميراميس- القاهرة (١٥-١٧) فبراير عام ١٩٩٨، ص ٤ .

- 5- Thomas A .Gray & Matthew Gamser, Building an Institutional and Policy Framework to Support small and Medium Enterprises: Learning from other Cultures, March, 1999 pp.5
- 6- Wasme and Others, France Organization for Economic Cooperation and Development, 2001, p.p1-5.
- 7- Federal Register, Vol. 65, No.94, Monday, May 15, 2000, 13CFR part 121, pp.30836-30863. and pp 30840 to page 30862.

يتضح من كل ما تقدم، اختلاف معايير الدول، بالنسبة لتعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يلاحظ اتفاق كل من البنك الدولي و منظمة العمل الدولية، والهند، وبلجيكا، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية في معيار عنصر العمل، حيث يشترطون جميعا عددا من العمال لا يزيد عن ٥٠ عاملا، بينما نجد أن دولا وجهات أخرى تتفاوت فيها أعداد العمال ومنها منظمة التنمية الصناعية ( اليونيدو ) إذ حددت عدد العمال بما لا يزيد عن ١٠٠ عامل ٠ أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد حددت عدد العمال من ٢٠ إلى ٩٩ عاملا، كما أن اليابان قد حددت عدد العمال ب ٣٠٠ عامل فأقل، وغيرهم من الدول التي وردت أسماؤهم بالجدول رقم "١١".

كما أن الملاحظ أيضا، أن مفهوم معظم الدول المتقدمة للصناعات الصغيرة، يعتمد بشكل كبير علي معيار عنصر العمل ورأس المال المستخدم ٠ إلا أننا نري أن ما اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال البرامج الفيدرالية التي تخص المنشآت الصغيرة يعتبر عملا يستحق التقدير، نظرا لأنها حددت لكل صناعة ونشاط تعريفًا، وبدأ العمل بهذه التعاريف اعتبارا من أول أكتوبر عام ٢٠٠٠ وهي تعاريف مفصلة تم صياغتها في أكثر من ٢٠ صفحة من مطبوعات السجل الفيدرالي ٠

ويمكن الاستفادة بتلك التجربة، علي الرغم من أن هذه الدراسة سوف تأخذ وقتا وجهدا كبيرين، إلا أنها أكثر جدوى وأكثر واقعية ٠

ومن كل ما تقدم نري بأنه ليست ثمة مشكلة، لكي تتفق جميع الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة، بهدف الوصول إلى مفهوم محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة علي مستوي الأنشطة الاقتصادية ( تجارية ، صناعية ، زراعية ، خدمية ) دون التعطل بأن هناك مشكلة تقف حائلا دون تحقيق ذلك، وعندنا تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد، والتي سبق أن عرضناها ٠

على الجانب الآخر أسفرت الدراسة الميدانية التي تمت من خلال الاستبيانين رقمي ( ١ ، ٢ ) الخاصين بالمستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وكذلك المسؤولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر والتي أوضحها الجدول رقم ( ١٢ ) والتي قام بها الباحث على الآتي:

الجدول رقم (١٢)

| م | معايير تعريف الصناعات الصغيرة في مصر                                                                     | رأي محرر الاستبيان رقم ( ٢ ، ١ )           |                                                              |
|---|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------|--------------------------------------------------------------|
|   |                                                                                                          | رأي المستفيدين<br>الاستبيان رقم (١) وعددهم | رأي أصحاب الخبرة<br>والمسؤولين الاستبيان<br>رقم ( ٢ ) وعددهم |
| ١ | المشروع الذي يشغله أقل من ٥٠ مشغلا، ورأس ماله الثابت أقل من ٥٠ ألف جنيه شاملة الأرض والمباني ٠           | ٣                                          | -                                                            |
| ٢ | المشروع الذي يشغله من ١٠-١٠٠ عامل، ورأس ماله الثابت لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه بعد استبعاد الأرض والمباني ٠ | ٧                                          | ٥                                                            |

|   |                                                                                                                                                                                                                                    |    |    |
|---|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|----|
| ٣ | المشروع الذي يشغله أقل من ١٠ عمال ،<br>وأحيانا ٢٠ عاملا فأقل .                                                                                                                                                                     | ١٠ | ٥  |
| ٤ | المشروع الذي يشغله ٩ مشغلين فأقل .                                                                                                                                                                                                 | ٤  | ٤  |
| ٥ | المشروع الذي يشغله من ١٠ - ٥٠ عاملا ، ورأس ماله<br>يزيد عن نصف مليون جنيه ، وأحيانا لا يزيد عن<br>مليون جنيه .                                                                                                                     | ٢  | ٥  |
| ٦ | المشروع الذي يشغله عدد لا يزيد عن ٢٠<br>عاملا ، ورأس ماله الثابت من ٢٥٠ ألف<br>جنيه إلى ١٢٥ مليون جنيه مع مراعاة التعديل<br>كل فترة .                                                                                              | -  | -  |
| ٧ | المشروع الذي يشغله ٥٠ عاملا فأقل ، ورأس<br>ماله يتراوح ما بين ٥٠ ألف جنيه ومليون<br>جنيه ، وأضاف أحد الآراء بأنه لابد من إدارة<br>صاحب المشروع لمشروعة ويكون مسئولا عنه<br>ولقد أضاف رأي آخر بأنه العدد اللازم<br>لا تمام مقابلة . | ٣  | ٨  |
| ٨ | أخري : أ - هو المشروع الذي يمكن من<br>من خلاله القضاء علي مشكلة<br>أصحاب المشروعات .                                                                                                                                               | ١  | -  |
|   | ب - هو المشروع الذي لا يقل عن<br>١٠ عمال ، ولا يقل رأس ماله عن<br>١٠٠ ألف جنيه .                                                                                                                                                   | -  | ١  |
|   | ج - هو المشروع الذي تبلغ جملة<br>أصوله الثابتة باستبعاد الأرض<br>١٤ مليون جنيه ، والصغيرة<br>جدا مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه<br>باستبعاد الأرض والمباني .                                                                                    | -  | -  |
|   | د - هذا التعريف قسم المشروعات<br>الصغيرة إلى مشروعات صغرى<br>صغيرة ، متوسطة . بحيث تكون<br>علي التوالي من صفر إلى أقل من<br>١٠ ، ومن ١٠ إلى ٤٩ عاملا ،<br>٥٠ - ٩٩ عاملا .                                                          | -  | ١  |
|   | ل - ضرورة وضع تعريف موحد<br>متفق عليه بين الجهات المعنية .                                                                                                                                                                         | -  | ١  |
|   | الجملة                                                                                                                                                                                                                             | ٣٠ | ٣٠ |

ويوضح هذا الجدول، أهم التعاريف المرجحة للصناعات الصغيرة، عند كل من المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية، والمسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة . حيث يظهر هذا الجدول أهم التعاريف التي ركز البعض عليها دون غيرها، ويظهر ذلك أولاً بالنسبة للمستفيدين، حيث التركيز على عنصر العمل حيث يرى البعض وعددهم "١٠" مفردات من إجمالي العينة والتي قدرها ٣٠ مفردة ، أن عدد العمال ١٠ عمال فأقل، وأحياناً ٢٠ عاملاً فأقل .

وعلى الجانب الآخر، رجحت عينة أصحاب الخبرات والمسئولين في مجال الصناعات الصغيرة، التعريف المرتبط بعنصر العمل أيضاً، وكذلك رأس المال وذلك من خلال تعريف المشروعات الصغيرة بأنها التي يشغلها ٥٠ عاملاً فأقل، ورأس مالها يتراوح ما بين ٥٠ ألف جنيه ومليون جنيه، وكانت جملة هذه الآراء ٨ مفردات من جملة العينة ٣٠ مفردة .

هذا ولقد اشتركت الآراء إلى حد كبير بين المستفيدين والمسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة، على وضع تعريف موحد حول تحديد المشروع الصناعي الصغير، وذلك على أساس عنصر العمل، ورأس المال، حيث قرروا أن المشروع الصغير هو "الذي يشغله من ١٠ - ١٠٠ عامل، ورأس ماله الثابت لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه ، وذلك بعد استبعاد الأرض والمباني" . هذا ولقد وصلت مجموع الآراء التي أقرت هذا التعريف ١٣ مفردة من جملة العينتين، والتي تبلغ ٦٠ مفردة .

كذلك اشتركت بعض الآراء بين المستفيدين وأصحاب الخبرات في مجال المشروعات الصغيرة، في تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة على أنها "المشروعات التي يشغلها ٩ مشغلين فأقل" ، حيث وصلت مجموع الآراء ٨ مفردات من المستفيدين وأصحاب الخبرات وذلك من جملة العينة والتي تبلغ ٦٠ مفردة .

كذلك اتضح وجود آراء متعددة لتعريف الصناعات الصغيرة، بالنسبة لبعض المستفيدين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر ، حيث نجد بعضهم يرتبط بعنصر رأس المال فقط، والبعض الآخر يرتبط بعنصر رأس المال وعنصر العمل معاً، وذلك في إطار تكلفة فرصة العمل .

على الجانب الآخر قرر أحد آراء العينة أن مفهوم المشروع الصغير "يعنى المشروع الذي لا يقل عن ١٠ عمال ، ولا يقل رأس ماله عن ١٠٠ ألف جنيه" .

وإذا ما حاولنا حساب قيمة فرصة العمل ،في ضوء هذا التعريف، نجد أنها تساوي ١٠ ألف جنيه لفرصة العمل الواحدة، ولكن نرى عدم الأخذ بهذا التعريف نظراً لأنه لا يضع حداً أقصى لقيمة رأس المال، أو عنصر العمل مما يخلط الأمر بين مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة .

ونرى إمكانية وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة على أساس واقعي، ومن خلال البيانات والمعلومات الإحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نظراً لأن لغة الأرقام لا تكذب" إذا صحت " ولقد قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بعمل حصر شامل للمشروعات الصغيرة على أساس عنصر العمل، حيث حدد المشروع الصغير بأنه "المشروع الذي يعمل فيه ٩ عمال فأقل" ، وبالتالي يمكن الأخذ بهذا المعيار باعتباره أحد أهم المعايير التي تدخل في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى عنصر رأس

المال الذي يمكن تحديده علي ضوء تكلفة فرصة العمل الواحدة داخل المشروع، مع مراعاة التكنولوجيا المستخدمة بحيث تتفق وطبيعة المشروع المقام .

هذا ولقد أوضحت بعض الدراسات التي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وجهات أخرى، بأن متوسط قيمة فرصة العمل في مصر تساوي ٢٣,٩٣٨ جنيه، فعند حساب التكاليف الاستثمارية داخل مشروع صناعي صغير، لا يزيد عدد أفراده عن ٩ عمال طبقاً لتعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وأيضاً ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، فإن النتيجة تكون حاصل ضرب متوسط قيمة فرصة العمل، مضروبة في عدد العمال، وبحد أقصى ٩ عمال، فيكون الناتج ٢١٥,٤٤٢ جنيه وذلك بخلاف الأرض والمباني أي بما يساوي ٢٥٠ ألف جنيه تقريباً في المشروع الذي يشغله ٩ عمال علي الأكثر .

وعلي ذلك يمكن تعريف المشروع الصغير بشكل عام علي أنه "المشروع الذي لا يزيد عدد عماله عن ٩، ورأس ماله لا يزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه، وذلك بخلاف الأرض والمباني، مع مراعاة تقديم خدمة أو سلعة نهائية أو مغذية من خلال المشروع، علي أن يتم الاستعانة بتكنولوجيا ملائمة لكل مشروع علي حدة، مع مراعاة تعديل هذه النسب كل خمس سنوات بواقع ١٠ % كلما اقتضى الأمر ذلك " .

ونعتقد بأن هذا التعريف يتفق مع الواقع الإحصائي، وكذلك مع ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية والإحصائية في الاستبيانين رقمي (١، ٢) والتي قمنا بهما، وأيضاً تتفق مع ظروف مصر بوجه عام .

## خصائص الصناعات الصغيرة

للصناعات الصغيرة خصائص تميزها، عن غيرها من الصناعات المتوسطة والكبيرة، ولها عديد من الصور والأبعاد والتوزيع الجغرافي الوظيفي، وخطوط من التقدم والتراجع، متأثرة في ذلك بالخامات والأموال وتخلف التنظيم والإدارة. ولها دورها القليل أو المتزايد نسبياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بحسب العناية بها وإدراك المجالات التي تطرقها بأولويات محددة، وربطها بعجلة التصنيع<sup>(٩٩)</sup>.

ومن أهم الخصائص التي تميز الصناعات الصغيرة، أنها قد لا تبقي طويلاً علي شكل واحد، فقد تكون صغيرة الحجم مرحلياً، ثم تنمو من حيث عدد العمال وحجم المصنع، والمعدات ومعدلات الإنتاج.

ومن خصائص هذه الصناعات أيضاً، أنها تعتمد علي خامات محلية وبخاصة من قطاع الزراعة، كما أنها تعتمد علي عمالة متفاوتة في الحجم، وفي مقدور المستثمرين والقطاع الخاص أن يمولوها دون مساهمة كبيرة من الحكومة ودون البحث عن رؤوس أموال أجنبية . ومن هنا كانت تنمية الصناعات الصغيرة عاملاً مساعداً علي حشد المدخرات واستمالة المستثمرين دون مشقة، وهذا يؤدي إلي خلق طبقة متزايدة من رجال الصناعة المحلية<sup>(١٠٠)</sup> .

ولقد اهتم البعض بتحديد خصائص المشروع الصغير، كمحاولة لتعريفه وذلك من خلال، الارتباط بالملكية والإدارة، ودرجة المخاطرة، والشكل القانوني، ودرجة المرونة، ومصادر التمويل، وطبيعة العلاقات مع العاملين والعملاء<sup>(١٠١)</sup>.

كما حاول فريق آخر<sup>(١٠٢)</sup> تحديد المشروع من خلال خصائص أصحاب المشروعات الصغيرة، والتي تظهر في (انخفاض مستوى التعليم والتحفّظ والسرية في أعمالهم، وعدم اعتمادهم علي حسابات منتظمة، وعدم الانفصال بين الملكية والإدارة، والاعتماد علي الذات، وقصور الوعي التسويقي) .

ويمكن إجمال خصائص الصناعات الصغيرة، في قلة رأس المال المطلق اللازم لها قياساً بالمشروعات الكبيرة، هذا بالإضافة إلى انخفاض تكلفة العمل، وكذلك انخفاض الحجم المطلق لرأس المال المستثمر، الأمر الذي يترتب عليه أنماط مختلفة ومتباينة للملكية يغلب عليها الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، وكذلك نجد أن اعتماد هذه الصناعات على تكنولوجيا أقل تعقيداً يجعل استيعابها والتدريب على استخدامها أكثر يسراً وسهولة<sup>(١٠٣)</sup>.

(٩٩) منظمة العمل العربية - مكتب العمل العربي - التعاونيات والصناعات الصغرى والريفية في الوطن العربي - الخرطوم في الفترة من

٢-٩ فبراير ١٩٧٨ ، ص ١٥ .

(١٠٠) المرجع السابق، ص ١٨، ١٩.

<sup>(١١)</sup> هالة محمد نبيل عنه ، نموذج لقياس نجاح المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية " دراسة مقارنة رسالة دكتوراه

غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٥، ص ٢٧.

(١,٢) أيمن على محمود على عمر- تقييم أداء الصناعات الصغيرة المصرية في الثمانينيات- دراسة تحليلية - رسالة ماجستير غير

منشورة، كلية التجارة جامعة بنها، عام ١٩٩٥، ص ٦٤.

(١٠٣) عبد الحكيم محمد إسماعيل، المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية في مصر، ورقة عمل مقدمة من كلية الزراعة بالزقازيق إلى المؤتمر

العظمى السنوي السادس عشر- للمشروعات الصغيرة وأفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، من ١٨-٢٠ أبريل عام ٢٠٠٠، ص ٦٠، ص ٦٠، ص ٦٠.

من كل ما تقدم، يمكن تقسيم خصائص الصناعات الصغيرة، إلى ثلاث مجموعات، سوف نخصص لكل مجموعة مطلباً مستقلاً : ففي المطلب الأول نتعرض إلى الخصائص التنظيمية للصناعات الصغيرة، بعدها نتناول الخصائص الإدارية للصناعات الصغيرة "المطلب الثاني" وأخيراً نلقي الضوء على الخصائص الفنية والتكنولوجية للصناعات الصغيرة "المطلب الثالث".

## المطلب الأول

### الخصائص التنظيمية للصناعات الصغيرة

تتسم المشروعات الصناعية الصغيرة، بخصائص تنظيمية، تميزها عن غيرها من المشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة، حيث تتميز أهم خاصية تنظيمية في ملكية المشروع الصناعي الصغير، بأنها غالباً ما تكون علي هيئة تنظيمية فردية، يقوم بإدارتها شخص غالباً ما يكون مالك المشروع الصناعي، وذلك في إطار تنظيم قانوني للمشروع الصناعي الصغير . وهذه المنظمات، لديها عدد محدود من العاملين ، وهو الشكل الشائع للمشروعات الصناعية الصغيرة .

ولهذه المنظمات مزايا، أهمها حرية التكوين، وكذلك حرية اتخاذ التصرفات والرقابة، محدودية القوانين الحكومية وخصوصاً الحاكمة للأعباء الضرائبية، مقارنة بغيرها من المنظمات الأخرى (١٠٤) .

ونكرر بأن الشكل القانوني، بالنسبة للصناعات الصغيرة، غالباً ما لا يبقى طويلاً علي ما هو عليه . فقد يكون صغير الحجم مرحلياً، ثم ينمو من حيث حجم الوحدة ذاتها، وعدد العمال المستخدمين فيها، وعدد الآلات والعدد المستخدمة في عملية الإنتاج، كما أنه ربما يحدث نوع من التطوير في التخصص الإنتاجي للوحدة الصغيرة، ونتيجة لذلك يفتح المجال لفرص عمل أكثر، وقد يحدث نوع من التخصص في الإنتاج بهدف خدمة أغراض التصدير، بالإضافة إلى فتح المجال أمام أعداد من الكوادر المؤهلة والمدربة بغرض رفع كفاءتهم الإنتاجية .

ولكي تحقق الصناعات الصغيرة الهدف المنشود منها، لابد من وضع إطار قانوني تنظيمي معتمد لتلك الصناعات، يحدد ما لها، وما عليها .

## المطلب الثاني

### الخصائص الإدارية للصناعات الصغيرة

للصناعات الصغيرة خصائص إدارية تميزها، حيث نلاحظ أن مالك المنشأة الفردية، أو الشركاء المتضامنين للمشروع الصناعي الصغير، هم المديرون، وغالباً ما تكون خبرتهم وثقافتهم الإدارية محدودة . ويقوم المدير في تلك المشروعات الصناعية الصغيرة بالتركيز علي التخطيط قصير الأجل (١٠٥) هذا ويطلب من المدير أداء عدة وظائف في وقت واحد، هي:-

١- إدارة الأموال بما في ذلك إدارة حسابات القبض والمخزون، وتحليل البيانات المالية، وإعداد الخطط المالية والتنبؤات المالية والتي تظهر في التنبؤات الخاصة بحجم المبيعات، واحتياجات الأصول من التحويل خلال الفترة المقبلة . وكل ذلك يتطلب التعرف علي التغيرات المتوقعة في الهيكل المالي ومقدار الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المختلفة خلال الفترة التي تعطيها تلك التنبؤات .

(١٠٤) فوزي شعبان مدكور، إدارة المشروعات الصغيرة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، قسم إدارة الأعمال، عام ١٩٩٩ ص ١٥ .

(١٠٥) أماني محمد عامر، تمويل المشروعات الصغيرة، كلية التجارة بينها، قسم أداره الأعمال، عام ١٩٩٦، ص ١٣ .

حيث يتطلب حساب القبض والمخزون من المدير، تحديد شروط الانتماء الممنوحة للعملاء، مع ضرورة وجود نظام يغطي المراكز المالية للعملاء طالبي الانتماء، فضلاً عن وجود سياسة فعالة لتحصيل تلك المبالغ بصورة منتظمة، وعليه أيضاً تحليل البيانات المالية، بهدف تقييم المشروع الصناعي الصغير بشكل مستمر<sup>(١٠٦)</sup>. ونوضح هنا أمراً هاماً، هو أن الوظيفة الإدارية للمدير التي تم ذكرها، تشير إلى ما يجب أن يكون حتى لا يتعرض المشروع للفشل أو التعثر، أما عما تتميز به فعلاً تلك المشروعات الصناعية الصغيرة، فهي تتميز بسرية معلوماتها بخصوص إنشائها وأصولها المالية، وعادة لا تعتمد تلك المشروعات على سجلات منتظمة، كذلك تتبع الأساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق في إعداد البيانات عن عملياتها، كما أن عملياتها غالباً تحاط بالسرية حتى بالنسبة للعاملين بها ويحتفظ صاحب المشروع لنفسه بالمعلومات عن الأحوال المالية للمشروع<sup>(١٠٧)</sup>. هذا ويعتمد في الغالب تمويل المشروع الصناعي الصغير على الإمكانات المالية الشخصية لأصحابه. من كل ما تقدم يظهر لنا الدور المحاسبي، والدور المالي، لمدير المشروع.

٢- القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والرقابة بصورة سليمة. فمن المسلم به أن المحافظة على الموارد الاقتصادية التي تم وضعها تحت تصرف أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة، تتطلب من أصحاب المشروعات ضرورة وضع الخطط اللازمة لأنشطة المشروع خلال الفترة القادمة، ويتطلب ذلك ضرورة الإطلاع بصورة مستمرة على المؤشرات الاقتصادية العامة للدولة، ومؤشرات الصناعة التي يعمل بها المشروع، فضلاً عن المؤشرات الخاصة بالمشروع الصناعي ذاته، ربما في ذلك الحصة التسويقية، وحجم الموارد المالية المتاحة، والمزايا النسبية التي يتمتع بها المشروع في مواجهة المنافسين بالإضافة إلى المؤثرات الأخرى ذات التأثير على تلك الخطط. وعليه أيضاً دور كبير في عملية التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل المشروع، والرقابة الفعالة على الأنشطة المختلفة التي يتم القيام بها، والتي تتعلق بإدارة الموارد البشرية الموجودة لدى المشروع الصناعي الصغير، وذلك بقيادة الأفراد، ونؤكد على أن إدارة الموارد البشرية من أهم وأخطر العمليات التي تساهم بشكل كبير وواضح في نجاح المشروع الصغير<sup>(١٠٨)</sup>.

والسؤال هنا هل يتم إدارة المشروعات الصناعية بهذه الطريقة أم لا ؟ هذا ما سوف نجيب عليه من خلال الدراسة الميدانية التي سنجرىها على بعض المشروعات الصغيرة.

٣- قدرة تسويقية كبيرة، وهذا يتطلب مجموعة من العوامل، تتعلق بحجم السوق الذي يتعامل معه صاحب المشروع والمنافسين للمشروع الصناعي، كما يحتاج الأمر إلى الإلمام الكامل بإدارة المشروع الصغير، وخصائص السوق الذي يعمل فيه المشروع، والعمل على دراسة سلوك المستهلك والعوامل المؤثرة على قرارات الشراء<sup>(١٠٩)</sup>. وهنا تعمل معظم المشروعات الصناعية الصغيرة في أسواق تتميز بسهولة الدخول إليها، نظراً لانخفاض حجم الاستثمار المبدئي اللازم لها.

<sup>(١٠٦)</sup> سعد عبد الحميد مطاوع، فشل المشروعات الصغيرة الأسباب وطرق العلاج، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي

السادس عشر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلد المؤتمر الجلسات البحثي، قاعة المؤتمرات، جامعة الدول العربية القاهرة في ١٨ - ٢٠ إبريل ٢٠٠٠ - ص ٥ - ٨.

<sup>(١٠٧)</sup> أماني محمد عامر، مرجع سابق ص ٦٦، ص ١٥.

<sup>(١٠٨)</sup> سعد عبد الحميد مطاوع، فشل المشروعات الصغيرة الأسباب وطرق العلاج، مرجع سابق، ص ٩ - ١٢.

<sup>(١٠٩)</sup> المرجع السابق، ص ١٤.

ويقتضى الأمر - ملاحظة أن تسويق منتجات المشروعات الصناعية الصغيرة، تعتمد في نجاحها علي شخصية مديرها، وذلك من خلال خبراته ومهاراته، والعلاقات الشخصية بينه وبين العاملين معه في جو ودي غير رسمي، وأيضاً بينه وبين عملائه، كما يعتمد المشروع علي شخصية صاحبة في الحصول علي طلبات العملاء وتسويق منتجاته بناءً علي إدراكه لاحتياجاته (١١٠) .

### المطلب الثالث

### الخصائص الفنية والتكنولوجية للصناعات الصغيرة

تتسم الآلية في الصناعات الصغيرة، بأنها غالباً ما تعتمد علي الأيدي العاملة بدرجة كبيرة، من أجل ذلك تشجع أغلب الدول النامية هذه الصناعات، نظراً لما لها من دور كبير في الحد من مشكلة البطالة .

وهذا يرجع إلى أن ملاحقه التطورات التكنولوجية، تحتاج إلى مصادر تمويله كبيرة، لا قبل للمشروعات الصناعية الصغيرة بها، نظراً لضعف مصادر التمويل . من أجل ذلك، تستخدم المشروعات الصناعية الصغيرة، بعض الآلات والمعدات التي تتسم بالبساطة والمستوي التكنولوجي المنخفض (١١١) . وربما كان ذلك مقصوداً ، بهدف الحفاظ بشكل دائم علي استيعاب أعداد كبيرة من القوي العاملة، التي لا تجد فرصة عمل مناسبة، وهذا لا ينفي إدخال تطور لتلك الآلات، لضمان جودة المنتج وتجانسه ، مع استبعاد الاختلال الحادث لتلك المنتجات ، وذلك كله في إطار ما يسمى ب " تكنولوجيا الملازمة " .

ونؤكد علي أننا في حاجة دائمة إلى هذه النوعية من التكنولوجيا، التي تضمن أمرين هامين: الأول منتج يتسم بالجودة والكمية المعقولة، والأمر الثاني عدد من العمالة يتفق وسوق العمل الكثيف بالقوي العاملة التي ترغب في العمل دون أن تجد فرصة عمل .

كما نلاحظ أن الآلات الحديثة، في حاجة إلى عمالة ماهرة يتعذر تدبيره بالنسبة للمشروعات الصناعية الصغيرة، نظراً لندره هذه النوعية وقلتها . كذلك نجد أن العامل الماهر يفضل العمل في مشروع صناعي كبير عن العمل في مشروع صناعي صغير، وذلك لإحساسه بالأمان والاستقرار علي مستوي معيشته ومصدر رزقه، وحتى يضمن دخلاً ثابتاً كل شهر، ويفضل هذا الوضع حتى ولو عرض عليه صاحب المشروع الصناعي الصغير أجر أكبر من الذي سوف يحصل عليه إذا عمل في مشروع صناعي كبير، وذلك ربما يرجع إلى تخوفه من عدم استمرار المشروع الصناعي الصغير . كما أن المستوي التعليمي والثقافي لدي العمال بالمشروعات الصناعية الصغيرة، غالباً ما يكون منخفضاً، مما ينعكس عليهم في عدم قدرتهم في التعامل مع العملاء بصورة مرضية .

والخلاصة هي أن ما تم عرضه من خصائص - أغلبها - نتعرض فيها إلى ما يجب أن يكون بالنسبة لإدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، وبالتالي نطالب بضرورة توفير هذه الخصائص إذا ما أردنا استمرار هذه المشروعات الصناعية الصغيرة، وحتى لا تتعرض هذه المشروعات للفشل، وبالتالي عدم تحقيق فرص عمل حقيقية للشباب، ومن هنا يتعذر الحد من مشكلة البطالة باعتبار أن الصناعات الصغيرة وتنميتها هدف كبير، يتم من خلاله الحد من مشكلة البطالة .

(١١٠) أماني محمد عامر، مرجع سابق ص ٦٧، ص ١٤ .

(١١١) أمين حسن بغدادى، وسائل وأساليب تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، قسم هندسة القوي الميكانيكية، هندسة القاهرة مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم ٣٩٦، السنة الحادية والسبعون، القاهرة، إبريل عام ١٩٨٤، ص ١٢٤ .

## المبحث الثالث أهمية الصناعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً

تشير معظم الأبحاث والدراسات والتجارب، إلى أهمية الدور المنوط بالصناعات الصغيرة، حيث حققت الكثير والكثير في اقتصاديات الدول، لاسيما دول جنوب شرق آسيا، علي الرغم من سيطرة الصناعات الكبيرة في بلدان العالم المتقدم والعالم النامي. إلا أن المشروعات الصناعية الصغيرة والحرفية لازالت تمثل أهمية كبيرة علي مستوي اقتصاديات معظم هذه الدول، فقد سيطرت الحرف التقليدية علي النشاط الاقتصادي في مصر وجميع بلدان العالم لأزمنة طويلة. ومازالت تمثل مكانة كبيرة في معظم الدول المتقدمة كاليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وسويسرا، وألمانيا، كما أنها أصبحت تمثل مكانة كبيرة في معظم دول العالم النامي، خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا، كما سبق الإشارة.

وللصناعات الصغيرة أهمية اقتصادية، واجتماعية سوف نتعرض لهما في مطلبين، علي التوالي.

### المطلب الأول الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة

للصناعات الصغيرة أهمية اقتصادية كبيرة، تظهر في أن المشروعات الصناعية الصغيرة تستطيع إمداد المشروعات الصناعية الكبيرة ببعض المكونات، أو الصناعات المغذية<sup>(١١٢)</sup>. كما يمكن لتلك المشروعات معاونة الصناعات الكبيرة في عملية توزيع منتجاتها في مختلف الأسواق المتسعة، فضلاً عن قيامها بتقديم خدمات الصيانة والإصلاح للمنتجات المعمرة.

وتبرز الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة - في مختلف الدول - في أنها تحقق:-

١- توفير فرص العمالة<sup>(١١٣)</sup>. وذلك بمساهمتها في الحد من مشكلة البطالة، نظراً لأنها تعمل علي توفير وخلق فرص عمل كثيرة، وتشغيل أعداد كبيرة من قوي العمل التي ترغب في إيجاد فرصة عمل، وتمثل فرصة العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة باليابان ٧٩ % من إجمالي العمالة بها، وهنا يظهر أن نسبة مساهمة الصناعات الكبيرة في تشغيل العمالة باليابان هي ٢١ % فقط من إجمالي عدد العمالة بها. كما أن المشروعات الصغيرة ساعدت علي امتصاص فائض العمالة في الصناعات الكبيرة.

وفي مصر تستوعب الصناعات الصغيرة حوالي ٧٠ % تقريباً من حجم القوي العاملة<sup>(١١٤)</sup>، وذلك من خلال التشجيع المستمر لهذه المشروعات الصناعية الصغيرة باعتبارها وسيلة هامة في عملية الحد من أزمة البطالة، بعد ما تم تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص وتشجيع دور القطاع الخاص لزيادة التنمية المتوازنة في المجتمع.

٢- تساهم في زيادة معدلات الإنتاج وتوفير المنافسة لصالح المستهلك وحمايته.

<sup>(١١٢)</sup> وهي الصناعات التي تعمل علي توفير مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها الصناعات المتوسطة والكبيرة لكي تنتج منتج نهائي.

<sup>(١١٣)</sup> أماني محمد عامر، تمويل المشروعات الصغيرة، كلية التجارة ببها، قسم إدارة الأعمال في ١٩٩٦/٢/١، ص ٢٠.

<sup>(١١٤)</sup> المرجع السابق، ص ٢٠.

٣- تكتسب بعض المشروعات الصناعية الصغيرة ثقة الأسواق الدولية، مما يساهم في زيادة

التصدير لتلك الدول، ويعود علي الدولة المصدرة بالنفع الكبير .

٤- للصناعات الصغيرة أهمية كبيرة، تظهر عند التكامل مع الصناعات الكبيرة، حيث تعمل

علي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المتوازنة، ويتم ذلك من خلال قيام المشروعات

الصناعية الصغيرة، بإمداد الصناعات الكبيرة ببعض الأجزاء الداخلة في تركيب

منتجاتها . وربما تدخل في أكثر من ذلك عند الدخول لحل أزمة عند زيادة الطلبات علي

منتج معين، من الصناعات الكبيرة وتعذر توريدها، فهنا تظهر أهمية الصناعات الصغيرة

حيث تقوم بتوريد ما تحتاجه الصناعات الكبيرة لسد العجز لديها، وذلك من خلال التعاقد

من الباطن بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة، ومن أهم الأمثلة علي ذلك ما

يحدث في مصر بخصوص صناعة الأثاث (١١٥) .

٥- تساهم الصناعات الصغيرة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع، من غذاء وكساء

وسكن، ومنتجات أخرى كثيرة مختلفة تساعد المجتمع علي التنمية الاقتصادية

والاجتماعية .

٦- تحقق نوعاً من التنمية الإقليمية المتوازنة، ويظهر ذلك في انتشار هذه النوعية من

الصناعات علي مستوي الإقليم وعلي مستوي الدولة . ولكن مع الأسف الشديد نجد أن

الأمر في مصر يتسم بعدم وجود توازن في التوزيع الإقليمي للمشروعات الصناعية

الصغيرة علي مستوي الجمهورية، حيث يتركز أغلبها في القاهرة والإسكندرية ومحافظات

الدلتا، إذ تمثل نسبة هذه المشروعات فيها مجتمعة نحو ٩١% من عدد المشروعات

البالغ نحو ١٩٢ ألف مشروع صناعي صغير، والباقي نحو ٨% من عدد هذه

المشروعات من نصيب باقي أقاليم الجمهورية والتي تشمل محافظات القناة والصعيد

وسيناء وعددها اثنتي عشرة محافظة، وبمعنى آخر أن نصف محافظات الجمهورية تقريباً

تضم أكثر من ٩٠% من المشروعات الصناعية الصغيرة في حين لا يشمل النصف

الباقي من محافظات الجمهورية سوى أقل من ١٠% من هذه المشروعات (١١٦) . ويشير

الجدول رقم "١٣" إلى توزيع المشروعات علي مستوي المحافظات .

الجدول رقم (١٣)

| الأقاليم       | المشروعات |     | التكاليف الاستثمارية |     | العمالة بآلاف |     |
|----------------|-----------|-----|----------------------|-----|---------------|-----|
|                | عدد       | %   | قيمة                 | %   | عدد           | %   |
| القاهرة الكبرى | ١٠١٥٤     | ٥٣  | ١٠٩٣٣٩               | ٥٤٧ | ١١٩٧          | ٦٠٨ |
| الإسكندرية     | ١٧٢٤      | ٩   | ٢٧٠٧                 | ١٣٥ | ٢٣٤           | ١١٩ |
| الدلتا         | ٥٦٦٢      | ٢٩٥ | ٥٠٠٠                 | ٢٥١ | ٣٩٧           | ٢٠٢ |
| قناة السويس    | ٣١١       | ١٦  | ٣٥٣                  | ١٨  | ٢٧            | ١٤  |
| الصعيد *       | ١٢٩٨      | ٦٧  | ٩٥٤                  | ٤٨  | ١١١           | ٥٦  |
| سيناء          | ٣٩        | ٠٢  | ٢٩                   | ٠١  | ٠٢            | ٠١  |
| الإجمالي       | ١٩١٨٨     | ١٠٠ | ١٩٩٨٤                | ١٠٠ | ١٩٦٨          | ١٠٠ |

\* تشمل منطقة الصعيد ٧ محافظات هي ( الفيوم ، بني سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان ) .

(١١٥) المرجع السابق ، ص ٢١ .

(١١٦) عبد الحكيم محمد إسماعيل - المشروعات الصغيرة آفاق التنمية في مصر - المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر ،

المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي ، مجلد المؤتمر - الجلسات البحثية - مرجع سابق ،

ص ص ٦ ، ٧ .

ولعل هذا الخلل في توزيع المشروعات الصناعية، يمكن إرجاعه إلى عدم التوازن في توزيع الاستثمارات بخطط التنمية السابقة علي محافظات الجمهورية، وخاصة فيما يتعلق بالإتفاق علي البنية الأساسية وبعض الخدمات الأخرى .

الأمر الذي كان له بالغ الأثر علي مدى توافر عناصر التوظيف الصناعي الإقليمي بالمحافظات التي لم تحظ بالقدر المناسب من هذه الاستثمارات، وهذا الوضع قد ساهم في تزايد مشكلة البطالة بدرجة كبيرة .

٧- تساعد الصناعات الصغيرة علي تحقيق المشاركة والتكامل، بينها وبين الأنشطة الأخرى، ويظهر ذلك من خلال توزيع الأدوار وتصحيحها، فيما بين الأنشطة المختلفة مثل العلاقة بين قطاع النقل والمواصلات وقطاع الزراعة أو غيرها، ويعتبر هذا الهدف أساساً في إحداث تنمية متوازنة تعتمد علي علاقات متكاملة ما بين الأنشطة الاقتصادية بعضها البعض (١١٧) .

### المطلب الثاني الأهمية الاجتماعية للصناعات الصغيرة

لاشك في أن للصناعات الصغيرة، أهمية اجتماعية، تظهر في نشر الوعي الصناعي، وتعمل علي التحرر من أساليب الإنتاج التقليدية، والتي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة، فالصناعات الصغيرة تتميز بأنها تنتشر في طول البلاد وعرضها، ومن هنا كانت للصناعات الصغيرة دور كبير في التأثير علي سلوك الأفراد وعاداتهم وتفكيرهم، حيث تم نقل التكنولوجيا البسيطة بطريقة تدريجية سهلة، كما أنها ساهمت في الإفادة من وقت الفراغ الضائع، والذي يترتب عليه تفشي الظواهر السيئة في المجتمعات، وانتشار أنماط من السلوك الاجتماعي غير السوي .

وتظهر أهمية الدور الاجتماعي للصناعات الصغيرة في الآتي:-

أولاً: إعداد الوطنيين الصناعيين (١١٨):- للصناعات الصغيرة دور اجتماعي، يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول، لأن هذه الصناعات يمكن أن تنمو بالاعتماد علي رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية، وهذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم يمكن أن تكون أساساً لتكوين مجتمع الوطنيين - سواء حرفيين أو متعلمين- قادرين علي بناء مجتمعات صناعية جديدة بالاعتماد علي التنمية الذاتية، وبالإضافة إلى ذلك إقامة صناعات كبيرة مستقبلاً تحقق السيطرة الوطنية الكاملة من أبناء الوطن علي مقدرات بلادهم .

ثانياً: تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال (١١٩) :- يظهر الدور الاجتماعي للصناعات الصغيرة، في أنه يخلق قيماً لدي الأفراد تظهر في الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق

(١١٧) عزمي مصطفى علي، وسائل تنمية الصناعات في مصر، مركز التنمية الصناعية للدول العربية، القاهرة ديسمبر ١٩٨١،

ص ٧٣ .

(١١٨) عبد الحميد قيو دان، دور بنوك التنمية الصناعية في تطوير الصناعات الصغيرة والقطاع الخاص، الندوة التحضيرية للمؤتمر

الأفريقي لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية، القاهرة، من ٢٣ - ٢٦ سبتمبر عام ١٩٧٨، ص ٣ .

(١١٩) محمود مهني الكردي، البناء الاجتماعي المصري ونسق القيم وروية خاصة بالصناعات الصغيرة والحرفية، ندوة الأبعاد

الاجتماعية للصناعات الصغيرة والحرفية، أوراق ومدلولات الندوة، الإسماعيلية ٢٧- ٢٩ أكتوبر عام ١٩٨٩ .

أسري متكامل، وذلك في الحرف التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة . الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة، والتي تعمل في النسق الواحد .

والصناعات الصغيرة ، خاصة الحرفية منها أو التقليدية والبيئية، يمكن أن تحقق النسق المتكامل على مستوى الأقاليم المختلفة، وذلك بانتشار هذه الصناعات في أرجاء الدولة وعلى مستوى المجتمع كله، وهذا يؤثر على تنمية الصناعات الصغيرة، بما يؤدي في النهاية إلى اقتراح نوع من التطوير في إطار القيم المجتمعية .

ثالثاً: تطوير الصناعات التقليدية وتحقيق الظواهر الاجتماعية :- تظهر الأهمية الاجتماعية للصناعات الصغيرة أيضاً من خلال تطور الصناعة الصغيرة والتقليدية البدائية، وتحولها إلى صناعات صغيرة حديثة ويظهر ذلك من خلال :-

١- تنمية القدرات الذاتية للأفراد ( حرفيين وصناع تقليديين ) على تسويق المنتجات داخلياً وخارجياً والتكامل مع البنوك والجهات المختصة بالصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى التشجيع على القيام بخدمات وأنشطة صناعية جديدة، تتماشى مع احتياجات الاقتصاد الحديث .

٢- تؤدي إلى تحقيق مجتمعات متطورة من خلال تحول الصناعات التقليدية والممثلة في الصناعات المنزلية، والصناعات الريفية البدوية، والصناعات البيئية إلى صناعات تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة تباعاً وذلك نتيجة تفضيلهم للعمل في صناعات حديثة ومتطورة، عن ممارستهم لأنشطة أصبحت من وجهة نظرهم ذات إنتاجية منخفضة وقطاع غير اقتصادي .

٣- تساهم الصناعات الصغيرة اجتماعياً في محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي، ويظهر ذلك في جذب الفئات التي تعاني من عدم توافر فرص العمل، وأتاحت لهم فرص عمل سريعة دون تكلفة عالية، مما ينعكس عليهم بالنفع الكبير، وإلا سوف ينتج عن عدم وجود فرصة عمل لهم، تفشي ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي والذي يمكن أن يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء .

٤- تساهم الصناعات الصغيرة في تدعيم دور المرأة، وخصوصاً الريفية، في النشاط الاقتصادي، حيث تستوعب هذه الصناعات عمالة نسائية في أعمال كثيرة منها ( صناعة الملابس الجاهزة - والمشغولة ، والتطريز، وصناعات التريكو، أو الصناعات التي تمارس بمعرفة مشروعات الأسر المنتجة - الأمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء، ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، وبالتالي يحد من بطالة النساء وربما يساعد على الحد من النمو السكاني .

والخلاصة هي أن للصناعات الصغيرة أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة ربما تظهر لدينا بشكل كبير وملحوس، ومما لا شك فيه أن هناك إنجازات تحققت من خلال تجارب بعض الدول كاليابان، وسويسرا، ودول النمر الآسيوية وغيرهم من الدول التي خاضت تلك التجربة ونجحت واستفادت منها . من أجل ذلك، علينا أن نتساءل هل مصر قادرة على خوض التجربة والاستفادة منها، كما فعلت دول النمر وغيرها ؟ هذا ما سوف نجيب عليه خلال السطور التالية والتي نتعرض فيها للصناعات الصغيرة في مصر، من خلال الفصل الثاني .

## الفصل الثاني

### الصناعات الصغيرة في مصر

للصناعات الصغيرة دور هام وكبير في أداء الاقتصاد المصري، إذا أحسن استخدام هذا الدور: فلقد بلغ عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير الزراعية نحو ١٦ مليون منشأة، أي بما يعادل ٩٩٪ من إجمالي عدد وحدات القطاع الخاص، في حين تستوعب هذه المنشآت نحو ٥ مليون عامل، بما يعادل ٧٣٪ من إجمالي العمالة بالقطاع الخاص<sup>(١٢٠)</sup>.

ولقد كان لمصر تاريخ طويل في مجال الصناعة، فمنذ عهد محمد علي - وقبل عهده - كانت الصناعة في مصر، إلا أن الأداء الاقتصادي بقطاع الصناعة في مصر أصبح منخفضاً الآن، والدليل على ذلك ما تم وما يتم حالياً في قطاع الغزل والنسيج، فمن المعروف سلفاً أن لمصر تاريخ طويل في هذا المجال، بدأ من العصور الأولى، إلا أنه ومع الأسف الشديد انخفض دورها الرائد بشكل ملحوظ، بسبب سوء الإدارة، وتخلّف التكنولوجيا المطبقة، وغيرها من الأسباب<sup>(١٢١)</sup>.

ولكي نقف على حقيقة وضع الصناعات الصغيرة في مصر، لابد من التعرض إلى تاريخ هذه الصناعات من خلال نشأتها وتطورها وذلك في المبحث الأول، ثم نتناول أسباب اهتمام الحكومة بالصناعات الصغيرة في المبحث الثاني، وبعد ذلك نستعرض أهم الأجهزة الحكومية وغير الحكومية التي تدعم الصناعات الصغيرة في مصر مالياً وفنياً، وذلك في المبحث الثالث.

#### المبحث الأول

#### نشأة وتطور الصناعات الصغيرة في مصر

##### المطلب الأول

#### نشأة الصناعات الصغيرة في مصر

من المعروف أن للصناعات الصغيرة جذورها التاريخية، وأنها ليست حديثة في مصر . ويرجع تاريخ إنشاء الأماكن التي تتجمع فيها المواد والعمال والآلات، ورأس المال لإنتاج سلعة أو أكثر، إلى آلاف السنين قبل الميلاد .

ولقد ظل الإنتاج مشتركاً ما بين المنازل والمصانع، لفترات طويلة، إلا أن المنازل قد ساهمت بتغطية الجزء الأكبر من الاحتياجات وأعطيت المصانع الجزء الأصغر وذلك حتى قيام الثورة الصناعية عام ١٧٧٠ ميلادية في دول أوروبا الغربية<sup>(١٢٢)</sup> . فمنذ ذلك التاريخ بدأت المصانع<sup>(١٢٣)</sup>، تحتل المنزل التي كانت تحتلها المنازل في سد احتياجات المجتمعات بكثير من السلع غير المستخرجة من باطن الأرض أو المستخرجة من الأرض وتحتاج إلى معالجة لتصبح صالحة للاستعمال .

<sup>(١٢٠)</sup> وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، القاهرة، يونيو ١٩٩٨، بيانات صادرة من الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، تم إعدادها بمعرفة المكتب الفني لوزارة الاقتصاد الخارجية، وللمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى الجدول رقم ١/١٢، ٢/١٢ من الملحق .

<sup>(١٢١)</sup> وللمزيد راجع دراستنا بعنوان دراسة ميدانية لأهم انعكاسات اتفاقية التجارة العالمية على مستقبل العمالة لصناعة الغزل والنسيج في مصر، دراسة نال عليها الباحث درجة الماجستير في الحقوق، جامعه القاهرة، عام ١٩٩٨ .

<sup>(١٢٢)</sup> عاطف محمد عبيد، إدارة الإنتاج، مرجع إدارة الأعمال، دار النهضة العربية، الطبعة الحادي عشرة، عام ١٩٨٨، ص ص ١٢، ١٣ .

<sup>(١٢٣)</sup> يقصد بالمصنع " المكان الذي يضم مجموعة من العمال والمواد الخام أو السلع النصف مصنعه والوقود والآلات والسعد وقدر من المال بقصد استخدام العمال لأسلوب أو مجموعة من السلع التي يحتاج إليها المصنع .

ويؤكد البعض<sup>(١٢٤)</sup> بأن مصر تعتبر أول دولة في العالم، نشأت فيها الصناعة بمفهومها العام كنشاط اقتصادي يعمل علي تحويل مجموعة من المواد الخام إلى سلع ذات مواصفات معيشية لخدمة أغراض محددة، ويظهر ذلك في الصناعات الغذائية ومنها صناعة الخبز، وتصنيع أدوات الصيد والحرايب، وأدوات الحروب مثل العربات الحربية والدروع وغيرها من الأدوات الأخرى. ومن المعروف أن الصناعة بدأت بالنار التي لم يخترعها الإنسان اختراعاً، بل الأرجح أنها صنعت له الطبيعة هذه الأعجوبة وذلك باحتكاك أوراق الشجر أو غصونها، أو بلمعة من البرق أو باندماج شأنه المصادفة لبعض المواد الكيماوية، ولم يكن لدى الإنسان في ذلك إلا الذكاء الذي يقلد به الطبيعة ويزيدها كمالاً<sup>(١٢٥)</sup>.

ويمكن تقسيم الصناعة من حيث النشأة إلى نوعين :- النوع الأول: يدخل في إطار الصناعة البدائية والذي يمتد من أول اكتشاف النار وحتى قيام الثورة الصناعية. أما النوع الثاني: فيدخل في إطار الصناعة الحديثة بعد قيام الثورة الصناعية وبداية عهد محمد علي عام ١٨٠٥.

فبالنسبة للنوع الأول : لا يمكن الجزم بتحديد نشأة الصناعات الصغيرة في مصر القديمة، نظراً لأن هذه العملية غاية في الصعوبة وذلك مرجعه إلى سببين الأول : هو أن النشاط الصناعي الصغير بطبيعته خاص، وبذلك فإن جزءاً كبيراً من هذا النشاط والتاريخ غير مدون أو مسجل بدقة، أما السبب الثاني: فيرجع إلى مفهوم الصناعات الصغيرة بمعناه الحديث والذي لم يكن معروفاً قط في الأوقات القديمة من عصر التنمية في مصر، بل غالباً ما كان مفهوم هذه الصناعات يندرج نحو الصناعات الحرفية والمنزلية والبيئية<sup>(١٢٦)</sup>.

ولقد حاولت عرض الخلفية التاريخية للصناعة، وذلك بهدف التأكيد علي أن مصر لها تاريخ في مجال الصناعة بشكل عام، وحتى نتعرف علي بعض الصور البدائية التي تمكنا من الإضافة والتطور في المستقبل، لأنه من المعروف أن " التاريخ خبرة والتاريخ عبء"، وللنهوض بالصناعات الصغيرة، لابد لنا من استعراض أول تجربة سجلت في هذا المجال وذلك لإحداث نهضة شاملة في مختلف أوجه نشاطات الزراعة والري والتجارة والثقافة، بل والنهضة العسكرية أيضاً. وسوف نتعرض إلى المراحل التي مرت بها الصناعات الصغيرة ابتداءً من عهد محمد علي، حتى الآن وذلك من خلال المطلب الثاني والذي نتناول فيه تطور الصناعات الصغيرة في مصر.

<sup>(١٢٤)</sup> عاطف عبيد، المرجع السابق، ص ٢١.

<sup>(١٢٥)</sup> ول ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة الدكتور زكي نجيب محمود، الإدارة الثقافية، جامعة الدول العربية، الجزء الأول من المجلد الأول، عام ١٩٧٣، ص ٢٢-٢٦.

- ولقد أخذ يستعمل النار في المعادن فيلبنها ويطرقها ويمزقها في هيئة أشد صلابة وأكثر مرونة مما وجدها عليه أول مما وجدها عليه أول ما وجدها وهنا بلغت النار في أعين البدائيين من القرابة ومن النفع حداً جعلها لديهم إحدى المعجزات التي تستحق أن تتخذ إليها وتعيد. واستقل الإنسان البدائي كل ما يحيط به من طبيعة، فلقد أخذ من الخير زان، مصدراً لصنع السهام، ومن فروع الشجر الملاقط والممسك ومن لحاء الشجر وأليافه صنع الحبال والشباب في صنوف شتى، وهنا نود لفت النظر إلى أن مهارة الإنسان البدائي توازي علي الأرجح بل ربما تفوق مهارة الإنسان المتوسط في عصرنا الحديث، فلن كنا نختلف عن هؤلاء الأولين، فما ذاك إلا بفضل ما تجمع لدينا من معارف وأدوات ومواد، ولا يعزى الفرق بيننا وبينهم إلى تفوق فكري امتازت به طباعاً من دونهم.

وظهرت مهارة الإنسان البدائي في فن النسيج علي صورة جذيرة بالفخر، حيث اهتدي الإنسان البدائي بالحيوان في طريق السير فنسج العنكبوت وعش الطائر، وتشابك الألياف والأوراق وتقاطعا في النسيج الطبيعي تراه في الغابة، فنسج الألياف والحشائش ليصنع منها ثياباً وبسطاً وأغطية لجدرانه، وكذلك قام الإنسان البدائي بتجفيف جلد الحيوان ليصنع منها رداء وحذاء، ومن الطين الذي جففته الشمس، تم صنع الأجر وقامت الدور، ثم سكنت، فيما يصح أن طريق تسميه بيوتا من خزف، ولكن هذه البيوت لم تكن أول صورة من صور البقاء.

<sup>(١٢٦)</sup> عزمي مصطفى علي، استراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة في ج ٢٠٠٠، الإسكندرية، عام ١٩٩٠، ص ٣١.

## المطلب الثاني تطور الصناعات الصغيرة في مصر

مرت الصناعة في مصر بمراحل عديدة، حتى وصلت إلى صورتها الحالية، حيث تطورت الصناعة في مصر، من صناعة بدائية إلى صناعة حديثة، عبر مراحل مختلفة ومتعددة، ظهرت فيها مساهمة قطاع الصناعة بشكل عام، علي الاقتصاد القومي .

ولتوضيح ذلك لابد أولاً من استعراض المراحل التاريخية التي مر بها قطاع الصناعة في مصر، حتى وصلت إلى حالتها الراهنة، بعدها سوف نتعرض إلى تطور الصناعات الصغيرة في مصر، من خلال تأثيرها علي الاقتصاد القومي، وعدد العمالة وذلك من خلال البيانات والإحصاءات المتاحة .

لقد مرت الصناعة في مصر، عبر مراحل خمس<sup>(١٢٦)</sup> والذي يمكن استخلاصه، من هذا العرض أن الصناعة لم تكن وليدة فترة قصيرة، بل إنها وليدة فترة طويلة، تطورت من خلالها تطوراً كبيراً وملموساً .

<sup>(١٢٦)</sup> محمد محمود الشورابي، العلاقات الصناعية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مطبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص ١٠ - ١٨ .  
هي:-

- أ- مرحلة الإنتاج المنزلي ( العمل المنزلي ) ، ويظهر هذا النوع من الإنتاج ، تلبية طبيعية لحاجات الأسرة من (ملبس، وأواني للطهي، ومعدات للصيد، وسائل للدفاع عن النفس ) . وكانت أفراد العمل، هم أفراد الأسرة، وكان المنزل هو المصنع، وكانت العملية الإنتاجية يدوية، ولم يكن هناك صورة من صور التسويق، نظراً لأن هذه الصناعة، كانت لغرض إشباع حاجات الأسرة فقط، وفي ذلك الوقت كانت الأسرة تمتلك جميع وسائل الإنتاج أهمها المواد الخام .
- ب- ومع مرور الوقت تميزت كل أسرة في حرفة يدوية معينة أو منتج معين، مما دعا إلى التخصص في إنتاجه، وبعد فترة تلاحظ وجود فائض عند كل أسرة، مما جعلها تقوم بتبادل السلع المصنعة بمعرفتها بالسلع المصنعة بمعرفة أسر أخرى، وذلك كان طبيعياً لإشباع مختلف الحاجات لجميع الأسر .
- ج - وبتأقن العمل المتخصص بدأت تظهر الورش الصغيرة للصنع، وكان مكان العمل أما المسكن وأما الورشة الصغيرة، وكانت قوة العمل في هذا الوقت هما الصناع ومساعدتهم من الصبية وهم في الأغلب الأعم من أفراد الأسرة، وكانت عملية الصنع تتسم باليدوية في هذا الوقت .
- ومع تطور الإنتاج والبراعة فيه، بدأت الصناع تتفاهم معاً، حول المصالح المشتركة بينهم، فيما يخص تلك الحرفة التي يزاولونها من توافر مواد خام وأدوات الصنع، وما يستلزم إदानه في هذه الحرفة، مما دفعهم إلى عمل اتحادات للحرف والطوائف، قاموا من خلالها بتقسيم العمل والتخصص في كل حرفة، بمعنى تخصص كل حرفة في صنع شئ محدد، ولكنها بالدرجة الأولى، مرتبطة بنوع المادة الخام المستخدمة في الصنع فكانت ولازالت توجد طائفة الحدادين، والتجاريين والنساجين . وكانت هذه الطوائف أو الاتحادات ترعى شئون أعضائها المهنيين وذلك بالتريخيص لمن تدرب تدريباً كافياً في مزاوله المهنة منفرداً، أو فاض المنازعات والخلافات التي تنشأ بين أعضاء المهنة الواحدة، أو بينهم وبين غيرهم والحصول علي المواد الخام أو العدد والآلات .
- وبذات الإنتاج، بدء السوق يتسع بالقدر الذي لايتسطيع أن يعرفه الصانع الفرد، فضلاً علي أن ظهرت الحاجة إلى من يخاطر أو يبذل الوقت والجهد للتوفيق بين عرض ما ينتجه الصانع ، وبين ما يطلبه المستهلكون ، مما أدى في النهاية إلى ظهور الوسطاء المنظمون لعملية البيع والشراء .
- د- ويمرور الوقت تطورات الصناعة، وظهرت أعمال المقاولات، والتي تتحدد في تمهيد الطرق، وشق الترع وإقامة الكباري وبناء القلاع والقصور . وهنا بدأت فكرة فرق العمل وظهرت بناء علي ذلك فكرة المصنع لتجميع هذا الكم من العمال . ونتيجة ظهور فرق العمل، بدأت فكرة المصنع البدائي تتواجد، وذلك بتجميع الصناع في موقع معين يضم الآلات والمعدات والأدوات ومواد الإنتاج، ومصدر الطاقة وتحدد لهم ساعات العمل، وكذلك اتباع أسلوب عمل في بعض الأحيان كان لا يتفق مع متطلبات العامل، مما كان يؤدي إلى ظهور المنازعات والمشاكل بين صاحب العمل ومديره وبين العمال في كثير من الأحوال .
- هـ - ومع التطور الزمني، بدأ عمل المصنع الحديث في صورته الحالية والذي اتسم بمساحاته الشاسعة وعدد عماله الكثيرين وتكنولوجيا ته العليا، وبكمية المنتج التي تزيد عن حاجات الأسواق المحلية في بعض الأحيان، وهذه الفترة بدأت مع الثورة الصناعية وحتى الآن .

وبعد العرض السابق لقطاع الصناعة في مصر، ننتقل إلى الصناعات الصغيرة وتطورها في مصر، علي الرغم من أن الباحثين في مصر يعانون من قلة الإحصائيات وعدم دقتها، وذلك يرجع إلى تشعب هذه الصناعات ووصول حيز الإنتاج بها إلى المنازل مما يعوق عملية الحصول علي المعلومات خاصة، وأن الكثير من العاملين وأرباب العمل يعطون المعلومات الخاطئة خوفا من أن يكون الأمر متعلقا بالضرائب (١٢٧) .

وإذا أردنا الحديث عن التطور في الصناعات الصغيرة يمكن البدء من عهد محمد علي، وذلك يرجع إلى عدة عوامل (١٢٨) ولقد كانت الصناعات الصغيرة، في عهد محمد علي، تغطي الحاجات الأساسية للأفراد، وهي (الغذاء، والكساء، والسكن) .

- وتظهر الصناعات الغذائية في طحن الحبوب، وصنع الخبز والخل، وطحن البن، وصنع الفطير، وعمل ماء الورد .
- أما بخصوص صناعة الملابس، فكانت تظهر في عملية الغزل والنسيج والتطريز، والدباغة، وصناعة الأحذية والسروج وكذلك الخياطة وصناعة الفراء .
- وعن صناعة المساكن، نجد أنها تظهر في بناء وتشبيد المساكن، والنحت والحداة، والنجارة، وصناعة المزاليج، والخراطة، وصناعة الفخار، والزجاج والحصير .

هذا ولقد قام محمد علي، باحتكار الصناعة الصغيرة في مصر، وذلك رغبة منه في زيادة موارده المالية، حيث كانت الحكومة في عهده تقوم بتوجيه الإنتاج والتوزيع، فتعطي الصناع المواد الأولية بثمان محدد وتطالبهم بصنعها في مدة محددة بحسب معدل يفرض عليهم، ثم تقوم تلك الحكومة بشراء المنتجات المصنعة من أصحاب هذه الصناعات الصغيرة بثمان بخس، حيث يتم ختمها بخاتم الحكومة رغبة في إحكام الرقابة، ثم يقومون ببيعها بسعر مرتفع ارتفاعا كبيرا عن ثمن الشراء (١٢٩) .

وبهذا النظام فقد الصناع استقلالهم وأصبحوا أجراء للدولة يتوقف أجرهم علي كمية ما ينتجون، فهجر الكثير من أصحاب الصناعات الصغيرة، هذه الصناعات، وتدهورت بذلك الصناعات الصغيرة في مصر، ولم يأسف محمد، علي ذلك نظرا لأن اضمحلال هذه الصناعات الصغيرة، قد أفسح له المجال لتصريف منتجات المصانع الحكومية فضلا عن أن اضطرار

(١٢٧) أمين حسن بغدادي، وسائل وأساليب تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، قسم هندسة القوى الميكانيكية، هندسة القاهرة، مجلة مصر المعاصر، العدد ٣٩٦، أبريل ١٩٨٤، ص ١١٥ .

(١٢٨) نوال محمد قاسم، تطور الصناعة المصرية خلال الفترة من عام ١٨٠٠ - ١٩٥٢، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه في الفلسفة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مارس ١٩٨٦، ص ٢٨، ٢٩ .

هي:- أن عهد محمد علي، كان يتسم بنهضة شاملة في مجال الصناعة، حيث كان الاستقلال السياسي، استقرار حكمه، ووجود جيش قوي مسلح وهذا كله يتطلب منه الاهتمام بالصناعة، وإقامة قاعدة صناعية محلية مطورة ومتنوعة تمدد بجميع احتياجاته . ولقد عملت علي توفير المبالغ المنصرفة علي السلع المستوردة الأجنبية نتيجة عملية الاستيراد، كما أنها تساهم في زيادة موارد الخزنة وأيضا تحقق الاستقلال للشعب المصري، وتعمل علي التخلص من التبعية الصناعية الأوربية وأيضا أراد محمد علي تدعيم القطاع الصناعي من خلال القطاع الزراعي وذلك لإنتاج عملية التنمية الاقتصادية، كذلك أراد محمد علي، مسيرة القارة الأوربية فيما وصلت إليه من صناعة متقدمة، مما دعاه إلى إنشاء المصانع لإنتاج ما تستهلكه البلاد علي النمط الأوربي . هذا بخلاف أسباب أخرى اختلفت عليها الآراء، ومن هذه الأسباب الطموح الشخصي لمحمد علي .

(١٢٩) المرجع السابق، ص ٣٠

أرباب الصناعات الصغيرة إلى تركها، مما أدى إلى زيادة المعروض من العمالة القادرة على العمل في المصانع الحكومية .

والذي حدث في هذا الصدد ربما يفسر ما يحدث الآن، وهو ارتباط الأفراد بالعمل الحكومي، وترك العمل الخاص، وهذا ربما يرجع إلى التوارث الفكري لهذه الأحداث .

والخلاصة هي أن عهد محمد علي، لم يشهد أي تقدم في مجال الصناعات الصغيرة، بل على العكس شاهد اضمحلالاً كما سلف الإشارة، واستمر ذلك حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ولقد بدأ التخطيط للاستثمار في الصناعة وأعطت الدولة للصناعة عناية كبيرة للرقى بها، إلا أن الصناعات الصغيرة في مصر لم تراعى، ولم يوضع لها سياسة مستقرة لدعمها . علي الرغم من أن الصناعات الصغيرة، تعمل علي توفير فرص عمل، كما أنها تساهم في تعليم العامل وتدريبه وتزويده بالمهارات الفنية التي تمكنه من إنجاز الأعمال المكلف بها .

ويعتبر أول تفكير حكومي منظم، لرعاية وتنمية الصناعات الصغيرة في مصر عام ١٩٥٩، وذلك مع بداية وضع الخطة الخمسية الأولى للتصنيع في مصر .

وذلك بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للتعاون الإنتاجي والصناعات الصغيرة عام ١٩٦٠ وذلك طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٢٣٤٨ لسنة ١٩٦٠ (١٣٠)، تحقيقاً لهدفين هما:-  
الأول : خلق أجيال جديدة من العاملين بالصناعات الصغيرة .  
الثاني : ترشيد أساليب العمل في هذه الصناعات بإدخال الأدوات والعدد الحديثة والرسومات والتصميم الهندسي والخامات الجديدة فيها .

وكانت المؤسسة المصرية للتعاون الإنتاجي والصناعات الصغيرة المسنولة عن رعاية هذه الوحدات، وهذه المؤسسة كانت تتبع وزارة الصناعة، ولقد ظلت هذه المؤسسة تعمل حتى عام ١٩٦٩، بعدها صدر قرار جمهوري رقم ٢٠٧٠ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة العامة لتنمية الصناعات الحرفية .

وأخيراً صدر القرار الجمهوري رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إنشاء جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي، وظل كذلك حتى صدور القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتعاون الإنتاجي بشقيه الحرفي والخدمي .

والتعاون الإنتاجي، طبقاً لهذا القانون، يفيد أحد فروع القطاع التعاوني في جمهورية مصر العربية . والاتحاد التعاوني الإنتاجي يعتبر قمة البنيان التعاوني الإنتاجي ويتولي مسؤولية نشر وتوسيع الحركة التعاونية الإنتاجية وتوجيهها والدفاع عن مصالحها وتمثيلها في الداخل والخارج .

ولكي نوضح التطور الذي حدث للصناعات الصغيرة في مصر، يمكن استعراض أهم الإحصائيات الصادرة ابتداء من عام ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٩٦ بخصوص قطاع الصناعات الصغيرة، والتي تتحدد في القطاع الصناعي والذي يضم " ٩ عمال فأقل " .

(١٣٠) محمد حسن السباعي، التعاون الإنتاجي في عصر مبارك، حقائق وأرقام، وزارة التنمية الريفية، اتحاد التعاوني الإنتاجي، طبع بمعرفة مؤسسة فريد ريش إيبريت، أكتوبر ١٩٩٨، ص ١٤ .

حيث نجد أن عدد المشتغلين بالصناعات الصغيرة في عام ١٩٣٧ يقدر بـ ١٦٨,١ ألف عامل ، في حين بلغ ٢٢٤,١ ألف عامل في عام ١٩٤٧، أي بزيادة قدرها ٣٠ % تقريباً عن تلك الفترة، وفي عام ١٩٦٧ بلغ عدد العمالة ٢٨٣,٩ ألف عامل بزيادة في عدد العمالة بمقدار ١٠ % تقريباً، في حين تزايد عدد العمال في الصناعات الكبيرة بمقدار ١٦٠ % في نفس المدة الزمنية (١٣١) .

وهنا يتضح أن معدل نمو الصناعات الصغيرة ضعيف في حين أن عدد العاملين بها كان يمثل حوالي ٣٠ % من عدد العمال الكلي وذلك عام ١٩٦٧ . ونضيف بأن عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والتي يعمل بها ٩ عمال فأقل قد وصلت ١٤٤,٠٩٠ ألف منشأة في هذه الفترة أيضاً .

ولقد وصل عدد المنشآت الصناعية الصغيرة التي تضم ٩ عمال فأقل طبقاً للتعداد الاقتصادي الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (١٣٢) . ٢٤٧,٦٩٢ منشأة صناعية، في حين بلغ عدد المشتغلين بها ٦٢٧,٥٥٥ عامل، وإذا ما حاولنا مقارنه هذه البيانات الإحصائية الصادرة في عام ١٩٩٦ بالبيانات الصادرة في عام ١٩٦٧ يتضح الآتي:-  
١- أن عدد المنشآت الصناعية عام ١٩٦٧ كان ١٤٤,٠٩٠ ألف منشأة صناعية وأن عدد العاملين بها كان ٢٨٣,٩ ألف عامل .

٢- في حين نجد أن عدد المنشآت الصناعية عام ١٩٩٦ قد وصل إلى ٢٤٧,٦٩٢ منشأة صناعية، في حين أن عدد العاملين بها قد بلغ ٦٢٧,٥٥٥ عامل .

٣- مما سبق يتضح أن بعد مرور ما يقرب من ثلاثين عام زادت المنشآت الصناعية الصغيرة التي يعمل بها ٩ عمال بمقدار ١٠٣,٦٩٢ منشأة، بواقع ٣٤٥٦,٤ منشأة سنوياً، في حين زاد عدد العمال بمقدار ٣٤٤,٥٥٥ عامل في تلك المنشآت وخلال نفس المدة بواقع ١١٤٨٥,١٦ عامل سنوياً . وهنا يتضح لنا ضآلة حجم الزيادة السنوية لتلك المشروعات الصغيرة .

ونكتفى بهذا القدر، وسوف نستكمل تطور هذه المشروعات الصناعية الصغيرة من خلال التجربة المصرية التي نتعرض لها في الباب الثاني من هذا البحث .

(١٣١) أمين حسن بغدادي، مرجع سابق، ص ١١٦

(١٣٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ملخص للنتائج النهائية للتعداد الاقتصادي عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧، الصادر في يونيو ١٩٩٩، ص ٦ .

## المبحث الثاني أسباب اهتمام الدولة بالصناعات الصغيرة

يكن سر اهتمام الدولة، بالصناعات الصغيرة في إمكانية توفير فرص عمل بها ومن خلالها، كذلك تعتبر المهة الأول لتعليم العامل المهارات الفنية، كما أنها تلعب دورا هاما في الحد من هجرة العمالة من الريف إلى الحضر سعيا وراء الكسب، نظرا لانتشارها في أرجاء الدولة .

ولقد حرصت الدولة علي إعطاء الصناعات الصغيرة مزيدا من الاهتمام، وذلك مع بداية تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، بعد ما سيطر القطاع العام علي النشاط الاقتصادي ولفترة طويلة، وكان له أثر سلبي علي نشاط القطاع الخاص، وهذا يرجع إلى أن فلسفة الإنتاج بالمصانع الكبيرة، لم تعد وحدها المناسبة لظروف الدول النامية ومنها مصر، وذلك يرجع إلى الميزة النسبية التي تتمتع بها مصر في عنصر العمل، مع محدودية رأس المال .

ولقد كان لسياسة الإصلاح الاقتصادي آثار سلبية، ظهرت في عدم التزام الحكومة بتعيين الخريجين، بالإضافة إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة الموجودة بقطاع الأعمال العام، تطبيقا لبرنامج الخصخصة، ولقد وصل عدد الحاصلين علي معاش مبكر نتيجة الاستغناء عنهم ١٥٩,٥٩٠ عامل وحتى ٢٠٠٠/٦/٣٠ (١٣٣) .

وفي نفس الوقت كانت تجارب الدول في اليابان وسويسرا وغيرها من دول جنوب شرق آسيا، محط نظر الدولة بخصوص المشروعات الصناعية الصغيرة، من أجل ذلك كله، بدأت الدولة تهتم بالمشروعات الصغيرة وخصوصا المشروعات الصناعية الصغيرة، لما لها من قدرة كبيرة في الحد من مشكلة البطالة، وكذلك العمل علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

وسوف نتعرض تباعا لأسباب اهتمام الدولة بالصناعات الصغيرة من خلال مطلبين، الأول: حول الحد من مشكلة البطالة، والثاني: في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من خلال الصناعات الصغيرة .

(١٣٣) وزارة قطاع الأعمال، جدول يبين حجم العمالة وبرنامج المعاش المبكر بشركات قطاع الأعمال العام (الشركات القابضة) في ٣٠ ٢٠٠٠/٦/١ بمعرفة المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، عام ٢٠٠١ .

## المطلب الأول الحد من مشكلة البطالة

دعت الدولة إلى الاهتمام بالصناعات الصغيرة، للحد من مشكلة البطالة في مصر بعد ما عجزت سياسة الحكومة عن تشغيل فائض العمالة والوافدين سنويا إلى سوق العمل .

ولقد اهتمت الدولة، بتكاتف جهود أجهزتها الرسمية والشعبية لإيجاد حلول غير تقليدية للتغلب علي مشكلة البطالة تدريجيا سواء علي المدى القصير أو المتوسط، ومن أهم العوامل التي وضعتها الدولة للتغلب علي هذه المشكلة<sup>(١٣٤)</sup>:-

١- التوسع في إقامة المشروعات الصغيرة، صناعية وريفية، لأصحاب المدخرات الصغيرة والعمل علي تجميعهم في مجتمعات صناعية وزراعية تدعمها شركات أو تعاونيات، وإنشاء المناطق الصناعية الجديدة لتغطي كافة مناطق الجمهورية وكذا المناطق الحرة التي تعتبر إحدى وسائل جذب الاستثمارات العربية والأجنبية التي تعمل علي توفير فرص العمل .

٢- برنامج الأسر المنتجة ودوره في توفير فرص العمل والسحب من رصيد البطالة، وبرنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق) والذي يهدف إلى النهوض بالقرية المصرية من خلال المشاركة الشعبية مع الدولة في تنفيذ المشروعات .

٣- مشروع توزيع الأراضي علي شباب الخريجين، فضلا عن إتاحة فرص عمل من خلال تمليك وسائل النقل لشباب الخريجين لتوزيع السلع المختلفة، بالإضافة إلى مجهودات بنك ناصر الاجتماعي .

٤- التحسين المستمر في مناخ الاستثمار لزيادة المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمرين .

٥- الاهتمام بالتدريب التحويلي للمواطنة بين احتياجات سوق العمل ومهارات العاملين .

٦- تساهم الأعداد التي يتم تكليفها لمواجهة احتياجات التعليم والصحة والتخصصات ذات الطابع الخاص في زيادة عدد المشتغلين .

والملاحظ بعد متابعة برنامج الدولة وخطتها في مواجهة البطالة، أن الحكومة قد اهتمت وبشكل كبير بالمشروعات الصغيرة والعمل الحر بشكل عام، مما يؤكد علي الدور الكبير التي تضعه الدولة على عاتق تلك المشروعات الصناعية للحد من مشكلة البطالة .

وهنا تعمل الصناعات الصغيرة في اتجاهين، الأول: في خلق فرص العمل وتعظيم العمالة المنتجة وامتصاص البطالة، والثاني: يظهر في تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة والمدرّبة، وإذا ما تناولنا مدي فاعلية مساهمة الصناعات الصغيرة في خلق فرص العمل والعمالة المنتجة فإننا نجد أن مقدرة أحجام المنشآت المختلفة في تكوين فرص العمل في الصناعة الصغيرة تقل بمعدل ٣ مرات عن متوسط تكلفة فرص العمل في الصناعة ككل ما يعني أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في الصناعة الكبيرة والمتوسطة يمكن أن يوظف ثلاثة عمال في الصناعة الصغيرة<sup>(١٣٥)</sup> .

ولقد بلغت نسبة العاملين في المنشآت الصغيرة من ١ - ٩٩ عامل ٧٣ر٥% من إجمالي العمالة بالقطاع الخاص، حيث يبلغ عدد المشتغلين في هذه المنشآت ٩ر٤ مليون عامل<sup>(١٣٦)</sup>، انظر الجدول رقم ( ١ / ١٤ ) .

(١٣٤) كتاب وزارة التخطيط، للخطة والموازنة، عام ٢٠٠١/١٩٩٧، ص ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(١٣٥) بنك مصر، دور البنوك والصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة، النشرة الاقتصادية ، السنة

السادسة والثلاثون، العدد الثاني، عام ١٩٩٣، ص ٧٢ .

(١٣٦) وزارة الاقتصاد، مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، يونيو عام ١٩٩٨،

ص ص ٥٥ ، ٥٦ .

أما بخصوص الاتجاه الثاني، والخاص بتكوين قاعدة عريضة من العمالة المهرة، فذلك يتم من خلال استخدام عمال ذوي مهارات منخفضة، ومع الوقت يستمد هؤلاء التدريب والخبرة داخل المنشأة الصناعية الصغيرة، حتى يصبحوا عمالا مهرة. ومن مزايا هذا الأسلوب - أيضا - كونه أقل تكلفة للمجتمع لارتباط التدريب بالإنتاج داخل هذه المنشآت .

## المطلب الثاني تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

إن من الأسباب التي دعت الدولة الاهتمام بالصناعات الصغيرة، هي أنها تحقق التنمية الإقليمية في كافة المحافظات، من خلال انتشار سياسة عدم تركيز عملية التصنيع في أماكن محددة دون غيرها .

كما أن الصناعات الصغيرة تساهم في حرية الحركة في بعض الحالات ، وذلك للتغلب علي تقلبات السوق السريعة والتي تحتاج إلى نوعية معينة من المنتجات ، مما يساهم في إيجاد نوع من التنافس بين الصناعات الصغيرة والوحدات الكبيرة ، في تقديم هذه النوعيات من الخدمات ، فضلا عما تتمتع به الصناعات الصغيرة من سرعة الاستجابة لمتطلبات السوق ، كذلك تساهم في توزيع الدخل القومي ، وتساعد علي خلق روح التكامل الاقتصادي ، وتعمل علي إعداد قاعدة عمالية عريضة من خلال خلق الرغبة لدي الأفراد في تملك المشروعات . وهنا تري الحكومة، أن تلك الصناعات تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل الدولة، من أجل ذلك سوف نستعرض ما سبق وأن ذكرناه من خلال بندين .

## البند الأول تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الصناعات الصغيرة

تساهم الصناعات الصغيرة في العمل علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال، تشجيع المشروعات الصغيرة وخصوصا الصناعات الصغيرة، وذلك يظهر من خلال إنعاش الحركة الاقتصادية القومية والتي تتلاحظ في دخول المشروعات الصغيرة في معظم المجالات الصناعية الموجودة في مصر مثل الصناعات الجلدية والخشبية والأثاث، . . . الخ، مما يساهم في إنعاش حركة الصناعة في مصر .

ولقد اهتمت الدولة أيضا بالصناعات الصغيرة، نظرا لأنها تساهم في الحد من مشكلة البطالة وبالتالي التقليل من الفقر البشري الذي يعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدولة .

كذلك اهتمت الدولة بهذه الصناعات ، نظرا لأنها تحقق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي الاستقرار الاقتصادي داخل المجتمع، ويظهر ذلك في إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين من خلال هذه الصناعات لكونه أقدر علي خفض تكاليف الإنتاج ، وزيادة القيمة المضافة لها ، كما أنها تتميز عن الصناعات الكبرى بكونها تعظم الفائض الاقتصادي لوحدة رأس المال ومن ثم رأس المال المستثمر .

ولما كان لعلم الاقتصاد هدف يسعى لتحقيقه ، وهو التنمية والرفاهية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد ، ونظرا لأن ذلك يمكن تحقيقه من خلال الصناعات الصغيرة فهذا يؤكد علي أن الصناعات الصغيرة تحقق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع المصري .

ونضيف إلى هذا كله بأن الصناعات الصغيرة، تحقق التوازن في حجم الطلب الفعلي علي المنتجات، وبالتالي تساهم في عملية الاستقرار الاقتصادي أيضا .

### البند الثاني تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال الصناعات الصغيرة

لاشك في أن إيجاد فرصة عمل للشباب، تساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة، لاسيما وأن للصناعات الصغيرة دورا كبيرا في إيجاد فرصة عمل للشباب، بعد ما توقفت الحكومة عن سياسة التشغيل التي كانت تتبناها .

ونظرا لأن الشباب الباحث عن العمل والقادر عليه، يتصف بالقوة والطاقة، ويحتاج إلى إشباع حاجاته الشخصية والعاطفية، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إيجاد فرصة عمل له، وعندما يحصل الفرد علي فرصة عمل، لاشك أنه يستقر اجتماعيا، وذلك بالتفكير في الزواج وتكوين أسرة، ويبتعد عن كل ما يشغله عن العمل الجاد والمثمر .

\* فعن الاستقرار الاجتماعي نجد أن عملية الإنتاج تزيد من الدخل وتساهم في رفاهية الفرد وأسرته، وبالتالي تحقق الاستقرار الاجتماعي له ولأسرته .

كما أن العمل، يدفع الإنسان دائما علي ضرورة الالتزام بالواجب الوطني، ويبعده عن الانحراف والجريمة، وهذا أيضا يحقق استقرار اجتماعي ملموس .

فكلما أحس الأفراد، بأن المجتمع يساهم معهم في إيجاد فرصة عمل تساعد على إشباع حاجاتهم الأساسية، كلما كان لذلك عظيم الأثر في تحقيق الاستقرار للمجتمع، وبالتالي معاونته علي تحقيق أهدافه التنموية، وعلي العكس من ذلك إذا أحس الفرد بأن المجتمع لا يتحمل أي مسئولية حيال مشكلته . والغرض هنا أنها " فرصة العمل " وذلك لإشباع حاجاته، فإنه يكون حاقدا وناقما علي هذا المجتمع، وبالتالي يحاول العمل على الانتقام منه بشتى الصور، و التي نراها الآن علي شكل (الجماعات الإرهابية والتطرف الديني) في المجتمعات المحلية والدولية .

والخلاصة هي أن إيجاد فرصة عمل من خلال المشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة ، تحقق الاستقرار الاجتماعي ، كنتيجة حتمية لتوفير فرص عمل للشباب ولراغب العمل .

\* وعن الاستقرار السياسي يمكن القول بأنه عندما يتحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع، فإن ذلك يحقق الاستقرار السياسي لهذا المجتمع، لأن الاستقرار السياسي يعتبر محصلة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ولتوضيح ذلك فإن عدالة التوزيع في مجال التنمية الإقليمية، وخصوصا في مجال المشروعات الصناعية الصغيرة، يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من العدالة في الدخل والقوة الشرائية وهذا يتحقق من خلال إيجاد نوع من التوازن في توزيع فرص العمل علي الأقاليم المختلفة، وكذلك الأنشطة .

وهنا فقط يطمئن المواطن علي نفسه وعلي أسرته، بأن السياسة التي تحكمه تتسم بعدالة التوزيع وعدم المفاضلة بين إقليم وآخر داخل الدولة، وهنا يشعر الفرد بانتتمائه لبلده ومجتمعه، ويحاول نتيجة لذلك الانضمام والمشاركة في العمل السياسي والعمل التطوعي، من أجل المشاركة الفعالة لبناء وتنمية مجتمعة بعيدا عن اللامبالاة التي يعيشها أغلب أفراد المجتمع اليوم . نظرا لإحساسه بأن له دورا يمكن أن يؤديه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهنا يبدأ كل فرد بالاعتماد علي ذاته، بدلا من اعتماده علي الدولة .

من أجل ذلك تساهم المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة في تشجيع العمل الحر، وتحقيق الاستقرار السياسي، لأنها تعمل علي مد الأفراد بكثير من الحرية والمشاركة في التنمية، وهذا يساهم بشكل كبير في فرض مظلة الديمقراطية علي المجتمع وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي .

### المبحث الثالث الأجهزة الداعمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

بلغ عدد الأجهزة، الداعمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ١٥١ جهازاً منهم ٣٣ جهازاً حكومياً، ١١٨ غير حكومي (١٣٧) .

وهذه الأجهزة تعمل في مجالات التدريب علي إدارة الأعمال والتسويق والمحاسبة والتدريب المهني والفني المتخصص، وكذلك مراقبة الجودة والتلمذة الصناعية، وأيضاً العمل علي تصميم المنتج وتطويره، وعمل دراسات فنية، كما أنها تعمل علي ترويج الصادرات، والعمل علي تسهيلات ائتمانية للتصدير والاستيراد، وأيضاً التأمين علي التصدير، وتجارة المناطق الحرة، والتدريب علي المقاولات من الباطن، والتعاقدات الدولية، بالإضافة إلى تسهيل الوصول للتمويل، كما أن بعض هذه الأجهزة تقدم معلومات وبحوثاً عن القوانين والمعايير والمواصفات البيئية والمحلية والدولية، كما أنها تقدم برامج لتطوير نساء الأعمال مع تطوير المنشآت الريفية الصغيرة (١٣٨) .

وسوف نخصص مطلبين لعرض بعض الأجهزة الحكومية وغير الحكومية لكل منهما  
مطلب مستقل .

#### المطلب الأول الأجهزة الحكومية الداعمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

نظراً لتعذر، إلقاء الضوء علي جميع الأجهزة الحكومية، الداعمة للصناعات الصغيرة في مصر، فإننا سوف نركز علي أهم تلك الجهات (١٣٩) . وسوف نخصص لكل جهة من هذه الجهات بنداً مستقلاً، نستعرض من خلاله أهم ما يميز هذه الجهات، وتبعيتها، وأهدافها، والأنشطة والخدمات التي تقدمها في مجال المشروعات الصغيرة .

ونؤكد على أن الغرض من عرض هذا المطلب، ليس حصراً للأجهزة الحكومية المعنية بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، فهذا يخرج عن نطاق البحث وإنما الهدف من وراء ذلك، هو بيان الجهات ذات الأثر المباشر على أنشطة هذا القطاع، مع التركيز بشكل خاص على تقدير دور هذه المساندة .

(١٣٧) مؤسسة فريد ريش ابيريت بالاشتراك مع اتحاد الصناعات المصرية، دليل المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، عام ٢٠٠٠ .

(١٣٨) المرجع السابق .

(١٣٩) أ- الهيئة العامة للتصنيع  
ب- الهيئة العامة للاستثمار ج- البنك المصري للتنمية الصناعية  
د- جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي ه- الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع لمجلس الوزراء المصري

## البند الأول الهيئة العامة للتصنيع

تأسست الهيئة العامة للتصنيع، بموجب القرار الجمهوري رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧ (١٤٠)، لتحقيق أهداف محددة (١٤١). وهذه الأهداف، تخدم فئة المستخدمين حيث تعمل على :-

- تقديم الخدمات في مجال الصناعة، ولمراكز الأبحاث والمجتمعات الصناعية في مجالات المشاريع الصناعية صغيرة الحجم أو متوسطة .
- تشجيع وإقامة المنشآت الصناعية في المدن الجديدة والمحافظات .
- تعميق التعاون مع معاهد الأبحاث العلمية لإقامة أعمال تكنولوجية جديدة .
- تطوير نظام العقود من الباطن ، لدعم التعاون بين المشروعات الكبيرة والصغيرة .
- عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل المتعلقة بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمشاركة فيها (١٤٢) .

والخلاصة هي أن الهيئة العامة للتصنيع في مصر قد أسهمت بقدر مناسب وملحوس في تقديم الدعم الفني والتنظيمي والإداري والبيئي للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بشكل يسمح لتلك المشروعات، بالانتشار والتطور السريع .

وقد قامت الهيئة عام ١٩٩٨، بوضع دليل التنمية الصناعية - تضمن عدد (١٢٥) مشروعاً صناعياً صغيراً ثبت جدوى إقامتها اقتصادياً وتملك مقومات النجاح والتوطن ويمكن تكرارها طبقاً لاحتياجات التنمية بالمحافظات المختلفة والتي بها مجمعات صناعية للصناعات الصغيرة (١٤٣) .

(١٤٠) دليل المنظمات الحكومية، مرجع سابق ص ٨٨، ص ٢٠، ٢١ .

(١٤١) هي :- تجهيز الخطط الصناعية الإرشادية للمشروعات الصناعية الصغيرة المختارة للاستثمار .

- تسجيل المشروعات الصناعية - تقديم المعلومات والبيانات عن الأنشطة الصناعية المختلفة وأيضاً تقديم الإرشاد الصناعي لكل مستويات الدراسات .

- إعداد الدراسات التي تسبق دراسة الجدوى، وأعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية كذلك دراسة التقييم البيئي لأي مشروع قبل تنفيذه .

- دعم عملية نقل التكنولوجيا الحديثة والملائمة للصناعات المصرية مع إبرام التعاقد مع مقدم التكنولوجيا وفقاً لأفضل شروط

- تقديم الحوافز للمشروعات الصناعية ( تدعيم التصنيع المحلي ) .

(١٤٢) وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، دور الأجهزة التابعة لوزارة الصناعة والثروة المعدنية في تنمية الصناعات الصغيرة،

الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية، أوراق جلسة العمل الأولى ، وأوراق جلسة العمل الثانية، مرجع سابق، ص ٣٧ .

(١٤٣) الهيئة العامة للتصنيع ، دليل التنمية الصناعية لمجمعات الصناعات الصغيرة ، عام ١٩٩٨ .

## البند الثاني الهيئة العامة للاستثمار

منذ بدء انتهاج مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي، صدرت عدة قوانين لتشجيع الاستثمار في مصر بدءاً بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والذي عدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، وأخيراً صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، حيث أنيط بالهيئة العامة للاستثمار، تشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر، وذلك من خلال المزايا التي يقرها قانون حوافز الاستثمار، حيث تقوم الهيئة بالترويج للتصدير وتقديم الاستشارات، وعمل ندوات حول الاستثمار والمعارض، وعمل دراسات عن تأسيس الشركات والكيانات الصغيرة والمتوسطة التي تدرج تحت الأنشطة المقررة للاستثمار، كما تختص الهيئة بعدة مهام أخرى (١٤٤) .

## البند الثالث البنك المصري للتنمية الصناعية

تأسس البنك المصري للتنمية الصناعية عام ١٩٤٧، حيث يقوم بتمويل المشروعات الصناعية من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات لأجل مختلفة (قصيرة - متوسطة - طويل الأجل) .

ويعطي البنك للمشروعات الصناعية الصغيرة والحرفية، الأولوية في التمويل، مع تقديم المعونة الفنية والإدارية لها تحقيقاً لعدة أهداف أهمها إحداث تنمية إقليمية متوازنة خاصة في المناطق الأقل نمواً مثل محافظات جنوب الوادي، كذلك يستهدف خفض مستوى البطالة، ورفع مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة (١٤٥)، هذا ويدعم البنك الصناعات الصغيرة من خلال عدة أنشطة (١٤٦) .

(١٤٤) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، دليل المستثمر، مجلة الاستثمار تصدرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، السنة الأولى، العدد الثالث، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٥٠ .

- دراسة التشريعات المتعلقة بالاستثمار واقتراح ما تراه بشأنها .  
- اقتراح إضافة مجالات أخرى تتطلبها حاجة البلاد إلى المجالات المنصوص عليها في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار .  
- اقتراح النظم الكفيلة بتيسير سبل الضمان والتأمين لمختلف مخاطر الاستثمار .  
- إعداد وطرح المشروعات للاستثمار والترويج لها .  
- إعلام السوق الداخلي والدولي لرأس المال بكل ما من شأنه تنشيط الاستثمار .  
- إصدار وتوزيع الكتب والمجلات والنشرات المتعلقة بالترويج للمشروعات وتنشيط الاستثمار وذلك باللغات العربية والأجنبية .  
- عقد المؤتمرات والندوات وتنظيم الزيارات واللقاءات للمستثمرين للتعريف بضمان وحوافز الاستثمار .

(١٤٥) بنك التنمية الصناعية المصري، التقرير السنوي عام ٢٠٠٠/٩٩، ص ١٦ .

(١٤٦) محمد عبد الحميد بصل، ورقة عمل عن دور بنك التنمية الصناعية المصري في دعم الصناعات الصغيرة، مقدمة لندوة

بمعهد التخطيط القومي عام ١٩٩٨، سبق الإشارة إليها، ص ١١ - ١٩ .

هي :- أولاً: الخدمات الائتمانية وتظهر في :-

أ - توجيه نسبة متزايدة من قروض البنك إلى المشروعات الصناعية الصغيرة وصلت إلى ٢٧٦٦ مليون جنيه بنسبة ٧١.٩% من إجمالي القروض الممنوحة عام ١٩٩٧/٩٦  
ب- تسويق خطوط الائتمان ذات العائد الميسر للمشروعات الصناعية الصغيرة .  
ج - تطبيق نظام البيع بالتقسيط بضمان الآلات وبموجب هذا يتم دفع ٢٥% كمقدم وتقسيط الباقي .

## البند الرابع جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي

أسس جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي عام ١٩٧٣، بهدف تخطيط وتنمية الصناعات الحرفية والتعاونيات الإنتاجية، وتزويدهم بالمساعدات في مجال التسويق والخدمات الفنية والتدريبية والدعم المالي،<sup>(١٤٧)</sup>:- هذا بالإضافة إلى أن هذا الجهاز يعمل على توفير العمالة الفنية المدربة في مختلف المهن. حيث قام عام ١٩٩٢، بوضع برنامج لتشجيع تأسيس صناعات صغيرة ومتوسطة جديدة، بهدف تقديم الخدمات الفنية للمشاريع الصناعية الحرفية الصغيرة، وأيضا المساهمة في تغير خطوط الإنتاج، والآلات الجديدة، حيث تم تدريب عدد ١٠٠٠ شاب وشابة في مختلف المحافظات من خلال ٤٣ مركز خدمة لتوفير فرص العمل المنتجة والتدريب.

## البند الخامس الصندوق الاجتماعي للتنمية

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١، بهدف المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل، بالإضافة إلى التعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتخفيف وطأته عن كاهل محدودي الدخل<sup>(١٤٨)</sup>.

كما أنه يعمل على ترغيب الشباب في العمل الحر، من خلال تمويل ودعم مشاريعهم ماليا وفنيا وتنظيما، كذلك يعمل على مساعدتهم في التغلب على المقومات الإجرائية والمالية التي تواجههم أثناء قيام المشروع، وأيضا مساعدتهم في تسويق منتجاتهم من خلال إقامة المعارض لهم، ونقل التكنولوجيا المناسبة لتلك المشروعات.

ثانيا: الخدمات غير الائتمانية وتظهر في :-

- أ- خفض تكلفة الاقتراض ثم تخفيض الأقرص بالنسبة للمشروعات الصناعية الصغيرة.
  - ب- المشاركة في معالجة الحالات المتعثرة من خلال إعادة جدولة الدين.
  - ج- المساهمة في إنشاء بعض الشركات التي تدعم الصناعات الصغيرة مثل شركات ضمان مخاطر الائتمان المصرفي.
- (١٤٧) أحمد حلمي عبد اللطيف، الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص ٩٨، ٩٩.
- وذلك من خلال إجراء البحوث والدراسات لتنمية الصناعات الحرفية.
  - دراسة وتوفير مصادر التمويل الجاري والاستثماري الحرفي والتعاونيات الإنتاجية.
  - وضع الخطط المشتركة بالتعاون مع الجهات المختصة لتسويق منتجات الحرفيين في الداخل والخارج وتنظيم أساليب الدعاية لهذه المنتجات.
  - إعداد الدراسات اللازمة لحصر مستلزمات الإنتاج للحرفيين والخدمات اللازمة لهم واقتراح أسس توزيعها.
  - تنظيم الاشتراك في المعارض المحلية والدولية.
  - توفير الخدمات الفنية والإدارية للحرفيين.
  - حصر الحرفيين وتجميعهم في جمعيات تعاونية، ووضع برامج التدريب لهم.
  - ينظم الاشتراك في المعارض المحلية والدولية.
  - يوفر الخدمات الفنية والإدارية للحرفيين.
  - الاشتراك مع الجهات المختصة لوضع سياسة التأمينات الاجتماعية للحرفيين.
- (١٤٨) الصندوق الاجتماعي للتنمية، المهمة والأهداف، عام ١٩٩٩، ص ٤.

ولقد حقق الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال عشر سنوات بعض الإنجازات، حيث أنه أسهم في توفير نصف مليون فرصة عمل من خلال إقراض الشباب في إقامة أكثر من ١٥٠ ألف مشروع صغير<sup>(١٤٩)</sup>.

وسوف نتناول تجربة الصندوق من خلال التعرض إلى التجربة المصرية في مجال الصناعات الصغيرة بالباب الثاني من هذا البحث .

## المطلب الثاني الأجهزة والمنظمات غير الحكومية الداعمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

علمنا فيما سبق- أن الأجهزة غير الحكومية الداعمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، قد بلغت ١١٨ جهة، ونظرًا لتعدد إلقاء الضوء عليها جميعاً، فسوف نعرض لبعضها<sup>(١٥٠)</sup>، مخصصين لكل منها بنداً مستقلاً.

### البند الأول الاتحاد التعاوني الإنتاجي

يأتى الاتحاد التعاوني الإنتاجي علي قمة البنيان التعاوني الإنتاجي، وهو منظمة شعبية غير حكومية، تتولى مسئولية نشر وتوسيع وتطوير الحركة التعاونية الإنتاجية وتوجيهها والدفاع عن مصالحها وتمثيلها في الداخل والخارج .

ويتولي التعاون الإنتاجي بشكل عام، تنظيم وتنمية طاقات الإنتاج في الصناعات الحرفية والخدمات الإنتاجية، ويتولى دعمها فنياً واقتصادياً وإدارياً، وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية<sup>(١٥١)</sup>.

وتتولى منظمات التعاون الإنتاجي الحرفية والخدمية التابعة للاتحاد توفير السلع والخدمات للمواطنين بجودة عالية وأسعار تعاونية خاصة في مجال ( الأحذية، والأثاث، والتجارة، والملابس الجاهزة وغيرها من الصناعات ) . إلى جانب مجموعة من الأنشطة المتنوعة في مجالات الصناعات الريفية والتوريدات الغذائية والصناعات المغذية والمكملة وغيرها .

<sup>(١٤٩)</sup> حسين الجمال، الصناعات الصغيرة، نشرة غير دورية، متخصصة في الصناعات الصغيرة، تصدر عن الجمعية التعاونية للصناعات الصغيرة، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٤ .

<sup>(١٥٠)</sup> الاتحاد التعاوني الإنتاجي المركزي، شركة ضمان مخاطر الائتمان، اتحاد الصناعات المصرية، مؤسسة فريد ريش إيبيريت

ألمانية، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجامعة حلوان .

<sup>(١٥١)</sup> الاتحاد التعاوني الإنتاجي، احتفالات اليوبيل الفضي للاتحاد التعاوني الإنتاجي ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ تحت رعاية قائد نهضة مصر الحديثة، السيد الرئيس / محمد حسني مبارك، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ١٢ .

ولقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية الإنتاجية الحرفية والخدمية، بكافة مستوياتها ٤٨٧ جمعية<sup>(١٥٢)</sup> . وتتنوع الأنشطة في الاتحاد ، حيث يساهم في تبني مجموعة من البرامج والمشاريع التي استهدفت تعظيم دورة في حركة نشاط المجتمع، ومنها مشروعات إنتاجية وعمرانية ، بهدف توفير المزيد من فرص العمل الجديدة المنتجة ، ولذلك قام بتنفيذ مشروع نشر الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، والذي ساهم في إقامة عدد كبير من المشروعات بلغ عددها ٥٩٨٠ مشروعاً تعاقد عليها عدد ٦٧١٠ شاب من الجنسين حاصلين علي مؤهلات علمية ( عال - فوق متوسط - متوسط ) ، كما أنه قام بتشجيع المرأة الريفية علي الأنشطة الحرفية<sup>(١٥٣)</sup> .

## البند الثاني

### شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي

نظراً لتعرض المستثمر الصغير، لمشكلات كثيرة أهمها تقديم الضمان الكافي للمؤسسات التمويلية، لكي تقدم تلك المؤسسات القرض المطلوب لهذه المشروعات، ومن هنا كانت فكرة إنشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي، حيث تم إنشاؤها عام ١٩٨٩ وهي شركة مساهمة تخضع للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١<sup>(١٥٤)</sup> .

كما أن الشركة تقوم، بتنفيذ وإدارة عدة برامج تشمل المساعدة الفنية والاستشارة والتدريب و ضمان القروض التي تحصل عليها تلك المشروعات من البنوك .

وأيضاً تضمن حتى ٥٠% من الائتمان المصرفي الممنوح للمشروع الصغير والمتوسط، بشرط توافر شروط محددة ومعينة، يجب توافرها في المشروع الذي يطلب الاستفادة ب ضمان الشركة، ومن أهم تلك الشروط شرط التكلفة الاستثمارية للمشروع الصغير والمتوسط، حيث ألزمت أن يكون بين ٤٠ ألف جنيه مصري وحتى ٧ مليون جنيه مصري، وذلك بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني .

ونرى ضرورة توسيع نطاق الضمان -لأغلب المشروعات- حتى يستفيد أكبر قدر ممكن من الراغبين في العمل الحر .

<sup>(١٥٢)</sup> المرجع السابق، ص ١٣ .

<sup>(١٥٣)</sup> المرجع السابق، ص ١٥ .

<sup>(١٥٤)</sup> أحمد عبد السلام زكي، ورقة عن ضمان مخاطر الائتمان المصرفي مقدمة من شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة ، الملتقى العربي الأول ، مرجع سابق ، ص ٤ ، ٥ .

## البند الثالث اتحاد الصناعات المصرية

يتكون الاتحاد من أربع عشرة غرفة صناعية، تضم -الآن- أكثر من ٢٢ ألف عضو (١٥٥). ويعتبر الاتحاد ممثل لمنظمات أصحاب الأعمال في مجال الصناعة ( القطاع الخاص )، حيث إنه يساهم بدور كبير في عملية تحقيق التمثيل المستقل الفعال لأعضاء الاتحاد والدفاع عن مصالحهم المشتركة ومعاونة الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية والصناعية والاستثمارية وتطويرها، وإبداء الرأي في التشريعات والنظم والقضايا المتصلة بالصناعة وتشجيع الاستثمار الوطني والعربي والأجنبي وغيرها (١٥٦) .

## البند الرابع مؤسسة فريد ريش ايبريت

تأسست مؤسسة فريد ريش ايبريت، بمدينة بون وبرلين عام ١٩٢٥، تخليداً لأول رئيس ألماني منتخب بطريقة ديمقراطية وهو فريد ريش ايبريت الذي توفي في نفس العام (١٥٧).

حيث بدأ التعاون مع مصر عام ١٩٧٦، وذلك بأول اتفاق مع وزارة التموين والتجارة الداخلية بهدف تطوير قطاع التعاون الاستهلاكي، بعدها وقع اتفاق آخر مع وزارة القوى العاملة والتدريب المهني عام ١٩٧٩ بهدف التعاون مع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وفي عام ١٩٨٠ تم التعاون مع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية وذلك في مجال البحوث .

وفي عام ١٩٨٢، تم إنشاء الجامعة العمالية، ولقد ساهمت فيها المؤسسة من حيث التجهيز وتطوير المناهج، وتوالت الاتفاقيات حتى عام ١٩٩٧، حيث يتم التركيز علي الصناعات

(١٥٥) اتحاد الصناعات المصرية، دليل اتحاد الصناعة المصرية وغرفة الصناعة، مجالس الإدارة، الشعب، اللجان، الإدارة العامة

للعلاقات، الحكومة والتعاون الدولي، عام ٢٠٠٠، ص ١ .  
-غرفة الصناعات النسيجية - غرفة الصناعات الغذائية - غرفة صناعة الحبوب ومنتجاتها - غرفة الصناعات الكيماوية  
-غرفة الصناعات الهندسية - غرفة الصناعات المعدنية - غرفة صناعات مواد البناء - غرفة البنوك والتعدين  
-غرفة صناعات الطباعة - غرفة صناعات منتجات الأخشاب - غرفة صناعات الجلود - غرفة صناعة دباغة الجلود  
- غرفة صناعة السينما - غرفة صناعة الأوراق ومستحضرات التجميل والمستلزمات الطبية .

(١٥٦) التمثيل المباشر لمصالح الأعضاء أمام الجهات الحكومية والتشريعية والمنظمات المحلية والدولية .

- متابعة مصالح الأعضاء وتوفير الحلول المناسبة للمشاكل والعراقيل التي تواجههم .
- المساهمة في تطوير الصناعة وتنمية قدراتها التكنولوجية ، وتطبيق معايير الجودة الشاملة .
- رعاية ومساندة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ونشر ثقافة العمل الحر لتنمية هذا القطاع الهام والحيوي لمستقبل الصناعة المصرية .
- المساهمة في تصميم برامج التوعية والتعريف بالأداء الفائق لنشاط الأعمال بين مجتمع الصناعة .
- الاهتمام بتطوير العمالة المصرية وتوفير فرص التدريب لها لتنظيم مهاراتها الفنية وقدراتها التنافسية .
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع من خلال تشجيع مشاركة الأعضاء في حملات الحفاظ علي البيئة ورفع مستوى المعيشة في مجتمعهم المحلي والقومي .

Friedrich-Ebert-Stiftung In Egypt Since-1976-1998-P.15 .

(١٥٧)

كان ايبريت اشتراكياً ديمقراطياً ، شق طريقه من حرفي متواضع إلى اعلي مركز في بلاده فوجه الكثير من الاضطهاد والعداء من جانب خصومه السياسيين ، ولقد أخذ علي عاتقه عبء الرئاسة الألمانية الدولة المهزومة المليئة بالآزمات بعد الحرب العالمية الأولى وتطلقاً من خبراته حيث رأي إنشاء هذه المؤسسة ومن أراد المزيد عليه الرجوع إلى المرجع السابق .

الصغيرة والمتوسطة من خلال عمل دورات ومؤتمرات وبحوث، كذلك تم تدريب المنشآت الصغيرة في مصر بهدف الحصول علي معلومات تجارية ومعلومات السوق .  
والخلاصة هي أن المؤسسة قد اهتمت بشكل كبير وواضح بالمشروعات الصغيرة، والمطلوب المزيد من الاهتمام في هذا المجال .

### البند الخامس مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجامعة حلوان

أنشئ هذا المركز عام ١٩٩٤، بهدف تدريب الطلبة علي كيفية إقامة المشروعات الصغيرة، ويؤهلهم كذلك علي زيادة المهارات والقدرات التي يتطلبها سوق العمل .

ومن المعلوم أن الفئة المستهدفة هي طلبة الجامعات والخريجون الراغبون في الحصول علي المعرفة والأدوات اللازمة لإقامة مشروع ناجح<sup>(١٥٧)</sup> .

ولقد حقق هذا المركز بعض النتائج، وهي إقامة أربعة مشروعات صغيرة لخريجي عام ١٩٩٦، معظمها في مجالات الكهرباء والصيانة .  
ويعتبر هذا المركز أحد المؤسسات التعليمية المصرية، نظراً لأنه يعمل علي زرع الفكر والثقافة، والمهارة والقدرات، وسلوكيات العمل المنتج في مجال العمل الخاص .

والمطلوب في المرحلة القادمة مزيد من الاهتمام بتلك المراكز والعمل علي دعمها، وأيضاً العمل علي نشرها في جميع المحافظات، وكذلك تعميم هذه المراكز علي المراحل المختلفة ابتداء من التعليم الأساسي وحتى التعليم الجامعي .

نستخلص من كل ما تقدم، أنه علي الرغم من وجود أجهزة متعددة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، إلا أنها ومع الأسف الشديد تعتبر جهوداً مبددة، نظراً لأنها غير موجهة التوجيه الصحيح، وكذلك لا يجمعها أي ارتباط أو تنسيق فيما بينها، من أجل ذلك نري من الضروري العمل علي تركيز كافة الجهود من خلال جهة موحدة تعمل علي تجميع تلك الأهداف المبعثرة من خلال الجهات المختلفة، لكي تؤدي دوراً ملموساً في عملية تنمية المشروعات الصغيرة، علي أن تكون الجهة تابعة لمجلس الوزراء المصري . كما يجب أن تعمل تلك الجهة علي تقديم كافة المعلومات الفنية، والمالية والإدارية للمشروعات الصغيرة في مراحلها الأولى وحتى تسويق منتجاتها داخليا وخارجيا .

لاسيما وأن الدولة - قد ظلت ولفترة طويلة - متبنية الفكر الاشتراكي، حيث أبعد المجتمع المصري عن العمل الحر، واعتقد بأنه أصبح من الضروري التوجه إلى إعادة غرس المفاهيم الجديدة، للعمل الحر، وتشجيع القطاع الخاص بكافة صوره، نظراً لأن الحكومة قد رفعت أيديها عن تبني شباب الخريجين بخصوص عملية التعيين من قبل وزارة القوي العاملة .

<sup>(١٥٧)</sup> نجلة حسين مرتجي، دور المؤسسات التعليمية في تنمية فكر وقدرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، مدخل التحول العادل، ورقة عمل مقدمة من كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، إلى الملتقى العربي الأول ، مرجع سابق ، ص ١ .

## الفصل الثالث الأطر القانونية والتنظيمية للصناعات في مصر

اهتمت الحكومة المصرية، بأمور الصناعة اهتماماً خاصاً، إيماناً منها، بأن قطاع الصناعة يساهم في التقدم والنمو، وباعتبار أنها وسيلة هامة وضرورية، للخروج من نطاق التخلف الاقتصادي، كما أنها تحقق الاستقلال والاكتفاء الذاتي للمجتمع، كذلك تؤدي إلى استثمار القوي الإنتاجية العاملة، مما يزيد من الدخل القومي، ويدفع بعجلة التنمية والتطور.

من أجل ذلك، بدأت الحكومة في وضع السياسات المختلفة لتدعيم قطاع الصناعة في مصر، من خلال سن القوانين التي تعمل على تدعيم الصناعة في مصر، وذلك في تقرير بعض الإعفاءات، والتخفيضات الضريبية لمشروعات دعم الاقتصاد القومي، وكذلك القوانين الجمركية الخاصة بالقبول المؤقت ورد الرسوم وتنظيم المناطق الحرة، كما أنها شجعت على استغلال رؤوس الأموال الخاصة في مجالات الصناعة، كما أنها دعمت البنك الصناعي، بما يزيد من قدرته على التمويل والتسليف.

هذا ولقد سبق وأن أنشأت مصر المجلس القومي للإنتاج عام ١٩٥٥، باعتباره صورة من صور الاهتمام بالصناعة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ثم قامت بإنشاء، وزارة الصناعة في عام ١٩٥٧، وذلك لرعاية النشاط الصناعي في مصر<sup>(١٥٨)</sup>. وفي عام ١٩٥٨، رأت الحكومة ضرورة وضع قانون يكون بمثابة دستور للصناعة الحديثة في مصر، حيث أصدرت القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها، وتوجيهها اقتصادياً، وفنياً.

ويستهدف الباحث - من استعراض القواعد والقوانين التي تحكم الصناعة في مصر- أموراً عدة، منها التعرف على البيئة القانونية التي يعمل في إطارها النشاط الصناعي، لإظهار ما إذا كان هذا القانون كافياً أو يحتاج إلى تعديل في بعض أحكامه، لاسيما وأن قانون الصناعة والقوانين المكمل له، صدرت في ظروف اقتصادية ونظم تختلف عن النظم الحالية، فأضحى من الضروري إلقاء الضوء على هذه التشريعات. كذلك يمكن من استعراض القوانين الحاكمة للنشاط الصناعي، الكشف عن قوانين الصناعة بشكل عام، وقوانين الصناعات الصغيرة بشكل خاص إن كان لها وجود. لاسيما وأن الصناعة في مصر تشترك في نشاطاتها شركات وهيئات متعددة منها، ما يتبع وزارة قطاع الأعمال العام، ومنها ما يتبع وزارة الصناعة، أو وزارة الإنتاج الحربي، أو التموين، أو الإسكان، أو الكهرباء، أو النقل، والصحة، وغيرها من الوزارات<sup>(١٥٩)</sup>.

ونؤكد على أن استعراض القوانين الحاكمة للصناعة في مصر، تعتبر من الأمور الصعبة، نظراً لتداخل القوانين وتعددتها وتشعبها<sup>(١٦٠)</sup>، من أجل ذلك سوف نعمل على سردها<sup>(١٦١)</sup>.

<sup>(١٥٨)</sup> مجلس الشورى، سياسة التصنيع في مصر، التقرير رقم (٥)، لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة والقوي العاملة، عام ١٩٩٢، ص ١٠

<sup>(١٥٩)</sup> المرجع السابق، ص ١٤

<sup>(١٦٠)</sup> فتحي الحسيني خليل، بعض المنطلقات الأساسية لزيادة دور الصناعات الصغيرة في التنمية في مصر، ورقة عمل قدمت بالندوة الخاصة "دور الصناعات الصغيرة في التنمية" أوراق ومدلولات الندوة "الجزء الأول"، معهد التخطيط القومي، مؤسسة فريد ريش إيبريت، القاهرة ١٩ - ٢١ ديسمبر ١٩٨٨، ص ٦٣

<sup>(١٦١)</sup> وهي - القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الصناعة، الجريدة الرسمية العدد ٧ (مكرر) في ١٩٥٨/٤/٢٩

- القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد ١٩ مكرر في ١٩٩٧/٥/١١

- القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية

المحدودة، الجريدة الرسمية العدد ٤٠ في ١٩٨١/١٠/١

- القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، بشأن إصدار قانون قطاع الأعمال العام، الجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر في ١٩٩١/٦/١٩

ثم نتعرض لأهمها تفصيلاً، تفادياً لتلك الصعوبة . وعلي ذلك فسوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نتعرض في المبحث الأول إلى أهم الأطر القانونية الحاكمة للصناعات في مصر، وذلك باستعراض القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الصناعة في مصر، وذلك من خلال المطلب الأول، بعدها يتم استعراض القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار في المطلب الثاني، ثم نلقي الضوء على القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بقانون قطاع الأعمال العام وذلك من خلال المطلب الثالث .

وفي المبحث الثاني، نتعرض لأهم الأطر القانونية المنظمة للصناعات الصغيرة في مصر، حيث نخصص المطلب الأول لاستعراض القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بإنشاء صندوق لدعم الصناعات الريفية، بعدها ومن خلال المطلب الثاني نتناول القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بقانون التعاون الإنتاجي، ثم نستعرض القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وذلك بالمطلب الثالث، علي الرغم من أنه صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا، بعدم دستورية القانون المذكور بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٣، لكونه لم يتم عرضه علي مجلس الشورى قبل عرضه وإقراره من مجلس الشعب، وذلك طبقاً لحكم المادة ١٩٥ من الدستور .

ولقد استهدفنا - من ذلك - إظهار الجوانب السلبية والمعوقات التي تقع فيها الدولة والسلطة التشريعية، عندما تتجه لسن قانون، لاسيما وأن هذا القانون بات ضرورياً، بعدما ألغي القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات، حيث أنه يجري حالياً إعادة طبع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، بعدما تم إعدامه بمعرفة المطابع الأميرية . وفي الوقت نفسه تم عرض هذا القانون على مجلس الشورى وهو حالياً معروض على مجلس الشعب لإعادة دراسته وإقراره على ضوء ما انتهت إليه الدراسة بمجلس الشورى .

كما أن هناك هدفاً آخر لا يقل أهمية عن سابقه وهذا الهدف يظهر في أن القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الخاص بالجمعيات والمؤسسات، كان سارياً حتى صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في ٣ يونيو عام ٢٠٠٠ ، ولولا صدور هذا الحكم لظل العمل مستمراً بهذا القانون حتى تاريخه، وهنا رأينا لزماً علينا التعرض لهذا القانون علي الرغم من أنه صدر فيه حكم بعدم الدستورية، وذلك لإظهار اتجاه المشرع المصري نحو هذه النوعية من القوانين، وهذا ربما يعطي

- 
- القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالسجل التجاري، الجريدة الرسمية العدد ١٩ (تابع) في ١٩٧٦/٥/٦ .
  - القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالجمارك، نشرة تشريعية، عدد يونيو، ص ١٥٧٨، العدد ١٤٥ في ١٩٦٣/٦/٢٦ .
  - القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالسجل الصناعي، الجريدة الرسمية العدد ١٧ (مكرر) في ١٩٧٧/٤/٣٠ .
  - القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بتشريعات العمل، الجريدة الرسمية العدد ٣٣ (تابع) في ١٩٨١/٨/١٣ .
  - القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، الجريدة الرسمية العدد ٤٨ في ١٩٧٩/١١/٢٩ .
  - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتأمينات الاجتماعية، الجريدة الرسمية العدد ٣٥ (تابع) في ١٩٧٥/٨/٢٨، وعمل به اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ .
  - القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بالضرائب علي الدخل، الجريدة الرسمية العدد ٣٧ (تابع) في ١٩٨١/٩/١٠ .
  - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير، الجريدة الرسمية العدد ٣٩ في ١٩٧٥/٩/٢٥ .
  - القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق رأس المال، الجريدة الرسمية العدد ٢٥ (مكرر) في ١٩٩٢/٦/٢٢ .
  - القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة علي المبيعات، الجريدة الرسمية العدد ١٨ (تابع أ) في ١٩٩١/٥/٢ .
  - القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتوثيق والشهر، نشرة تشريعية عدد مارس، ص ١٢٨٠، العدد ٦٧ في ١٩٦٤/٣/٢٢ .
  - القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر، الجريدة الرسمية العدد ٧ في ١٩٧٦/٢/١٢ .
  - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية، الجريدة الرسمية العدد ٢٥ (تابع) في ١٩٧٩/٦/٢١ .
  - القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ الخاص بتنظيم الإعفاءات الجمركية، الجريدة الرسمية العدد ٣٤ (تابع) في ١٩٨٦/٨/٢١ .
  - القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ بشأن منح التزام المرافق العامة لإنشاء إدارة واستغلال المطارات أراضي النزول، الجريدة الرسمية العدد ٦ (مكرر) في ١٩٩٧/٢/٨ .

لنا مؤشراً واضحاً لما يتجه إليه المشرع المصري في هذا المجال، نظراً لأن إقدام المشرع علي إلغاء وتعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ جاء نتيجة متطلبات واقعية وفعلية، للمجتمع المصري في هذا المجال، وبالتالي لا يستقيم التعرض لقانون تم تعديله، بل إلغاء وهو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وعلي ذلك رأينا استعراض القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ لاتفاقه مع الواقع الحالي .

ومن هنا رأينا أن ما جاء بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الصادر فيه الحكم بعدم الدستورية، جاء متفقاً مع منظور المشرع حالياً، وبالتالي يستحق منا الدراسة والتحليل والبحث .

### المبحث الأول الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم الصناعات في مصر

منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، والدولة تولي اهتماماً كبيراً ومركزاً للنشاط الصناعي، حيث تم إنشاء المجلس القومي للإنتاج عام ١٩٥٥، ثم إنشاء وزارة الصناعة عام ١٩٥٧، حيث تم وضع أول برنامج قومي للتصنيع عام ١٩٥٧ ينفذ علي خمس سنوات، تم اختصاره علي ثلاث سنوات . وسوف نتعرض لأهم القوانين الصناعية في مصر والتي تحكم كافة الأشكال والأنماط الموجودة في مصر مخصصين لكل منهم مطلباً مستقلاً .

### المطلب الأول القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الصناعة وتشجيعها في مصر

يعتبر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بمثابة الدستور الصناعي في مصر، حيث يتضمن هذا القانون ثلاثة أبواب تظهر في تنظيم الصناعة، وتشجيع ودعم الصناعة، وفي الأحكام العامة والانتقالية .

ولقد راعي المشرع المصري، قواعد وإجراءات خاصة بالترخيص والقيد للمنشآت الصناعية، حيث قرر عدم جواز إقامة المنشآت الصناعية أو توسيعها، أو تغيير غرضها الصناعي، وكذلك أماكن تواجدها، إلا بترخيص من وزير الصناعة، وذلك بعد أخذ رأي لجنة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية، علي أن يراعي في ذلك حاجة البلاد الاقتصادية وإمكانيات الاستهلاك المحلي والتصدير، وكل ذلك في نطاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة" المادة الأولى، كما أن القانون، قد ألزم المنشآت الصناعية التي تباشر نشاطاً في الصناعات الأساسية أو الاقتصادية، وترغب في وقف إنتاجها أو تقلل منه، فيما يجاوز الحدود التي بينها القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن - أن تتقدم بطلب إلى وزارة الصناعة قبل التوقف بشهر علي الأقل وهذا في الحالات العادية .

ونضيف بأن هناك القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن السجل الصناعي، وهو أحد القوانين المكملة للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الصناعة فيما يخص التسجيل والقيد، حيث أنه أضاف مزايا جديدة، أهمها اعتبار السجل الصناعي مصدراً رئيسياً لتغذية بنك المعلومات الصناعية بكافة البيانات عن الصناعة ومتابعة أية تغييرات تطرأ عليها، حتى تكون في متناول المخطط وفي خدمة المستثمر<sup>(١٦٢)</sup> .

(١٦٢) الأهرام الاقتصادي، دليل السجل الصناعي، القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ وزارة الصناعة والثروة المعدنية، الهيئة العامة للتصنيع،

ملحق في ١٥ مايو ١٩٧٩، ص ٥٥ .

وهنا تظهر أهمية السجل الصناعي، حيث يقدم لراغب إقامة المشروعات الصناعية صورة واضحة عن النشاط الصناعي بالنسبة للاستثمارات والإنتاج والخامات والعمالة، وغيرها من البيانات المفيدة لأصحاب المشروعات والمستثمرين .  
ونستخلص مما تقدم أن الإجراءات التي نص عليها هذا القانون، تتسم بالصعوبة وعدم مواكبة النظام الاقتصادي الحالي، حيث يجب إزالة أغلب الإجراءات التي تعوق حركة الاستثمار الصناعي .

ونري الأخذ بما جاءت به المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨، بشأن الترخيص والقيود في التنظيم الصناعي، فيما تضمنته وحددته من ضرورة مراعاة حاجة البلاد الاقتصادية وكذلك إمكانات الاستهلاك المحلي والتصدير، وفي نطاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهذا يحتاج نوعاً من التنسيق الكامل بين الوزارات المعنية لاسيما وزارة التخطيط، وحتى لا يركز لمنشأة صناعية، لسنا في حاجة إليها أو لا نتاجها- وهذا ما نشاهده اليوم- وخصوصاً في مجال الملابس القطنية والنتيشيرتات، حيث نجد أن هذه النوعية متوافرة في الأسواق بما يتجاوز حدود الطلب الفعال و بأرخص الأسعار، وهنا نري ضرورة دراسة السوق ومتطلباته قبل الإقدام علي استثمارات إنتاجية جديدة .

### المطلب الثاني القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار

منذ منتصف السبعينات، انتهجت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي، وذلك بهدف تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية إلى مصر، حيث صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، ثم صدر قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ معدل لنفس القانون، حيث منح المستثمر المصري كافة المزايا التي كان يحصل عليها المستثمر العربي والأجنبي، كما حد من المعوقات الإدارية والإجرائية التي تؤثر علي نمو حجم الاستثمار بتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر ومعالجة المشاكل التي تواجه المشروعات القائمة (١٦٣) .

ومع تعاظم التنافس العالمي بين الدول، واتفاقية التجارة العالمية، دعا ذلك إلى العمل علي تشجيع دور الاستثمار وتعاظمه، من أجل ذلك صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار، بهدف توحيد الضمانات والحوافز الاستثمارية في قانون مستقل .

ولقد أوضح القانون، بشكل قاطع أهم الضمانات التي تقدمها الحكومة المصرية، لأية استثمارات تقام علي أراضيها، ومنها حماية المال المستثمر من أي اعتداء عن طريق تأمين الشركات والمنشآت، أو الاستيلاء أو التحفظ علي أموالها، أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها . كذلك أجاز القانون للشركات والمنشآت التي تقام في مناطق معينة إمكانات الحصول علي أراض دون مقابل، من الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة المالكة لهذه الأراضي (١٦٤) .

(١٦٣) قانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون الاستثمار، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣١ لسنة ١٩٨٩ الصادر بشأن اللاحة

التنفيذية لقانون الاستثمار، مجلة المحاماة، تشريعات عام ١٩٨٩، عام ١٩٩٠، ص ص ١٦٩ - ٢٠٠، ٢٩١ - ٣٦٣ .

(١٦٤) سامية مصلحي، أهم الملامح لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والمعمول به في ١٢/٥/١٩٩٧، ورقة عمل مقممة في ندوة عن الضمانات الصغيرة أداة لمجابهة الفقر في محافظات الصعيد، بمعهد التخطيط القومي، مؤسسة فريد ريش ايبيريت للفترة من ٨ - ٩ مارس ١٩٩٨، ص ص ٣ ، ٢ .

والخلاصة هي أن هذا القانون، قد اهتم بالمشروعات والشركات الخاصة بالصناعة والتعدين، وكذلك المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، لاسيما الصناعات الصغيرة، ولما كان كذلك، فكان من الضروري إلقاء الضوء عليه، باعتباره يساعد علي توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة .

### المطلب الثالث القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بقطاع الأعمال العام

يعتبر قطاع الأعمال العام- لاسيما في مجال الصناعة - أحد القطاعات الصناعية الهامة التي تستحوذ علي أغلب المواد الخام، والأجزاء النصف مصنعة سواء المحلية أو المستوردة، نظراً لأنه مازال يحصل علي الأولوية في سد احتياجاته أولاً ثم تحصل باقي المشروعات الصناعية الأخرى، وخصوصاً الصناعات الصغيرة، علي احتياجاتها، مما يؤثر بالسلب علي تلك الصناعات . نظراً لأن المنافسة سوف تكون في غير صالح القطاع الخاص، ولاسيما الصناعات الصغيرة والتي نبغي تنميتها وتطويرها (١٦٥) .

ولقد أردنا إلقاء الضوء علي القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بقطاع الأعمال العام، بهدف تحديد أهم المبادئ التي يتناولها هذا القانون بهدف التعرف علي قانون من أهم القوانين الحالية التي تنظم شركات قطاع الأعمال العام في مجال الصناعة . حيث تشرف وزارة قطاع الأعمال العام علي الشركات القابضة والتي تشرف بطبيعته الحالية علي الشركات التابعة (١٦٦) .

ومن هنا يتضح أن هناك ست شركات قابضة خاصة بالصناعة وهذه الشركات تمثل نسبة لا يستهان بها في مجال الصناعة في مصر . نظراً لكونها الركيزة الأساسية التي قامت عليها الصناعة في مصر، منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وبتطبيق القوانين الاشتراكية في مصر، وهذا يوضح أن النظام القانوني الصناعي متشعب ومتعدد، ويحتاج إلى تنسيق وتوحيد، حتى يتمكن من دفع عجلة التنمية في مصر .

(١٦٥) إجلال عبد المنعم حافظ ، علي محمود المبيض ، إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة ، من خلال كتاب موضوعات مختارة في

الإدارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مطبعة الأيمان ، عام ١٩٩٤، ص ص ١٧٤، ٢٧٥ .

(١٦٦) وزارة قطاع الأعمال العام، تقرير إنجازات الخصخصة، المكتب الفني، وزير قطاع الأعمال العام ، في ٢٨/٢/٢٠٠١، ص ٧

|                                                 |                                            |
|-------------------------------------------------|--------------------------------------------|
| - الشركة القابضة للتجارة .                      | - الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس    |
| - الشركة القابضة للصناعات المعدنية والتعدينية . | - الشركة القابضة للصناعات الهندسية         |
| - الشركة القابضة لللدوية والكيمائيات .          | - الشركة القابضة للصناعات الكيماوية        |
| - الشركة القابضة القومية للتشييد والتعمير .     | - الشركة القابضة للصناعات الغذائية         |
| - الشركة القابضة للنقل البري والبحري .          | - الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما |

## المبحث الثاني الأطر القانونية والتنظيمية للصناعات الصغيرة في مصر

بداية لا يمكن الجزم بأن هناك قانوناً ينظم ويحكم الصناعات الصغيرة في مصر، وذلك يرجع إلى عدم تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة في مصر، بشكل واضح ومحدد مما يؤدي إلى صعوبة في سن قانون خاص بالصناعات الصغيرة. نظراً لأن القانون يحكم وينظم أنشطة محددة المعالم، ويظهر ذلك في كل قانون يتم إصداره وذلك في بابيه التمهيدي أو ما يسمى " مواد الإصدار"، من أجل ذلك يتعذر وضع قانون للصناعات الصغيرة في مصر.

ولقد حاول البعض <sup>(١٦٧)</sup> اقتراح قانون لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضمن هذا الاقتراح بقانون خمسة أبواب بإجمالي ثمانية وعشرون مادة <sup>(١٦٨)</sup>.

هذا ولقد تم عرض الاقتراح بالقانون الخاص بتنمية الصناعات الصغيرة، علي لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب، حيث أقرته بعد ما قامت بتعديل بعض المواد، وإلغاء البعض الآخر.

إلا إنه وحتى الآن- لم نتعرف علي الأسباب، التي حالت دون عرض الاقتراح بقانون علي مجلس الشعب لإقراره أو تعديله، وهنا نري ضرورة عرض كافة المحاولات الجادة التي سبقت في مجال الصناعات الصغيرة، حتى يمكن الوقوف علي الصعوبات التي تحول دون وضع قانون ينظم المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر، وذلك حتى نستطيع إيجاد حلول لهذه المعوقات أو الصعوبات.

وهذا لا ينفي أن هناك بعض القوانين التي ربما تحكم الصناعات الصغيرة في مصر، وسوف نتعرض لها تباعاً في ثلاثة مطالب، ففي المطلب الأول نتناول القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بإنشاء صندوق لدعم الصناعات الريفية، وفي المطلب الثاني سوف نتعرض للقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ والخاص بالتعاون الإنتاجي، وفي المطلب الثالث نستعرض القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية على الرغم من الحكم عليه بعدم الدستورية وذلك للأسباب التي استعرضناها من قبل.

<sup>(١٦٧)</sup> محمد عبد العال خليف، عضو مجلس الشعب، عام ١٩٩٦، حيث تم عرض هذا الاقتراح علي لجنة الصناعة والطاقة بمجلس

الشعب، وقامت بدراسته إلا أنه وحتى الآن لم يعرض علي المجلس.

<sup>(١٦٨)</sup> يتعرض المشروع في الباب الأول إلى الأحكام العامة، والتي تتضمن تعريف العبارات والألفاظ التي يتناولها المشروع، كما

أنه يتضمن الشكل القانوني للمشروع، ويعطي الأولوية والاستفادة من هذا القانون للمشروع الصناعي الذي يساهم في توفير فرص عمل للمواطنين وذلك من خلال ثلاث مواد من المادة الأولى وحتى المادة الثالثة.

- وفي الباب الثاني، يتناول المشروع - الهيئة المسنولة والمناطق بها دعم وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من حيث التعريف والتشكيل، ثم يقرر الدور الذي تلعبه هذه الجهة وذلك من خلال أربع مواد ابتداءً من ( المادة الرابعة وحتى المادة

السابعة )

- يتعرض الباب الثالث من المشروع، إلى المواد المالية والتمويل وذلك من خلال فصلين، الأول نتناول فيه الاستثمار في المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. والثاني يتحدث عن مصادر التمويل للمشروع الصناعي الصغير والمتوسط

ويتضمن هذا الباب ست مواد تبدأ من المادة الثامنة وحتى المادة الثالثة عشر.

- وفي الباب الرابع نتناول فيه كيفية إنشاء مشروع والترخيص والقيد له من خلال ثلاث مواد تبدأ من المادة الرابعة عشر وحتى المادة السادسة عشر.

وفي الباب الخامس والأخير، تعرض المشروع إلى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال ١٢ مادة، تبدأ من ( المادة السابعة عشر وحتى المادة الثامنة والعشرون )

## المطلب الأول القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بإنشاء صندوق دعم الصناعات الريفية

يهدف هذا القانون إلى دعم وإعانة الصناعات الريفية مالياً، وذلك لإعاشها فنياً وإدارياً، حتى تستمر في نشاطها، دون أن تعتمد كلية على المساعدة الحكومية . ولقد حدد القانون ١٦٧ لسنة ١٩٥٦، شروط منح هذه القروض، ومدتها، والغرض منها، والمستفيدين بها، كما أنه عهد لبعض الأفراد بالرقابة والإشراف على الجهات التي منحت القرض، وذلك حتى تتحقق من أن هذه المبالغ، تصرف في إطار الأغراض التي أخذت من أجلها هذه القروض .

ولقد تضمن القانون عدداً من المواد وهم ست (١٦٩) . هذا ولقد صدر قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٦ والمؤرخ في ١٩٥٦/٧/٢٤، باعتماد اللائحة الداخلية لصندوق دعم الصناعات الريفية (١٧٠) .  
ولقد حددت اللائحة تبعية الصندوق، وكيفية إيداع أمواله في بنك التسليف الزراعي والتعاوني في حساب خاص باسم صندوق دعم الصناعات الريفية .

وقد تضمنت اللائحة شروطاً للصرف من الصندوق، أهمها عدم جواز الصرف لأي جهة إلا للجمعيات الصادر بشأنها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، والتي تقوم بالصناعات الريفية وذلك طبقاً لما يقرره مجلس إدارة الصندوق، كما اشترطت اللائحة، لكي تمنح القرض، إجراء بحث اقتصادي وفني للجمعية طالبة القرض، وذلك بمعرفة مكتب الصناعات الريفية بالإدارة العامة للتخطيط الاجتماعي، ثم يعرض هذا الرأي على مجلس إدارة الصندوق لتقدير ما يراه مناسباً .

ويراعي عند منح القرض أو الإعانة، أن يكون بالقدر الذي يمكن الجمعية القائمة بنشاط الصناعات الريفية من الانتعاش دون اعتمادها كلية على المساعدة الحكومية، لاسيما وأن هذه القروض بدون فوائد ولأجل قصير أو متوسط وذلك بحسب الأحوال، فإذا كان القرض بهدف التأسيس أو التوسع فتكون مدة القرض في هذه الحالة عشر سنوات بحد أقصى . ويراعي في ذلك كل جمعية على حدة، وبحسب الأعمال التي أعطت القرض من أجلها، وفي حالات الأجل القصير لا يجوز أن تكون المدة أكثر من سنة . وفي جميع الأحوال تسدد هذه القروض على أقساط .

(١٦٩) حسن الفكهاتي ، القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٦ ، بإنشاء صندوق لدعم الصناعات الريفية، المؤسسة التشريعية الحديثة ،

جمهورية مصر العربية، المجلد الخامس عشر، ص ص ٩ ن ١٠ .  
باستعراض هذه المواد نجدان في المادة الأولى تلقي الضوء على المنشأة والهدف من صندوق دعم الصناعات الريفية والبيئية والشخصية الاعتبارية التي يتمتع بها من خلال القانون ، وتبعيته لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . ( م ١ )  
- المادة الثانية تتحدث عن تشكيل مجلس أداره الصندوق . ( م ٢ )

- المادة الثالثة تناول اختصاص مجلس الإدارة - في الإدارة والصرف من أموال الصندوق .  
- لتقديمها من خلال قروض وإعانات للصناعات الريفية والبيئية والإعاش الريفي .  
- وفي المادة الرابعة ، تستعرض هذه المادة تمويل هذا الصندوق وذلك من خلال المبالغ التي تخصصها وزارة الشؤون الاجتماعية، الهيئات والوصايا ، الأحوال الأخرى التي يقررها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل . ( م ٤ )  
- في المادة الخامسة - حددت استقلالية الصندوق من حيث إدارته وميزانيته وقواعد الصرف، وشروط منح الإعانات والقروض دون التقيد بالقوانين واللوائح والتعليمات التي تخضع لها وزارات والمصالح الحكومية . ( م ٥ )  
- في المادة السادسة ، تشير إلى العمل بهذا القانون من تاريخ نشر في الجريدة الرسمية . ( م ٦ )

(١٧٠) حسن الفكهاتي - المرجع السابق ، ص ص ٣٧ ، ٣٨ .

وينشأ الصندوق سجلات لرصد أسماء الصناعات الريفية والجمعيات القائمة بها، ومقدار القرض الذي حصلت عليه تلك الجمعيات أو الجهات، ونوعها، ومددها، ومعيار استحقاقها، وكيفية سدادها، وكذلك الإعانات التي تمنح لتلك الجمعيات أو الهيئات .

ونخلص من كل ما تقدم إلى أن الدولة، قد ساهمت من خلال الصندوق في دعم وتحفيز الصناعات الصغيرة وخصوصا الريفية وذلك منذ عام ١٩٥٦، ومن الممكن اعتبار القانون ١٦٧ لسنة ١٩٥٦ والخاص بإنشاء صندوق دعم الصناعات الريفية، بمثابة بداية أو باكورة لوضع قانون للصناعات الصغيرة في مصر، لما له من دور تنموي وفعال للمشروعات الصناعية الريفية لكي تستمر وتنمو .

إلا أننا نرى أن هناك فئة مستفيدة من هذا القانون، وفئات أخرى غير مستفيدة، حيث حدد القانون الفئات التي تتمتع بمزايا الصندوق وهي الجمعيات التي تخدم الصناعات الريفية والتي يصدر بها قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل فقط، وهنا تكون الاستفادة محدودة للغاية مما يجعلنا نطالب بتوسيع مظلة الصندوق، حتى يكون للصناعات الريفية، ولغيرها من الصناعات، وأيضا للجمعيات وللأفراد وغيرهم، حتى يتم تشجيع العمل الحر .

#### المطلب الثاني

القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥

#### الخاص بالتعاون الإنتاجي

يعتبر التعاون الإنتاجي، أحد فروع القطاع التعاوني في جمهورية مصر العربية، وذلك طبقا للقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ويعمل هذا القانون علي تنظيم وتنمية طاقات الإنتاج في الصناعات الحرفية والخدمات الإنتاجية، حيث يتولي دعمها فنيا واقتصاديا وإداريا، وعلي الأخص في مجالات التمويل والتوريد والتسويق والتدريب والتنظيم والتعاقد وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية، وذلك بهدف دعم الاقتصاد القومي في إطار الخطة العامة للدولة وفي ظل المبادئ التعاونية<sup>(١٧١)</sup> . (المادة الأولى من القانون)

ويتكون البنيان التعاوني الإنتاجي، طبقا لأحكام هذا القانون من<sup>(١٧٢)</sup> :- (المادة ٢، ٣ من القانون)

- ١- الجمعيات التعاونية الإنتاجية الأساسية وعددها ٤٧٠ جمعية أساسية منتشرة بمختلف محافظات مصر ومنطقة عملها قرية أو حي أو مدينة أو وحدة علي الأكثر، وتضم في عضويتها العاملين في مهن حرفية أو أنشطة إنتاجية متماثلة .
- ٢- الجمعيات التعاونية الإنتاجية الاتحادية وعددها أربع جمعيات اتحادية، ومنطقة عملها محافظة واحدة، وتتكون من الجمعيات الأساسية العاملة في أنشطة متماثلة داخل المحافظة .
- ٣- الجمعيات التعاونية الإنتاجية العامة، وعددها ١٣ جمعية عامة، ومنطقة عملها جميع محافظات الجمهورية، وتتكون من الجمعيات الأساسية والاتحادية العامة في أنشطة نوعية متماثلة .

<sup>(١٧١)</sup> الاتحاد التعاوني الإنتاجي ، التعاون الإنتاجي ، نظره عامة ، احتفالات اليوبيل الفضي للاتحاد التعاوني الإنتاجي ١٩٧٥ - ٢٠٠٠

تحت رعاية قائد نهضة مصر الحديثة ، السيد الرئيس/ محمد حسني مبارك ، أكتوبر عام ٢٠٠٠ ، ص ١٢ .

<sup>(١٧٢)</sup> الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، قوانين التعاون الإنتاجي والاستهلاكي ، القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ ، الطبعة

الثانية ، عام ١٩٩٨ ، ص ٩١ - ١٣٥ .

٤- الاتحاد التعاوني الإنتاجي المركزي وهو أعلى منظمة تعاونية شعبية إنتاجية غير حكومية تتولى الإشراف علي الجمعيات التعاونية بهدف نشر وتوسيع وتطوير الحركة التعاونية ودعم الجمعيات الإنتاجية والتنسيق بينهما ( المادة ٦٤ من القانون ) وهذا الاتحاد يشرف علي جميع الجمعيات التعاونية والإنتاجية الحرفية .

والملاحظ من خلال استعراض أهم مواد في القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥، أن هناك شروطا محددة للاستفادة من هذا القانون، وعلي رأسها أن يكون الأفراد الراغبون في الانضمام للجمعيات في مهن حرفية أو أنشطة إنتاجية متماثلة .

هذا، ولقد صدر قرار وزير الدولة للحكم المحلي والشباب والتنظيمات الشعبية والسياسية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٦ بالوقائع المصرية في ١٢ مارس سنة ١٩٧٧ - العدد ٥٩ موضحا فيه من هو الحرفي، حيث نصت في المادة الأولى منه علي أنه " يقصد بالحرفي في تطبيق أحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه كل من يزاول حرفة معينة بنفسه، أو يزاولها بنفسه مع عمال لا يزيد عددهم عن تسعة، وأي عدد من الصبية، ويعتمد على عمله بصفة أساسية علي المجهود اليدوي وإن استعان ببعض الآلات والمعدات والماكينات سواء اليدوية أو الميكانيكية أو الكهربائية .

ويعتبر ذلك - من وجهة نظرنا- نوعا من أنواع التضييق، وخصوصا في هذه المرحلة، حيث تسعى الدولة في تشجيع وتنمية العمل الحر . كما أن الانضمام إلى الجمعية يشترط فيه بلوغ سن الرشد وهذا يعتبر قيذا آخر يجب النظر إليه . والرأي عندنا هو الارتباط بسن العمل لا سن الرشد، والأخذ بعين الاعتبار الظروف التي يعاني منها الشباب والمجتمع المصري بشكل عام، والعمل علي تعديل القوانين بحيث تتفق مع الظروف الحالية .

### المطلب الثالث

القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩

بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية

ساهمت وزارة الشؤون الاجتماعية، وعلي مدي طويل، في العمل علي تنمية المجتمع المصري ورفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والجماعات .

ومن أبرز الأنشطة التي قامت بها مشروع الأسر المنتجة، وهو يعتبر أحد المشروعات الاجتماعية ذات الصبغة الاقتصادية، التي ساعدت في تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع المصري، وذلك من خلال استغلال الطاقات والقدرات الشخصية للأسر في أوقات فراغهم في عمل منتج، وعلي المدى البعيد يمكن أن تؤدي إلى التشغيل الكامل، والذي يساهم في الحد من مشكلة البطالة الموجودة في المجتمع المصري .

واستكمالا لهذا الجهد وتشجيعا للعمل التطوعي الذي يخدم تنمية المجتمع، صدر القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية (١٧٣) .

ولقد حدد هذا القانون، الجمعيات والمؤسسات التي ينطبق عليها أحكامه، وذلك من خلال المادة الأولى منه، والتي نصت علي " تعتبر جمعية في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم

(١٧٣) قانون الجمعيات الأهلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ولائحته التنفيذية الجديدة، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٠، دار العربي للنشر وتوزيع

مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين، أو أشخاص اعتباريين، أو منهما معا ولا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول علي ربح مادي .

وفي تحقيق أغراض الجمعيات وحقوقها والتزاماتها، نصت المادة الحادية عشرة من القانون علي أن " تعمل الجمعيات علي تحقيق أغراضها في الميادين المختلفة لتنمية المجتمع وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللاحة التنفيذية .

ويجوز للجمعية، بعد أخذ رأي الاتحادات المختصة وموافقة الجهة الإدارية أن تعمل في أكثر من ميدان يحظر إنشاء الجمعيات السرية ٥٠ الخ"، كما أن المادة الثامنة عشرة من نفس القانون قد نصت علي أنه "يجوز للجمعية في سبيل تحقيق أغراضها ودعم مواردها المالية أن تقيم المشروعات الخدمية والإنتاجية والحفلات والأسواق الخيرية والمعارض والمباريات الرياضية".

أما بخصوص المؤسسات الأهلية، فنجد أن المادة ٥٤ من القانون نصت علي أن " تسري علي المؤسسات الأهلية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا الباب -الأحكام المقررة في شأن الجمعيات" . ويكون هدف هذه المؤسسات تقديم خدمات دون تحقيق ربح .

وعن إنشاء المؤسسة الأهلية، فلقد نصت المادة ٥٦ من نفس القانون علي أنه "يكون إنشاء المؤسسة الأهلية بواسطة مؤسس واحد أو مجموعة من المؤسسين من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين أو منهما معا .

كما أن المادة ٦٠ من نفس القانون أشارت إلى أن " يتولي إدارة المؤسسة الأهلية مجلس الأمناء وفقا لنظامها الأساسي، ويمثلها رئيس المجلس أمام القضاء وقبل الغير" .

أما عن إنشاء صندوق لإعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية، فلقد نصت المادة ٧٠ علي أنه " ينشأ بوزارة الشئون الاجتماعية صندوق لإعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة وفق أحكام هذا القانون" .

وتكون موارد الصندوق علي الأخص طبقا لحكم المادة ٧٤ من :-  
-المبالغ المدرجة بالموازنة العامة للدولة لإعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية - حصيلة الهبات والإعانات والتبرعات التي يتلقاها الصندوق - حصيلة ما يؤول إليه من أموال الجمعيات والمؤسسات الأهلية - حصيلة الرسوم الإضافية المفروضة لصالح الأعمال الخيرية .

وتخصص موارد الصندوق للصرف منها لتحقيق أغراضها وعلي وجه الخصوص (١٧٤) .

والخلاصة تتحدد في أنه لا يوجد قانون يحكم الصناعات الصغيرة في مصر بشكل مباشر وبمفهوم حديث، وإذا أردنا دعم وتنمية هذه المشروعات الصناعية الصغيرة، لابد أولا: تحديد مفهوم هذه الكيانات من خلال مشاركة وزارة الصناعة، وزارة التنمية المحلية، ووزارة التخطيط، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزارة التعليم، ووزارة قطاع الأعمال العام، وغيرها من الجهات المعنية بهذا الامر .

(١٧٤) ن: - تقديم الإعانات للجمعيات والمؤسسات الأهلية المنشأة وفقا لأحكام القانون .

- إصدار النشرات التي تمكن المتبرعين في الداخل والخارج من تجديد قدر إسهاماتهم .
- إعداد ونشر دليل سنوي للجمعيات والمؤسسات الأهلية لتمكين المواطنين الإسهام فيها .
- إقامة المشروعات الخدمية والإنتاجية والحفلات والأسواق الخيرية والمعارض والمباريات الرياضية بهدف تنمية موارده .

وهذا ما سوف نقوم به خلال الدراسة الميدانية بعدها ربما يمكن اقتراح قانون ينظم هذه الكيانات بعد وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة، ونؤكد على ضرورة ذلك، وإلا سوف يصعب بلا استحيل وضع قانون ينظم هذه الكيانات .

ونكتفي بهذا القدر، وننتقل إلى الباب الثاني حيث نستعرض فيه التجربة المصرية والأجنبية للصناعات الصغيرة مع إلقاء الضوء على أهم المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة في مصر، والدروس المستفادة من التجربة الأجنبية .

ثم نتعرض إلى الدور الذي يمكن أن تقدمه الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر من خلال قيام الباحث بعمل استمارتي استبيان، الأولى : موجهة إلى المستفيدين من الصندوق الاجتماعي، والثانية : لأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة، وهم من جهات متعددة، بهدف الوصول إلى حجم الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري وكذلك حاجات تلك الصناعات للقوانين الجديدة في مجال الصناعات الصغيرة .

# الباب الثانى

التجارب المصرية والأجنبية  
فى مجال الصناعات الصغيرة  
ودورها فى حل مشكلة  
البطالة

## الباب الثاني التجارب المصرية والأجنبية في مجال الصناعات الصغيرة ودورها في حل مشكلة البطالة

تعتبر تنمية المشروعات الصغيرة، من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول المتطلعة إلى النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، خاصة وأن الكثير من خاماتها يتوفر محلياً، بالإضافة إلى أن إنتاجها يعتمد أساساً على المجهود البشري والإبداعي الفني، بما يزيد من فرص العمل، ويحقق زيادة في الدخل القومي.

من أجل ذلك، عنت الدول بتنمية المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة، بعد ما استطاعت بعض الدول أن تحقق نجاحاً منقطع النظير في هذا المجال.

وتعتبر مصر من الدول التي اهتمت بالمشروعات الصغيرة، باعتبارها أحد المكونات الهامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وتحرير التجارة، بعد ما انتقل وتحول عبء العملية الإنتاجية من الحكومة إلى القطاع الخاص. إلا أن هذا الاهتمام، ومع الأسف الشديد لم يحظ بالتوفيق المرجو، نظراً لأنه لم يحقق المستهدف منه في الحد من مشكلة البطالة في مصر، مقارنة بما تم في بعض الدول التي اهتمت بهذه المشروعات.

وعليه رأينا تخصيص هذا الباب، في استعراض التجربة المصرية في مجال الصناعات الصغيرة، وأهم المعوقات التي تقف حائلاً دون تنميتها وتطويرها ( الفصل الأول ).

بعدها نتعرض إلى تجربة بعض الدول في مجال الصناعات الصغيرة، والدروس المستفادة من تجارب تلك الدول ( الفصل الثاني ) .

وأخيراً نتناول دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، من خلال (الفصل الثالث )، وذلك للتعرف على ما انتهت إليه الدراسة الميدانية .

### الفصل الأول " التجربة المصرية للصناعات الصغيرة " وأهم المعوقات التي تواجهها

قامت الحكومات فيما مضى، وقبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بتشجيع إقامة المشروعات الصناعية بشكل عام، بصرف النظر عن نوعيتها - كبيرة كانت أم صغيرة - نظراً لأن حجم المشروعات الصناعية لم تكن ضمن اهتمامات الدولة في ذاك الوقت .

ومع مجيء الثورة، بدأت تظهر العناية بالصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وظهرت جهود محدودة في مجال الصناعات البينية والريفية والصناعات الصغيرة<sup>(١٧٥)</sup>.

(١٧٥) منير شعراوي، " الصناعات الصغيرة - الوضع الراهن - المعوقات - التوصيات "، ندوة المشروعات الصغيرة وخلق

فرص عمل، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠١، ص ٣، ٤ .

- ففي عام ١٩٥٦ إنشاء صندوق دعم الصناعات الريفية والبينة، وكان يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية .

- وفي عام ١٩٦٠ أُنشئت المؤسسة المصرية العامة للصناعات الصغيرة والتعاون الإنتاجي، بهدف رعاية الصناعات الحرفية، وكانت تتبع وزارة الصناعة .

ونظراً لتعدد البرامج المساندة للمشروعات الصغيرة في مصر، فإننا نري اختيار أهمها لنلقي عليها الضوء<sup>(١٧٦)</sup>، حيث إن ستة برامج فقط، هي التي تخدم كافة المحافظات بالجمهورية وهذه البرامج هي :-

- ١- مشروع الأسر المنتجة ( الشئون الاجتماعية ) .
- ٢- مشروع تنمية المشروعات الصغيرة ( الصندوق الاجتماعي للتنمية ) .
- ٣- مشروع التصنيع الزراعي والتنمية الريفية ( البنك الزراعي ) .
- ٤- مشروع انتمان المشروعات الصغيرة ( بنك ناصر الاجتماعي ) .
- ٥- مشروع ضمان الائتمان ( شركة ضمان مخاطر الائتمان ) .
- ٦- برنامج التنمية الريفية المتكاملة ( شروق ) .

أما بقية البرامج، فهي موزعة بين المحافظات، مع التركيز النسبي على محافظات شمال الصعيد، وجنوب مصر .

ونظراً لأنه يتعذر، إلقاء الضوء على البرامج الست المشار إليها سالفاً، لكونها تخدم محافظات الجمهورية، فإننا سنتعرض لثلاثة منها فقط هي :-

- ١- مشروع الأسر المنتجة التابع لوزارة الشئون الاجتماعية .
  - ٢- مشروع التنمية الريفية المتكاملة ( شروق ) التابع لصندوق التنمية المحلية .
  - ٣- مشروع تنمية المشروعات الصغيرة التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية .
- مخصصين لكل منهم مطلباً مستقلاً، مع التركيز على الصندوق الاجتماعي للتنمية، باعتباره بيت القصيد في هذه الدراسة وباعتباره " دراسة الحالة " التي سيقوم عليها البحث، وذلك كله في المبحث الأول .

بعدها سوف نتعرض إلى المعوقات التمويلية، والمعوقات غير التمويلية التي تواجه الصناعات الصغيرة في مصر من خلال المبحث الثاني، مخصصين لكل منهما مطلباً مستقلاً .

- 
- وفي عام ١٩٦٩ أُنشئت الهيئة العامة لتنمية الصناعات الحرفية .
  - وفي عام ١٩٧٣ إنشاء جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي، ولقد تحول تبعية هذا الجهاز إلى وزارة الإدارة المحلية، وفي نفس الوقت تقرر بأن الصناعات الحرفية هي الصناعات التي لا يزيد عمالها عن ٩ عمال .
  - وفي عام ١٩٧٧، قام البنك الدولي بعمل دراسات استهدف منها، تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، وذلك من خلال تقديم قروض لبنك التنمية الصناعية، بهدف إنشاء مشروعات صناعية صغيرة، كما تم تمويل دراسات جدوى، لإقامة منشأة صناعية صغيرة بمدينة العاشر من رمضان .
  - وفي عام ١٩٨٢، قامت وزارة الصناعة، بوضع خطة شاملة لتطوير الصناعات الصغيرة، أسهم في إعدادها وزارتا الصناعة والتخطيط، واتحاد الصناعات المصرية، وبنك التنمية الصناعية .
  - وفي عام ١٩٨٣، قام جهاز الصناعات الحرفية بعمل دراسة، بهدف تطوير تلك الصناعات، من خلال تمويل البنك الدولي، ولقد شارك في إعداد هذه الدراسة أحد بيوت الخبرة الأمريكية .
  - وفي عام ١٩٩١ صدر القرار الجمهوري رقم ٤٠ بشأن إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع لمجلس الوزراء بهدف الحد من الآثار التي يتعرض لها المجتمع من أثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث كان ضمن أهم الحلول التي اهتمت بالمشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة . ولقد صدر القرار الجمهوري رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٩٩ بإنشاء جهاز تنمية المشروعات، بهدف تنمية المشروعات الصغيرة القائمة والجديدة .

<sup>(١٧٦)</sup> شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا، الطاقة التحويلية والقدرة الاستيعابية لقطاع الأعمال الصغيرة في مصر

" التقرير الثاني " مقدم إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية، مايو ٢٠٠١، ص ص ١٣ - ٢٠ .

- حيث إن عدد البرامج في مصر ٢٤ برنامج، محددة في الفئات المستهدفة بحسب مكونات النشاط، وتوزيعها المكاني وهذه البرامج مقسمة كالآتي:-

- أ- عدد ١٤ برنامج تختص به الجمعيات الأهلية .
- ب- عدد ٣ برنامج تختص به وزارة الشئون الاجتماعية .
- ج- عدد ٤ برنامج تختص بهم البنوك الوطنية، والائتمان الزراعي، وبنك ناصر الاجتماعي .
- د- عدد ١ برنامج يختص به الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع لمجلس الوزراء المصري .
- هـ- عدد ١ برنامج يختص به صندوق التنمية المحلية .
- ل- عدد ١ برنامج تختص به شركة ضمان مخاطر الائتمان .

# المبحث الأول

## التجربة المصرية في مجال الصناعات الصغيرة

### المطلب الأول

### مشروع الأسر المنتجة

يعرف مشروع الأسر المنتجة بأنه " مشروع اجتماعي يستهدف رفع المستوى المعيشي للأسرة عن طريق تنمية موارد أفرادها الاقتصادية، من خلال استغلال طاقاتهم وخبراتهم وأوقات فراغهم، وباستخدام الخامات المحلية ما أمكن، وتقديم الخامات إلى المنتمين إلى المشروع (١٧٧) "، ويستهدف مشروع الأسر المنتجة (١٧٨) .

ويعتبر مشروع الأسر المنتجة بصورته المعاصرة، أحد أهم المشروعات الاجتماعية ذات الصبغة الاقتصادية، حيث يسعى هذا المشروع إلى تحقيق أهداف تنموية، من خلال استغلال الطاقات والقدرات الشخصية للأسر في أوقات فراغهم، في عمل منتج، وذلك بهدف تحسين دخولهم خاصة الأفراد العاملين بالهيئات الاقتصادية أو الحكومية (١٧٩) .

ولقد بدأ تنفيذ مشروع الأسر المنتجة منذ عام ١٩٦٤، في عدد من المحافظات وهي ( دمياط ، الشرقية ، المنوفية ، الفيوم ، بني سويف )، هذا ولقد تم تنفيذ هذا المشروع لخدمة خمسين أسرة، بكل محافظة كمرحلة تجريبية، بتمويل مشترك بين لجان معونة الشتاء بالمحافظات، وصندوق دعم الصناعات الريفية والبيئة والإعاش الريفي (١٨٠) .

ويتم تدريب هذه الأسر من خلال جمعيات متخصصة منتشرة في جميع المحافظات، تحت مسمى جمعيات التدريب المهني والأسر المنتجة .

- 
- فيخصوص الجمعيات الأهلية، فنجد أنها تقوم بتمويل المشروعات متناهية الصغر ومشروعات شباب الخريجين والتأهيل المهني .
  - أما عن وزارة الشئون الاجتماعية، فنجد أنها تتبنى برامج الأسر المنتجة، وبرامج تنمية المرأة .
  - وعن بنك التنمية والائتمان الزراعي، فإنه يركز على التصنيع الزراعي والتنمية الريفية، بخلاف باقي البنوك علي اختلاف أنواعها، حيث أنه يقوم بتوفير الائتمان للمشروعات الصغيرة .
  - أما بالنسبة للصندوق الاجتماعي للتنمية، فنجد أنه يقوم بتقديم المساعدات الفنية والإدارية للمشروعات الصغيرة، وخصوصاً للصناعات الصغيرة من خلال الآليات متعددة .
  - وعن صندوق التنمية المحلية، فنجد أنه يختص ببرامج التنمية الريفية المتكاملة ( شروق ) .
- (١٧٧) جابر عوض سيد، سعد عبد الرسول محمد، عبد السلام إبراهيم، الصناعات الصغيرة - المعهد العالي للخدمات الاجتماعية بأسوان، عام ١٩٩٠، ص ١٨٩ .
- (١٧٨) المرجع السابق، ص ص ١٩١، ١٩٢ .
- أ- استغلال طاقات الأسرة البشرية وإمكانياتها المادية في أعمال مستثمرة تعود عليهم بالنفع والمساهمة في زيادة الدخل القومي .
  - ب- تنمية مصادر دخل الأسر وحمايتها من الإهيار لمواجهة أي تغيير اجتماعي .
  - ج- تحويل الفئات المستهلكة للمساعدات النقدية إلى فئات منتجة تشعر بذاتها وكيانها الاجتماعي .
  - د - شغل أوقات الفراغ .
  - هـ - الحد من ظاهرة الهجرة الداخلية والبطالة المقنعة، بصورها المختلفة بإيجاد مصادر دخل إضافية للأسرة، تجعلها أكثر استقراراً في بيئتها المحلية .
  - و- استغلال الخامات البينية وتطوير استخدامها .
  - ز- الحفاظ علي بعض الصناعات المتوازنة لإحياء التراث الشعبي الأصيل .
  - ح- تحقيق عائد عما تم إتفاقه في سبيل إكساب المهارات اليدوية للمواطنين .
- (١٧٩) التعاونيات والصناعات الصغرى والريفية في الوطن العربي، دور جمعيات الأسر المنتجة في تنمية الصناعات البينية بمصر، مكتب العمل العربي، مرجع سابق، ص ٨٩ .
- (١٨٠) جابر عوض سيد، سعد عبد الرسول محمد، عبد السلام إبراهيم، الصناعات الصغيرة، عام ١٩٩٠، ص ١٨٨ .

ولقد تطور مشروع الأسر المنتجة كما وكيفا، حيث بلغ عدد الأسر المنتجة في عام ١٩٦٥ نحو ١٤٠٤ أسرة، في حين بلغت عدد الأسر في عام ١٩٨٩ نحو ٨٧٣ر ٢٣٠ أسرة.

وفي عام ١٩٩٣ وصل عدد الأسر إلى ٦٠٠ ألف أسرة<sup>(١٨١)</sup>، وفي عام ٢٠٠١ وصل عدد الأسر المستفيدة من المشروع إلى أكثر من مليون أسرة<sup>(١٨٢)</sup>.

هذا ويتم تمويل مشروع الأسر المنتجة من خلال جهات مانحة هي ( بنك ناصر الاجتماعي، الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومساهمات أخرى).

يبدأ القرض من ٥٠٠ جنيه وحتى ١٢٠٠٠ جنيه، بسعر فائدة قدره ١٠% ويكون ضمان هذا القرض، من خلال الموظفين الحكوميين.

علي الصعيد الآخر، بلغ عدد مراكز الإعداد لمشروع الأسر المنتجة المنتشرة في أنحاء جمهورية مصر العربية ٢٧٢٥ مركزاً. حيث يقوم بالتدريب ما يقرب من ٣٦٦٨ مدرباً، ويلتحق بالتدريب عدد ٢٤٧٩ر ٢٤ متدرباً من الشباب، من الجنسين علي مختلف الحرف والصناعات اليدوية والبيئية والمنزلية. حيث تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بتدعيمها، بهدف زيادة دخل الأسرة وتحويلها من أسرة متلقية للإعانات إلى أسرة منتجة.

والجدير بالذكر، أن مشروعات الأسر المنتجة تعتبر - بمعناها الواسع - صناعات صغيرة وحرفية، وذلك لاشتراكها في بعض السمات مع المشروعات الصناعية الصغيرة، إلا أن نوعية العمالة، ربما تختلف من حيث المستوى المهاري أو العلمي علي وجه التحديد.

ولعل الغرض من إنشاء مشروع الأسر المنتجة، يظهر في استغلال الطاقات البشرية والمادية، استغلالاً اقتصادياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي في كل بيئة، كما يعتبر أحد الجهود التي تبذلها الدولة لمواجهة مشكلة البطالة علي المدى القصير، كذلك يهدف إلى الاستفادة من قدرات المرأة، ومساعدتها علي الاعتماد علي نفسها اقتصادياً واجتماعياً، الأمر الذي لا بد أن ينعكس علي أسرتها.

كما أن هذا المشروع يقدم خدمات غير مالية، تظهر في توفير الآلات والمعدات والخدمات التسويقية والتدريب.

وتقدم وزارة الشئون الاجتماعية، رعايتها لتلك المشروعات لتسهيل الحصول علي الخامات، ومستلزمات الإنتاج، بأسعار تقل كثيراً عن أسعارها في الأسواق المحلية، بل قد تقوم الوزارة بنفسها باستيراد بعض الخامات من الخارج - إذا اقتضى الأمر ذلك - وبأسعار تقل عن الأسعار السائدة في الأسواق كما تعمل الوزارة علي مساعدة أصحاب المشروعات ذات الإنتاج المتميز، في تسويق منتجاتهم بالأسواق الخارجية. وفي سبيل ذلك أقامت الوزارة الكثير من المعارض في بعض الدول العربية والأجنبية.

<sup>(١٨١)</sup> أحمد حلمي عبد اللطيف، الصناعات الصغيرة وأثرها علي مشكلة البطالة في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في

الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد - جامعة القاهرة، عام ١٩٩٤، ص ١١٩.

<sup>(١٨٢)</sup> أمينة الجندي، وزير الشئون الاجتماعية، مليون أسرة تستفيد من مشروعات الأسر المنتجة، نشرة غير دورية متخصصة

في الصناعات الصغيرة، تصدر عن الجمعية التعاونية للصناعات الصغيرة، أكتوبر عام ٢٠٠١، ص ٩.

وتؤكد بعض الدراسات <sup>(١٨٣)</sup>، بأن هذا المشروع قد حقق قدرًا كبيرًا من النجاح، علي الرغم من تواضع متطلباته المالية، فقد أسفر هذا المشروع عن خلق فرص عمل حقيقية متنامية، ويمكن آلاف الأسر المستفيدة منه، من تحسين دخولهم، وبالتالي الارتقاء بمستوي معيشتهم.

والخلاصة هي أن الدولة حاولت من خلال مشروع الأسر المنتجة مواجهة مشكلة البطالة في مصر علي المدى القصير، والمطلوب المزيد من الاهتمام في هذا المجال.

### المطلب الثاني برنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق)

يعتبر برنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق)، أحد البرامج التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة في مصر، وبالتالي فهي تعتبر تجربة مصرية في هذا المجال تستحق التنويه. ولقد صمم هذا البرنامج ليعمل علي عدة مراحل ابتداء من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠١٧ <sup>(١٨٤)</sup>.

هذا ولقد بلغت الموارد المالية لبرنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق) خلال الفترة من ١٩٩٥/٩٤ وحتى ٢٠٠٠/٩٩ نحو ١٣١٦ مليون جنيه، وهذه الموارد من مصدرين هما :- المصدر الأول: حكومي (الموازنة العامة للدولة الباب الثالث) وأيضًا من خلال قروض صندوق التنمية المحلية (ذاتي)، ومنح أجنبية للحكومة. المصدر الثاني: من خلال مشاركة شعبية متعددة الصور.

وتتفاوت الأهمية النسبية للأنشطة القطاعية، وذلك بحسب الأهداف العامة والفئات المستهدفة لبرنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق). وبصفة عامة، هناك اتجاه لتفضيل المشروعات سريعة العائد ذات التكلفة المنخفضة، مما يوسع دائرة المستفيدين من القروض الممنوحة.

ويوضح الجدول رقم " ١٥ " ( جملة الاستثمار، وعدد المشروعات، ومجالاتها ) من خلال برنامج التنمية المتكاملة (شروق) والقروض التي يقدمها من صندوق التنمية المحلية وذلك خلال الفترة من ١٩٩٥/٩٤ - ٢٠٠٠/٩٩.

<sup>(١٨٣)</sup> مجلس الشورى، البعد الاجتماعي في فلسفة الحكم وسياسات الدولة، التقرير رقم ٢١، لجنة الشئون المالية والاقتصادية عام ١٩٩٥، ص ١١٦.

<sup>(١٨٤)</sup> شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص ص ٤١ - ٤٣.

حتى يعمل بالتوازي مع خطط التنمية الخمسية ( ١٩٩٧ - ٢٠١٧ ) وذلك من خلال أربعة مراحل هي :-  
أ- المرحلة الأولى الفترة من ( ١٩٩٧ - ٢٠٠٢ ) وهذه المرحلة تستهدف الوفاء بالاحتياجات العاجلة لسكان القرى.  
ب- المرحلة الثانية الفترة من ( ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ ) وهذه المرحلة تركز علي التنمية الاقتصادية والمؤسسية.  
ج- المرحلة الثالثة الفترة من ( ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ ) وهذه المرحلة تركز علي تحقيق أكبر قدر من الاعتماد علي التراث في تمويل المشروعات المحلية.  
د- المرحلة الرابعة الفترة من ( ٢٠١٢ - ٢٠١٧ ) وهذه المرحلة تركز علي تحقيق النمو المتواصل.

حيث يوضح، هذا الجدول نسبة الاستثمارات في برنامج شروق حيث بلغت ٧١% من قروض صندوق التنمية المحلية ، في حين بلغت نسبة عدد المشروعات الاستثمارية ٥٩% تقريبا، وذلك في مجالات ( مياه الشرب، الصرف الصحي، الطرق، الكهرباء، والإصحاح البيئي ) هذا علي مستوى المحافظات الريفية .

ولقد بلغت الاستثمارات في مجال التنمية الاقتصادية ١٦% تقريبا في حين بلغت نسبة عدد المشروعات ٣٦% تقريبا .

علي الجانب الآخر، نجد أن نسبة الاستثمارات الاجتماعية قد بلغت ١٣% تقريبا، في حين بلغت نسبة عدد المشروعات ٥% تقريبا، ولمزيد من الإيضاح في مجال التنمية الاقتصادية " انظر الجدول رقم "١٦" حيث يوضح الجدول رقم "١٦" تركيز التمويل في الأنشطة الخاصة بالإنتاج الحيواني والدواجن، ومنتجات الألبان والمناحل، والورش الحرفية والمصانع الصغيرة، ويستوعب هذان النشاطان معا ٥٨% من إجمالي التمويل الموجه للمجالات الاقتصادية، ويليهما في الأهمية نشاط نقل الركاب والبضائع، وذلك بنسبة تربو علي ١١% .

وتجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة بالنسبة لكافة الأنشطة الاقتصادية موحد، الأمر الذي ترتب عليه تركيز القروض في الأنشطة التي تتسم بسرعة دوران رأس المال، بصرف النظر عن القدرة التوظيفية للنشاط .

وهنا نري ضرورة تعديل سعر الفائدة، طبقا للنشاط الاقتصادي، بحيث تكون أقل للأنشطة الصناعية، نظرا لأن الأنشطة الصناعية تستخدم عمالة أكثر، وحتى يعتبر ذلك حافزا لراغب الحصول علي قروض، بهدف توجيه الأنشطة في مجال الصناعات الصغيرة، وذلك لتوفير مزيد من فرص العمل للحد من مشكلة البطالة في مصر .

والجدير بالذكر، في أن برنامج التنمية الريفية المتكاملة ( شروق ) قد وفر ما يقرب من ٥٩ ألف فرصة عمل دائمة، بمتشآت المرافق والخدمات والمشروعات الاقتصادية خلال الفترة ( من ٩٥/٩٤ وحتى ٢٠٠٠/٩٩ ) حيث بلغت متوسط تكلفة فرص العمل الدائمة في هذا البرنامج نحو ٢٢,٣ ألف جنيه (١٨٥) .

هذا ولقد بلغت موارد برنامج ( شروق ) خلال الفترة من ( ٩٥/٩٤ - ٢٠٠٠/٩٩ ) نحو ١٣١٦ مليون جنيه موزعة طبقا للجدول رقم "١٧" حيث يشير هذا الجدول إلى جهة التمويل، وقيمة التمويل، والقطاع الذي يعمل فيه . فعن جملة المبالغ المخصصة في التنمية الاقتصادية، نجد أنها وصلت ٢٠٤,٧ مليون جنيه، أي بنسبة ١٥٦% من إجمالي التمويل، وهذه النسبة موزعة علي النشاط الاقتصادي، والذي يتضمن ( مجالات الورش الحرفية والمصانع الصغيرة ) .

ومن هنا يتضح أن المبالغ المخصصة لهذه الأنشطة هي ٢,٣ مليون جنيه، وبالتالي نجد التزاما علينا جميعا تحفيز وتشجيع المستثمر الصغير وخصوصا في مجالات الصناعات الصغيرة والحرفية، وذلك بالعمل علي خفض الفائدة المقررة لتلك المشروعات خصوصا وأنها تساهم في الحد من مشكلة البطالة كما سلف الإشارة .

(١٨٥) شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا ، عام ٢٠٠١ ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

## المطلب الثالث

### برنامج تنمية المشروعات الصغيرة التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية

يلعب الصندوق الاجتماعي للتنمية، دوراً في توفير فرص عمل للشباب، وذلك من خلال القروض والخدمات الداعمة للمشروعات الصغيرة .

ويظهر دور الصندوق الاجتماعي للتنمية، في أنه يعتبر بمثابة أكبر جهة تمويلية في مجال المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة<sup>(١٨٦)</sup> . انظر الجدول رقم "١٨" بالملحق حيث يظهر تقدير الموارد التمويلية المتاحة لمشروعات قطاع الأعمال الصغيرة . ويوضح الجدول أن حجم التمويل الكلي لقطاع الأعمال الصغيرة قد وصل ٢٥ مليار جنيه سنوياً، يساهم الصندوق الاجتماعي للتنمية وحده بما يعادل نصف إجمالي هذه الموارد، من أجل ذلك، ولأهمية الدور الذي يلعبه الصندوق، وقع الاختيار عليه ليكون محل الدراسة في هذا البحث، باعتباره أهم تجربة مصرية في مجال الصناعات الصغيرة . وخصوصاً جهاز تنمية المشروعات الصغيرة (سيدو) الصادر بشأنه القرار الجمهوري رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٩٩، لما له من طابع خاص في تدعيم وتنمية المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة .

لقد إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١، بهدف تخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي علي محدودي الدخل، بالإضافة إلى المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة .

ولتحقيق ذلك، قام الصندوق بتعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية، بغرض استخدامها في تحقيق حلول عاجلة تتمثل في تنفيذ برامج عديدة في مجال الإنتاج والخدمات، بغرض توفير فرص عمل جديدة دائمة وموقنة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً، وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية لها، وتنمية المؤسسات القادرة علي الاحتفاظ باستمرارية برامج الصندوق ومشاريعه<sup>(١٨٧)</sup> .

(١٨٦) شركة المعلومات والتكنولوجيا، سنة ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٤٦ .

(١٨٧) الصندوق الاجتماعي للتنمية، المهمة والأهداف، ١٩٩٩، ص ٥، ٤ .

- ويتولي إدارة الصندوق مجلس إدارة برئاسة مجلس الوزراء وله لجنة تنفيذية لمتابعة تنفيذ سياساته العامة وللصندوق أمانة عامة تتكون من أمين عام الصندوق وهيئة الموظفين ويقوم الأمين العام بإدارتها وتصريف شئونها ويتولي تمثيل الصندوق أمام الغير، ويحضر جلسات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية . وينفذ الصندوق برامج ومشروعاته من خلال جهات وسيطة كالبنوك، ومنفذه كالأجهزة والوزارات والمؤسسات والشركات المصرية من القطاع العام أو الخاص، وكذلك الجمعيات الأهلية والخاصة .

- تتكون موارد الصندوق من مكونين رئيسيين هما المنح والقروض التي يوفرها الأفراد والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية والحكومات الأجنبية . إلى جانب المبالغ التي تخصصها جمهورية مصر العربية للصندوق من الموازنة العامة للدولة .

- وتستخدم القروض في تمويل الأنشطة الإنتاجية وعند استرداد هذه القروض يتم إعادة اقراضها .

- أما المنح فيتم استخدامها في تمويل المشروعات الحرفية التي تستهدف تنمية البنية الأساسية والمرافق في المجتمعات الأكثر احتياجاً بهدف تحسين المستوى المعيشي لها وكذلك دعم مشروعات المستفيدين أصحاب المشروعات الصغيرة .

- وتستخدم البرامج أ - الفئات الأكثر تأثراً ببرنامج الإصلاح الاقتصادي للدولة .

ب- الطبقات الكادحة ومحدودي الدخل . ج- شباب الخريجين . د- المرأة .

هـ - سكان المجتمعات الأقل نمواً . ل- سكان المناطق المحرومة من الخدمات .

ويقدم الصندوق خدماته إلى هذه المجموعات من خلال الجهات الوسيطة والمنفذة التي يتعامل معها الصندوق كقنوات توصيل للفئات المستهدفة .

هذا ويعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية، الجهة الوحيدة في مصر، التي تتعامل مع المشروع الصغير، منذ أن يكون مجرد فكرة تراود الشباب، إلى أن يتم تنفيذها، وتسويق منتجاتها وذلك عن طريق :- ١- تقديم القروض الميسرة . ٢- تدريب المستفيدين . ٣- توفير المعاونة الفنية للمشروعات الصغيرة . ٤- تعميق الوعي لدي الشباب بأهمية إقامة وتملك وإدارة المشروعات الصغيرة كاختيار للمستقبل (١٨٨) .

ويعتبر جهاز تنمية المشروعات ( سيدو ) التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية، من أهم الأجهزة في الصندوق لتدعيم وتنمية المشروعات الصغيرة، ويعمل هذا الجهاز من خلال ثلاث آليات هي:-

- أ - تنفيذ المشروعات من خلال البنوك كجهات وسيطة ومنفذة .
- ب- تنفيذ المشروعات من خلال جهات أهلية أو حكومية كوكالات منفذة وبنوك تجارية أو متخصصة كجهات وسيطة .
- ج - تنفيذ المشروعات من خلال جهات منفذة أهلية كالجمعيات والشركات الخاصة دون تدخل البنوك .

أولاً : تنفيذ المشروعات من خلال البنوك :- وذلك بمنح البنوك قروض لإعادة إقراضها للشباب، وفقاً للقواعد التي يحددها الصندوق، وذلك كجهة وسيطة لإيصال خدمات الصندوق إلى جميع أنحاء البلاد من خلال فروع البنوك المنتشرة بها، إضافة إلى توفر الخبرة والأجهزة الفنية المتخصصة في مجالات الائتمان بها .

ثانياً : تنفيذ المشروعات من خلال جهات متعددة وسيطة :- وذلك بإدخال جهة منفذة حكومية أو أهلية متخصصة، حيث يتم إدخال جهة منفذة حكومية أو أهلية متخصصة كوكالة منفذة تقوم بإعداد دراسات الجدوى لمشروعات المستفيدين، ومن ثم تحويلهم إلى البنك لمنح القرض، إضافة إلى تقديم المعاونة الفنية لهم خلال تنفيذ المشروع .

ثالثاً : تنفيذ المشروعات من خلال جهات منفذة أهلية دون تدخل البنوك :- وذلك بتوفير القروض لهذه الجهات علي أن يعاد إقراضها للمستفيدين وفقاً للشروط التي يحددها الصندوق، ويتم منح هذه الجهات فترة سماح مناسبة للسداد، وأيضاً إعطائهم منحا لا ترد وذلك لتقديم التدريب والمعاونة الفنية للمستفيدين (١٨٩) .

كما يقدم الصندوق وسائل متعددة، لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة، وتظهر في :-

أ- توفير التمويل للقروض: علمنا - فيما سبق - بأن تمويل الصندوق الاجتماعي، يتم من خلال مصدرين هما المنح والقروض، التي تقدمها المؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية والحكومات الأجنبية إلى جانب المبالغ المخصصة من قبل الموازنة العامة للدولة . انظر " الجدول رقم " ١٩ " .

وهذا الجدول يوضح موارد الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال مراحله الثلاث، فنجد أن موارد الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال المرحلة الأولى من الفترة ( ١٩٩١ - ١٩٩٦ ) قد بلغت ٢.٥ مليار جنيه منها ١,١ مليار جنيه قروضا، والباقي علي شكل منح وهبات .

(١٨٨) حسين الجمال، أهمية المشروعات الصغيرة وخصائصها ودور الصندوق الاجتماعي في تنميتها في مصر، ورقة مقدمة

إلى ندوة " المشروعات الصغيرة وخلق فرص العمل " التي ينظمها الاتحاد التعاوني الإبتاعي، الاتحاد الحرفي الإيطالي،

مؤسسة فريد ريش إيبيريت الألمانية، القاهرة ٢٨/١٠/٢٠٠١، ص ٢٦ .

(١٨٩) المرجع السابق، ص ٢٧ .

أما المرحلة الثانية ( ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ ) فلقد بلغت ٢,٦ مليار جنيه، منها ٩٢٣ مليون جنيه قروضا، والباقي ١,٧ مليار جنيه في صورة منح وهبات ٠ هذا وتستخدم هذه الأموال، في تمويل الأنشطة الإنتاجية، وعند استرداد هذه القروض يتم تدويرها - كما سلف الإشارة - مرة أخرى، أما أموال المنح فيتم استخدامها في تمويل المشروعات الخدمية التي تستهدف تنمية البنية الأساسية والمرافق في المجتمعات الأكثر احتياجا بهدف رفع المستوى المعيشي لها<sup>(١٩٠)</sup> .

وتبدأ القروض من ١٠ آلاف جنيه إلى ٥٠٠ ألف جنيه، كحد أقصى للمشروع الواحد، بفائدة بسيطة قدرها ٧% للمشروعات الجديدة، ٩% للمشروعات القائمة وترغب في التوسع والتطوير وذلك حتى ٥٠ ألف جنيه، وتزيد من ٩% إلى ١١% للقروض التي تزيد عن ٥٠ ألف جنيه حتى ٢٠٠ ألف جنيه، وترتفع من ١١% إلى ١٣% لأكثر من ٢٠٠ ألف جنيه وحتى ٥٠٠ ألف جنيه<sup>(١٩١)</sup> .

هذا، ويتم منح فترة سماح تبدأ من ٦ شهور وحتى ١٨ شهرا، مع تسديد الفائدة فقط خلال تلك الفترة ٠ علي الصعيد الآخر يتم سداد أصل القرض بالإضافة إلى الفائدة حسب المشروع في مدة من ٢ إلى ٥ سنوات ٠ ويمول الصندوق الاجتماعي للتنمية المشروعات بغرض تقديم الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج، ومصاريف التشغيل لدورة إنتاجية، وعلي المستفيد أن يوفر المكان المناسب للمشروع، وهنا يتضح أن الصندوق لا يمول الأرض والمباني ٠ كذلك يمول الصندوق الاجتماعي جميع المشروعات الإنتاجية والصناعية والزراعية والمشروعات الخدمية والتجارية، فيما عدا مشروعات استصلاح الأراضي بشرط ثبوت جدوى المشروع من الناحية الفنية والاقتصادية ٠

ب - غرس وتعميق فكر العمل الحر: يتم تنفيذ برنامج لتعميق فكر العمل الحر لدى الشباب، بالتعاون مع الجامعات والمعاهد العليا عن طريق مجموعة من المحاضرات والمناهج، تقدم اختياريًا لطلبة السنوات النهائية والخريجين الجدد لتأهيلهم للعمل الحر ٠

ج - تقديم المعونة الفنية والتدريب: وذلك للمشرفين والمسؤولين عن المشروعات الصغيرة بالوكالات المنفذة التي يتعامل معها الصندوق، علي النواحي التنظيمية والإدارية والقانونية وأيضا لأصحاب المشروعات الصغيرة (المستفيدين) والعاملين بها علي النواحي الإدارية ودراسات الجدوى والنواحي التسويقية ٠٠٠ الخ، كذلك المسؤولين عن دعم المشروعات الصغيرة من المؤسسات العامة والخاصة والأهلية والبنوك، والتدريب علي دراسات الجدوى، وإعداد عدد كبير من نماذج المشروعات في جميع المجالات الإنتاجية والخدمية والتجارية للاسترشاد بها، تحسين الإنتاجية، وضبط وتحسين الجودة وحل مشاكل التعثر وتقديم الحلول لها، تشجيع عقود الباطن بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، تسويق منتجات مشروعات المستفيدين من خلال المشاركة في المعارض المحلية والعربية والدولية وتنظيمها ٠

<sup>(١٩٠)</sup> المرجع السابق، ص ٣٨ ٠

<sup>(١٩١)</sup> حسين الجمال، أهمية المشروعات الصغيرة وخصائصها ودور الصندوق الاجتماعي في تنميتها بمصر، مرجع سابق،

د- تقديم حاضنات الأعمال الصغيرة والتكنولوجيا: لقد تبني الصندوق الاجتماعي برنامجاً كبيراً لإقامة وتشغيل عدد من الحاضنات سواء منها حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجيات بهدف توفير مكان مؤقت لبدء الأعمال، وتوفير حزمة متكاملة من الخدمات والأنشطة المعاونة للمشروعات، وتنظيم الخدمات المشتركة للمشروعات مثل التسهيلات الإدارية والمكتبية وغيرها، تدريب أصحاب الأعمال الصغار علي أسلوب إدارة الأعمال وتنمية قدرتهم، تبادل الخبرات والسلع بين المشروعات المختلفة الموجودة بالحضانه .

هذا ولقد بلغ إجمالي عدد المشروعات الصغيرة الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ١٦٦,٥٣٦ مشروع، في حين بلغ إجمالي التمويل ٣,٢٨٣,٤٣٢,٧١٢ جنية مصري ، هذا ولقد وفرت فرص عمل دائمة وموقّعة للشباب بلغت ٦٠٩,٧٨٠ فرصة، منهم ٤٦٩,٠٦٢ دائمة، ١٤٠,٧١٩ موقّعة أي بمتوسط لقيمة فرصة العمل قدرها ٥٣٨٥ جنية تقريباً .

في حين بلغت أعداد المشروعات الصغيرة المتعثرة علي مستوي جهاز تنمية المشروعات ١١١٠٨ مشروع، وذلك من إجمالي عدد المستفيدين والذين يقدر عددهم ١٧٩,٧١١ مستفيد .

وإذا ما حاولنا حساب عدد المتعثرين في المشروعات الصناعية الصغيرة فقط، نجد أنهم بلغوا ٢٨٤٦ مشروع من إجمالي المشروعات الممولة من قبل جهاز تنمية المشروعات بالصندوق الاجتماعي للتنمية والتي بلغت ٢٩٣٦٠ مشروع صناعي، أي بنسبة تصل إلى ١٠% تقريباً من تلك المشروعات الممولة .

وبمقارنة نسبة المشروعات الصناعية الصغيرة، بباقي المشروعات الأخرى، نجد أنها بلغت ١٧٦% من إجمالي عدد المشروعات الممولة من قبل جهاز تنمية المشروعات (الصندوق الاجتماعي للتنمية) علي الصعيد الآخر، نجد أن عدد العمالة في الأنشطة الصناعية الصغيرة والمولة من قبل جهاز تنمية المشروعات ( الصندوق ) قد بلغت ١١٦,٨٤٤ عامل، منهم ٨٩,٨٨٠ دائمة، ومنهم ٢٦,٩٦٤ موقّعة (١٩٩٢) .

ونري ضرورة العمل علي تقديم المزيد من فرص العمل وذلك من خلال المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية المتميزة .

(١٩٩٢) بيان صادر من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ، خلال الفترة من ١٩٩٢/١/١ وحتى ٢٠٠١/١٢/٣١ وذلك

بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٦ .

## المبحث الثاني معوقات الصناعات الصغيرة في مصر

تواجه المنشآت الصغيرة - لاسيما الصناعات الصغيرة - العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق النجاح المنشود وتؤدي إلى فشل المشروع أو تعثر المستفيدين في السداد علي الأقل، وذلك بدءاً من مرحلة تأسيس المشروع من خلال الترخيص، مروراً بمراحل المشروع المختلفة ( إنتاجية، وتسويقية، وكذلك البيئة المؤسسية التنظيمية والقانونية التي تنمو في إطارها تلك المشروعات ) .

هذا وتشير أغلب الدراسات إلى أن التعثر بين المنشآت الصغيرة، يكون خلال السنوات الأولى من إنشائها، وهذا يرجع إلى ضآلة رأس المال، وعدم توفر الكفاءات الفنية المتخصصة لأصحاب المشروعات الصغيرة، مع نقص الخدمات والإرشاد والمعونة الفنية، كذلك عدم توفر المعلومات المتعلقة بـ(سوق العمل واحتياطية، وفرص الاستثمار، والأسواق الخارجية) .

ويمكن تصنيف المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعتين أساسيتين هما:- أولاً: معوقات تمويلية ثانياً : معوقات غير تمويلية، وسوف نتعرض لهما في مطلبين مستقلين .

### المطلب الأول المعوقات التمويلية

تعتبر العملية التمويلية، من أهم المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة، حيث إن المشروع دون تمويل كاف لا يمكن له تحقيق أي دور تنموي، وإذا ما أردنا تحليل تلك المشكلة بشكل موضوعي، لابد أن نتعرض إلى السؤال الآتي، ألا وهو لماذا تحجم المؤسسات التمويلية خاصة البنوك التجارية عن تقديم الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة، سواء لأغراض التأسيس أو للتشغيل؟ وللإجابة عن ذلك نتعرض إلى بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع<sup>(١٩٣)</sup> .

هذا وتتعدد الظواهر والآثار السلبية التي يمكن ملاحظتها في كثير من المشروعات الصغيرة، والتي تنتج عن وجود مشكلات تمويلية، تعاني منها تلك المشروعات ومن أهم تلك الظواهر ما يلي<sup>(١٩٤)</sup>:-

<sup>(١٩٣)</sup> وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نموذج أ مجمع خدمات الأعمال، دراسة قامت بها الوزارة بهدف تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أغسطس ٢٠٠١، ص ١٢، ١٣ .

أ- التكلفة العالية المترتبة علي تقديم القروض الصغيرة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نظراً لارتفاع تكلفة التقييم والإشراف بالإضافة إلى أن هذه المنشآت تحصل علي مبالغ قروض صغيرة لا تتناسب مع التكاليف الثابتة التي تتحملها البنوك .

ب- ارتفاع درجة المخاطرة المحتملة التي تفتقرن بفراض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نظراً لعدم توافر الضمانات التي تضمن استرداد القرض .

ج- عدم كفاية معايير التوريق التي تتبناها البنوك فيما يتعلق بأسواق الائتمان للمنشآت الصغيرة .

د- في وقت قريب كانت البنوك تعمل في ظل نظام تخصيص الائتمان الذي يحابي المنشآت الكبيرة التابعة للقطاع العام .  
هـ- إجحام البنوك عن تقديم الخدمات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث إن رصيد حساباتها غالباً ما يكون صغيراً بحيث لا يكون مجزياً بالإضافة إلى عبء إدارته .

<sup>(١٩٤)</sup> أماني محمد عامر، تمويل المشروعات الصغيرة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة ببها، عام ١٩٩٦، ص ٥٩ .

- ١- ارتفاع نسبة فشل المشروعات الصغيرة بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة، وما يمثله من ضياع للموارد وفرص العمل .
- ٢- نقص السيولة وعجز المشروع عن تمويل التزاماته الداخلية وسداد التزاماته الخارجية كالضرائب والقروض وفوائدها .
- ٣- انخفاض معدلات الربحية التي تحققها كثير من المشروعات الصغيرة وتحقيق خسائر في عدد كبير من تلك المشروعات .
- ٤- عزوف الكثير من المشروعات الصغيرة عن الإقراض والاعتماد علي رأس المال المملوك فقط .

وإذا ما أردنا تحليل تلك الظواهر السلبية، نجد أنها ترجع إلى، ارتباطها بوجود مشاكل تمويلية تعاني منها المشروعات الصغيرة، ومن ضمنها <sup>(١٩٥)</sup>:-

**أ- ضعف مصادر التمويل:-** حيث تعاني المشروعات الصغيرة من نقص مصادر التمويل التي يمكن أن تمدّها بالأموال اللازمة لتغطية احتياجاتها في مختلف مراحل المشروع، وذلك راجع إلى إحجام البنوك عن إقراض المشروع الصغير لزيادة المخاطر، بما يدفعها إلى المبالغة في طلب الضمانات والعديد من المستندات، فضلاً عن رقابتها علي استخدام القرض في الغرض المخصص له، مما يحد من حرية الإدارة، وهذا يؤدي إلى عزوف الكثير من المشروعات الصغيرة عن مصادر التمويل المقترض من تلك المؤسسات المالية والبنوك التجارية، كذلك ارتفاع تكلفة التمويل عن طريق الاقتراض، كانعكاس للمخاطر العالية لإقراض المشروعات الصغيرة .

**ب - قصور الخبرات المالية:-** يعتبر قصور الخبرة المالية والإدارة المالية، لدى أصحاب المشروعات الصغيرة من أهم أسباب فشل تلك المشروعات .

**ج - قصور نظام المعلومات المالية :-** إن عدم وجود معلومات إحصائية عن مصادر التمويل أو السوق المالية، كما أن المشروعات الصغيرة غالباً ما تكون بعيدة عن الحسابات المنتظمة، وذلك يرجع إلى حساسية أصحاب المشروعات الصغيرة تجاه المعلومات المالية عن المشروع واعتباره من المعلومات السرية، وهذا راجع إلى تخوفه من المعاملة الضريبية .

**د - التوسع في بيع الآجل :-** اتجه الكثير من المشروعات الصغيرة إلى التوسع في البيع بالآجل دون دراسة، ويرجع ذلك إلى رغبتهم في تنشيط مبيعاتهم وسط الكساد السائد حالياً في الأسواق المصرية، كما يصاحب ذلك قصور في إدارة عمليات التحصيل للمستحقات، بما يؤدي إلى زيادة ضعف مصادر تمويل دورة الأعمال داخل المشروع .

**هـ - المبالغة في السيولة :-** حيث يتجه أصحاب بعض المشروعات الصغيرة إلى المبالغة في الاحتفاظ بالنقدية والأصول السائلة، ويدفعهم إلى ذلك الخوف من مخاطر العجز عن سداد التزامات المشروع، ويعكس ذلك نقص الخبرة المالية والقدرة علي الدراسة والتخطيط لدى أصحاب تلك المشروعات .

**ل - المشكلات الضريبية :-** تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلات ناتجة عن عجزها لسداد الضرائب المقررة عليها . وقد يزيد من تلك المشكلات عدم احتفاظ كثير من المشروعات بسجلات منتظمة، بما يؤدي إلى التقدير الجزافي الذي قد يفوق القدرات المالية لتلك المشروعات .

<sup>(١٩٥)</sup> المرجع السابق، ص ص ٦٠ - ٦٥ .

والخلاصة هي أن المشكلات التمويلية، تعتبر من أهم المعوقات التي تقف حائلاً دون تحقيق تنمية للمشروعات الصناعية الصغيرة، وذلك لضعف مصادر التمويل وارتفاع تكلفتها كذلك تعقد الإجراءات وبطئها، ورفض كثير من البنوك التجارية إقراض المشروعات الصغيرة، لضعف مراكزها المالية، فضلاً عن الضمانات الكثيرة التي تتطلبها تلك البنوك بصفة عامة من أصحاب تلك المشروعات الصناعية الصغيرة.

كما أن التوسع في بيع الآجل، كان له عظيم الأثر، في طلب المزيد من التمويل رغبة من صاحب المشروع في تنشيط مبيعاته، وحتى لا يتوقف عن الإنتاج، إلا أن ذلك يؤدي حتماً إلى تفاقم المشاكل التمويلية للمشروع الصغير وفشل المشروع الصناعي الصغير، نظراً لأن أغلب العملاء والتجار لم يقوموا بتسديد المبالغ المستحقة عليهم في المواعيد المقررة، مما يؤدي إلى تعثر حركة الإنتاج في المشروع، وهذا يتطلب المزيد من التمويل حتى لا يتوقف أصحاب المشروعات عن الإنتاج، وتكون النتيجة طلب التمويل من المؤسسات المالية والبنوك التجارية، وإلا سوف يتعرض المشروع الصناعي إلى التوقف والفشل وهذا ما يحدث فعلاً حالياً. من كل ما تقدم يتضح أهمية التمويل في المشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة، وكيف أنه يعتبر من أهم وأخطر العناصر المؤثرة في المشروعات الصغيرة.

### المطلب الثاني المعوقات الغير تمويلية

تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة، العديد من المعوقات والصعوبات الغير تمويلية<sup>(١٦)</sup>. ونظراً لتعدد ذكر جميع المعوقات، فإننا سوف نلقي الضوء على أهمها وأكثرها شيوعاً، وذلك من خلال أربعة بنود نتناول فيها المعوقات التالية:-  
أولاً:- التسويقي .  
ثانياً:- الصعوبات التنظيمية والقانونية .  
ثالثاً:- عدم توافر المعلومات المتعلقة ( بأسواق العمل واحتياجاته، فرص الاستثمار، الأسواق الداخلية والخارجية ) .  
رابعاً:- معوقات تتعلق بالتنمية البشرية .

(١٦) عبد المنعم بخيت، رؤية اتحاد الصناعات المصرية لمشاكل الصناعات الصغيرة ومقترح وسائل المعالجة دراسة من اتحاد الصناعات المصرية، عام ١٩٩٧، ص ٣ - ١٣ .

وتظهر في :-

- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على ترخيص المشروع .
- صعوبة التسويق بالنسبة لهذه المشروعات وشدة المنافسة الداخلية والخارجية .
- عدم وجود معاملة تفضيلية مناسبة لتلك المشروعات .
- عدم وجود قوانين حاكمه لتلك المشروعات، بهدف المحافظة على مصالح أصحاب الأعمال والمستهلكين والتوجيهات الاجتماعية والاقتصادية للبلد .
- نقص الخبراء المتخصصين لتلك المشروعات، حيث أنهم يقدمون الخبرة والمشورة لهذه المشروعات .
- عدم توافر المعلومات الخاصة بالتكنولوجيا المناسبة أو المستخدمة للمشروعات الصغيرة .
- تعدد تعريفات المشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة .
- ارتفاع التكلفة الاستثمارية لإقامة وتشغيل المشروعات الصغيرة .
- عدم توافر رواد للمشروعات الصغيرة بالعدد الكافي .
- نقص المعونة الفنية والخدمات الداعمة والتوعية الإدارية للمشروعات الصغيرة .
- غياب الوعي الخاص بالعمل الحر نتيجة القيم الاجتماعية السائدة .
- محدودية أنواع وطبيعة المشروعات الصغيرة .
- قصور هياكل البنية الأساسية ( التحتية ) والمرافق الضرورية لإنشاء تطوير المشروعات الصغيرة .
- قصور المعلومات المتاحة عن فرص التعاون الدولي ومصادر الدعم والتمويل الأجنبية الموجهة للمشروعات الصغيرة .

## البند الأول

### المعوقات التسويقية

التسويق من أهم العناصر الحاكمة لأي مشروع ناجح، لاسيما في المشروعات الصناعية الصغيرة، أي أن عدم وجود دراسة تسويقية، قبل البدء في المشروع، يؤدي حتماً إلى تعرض المشروع الصناعي الصغير إلى الفشل والتعثر .

ونظراً لأن قضية التسويق تتضمن عدة مظاهر <sup>(١٩٧)</sup>، سوف نتناولها بشيء من التفصيل .

**أولاً: محدودية قنوات وشبكات التوزيع :-** تعاني المنشآت الصغيرة من عدم وجود شبكات تسويق ذات قدرة تنافسية عالية في مجالات تجارة الجملة والتجارة الخارجية لكي تستطيع تقديم منتجاتها في الأسواق المحلية والأجنبية وأن تزودها بمعلومات عن تلك الأسواق .

وذلك نظراً لأن شبكات التسويق والتوزيع والتجارة القائمة، غالباً ما تهتم وتركز علي الشركات والكيانات الكبيرة . كما أن القيود المفروضة علي إنشاء بيوت التجارة الأجنبية، يؤدي إلى عدم رغبة المؤسسات القائمة في توسيع نطاق عملها بما لا يشمل المنشآت الصغيرة، والاكتفاء بعمالها الحاليين من المنشآت الكبيرة .

**ثانياً: نقص المعلومات التسويقية :-** يعتبر انخفاض مستوى التعليم نسبياً، وضعف الموارد، من أهم الأسباب والعوامل التي تجعل أصحاب المشروعات الصغيرة لا يهتمون بالمعلومات التسويقية، والتي تتحدد في المنتجات الجديدة، واتجاهات المستهلكين والتقدم التكنولوجي، وكذلك الاستثمار في الأبحاث التسويقية أو توظيف متخصصين أو محترفين في التسويق لكي يتمكنوا من غزو الأسواق المحلية والدولية .

**ثالثاً: عدم كفاية الموارد لتوظيف الخبرات التسويقية المتخصصة :-** لاشك في أن عدم كفاية الموارد المالية، يؤدي حتماً إلى تعذر توظيف عمالة متخصصة في مجال التسويق، مما يؤدي إلى قصور عملية التسويق وبالتالي تعثر المشروعات الصناعية الصغيرة، لما للتسويق من أهمية عملية كبيرة لأي منتج، حيث أن نجاح المشروع يدور وجوداً وعدمه مع نجاح عملية التسويق للمنتجات المصنعة، وهنا لا يتصور، إنتاج دون تسويق، حيث يؤدي ذلك إلى ركود السلع، وبالتالي فقد اقتصادي، وفي النهاية فشل للمشروع الصناعي .

وعلي الصعيد الآخر نجد أن قنوات التسويق متعددة للمشروعات الصغيرة، منها المعارض، والتجارة ( تجزئة - جملة )، والبيع المباشر من خلال المنتج نفسه . حيث أن أكثر قنوات التسويق شيوعاً بين المشروعات الصناعية الصغيرة هي البيع المباشر حيث يصل نسبته إلى ٨٢ %، كما يمكن القول إجمالاً بأن حوالي ٥٦ % من الإنتاج الكلي يتم علي أساس نظام الطلبات، بينما يقتصر حجم الإنتاج الدائم علي ٤٤ % <sup>(١٩٨)</sup> .

<sup>(١٩٧)</sup> المرجع السابق، ص ص ١٦ ، ١٧ .

هي :- أ. محدودية قنوات وشبكات التوزيع .

ب- نقص المعلومات التسويقية وانخفاض جودة المنتج .

ج- عدم كفاية الموارد لتوظيف الخبرات التسويقية المتخصصة .

د- ضعف الروابط بين المنشآت الصغيرة وبين المنشآت الكبيرة المحلية والأجنبية .

<sup>(١٩٨)</sup> وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، القاهرة

عام ١٩٩٨، ص ص ٢٤ ، ٢٥ .

**رابعاً: ضعف الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين المنشآت الكبيرة:-** إن تدني القدرات الإدارية والتكنولوجية للمشروعات الصغيرة، تمثل عائقاً كبيراً أمام تحقيق الروابط الأمامية والخلفية مع المنشآت الكبيرة والأجنبية .

**خامساً: انخفاض جودة المنتج:-** إن انخفاض مستوى الجودة للمنتج، وارتفاع أسعاره، يؤدي حتماً إلى هجر هذه المنتجات، وبالتالي عدم قدرة هذه المنتجات على المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو الدولية .

من كل ما تقدم يتضح أن التسويق من أهم العناصر التي يركز عليها المشروع الصناعي الصغير، وكما أوضحنا بأنه لا يتصور إنتاج دون تسويق جيد، والتسويق الجيد يحتاج لدراسات متعددة للأسواق، ومعرفة رغبات المستهلكين واحتياجاتهم الكمية والكيفية، وهذا ومع الأسف لم يتم بالشكل المطلوب مما يؤدي إلى تعثر أغلب المشروعات الصغيرة وفشلها بعد تأسيسها .

### البند الثاني المعوقات التنظيمية والقانونية

تواجه المنشآت الخاصة - بشكل عام في مصر - معوقات تنظيمية وقانونية كثيرة تظهر في الحصول على الترخيص لإنشاء وتأسيس مشروع صناعي، علي أن الآثار المترتبة من تلك المعوقات علي المنشآت الصغيرة والمشروعات الصناعية الصغيرة، تكون أكثر تأثيراً من غيرها، نظراً لأنها غير مؤهلة بدرجة كبيرة للتعامل مع تلك المشاكل الناشئة عن اللوائح التنظيمية المختلفة، بنفس القدر للمنشآت الكبيرة . فضلاً عن هذا، فإن تكلفة الالتزام بتلك اللوائح التنظيمية غالباً ما تكون عبئاً علي المنشآت الصغيرة، مقارنة بالمنشآت الكبيرة .

ولتأكيد ذلك نلاحظ - أيضاً - أن هناك العديد من المشاكل الأخرى التي تزيد اللوائح التنظيمية، تعقيداً مثل تدخل الاختصاصات من قبل الأجهزة الحكومية المختلفة، وتداخل قوانين الحكومة المركزية والمحلية، وانعدام التنسيق بين الوحدات الحكومية، وضعف المعلومات المتاحة للمسؤولين، وعدم كفاية عمليات الحفظ والتسجيل وإمسك الدفاتر وعدم توافر معدات لمعالجة البيانات .

ولتوضيح الصورة - سألقة الإشارة - يمكن الرجوع إلى الدراسات التي قامت بها كل من وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية<sup>(١٩٩)</sup>، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية<sup>(٢٠٠)</sup> .

حيث أوضحت هاتان الدراستان، أهم المعوقات والإجراءات التي تواجه المستثمر في مصر بشكل عام، وفي مواجهة المستثمر الصغير بوجه خاص .

<sup>(١٩٩)</sup> وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية، البيئة المحلية والإدارية والضريبية والتمويلية المختصة بالصناعة ، دراسة قامت بها الوزارة ، بهدف التعرف علي البيئة المحيطة بالمشروعات الصناعية كبيرة كانت أو صغيرة من حيث ( المحليات - الضريبية - الإدارة - التمويل ) .

<sup>(٢٠٠)</sup> وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نموذج (أ) مجمع خدمات الأعمال، أغسطس ٢٠٠١ .

أظهرت الدراسة التي قامت بها وزارة الصناعة في ٢١/٦/٢٠٠١، أن المشروعات الصناعية بشكل عام تمر بمراحل متعددة قبل إنشائها، حيث أوضحت هذه الدراسة أن هناك ما يقرب من ٢٨ جهة وهيئة حكومية وتنظيمية يتم التعامل معها قبل إنشاء المشروع، وعلى الجانب الآخر نجد أن هناك ١٨ جهة وهيئة حكومية وتنظيمية<sup>(٢٠١)</sup>، يتم التعامل معها أثناء سريان وتشغيل المشروع .

وما من شك، في أن هذه الإجراءات تعتبر من أهم المعوقات التي تقف حائلا أمام الشباب الراغب في إقامة مشروعات صغيرة والاستمرار فيها، وربما يؤدي ذلك إلى زهد الشباب لتلك المشروعات نتيجة الكم الكبير من الإجراءات والجهات الكثيرة التي يتعامل معها .

على الجانب الآخر تشير الدراسة التي قامت بها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بأن أي مستثمر يخضع إلى ما يقرب من ١٨ قانونا<sup>(٢٠٢)</sup>، بالإضافة إلى ذلك فإن الترخيص والتسجيل يحكمها أيضا أكثر من ١٠٠ قرار جمهوري ووزاري، وقرار رئيس وزراء بالإضافة إلى القرارات التي أصدرها المحافظون والمستويات المحلية، والجدير بالذكر أنه يوجد حوالي ٢٤ وحدة حكومية تدير هذا البناء التنظيمي، ويقدر الوقت اللازم لإنهاء هذه الإجراءات المطلوبة إلى ما يقرب من عام كامل مضافا إلى ذلك كله، المعوقات التنظيمية الأخرى، وهي ما تتعلق بالصحة والسلامة، وشروط مكان العمل، بما يتطلب تغيير أساليب الإنتاج وتقديم منتجات جيدة وبمواصفات عالية، يضاف إلى كل ما ذكر أن هناك قوانين أخرى متعددة تحكم تلك المشروعات منها القانون المدني، وقانون التجارة وغيرها من القوانين .

هذا ويخضع إثبات الالتزام بقوانين الصحة والسلامة لإشراف وزارات القوى العاملة، والتموين، والصحة، والعدل، والثقافة، والصناعة، والشئون الاجتماعية، والهيئات الدينية . كما تؤدي إجراءات التصدير والاستيراد الطويلة والبطيئة إلى عرقلة جهود المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى الأسواق التصديرية .

من هنا يتضح لنا سبب إحجام القطاع غير الرسمي والذي يعمل في المشروعات متناهية الصغر في تسجيل نفسه في المشروعات الرسمية، وذلك لأنهم يخشون من طول الإجراءات والعراقيل التي تظهر أمامهم، مما يضطرهم إلى الاستمرار في هذه الكيانات دون اللجوء إلى التسجيل الرسمي .

(٢٠١) - لمن أراد المزيد عليه الرجوع إلى الدراسة التي قامت بها وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية في هذا الصدد وهي الخاصة بالبيئة المحلية والإدارية والضريبية والتمويلية المختصة بالصناعة، دراسة قامت بها الوزارة في ٢٠٠١/٦/٢١ .

(٢٠٢) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نموذج (أ) مجمع خدمات اعلام ١٩٩٨، لأعمال ، أغسطس ٢٠٠١، ص ص ١٧ - ٢٠ .

هم :- القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن حوافز وضمانات الاستثمار، والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن ضريبة الدخل، والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالسجل التجاري، والقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن التوثيق والشهر العقاري والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالسجل الصناعي، القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة على المبيعات ، والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦، والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. بشأن التأمين الاجتماعي، والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير، والقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن تنظيم المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال التي تسبب أخطارا صحية، والقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الأماكن الترفيهية، والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها، وقانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣، بشأن حماية الأرض الزراعية ، والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن حماية البيئة، القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

وهنا تخسر الدولة الكثير من الأموال التي يمكن أن تحصل عليها، إذا ما قامت هذه الكيانات بتسجيل نفسها رسمياً، كما أن ذلك يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال انتشار وتنمية وتطوير هذه الكيانات غير المنظمة وغير الرسمية، ولذلك تطالب بضرورة التصدي إلى هذه السياسات والعمل على الاقتصاد في الإجراءات قدر ما تستطيع، حتى نتفادي فشل المشروعات الصناعية، وبالتالي زيادة فرص العمل، التي تعمل على الحد من مشكلة البطالة، وكذلك زيادة مواردها المالية من خلال الرسوم والضرائب التي سوف تحصل عليها نتيجة لذلك .

كما أن ارتفاع تكلفة الالتزام بالقوانين واللوائح يعتبر عائقاً آخر أمام دخول المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي بصورة كاملة، ويشير بحث حديث بأن حوالي ٥٤% من المنشآت التي تضم من عامل إلى عشرة عمال يمكن اعتبارها ضمن القطاع الرسمي بصورة كاملة بينما يعتبر ١٤% من هذه المنشآت نصف رسمية، ٣٢% منها تعتبر غير رسمية، في حين أنها توفر فرص عمل لحوالي ٢١% من قوة العمل وتساهم بنسبة ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للتقديرات المتحققة .

والخلاصة هي أن هذه الإجراءات تعتبر من الأسباب الأساسية لزهد راغب الاستثمار في مصر، ومن الممكن التصدي لهذه المشكلة من خلال تعميم التجربة التي قام بها مركز تيسير الإجراءات بمدينة المنصورة، حيث يقوم فريق عمل متجانس بإنهاء إجراءات التراخيص، يمثل كافة الوحدات المعنية، وبرئاسة سكرتير عام المحافظة ويضم هذا المركز الجهات الآتية :-

- ١- مديرية التجارة والتموين بالمنصورة .
- ٢- مديرية التأمينات الاجتماعية بالمنصورة .
- ٣- مديرية شئون البيئة بالمنصورة .
- ٤- المديرية الزراعية بالمنصورة .
- ٥- ممثل مكتب العمل بالمنصورة .
- ٦- ممثل حي غرب بالمنصورة .
- ٧- ممثل حي شرق بالمنصورة .

هذا ويستهدف المركز تيسير الإجراءات لراغب إقامة المشروعات الصغيرة، والتي تستغرق حوالي ٣٣٦ يوماً في الوضع العادي، في حين أن المركز يختصر تلك الإجراءات في مدة أقصاها ٤٥ يوماً فقط .

وذلك في مقابل رسوم زهيدة يتحملها راغب إقامة المشروع، وهنا نطالب بتعميم هذه التجربة على مستوى المحافظات بعد عمل الدراسات اللازمة لذلك .

### البند الثالث

#### عدم توافر المعلومات الأساسية

(بأسواق العمل، واحتياجاته وفرص الاستثمار، والأسواق)

تعتبر الإحصاءات والمعلومات، من أهم العناصر الجوهرية التي يجب على المستثمر قبل البدء في المشروع، الحصول على البيانات التي تمكنه من اتخاذ القرار السليم المستند على دراسة واقعية، تؤدي في النهاية إلى نجاح مشروعه وعدم تعرضه إلى التعثر والفشل . إلا أنه يتعذر، في أغلب الأحوال، الحصول على البيانات والمعلومات التي تساعد صاحب المشروع الصناعي على اتخاذ قراراته، وهذا يرجع إلى تضارب البيانات والإحصاءات الموجودة في مصر بشكل عام، وتعدد المصادر والجهات التي تقوم بإعداد هذا البيانات .

وبشكل عام، يمكن القول بأن عدم توافر البيانات والمعلومات للمشروعات المطلوب إنشاؤها من أهم المعوقات التي تواجه المستثمر الصناعي الصغير في مصر، وخصوصاً فيما يتعلق بسوق العمل واحتياجاته، وكذلك فرص الاستثمار، وأماكن تواجدها، ونوعيتها في مجال الصناعات الصغيرة، وكذلك الأسواق المحلية والدولية .

**أولاً: سوق العمل واحتياجاته** ، لقد قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية بعمل دراسة حول بحث جانب الطلب في سوق العمل، بهدف التعرف علي احتياجات القطاعات من المهن وذلك من خلال التعرف علي حجمها وتخصصاتها ولمدة خمس سنوات تبدأ من عام (٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥) (٢٠٣) .

وتستهدف هذه الدراسة وضع الخطط الكفيلة بإجراء التدريب اللازم لهذه العمالة بما تؤهلها للانضمام إلى أصحاب المهن التي تتطلبها هذه الخطط التي تؤدي إلى تعظيم الإنتاج والإسهام في التخفيف من مشكلة البطالة . لما لها من بعد اقتصادي واجتماعي في سوق العمل المصري .

ولقد توصلت تلك الدراسة إلى أن احتياجات سوق العمل المصري من العمال علي مستوي محافظات الجمهورية خلال السنوات من عام (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) تبلغ ١,٥٥٤,١٨٨ عامل علي مستوي المحافظات موزعين عليها بنسب مختلفة تبدأ من ٤٣% بالنسبة لمحافظة القاهرة، وتنتهي بـ ١٠% لكل من مدينة الأقصر، و الوادي الجديد، راجع الجدول رقم "٢٠" مع الخريطة المرفقة به رقم "١/٢٠" .

ونري ضرورة التركيز علي هذه الدراسات علي مستوي الجامعات والمعاهد والمدارس، حتى يتم تعديل مخرجات التعليم لتتفق مع احتياجات وسوق العمل في مصر .

**ثانياً: بالنسبة لفرص الاستثمار في مجالات الصناعات الصغيرة في مصر**، نجد أن هناك دراسة قامت بها الهيئة العامة للتصنيع، التابعة لوزارة الصناعة والتنمية والتكنولوجيا بهدف التيسير علي كافة المستثمرين للمجمعات الصناعية، وأيضاً بغرض استخدام أفضل مجالات الصناعات الصغيرة في مصر طبقاً لفرص الاستثمار الحقيقية، أيما كان هذا النشاط الصناعي ( مغذية أو تحويلية)، حيث أعدت الهيئة دليل التنمية الصناعية لمجمعات الصناعات الصغيرة (٢٠٤)، حيث اشتمل هذا الدليل علي عدد ١٢٥ مشروعاً صناعياً صغيراً، ثبت جدوي إقامتها اقتصادياً . هذا وتملك تلك المشروعات مقومات النجاح والتوطن ويمكن تكرارها طبقاً لاحتياجات التنمية بالمحافظات المختلفة والتي بها مجمعات صناعية للصناعات الصغيرة . ويبين الجدول رقم "٢١" الدراسات علي القطاعات الصناعية المختلفة .

(٢٠٣) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، الصندوق الاجتماعي للتنمية ، بحث جانب الطلب في سوق العمل ، إجمالي الجمهورية

سبتمبر ٢٠٠١

(٢٠٤) الهيئة العامة للتصنيع ، دليل التنمية الصناعية لمجمعات الصناعات الصغيرة ، الجزء الأول ، عام ١٩٩٨، ص ٥٨ .

الجدول رقم ( ٢١ )

| م | القطاعات الصناعية           | عدد المشروعات |
|---|-----------------------------|---------------|
| ١ | القطاع الهندسي              | ٥١            |
| ٢ | القطاع الغذائي              | ٢٥            |
| ٣ | القطاع الكيماوي             | ١٣            |
| ٤ | قطاع الغزل والنسيج          | ٨             |
| ٥ | قطاع الكهرباء والإلكترونيات | ١٣            |
| ٦ | المعدنية                    | ٣             |
| ٧ | المنتجات الجلدية            | ٨             |
| ٨ | التعدين                     | ٤             |
|   | الجمالية                    | ١٢٥ مشروعا    |

**ثالثاً: الأسواق الداخلية والخارجية، والطلب على المنتجات،** من الأهمية بمكان التعرف علي البيانات والمعلومات الخاصة بالأسواق الداخلية والخارجية، حيث أن هذه البيانات تساهم وتساعد المستثمر الصغير بشكل خاص، علي اختيار مشروعه من خلال رغبات المستهلكين واحتياجات المجتمع المصري، وبالتالي يمكن للصناعات الصغيرة أن تقدم تنمية اقتصادية واجتماعية، في نفس الوقت، وذلك من خلال إشباع الحاجات والرغبات لأفراد المجتمع .

ومن هنا يمكن تطبيق سياسة " إنتاج ما يمكن بيعه، وليس سياسة بيع ما يمكن إنتاجه " كما هو الحال في أغلب المشروعات الصناعية الصغيرة، كذلك التعرف علي احتياجات الدول الأخرى من السلع والعمل علي إنتاجها .

#### البند الرابع معوقات التنمية البشرية

تفتقر المنشآت الصغيرة - في أغلب الأحوال - إلى المهارات الأساسية في الإدارة والمحاسبة، وأيضاً عدم القدرة للحصول علي الخدمات الاستشارية والخدمات المساندة، وذلك علي النحو التالي (٢٠٠) :-

- ١- عدم توافر الكوادر المدربة في مؤسسات دعم المشاريع .
- ٢- ضعف الوعي والمهارات الريادية لدي أصحاب المشاريع .
- ٣- عدم توافر الكفاءات الإدارية لدي المستثمرين وأصحاب المشاريع الصغيرة .
- ٤- ضعف الكفاءات الفنية المتخصصة لأصحاب المشاريع الصغيرة .
- ٥- عدم توافق برامج التدريب المهني مع احتياجات المؤسسات الصغيرة مع ضعف مستواه .
- ٦- عدم اتباع أساليب حديثة تطبيقية لدي مؤسسات التدريب .
- ٧- عدم التنسيق بين البرامج التعليمية والتدريبية .

كل هذه العناصر تساهم بشكل كبير، في إعاقة تنمية المشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة . وذلك لأن العمالة المنتجة، تعتمد أصلاً علي مستوى التعليم والتدريب الخاص بها، ويظهر ذلك عندما يكون المستوى التدريبي عالياً تكون المهارة عالية، وبالتالي

(٢٠٠) عبد المنعم بخيت، رؤية اتحاد الصناعات المصرية لمشاكل الصناعات الصغيرة ومقترح وسائل المعالجة، دراسة من اتحاد الصناعات المصرية، عام ١٩٩٧، ص ٤ .

يكون الإنتاج جيداً، وعلي العكس من ذلك فعندما يكون التعليم والتدريب أقل، تكون المهارة أقل، وبالتالي يكون الإنتاج منخفضاً ( كما ونوعاً ) .

والخلاصة أن المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة كثيرة منها التمويل، ومنها التسويقي ومنها الخاص بالتنمية البشرية، ومنها الخاص بالمعلومات والبيانات، وكلها يحتاج لها المشروع الصناعي الصغير، من أجل ذلك لابد من النظر في تذليل العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة حتى تتمكن هذه المشروعات من أداء دورها الاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما تأكد لنا من خلال عدة دراسات منها دراسة " حول محيط الاستثمار في مصر" (٢٠٠٦) .

حيث أوضحت تلك الدراسة، أن الكيانات الصغيرة، تعاني أكثر من الكيانات الكبيرة، بالنسبة لفيود التأسيس، وكذلك إدارة الضرائب، وفض المنازعات وغيرها، وذلك راجع إلى نقص المعرفة والخبرة عند أصحاب المشروعات الصغيرة .

---

(206) Samiha fowzy, the Business Environment in Egypt, Mediterranean Development Forum, Morocco 1998, pp.16.

## الفصل الثاني

### تجارب بعض الدول الناجحة والدورس المستفادة منها في مجال الصناعات الصغيرة

بدأت اليابان وكوريا تجربة الصناعات الصغيرة، وذلك من خلال التعاقدات من الباطن مع مؤسسات وشركات متعددة الجنسية، بعدها ارتكزت العلاقة فيما بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من ناحية وبين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، علي مبدأ راسخ توفر بمقتضاه المؤسسات الكبرى السوق والمساعدة التقنية اللازمة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة . مما يجعل هذه التجربة من أول التجارب الناجحة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة (٢٠٧) .

هذا ولقد بات مؤكداً أن للصناعات الصغيرة وظائف اقتصادية واجتماعية، تجعل من الحفاظ عليها وتنميتها، وتطويرها، ورعايتها، ومتابعتها، والاهتمام بها، أمراً مرغوباً فيه، بل ضرورة قومية لاغني عنها .

وتؤكد أغلب الدراسات الحديثة بأن استثمار رؤوس الأموال في مشروعات صناعية صغيرة، يخلق فرص عمل أكثر من الاستثمار في مشروعات صناعية كبيرة .

ولما كانت الحياة الاقتصادية عبارة عن سلسلة مترابطة ومتتابعة من الأنشطة، يشد بعضها بعضاً ويكملها، ومن ثم فالمشروعات الصناعية الكبيرة، في حاجة لمشروعات صناعية صغيرة، تساعد وتساهم معها في تغطية أطراف السوق، وأنماط الاستهلاك، وعادات الشراء المتعددة .

فضلاً علي ما تتميز به من خصائص، وما تقدمه من دعم للنتائج المحلي الإجمالي، في خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة .

وهنا نجد أن الدول الصناعية المتقدمة، مهتمة بالمشروعات الصناعية الصغيرة، وذلك لأن هذه الكيانات تغطي ٩٠% من إجمالي المشروعات في تلك البلاد، كما أنها توفر نسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠% من إجمالي فرص العمل .

أما عن دول العالم الثالث، فترتفع نسبة ما توفره هذه المشروعات الصناعية الصغيرة من فرص عمل، حيث تصل نسبة فرص العمل التي توفرها هذه الكيانات ما بين ٦٠ و ٨٠%، كما أنها تعتبر مصدراً هاماً من مصادر تكوين رأس المال (٢٠٨) .

هذا ولقد استقر في يقين أغلب الاقتصاديين، ومتخذي القرار أن المشروعات الصغيرة تمثل عصب التنمية في أي مجتمع، مهما كانت درجة نموه وخصوصاً بالنسبة للصناعات المغذية .

(٢٠٧) أحمد سالم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في ماليزيا، ورقة عمل قدمت في المنتدى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية، أوراق جلسة العمل الأولى والثانية، للفترة من ١٥ - ١٧ فبراير ١٩٩٨، ص ٢ .

(٢٠٨) مكتب العمل العربي، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداه تنمية، منظمه العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الحادية والعشرون، من ٤ - ١١ أبريل ١٩٩٤، ص ٢٩، ٣٠ .

من أجل ذلك، نستعرض بعض التجارب الناجحة، والتي سبقت مصر في هذا المجال، لكي نأخذ منها الخبرة والعبرة، والدروس المستفادة، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في مصر، وأيضاً توفير المزيد من فرص العمل التي تحد من مشكلة البطالة في مصر . ولكي نحقق هذا الهدف، رأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول نتناول فيه التجارب الناجحة لبعض الدول، والثاني نستعرض فيه الدروس المستفادة من تلك التجارب .

### المبحث الأول تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في مجال الصناعات الصغيرة

تسعى كافة الدول، إلى تنمية مواردها، بهدف إشباع حاجاتها، والعمل علي توفير سبل العيش الكريم لمجتمعها . ولكي تحقق ذلك، فإنها تلجأ إلى عملية التنمية الشاملة لمختلف أوجه الأنشطة في المجتمع وذلك من خلال بناء الإنسان وتطوير كفاءاته وإطلاق قدراته للعمل، إضافة إلى اكتشاف موارد المجتمع وتنميتها والإستخدام الأمثل لها .

ونظراً لأن الصناعة، تعتبر محور التنمية، فإن من الطبيعي الاهتمام بها، بهدف الوصول إلى إشباع حاجات المجتمعات، ونتيجة لذلك بدأت الدول الاهتمام بعملية الصناعة بشكل عام، والعمل علي تنميتها .

ولما كانت الصناعات الصغيرة، أحد العوامل المهمة، والمؤثرة علي تقدم الصناعات الكبيرة، فكان طبيعياً الاهتمام بها، في أغلب الدول الصناعية والنامية علي حد سواء، لما لها من نتائج إيجابية حققتها لمجتمعها، ومن الأمثلة علي ذلك، نجد أن المملكة المتحدة بها عدد الشركات العاملة في مجال الصناعات الصغيرة يفوق ٣,٥ مليون شركة، ٩٥% منها، يعمل بها أقل من عشرة أفراد، وتمثل هذه الشركات أكثر من ٥٠% من قوة العمل في القطاع الخاص، ويعمل بها مليوناً ومائتان، متوسط دخل الفرد السنوي منهم حوالي ١٢ مليون جنيه إسترليني ونصف، وتمثل هذه الشركات الصغيرة أيضاً أكثر من ٤٠% من إجمالي الصادرات بالمملكة المتحدة .

كما نجد أن التجربة اليابانية، كانت - ولا تزال - لها باع كبير في مجال الصناعات الصغيرة، حيث تمثل صادرات الصناعات الصغيرة في اليابان حوالي ٤٠% من الصادرات اليابانية، كما تمثل العمالة في الصناعات الصغيرة في اليابان حوالي ٦٠% من حجم العمالة . علي الصعيد الآخر، نجد أن ٥٠% من الإنتاج الصناعي الهندي من الصناعات الصغيرة، ٣٣% من إجمالي الصادرات الهندية، ٨٠% من عدد العمالة الهندية تعمل في مجال الصناعات الصغيرة (٢٠٩) .

من كل ما تقدم، يظهر لنا الأهمية الاقتصادية والاجتماعية، التي حققتها المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة في الدول الصناعية الكبرى، والدول النامية .

من أجل ذلك، سوف نتناول تجربة بعض الدول المتقدمة في مجال الصناعات الصغيرة (مطلب أول)، وأيضاً تجارب بعض الدول النامية (مطلب ثان) .

(٢٠٩) محمد بن إبراهيم التوبجري، كلمة مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس عن المشروعات الصغيرة وإقامة التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلد المؤتمر، الجلسات البحثية، جامعة الدول العربية، القاهرة، من ١٨ - ٢٠ أبريل ٢٠٠٠، ص ٣ .

## المطلب الأول تجارب بعض الدول المتقدمة صناعياً في مجال الصناعات الصغيرة

أولت كثير من الدول، والمنظمات الدولية المعنية، اهتماماً بالغاً بالصناعات الصغيرة، حيث زاد هذا الاهتمام منذ منتصف السبعينات، وتنوعت وسائله، ففي عام ١٩٧٨ قرر البنك الدولي تخصيص ثلث قروضه الخاصة بالتنمية الصناعية لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (٢١٠). كما توالى الاهتمامات، من كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي عن برامجها من أجل تخفيف حدة الفقر وفي توليد فرص العمل.

ولعل من المفيد استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة، التي اعتمد اقتصادها علي نجاح المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة، وذلك للوقوف علي هذه التجارب المشهود لها بالنجاح، أخذين منها العبرة والخبرة، حيث أن هذه التجارب غنية بدروسها، وتطبيقاتها، مع مراعاة أن هذه التجارب، لا يمكن تطبيقها بشكل كامل، ولكن بما يتفق مع واقعنا وإمكاناتنا.

من أجل ذلك رأينا، إلقاء الضوء علي عدة تجارب دولية، وخصوصاً الدول الصناعية الكبرى، في مجال الصناعات الصغيرة، محاولين أن تكون هذه التجارب، بمثابة مرجع للصناعات الصغيرة، ربما يعود علينا بالنفع.

وعلي ذلك فسوف نخصص هذا المطلب لثلاث تجارب، نعتقد بأنها من أهم التجارب الدولية التي لاقت اهتماماً دولياً، وهذه التجارب هي تجربة اليابان، وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية، والتجربة الإيطالية، مخصصين لكل منهم بنداً مستقلاً.

### البند الأول التجربة اليابانية

تعتبر اليابان، من أولى الدول التي اهتمت بالصناعات الصغيرة في العالم، حيث قسم الباحثون التجربة اليابانية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى مراحل تاريخية، وأكدوا علي أن هذه المراحل كان لها دور كبير بالنسبة لما وصلت إليه اليابان اليوم من تقدم في هذا المجال وهذه المراحل علي التوالي (٢١١)، هي:

**أولاً: فترة ما بعد الحرب**، في هذه الفترة تم توظيف كافة الجهود، بهدف النهوض بالاقتصاد الياباني، وإعادة الهيكلة فيه، ولقد تطلبت هذه العمليات أموالاً ومعونات ضخمة، مما أدى إلى الاتجاه للتنمية وتنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل سرعة إعادة عمليات الإنتاج وتوزيع المنتجات، وجاءت بعد ذلك طفرة هامة هي وضع أسس لنظام التعاقد

(٢١٠) منظمة العمل العربية، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، تقرير المدير العام، مكتب العمل العربي البند الأول، القسم الأول، مؤتمر العمل العربي، الدورة الحادية والعشرون، القاهرة، ٤ - ١١ أبريل / نيسان ١٩٩٤، ص ٥٣.

(٢١١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، المشروعات الصغيرة واستراتيجية تنميتها في مصر، دراسة قامت بها الإدارة العامة للشئون المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بوزارة الاقتصاد، في ١٤/٤/٢٠٠١، ص ٣، ٢.

من الباطن للشركات والمؤسسات الصغيرة مع الشركات الكبيرة والمشروعات الحكومية، وتم وضع قانون الغرفة التجارية في عام ١٩٥٣ الذي ركز علي توسيع قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

**ثانياً: الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٧٢ .** وهذه الفترة أطلق عليها " النمو العالمي " وهذه الفترة تم فيها إصدار عدة قوانين منظمة ومحفزة للمؤسسات الصغيرة، بعد ما صدرت الورقة البيضاء المنشورة عام ١٩٥٧ (٢١٢) .

هذا وفي عام ١٩٦٣، صدر قانون باليابان بهدف تنمية قطاع الصناعات الصغيرة، وكذلك تحسين الظروف الاجتماعية لأصحاب ومستخدمي هذه المنشآت، وذلك علي أثر تغيير البيئة الصناعية اليابانية، من خلال الاقتصاد المزدوج، ومن خلال هذا المفهوم تحددت الصناعات الصغيرة، علي أنها مشروعات تجارية صغيرة تعاني من نقص التقنية والتمويل والعمال المهرة وتهددها التغيرات البيئية المتكررة والمفاجئة، وبذلك تشكلت البيئة الصناعية من المؤسسات الكبيرة التي تشكل البيئة العليا، ومجموعة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل البيئة السفلي، وقد استمر ذلك الوضع منذ أوائل سنوات ما بعد الحرب وخلال الخمسينات إلى أن تغيرت البيئة الصناعية في الستينات نتيجة النمو الاقتصادي العالمي المستمر حتى بلغ معدل النمو السنوي المتوسط ما يفوق ١٠% نتيجة التوظيف الكامل للعمالة . ولقد وضعت الحكومة اليابانية أساساً لتحقيق أهداف هذا القانون، حيث قامت بوضع وتحديد الأدوات اللازمة لذلك، وقد حددت عدة مجالات، بهدف تحسين الإنتاجية، والبيئة المحلية للصناعات الصغيرة من خلال ثلاثة محاور مستهدفة هي:-

#### **( أ ) التحديث :-** وذلك من خلال مجموعة من الحوافز :-

- ١- إتاحة القروض من مؤسسة تمويل الصناعات الصغيرة .
- ٢- إتاحة القروض من المؤسسة الشعبية لتمويل الصناعات الصغيرة .
- ٣- إتاحة القروض من المؤسسة اليابانية للأعمال الصغيرة بهدف التكامل الصناعي .

ومن هنا يظهر أن التحديث - بمفهومه الشامل - يعني التحديث الداخلي للشركات والعلاقات بينها وبين الصناعات الأخرى، بما يؤدي إلى التحديث علي مستوي الصناعة وموقعها في الهيكل الصناعي .

**( ب ) التحسين الهيكلي،** وهذا يتضمن، تطوير هياكل المنشآت الصغيرة عن طريق، تحديث مجموعة من الوحدات الإنتاجية الصغيرة بتغيير هياكلها الرئيسية إلى أخرى أكثر كفاءة، لضمان النمو الذاتي علي المدى الطويل، والصناعات المختارة محل التطوير تدرج كصناعات خاصة يعد لها برامج التطوير في حالة موافقة الوزارة المختصة، ويتضمن مجموعة من الحوافز حيث تقديم قروض للتطوير الهيكلي من مؤسسات تمويل الأعمال الصغيرة المختصة بعملية التحديث، وكذلك معاملة ضريبية خاصة، كضريبة تسجيل المشروعات المشتركة، وأيضاً إعفاء ضريبي من ضريبة الحيازة للأراضي المخصصة

(٢١٢) مثال كريم، التجربة اليابانية في تنمية الصناعات الصغيرة ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المشروعات الصغيرة وخلق فرص

العمل، ٢٠٠١، ص ١٠٠-١٠١ .  
والتي جاء فيها، وصف البيئة الصناعية، حيث تتكون من المؤسسات الكبيرة ذات رأس مال كثيف، تعمل أساساً في مجال الصناعات الثقيلة والكبائية من ناحية، وعدد كبير من المؤسسات الصغيرة كثيفة العمالة قليلة الكفاءة، تسير أعمالاً تجارية بالطرق التقليدية في مجال الصناعات الخفيفة .

للصناعات الصغيرة . ونتيجة لذلك كله تطورت العلاقة بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة .

**ثالثاً: فترة ما بعد عام ١٩٧٣ :** ولقد أطلق عليها فترة " النمو المستقر " بعد أزمة البترول الشهيرة، شهد الاقتصاد الياباني تحولاً كبيراً، حيث أصدرت الحكومة اليابانية تشريعات عديدة بهدف تنظيم عمل المؤسسات الصناعية الصغيرة، بعد ما فرضت الولايات المتحدة تعريفية ١٠% علي جميع الواردات اليابانية، مع أثر تقويم " الين " علي الصادرات اليابانية بعد فترة من " الين " ذي السعر المنخفض الذي ساهم في نمو اليابان عن طريق التصدير .

واليوم، يوجد ٤٨ ألف اتحاد تعاوني تجاري واقتصادي، ١٠٠ ألف مشروع كمشروعات منفذة من الباطن . هذا وتظهر أنماط منشآت الأعمال الصغيرة في اليابان، في المجمعات المتخصصة، وشركات الإدارة المبتكرة، والمشاريع الدولية، والأخوة الصغار (٢١٣) .

وعلي الجانب التشريعي، فلقد صدرت عدة قوانين في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والجمعيات التعاونية هي:-

- ١- قانون المقاولات من الباطن مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- ٢- قانون منع تأخير دفع تكاليف مقاول الباطن .
- ٣- قانون الإجراءات الاستثنائية لزيادة التطور التكنولوجي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- ٤- قانون تنظيم وتنشيط المنشآت الصغيرة والمتوسطة لقطاعات معينة، هذا بجانب تسهيل إجراءات تكوين الشركات الصناعية الجديدة أو الدخول في مجالات جديدة . كما قامت اليابان بتنظيم مجموعة من البرامج لتنمية الصناعات الصغيرة، حيث شملت:-
  - أ- برنامج التنمية الإدارية ويشمل تقديم الاستشارات في العملية الإدارية، والتمويلية والضرائب، والمحاسبة، ومشاكل العمالة، والقيود المحاسبية، المحاسبة الضريبية .
  - ب- برنامج تطوير المعدات بتقديم القروض بما يكفل زيادة الإنتاج .
  - ج- برنامج إعداد مستشاري الصناعات الصغيرة الذي يقدم المشورة حول المشاكل المطروحة، كما يعمل كحلقة وصل ما بين الجهات الحكومية والصناعات الصغيرة (٢١٤) .

والخلاصة هي أن تقدم الصناعات اليابانية كان نتيجة، عوامل كثيرة منها الخبرة التكنولوجية، والتجديد والابتكار، والتقليد والاستفادة من تجارب الدول الأخرى .

### البند الثاني التجربة الأمريكية

في عام ١٩٥٣، وافق الكونجرس الأمريكي، علي إنشاء هيئة حكومية ترعي وتساعد المشروعات الصغيرة، وقد أطلق عليها اسم " إدارة المنشآت الصغيرة " وكذلك لإفساح المجال لمنافسة حرة من خلال البرامج المالية والإدارية والاستشارية التي يتم إقرارها وتقديمها (٢١٥) .

(٢١٣) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، المشروعات الصغيرة واستراتيجية تنميتها في مصر، دراسة قامت بها الوزارة، في ٢٠٠١/٤/١٤، ص ٣ .

(٢١٤) منال كريم، التجربة اليابانية، مرجع سابق ص ١٣٠، ص ٧، ٦ .

(٢١٥) وزارة التنمية الريفية، البرنامج القومي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، يونيو ١٩٩٨، هذا البرنامج بناء علي تكليف من السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء للنهوض بهذه الصناعات، ص ٣٥، ٣٦ .

هذا ولا يوجد تعريف جامع أو معيار ثابت ينطبق علي جميع الأنشطة بالمشروعات الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك تم وضع تعريف خاص لكل نشاط بالمشروعات الصغيرة، يكون خاصا به، ويضعه في زمرة المشروع الصغير .

وتمثل المشروعات الصغيرة أكثر من ٥١% من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هناك ما يزيد علي ٢٩٥ مليون مشروع صغير في الولايات المتحدة الأمريكية من بينها أكثر من ١٧ مليون مشروع صغير تعد أعمالا مملوكة لفرد واحد، كذلك هناك ٦ مليون مشروع صغير ( من إجمالي ٢٥,٥ مليون مشروع ) تقوم بتشغيل ما بين ١ الي ٥٠٠ عامل . وحوالي ١٥,٠٠٠ مشروع صغير يقوم بتشغيل ٥٠٠ عامل . وهناك ما يزيد علي ٩ مليون من هذه الشركات مملوكة للنساء وأكثر من ٨٥٠,٠٠٠ مشروع صغير جديد يتم إنشاؤها سنويا، وذلك كله رغم تعرض كثير من هذه المشروعات الصغيرة للفشل في المراحل الأولى، إذ تبلغ نسبة الفشل حوالي ٢٠% في السنتين الأولى والثانية، إلا أن معدل الفشل ينخفض سنة تلو الأخرى حيث يتراوح في السنتين التاسعة والعاشر بين (٧- ٨ %) فقط (٢١٦).

ونضيف بأن ٦٦% من القوي العاملة في أمريكا كانت أول خبرة لها في مجال العمل في المشروعات الصغيرة، وبمعني آخر أن العمالة الأمريكية غير الماهرة يتم امتصاصها وتدريبها من خلال المشروعات الصغيرة . كما أن معظم الاختراعات في أمريكا تحققت من خلال المشروعات الصغيرة، وتبلغ نسبة هذه الاختراعات ٥٥% من إجمالي حجم الاختراعات (٢١٧) .

هذا وتوجد مراكز متعددة في الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل علي تنمية المشروعات الصغيرة (٢١٨) :- سوف نتعرض لكل منهم تباعا .

### أولاً: مراكز تنمية الصناعات الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية .

١- بدأ العمل في هذه المراكز في عام ١٩٨٠ ومنذ ذلك الحين بلغ عدد المستفيدين من خدمات هذه المراكز ما يربو علي ٨٣ مليون عميل، وانتشرت فروعها في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية بواقع مركز واحد علي الأقل لكل ولاية، حيث بلغ عددها الآن ٥٨ مركزا رئيسيا ويتبعها حوالي ١٠٠٠ مركز فرعي تخدم حوالي ٦٠٠,٠٠٠ عميل في السنة .

٢- تتلقي هذه المراكز تمويلا من الكونجرس الأمريكي بواقع ٨٧ مليون دولار سنويا، وتعمل

هذه المراكز علي تنويع مصادر تمويلها لمساعدة أكبر عدد ممكن من المشروعات .

٣- تقوم هذه المراكز بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالعملاء ودراسة احتياجاتهم من

(٢١٦) الإدارة العامة للصناعات الصغيرة، تقرير حول ندوة برامج تنمية الصناعات الصغيرة، فندق سمير اميس لقرنوتنتال، القاهرة ٩ أبريل ٢٠٠١، دراسة مقنمه من وزارة الاقتصاد، ص ص ٤٠، ٤١ .

(٢١٧) الإدارة العامة للصناعات الصغيرة، تقرير عن دور الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة SBA في تنمية هذا القطاع الحيوي في الولايات المتحدة الأمريكية، ندوة المشروعات الصغيرة الأربعاء ٢٠٠٠/٥/١٠ بفندق كوندار، مقنمه من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ص ١٤ .

(٢١٨) الإدارة العامة للصناعات الصغيرة، تقرير حول ندوة برامج تنمية الصناعات الصغيرة بفندق سميرا اميس، مرجع سابق، ص ص ٤٢ - ٤٥ .

وهي :- أ- مراكز تنمية الصناعات الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية .  
ب- مراكز الصناعات الصغيرة للمرأة بالولايات المتحدة الأمريكية .  
ج- مراكز معلومات الصناعية الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية .

أجل تصميم برامج الخدمات والمساعدات المناسبة لهم، حيث تقوم بتقديم خدمات تسويقية متنوعة والترويج لمنتجات هذه المشروعات من خلال شبكات الإنترنت وذلك بالتنسيق مع مركز معلومات الصناعات الصغيرة .

وتقوم هذه المراكز، لأصحاب الأعمال الصغيرة بعمل البرامج التدريبية المتخصصة، وكذلك تقديم الاستشارات الفنية المجانية، وأيضاً الخدمات للمشروعات التي تعمل بالخارج (الترجمة)، والمعونة الفنية والأبحاث الخاصة بالتنمية .

كما أنها تعرف أصحاب الأعمال الصغيرة بالقضايا الهامة واللازمة لبدء أعمالهم واستمرارها وزيادة إنتاجيتها مثل التمويل والتخطيط والتسويق، والموقع المناسب .

هذا ويقوم بالتدريب خبراء في مجالات القانون، والمحاسبة، والتسويق، وإدارة الأفراد، ومتخصصون في مجالات المشروعات الصغيرة، وذلك في مقابل رسوم رمزية، ربما يكون التدريب مورد من موارد التمويل، إلا أنه مورد بسيط .

### ثانياً : مراكز الصناعات الصغيرة للمرأة بالولايات المتحدة الأمريكية .

كانت نواة تلك المراكز في عام ١٩٨٨، عندما أنشأت وزارة المشروعات الصغيرة الأمريكية مكتباً خاصاً لدعم سيدات الأعمال الصغيرة، حيث تنتشر هذه المراكز في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ عددها حوالي ٢٠٠ مركز .

وتختص هذه المراكز بدعم البنية الأساسية لمراكز دعم مشروعات سيدات الأعمال الصغيرة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً عرض أفضل الخبرات في مجال تقديم الخدمات ذات الجودة العالية للعملاء، وكذلك مشاركة صانعي السياسات في معرفة المعلومات المتعلقة بأهمية وأثر مشروعات المرأة علي نمو المجتمع، كما أن هذه المراكز تقوم بدور لا يقل أهمية عن دور مراكز دعم الصناعات الصغيرة، في أنه يجري أبحاث عن الأسواق، ويعمل علي إيجاد سبل للتمويل، وتقديم الاستشارات الفنية، ويقدم مختلف البرامج التدريبية علي الأعمال المختلفة، كما أنه يعمل علي مساعدة المشروعات الصغيرة علي إبرام عقود المشتريات مع الحكومة، وكذلك التركيز علي تقديم الخدمات للفقراء والفئات محدودة الدخل .

ومن إنجازات هذه المراكز زيادة عدد مشروعات سيدات الأعمال الصغيرة بنسبة ١٠٠% خلال الفترة من ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٩ حيث بلغ إجمالي عدد هذه المشروعات ٩,١ مليون مشروع في عام ١٩٩٩ يعمل بها حوالي ٢٧,٥ مليون من العمالة، وقد تولد عنها حجم مبيعات قدره ٣,٦ تريليون دولار .

وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة دخل الأسرة وزيادة عدد المشروعات الصغيرة التي تديرها المرأة من خلال التفرغ التام .

### ثالثاً: مراكز معلومات الصناعات الصغيرة بالولايات المتحدة الأمريكية .

تعمل هذه المراكز علي توفير جميع الاحتياجات التكنولوجية التي قد يصعب علي المشروعات الصغيرة توفيرها في مرحلة البداية . من أجل إعداد خطة العمل، وخطط التسويق وإجراء الأبحاث اللازمة لمختلف الأنشطة والصناعات وعمل كتيبات عن أنشطة المشروعات، وتصميم شعار للمنشأة، ودراسة احتياجات الأسواق العالمية .

كما تقوم هذه المراكز بجمع البيانات اللازمة عن العملاء من أجل التعرف علي خصائص العملاء والشريحة المستهدفة منهم لتقديم المساعدات المناسبة مثل إعداد برامج تدريب ذات طبيعة معينة لشريحة خاصة ولأغراض محددة .

هذا ويتم التعامل مع عملاء هذه المراكز من خلال إجراء مقابلة شخصية مع كل عميل بهدف مناقشة الإجراءات التي تسبق إنشاء المشروع، وكذلك عملية إدارة المشروع أو إجراء مقابلة بهدف تعريف العميل بنشاط المركز فقط، وأيضاً تحديد مصدر المعلومات الذي يناسب احتياجات العميل سواء المكتبية أو الاستشارية، أو برامج الحاسب الآلي، أو الدورات التدريبية .

وتقوم وزارة الصناعات الصغيرة الأمريكية، بتقديم الخدمات المالية للمشروعات المبتدئة والنامية والتي تواجه صعوبات اقتصادية، وذلك من خلال القطاع الخاص، والقطاع العام، أو بنظام المشاركة قبل البنوك والجهات المقترضة من غير المؤسسات المالية .

ويتم الإقراض علي أساس، ما إذا كان رأس المال العامل دائماً أو موسميًا، وكذلك ما يمتلكه المشروع من أصول ثابتة من ( أرض، مباني، معدات، . . . الخ ) وأيضاً مدي الحفاظ علي البيئة، وما ينتج عن المشروع من تلوث، كذلك حجم القرض نفسه وقدرة المشروع علي السداد، والبحث والتطوير .

هذا ويتناسب حجم القرض مع حجم المشروع وفقاً للمعايير المحددة لكل نشاط . ويقوم صاحب المشروع والبنك المشارك بتحديد حجم القرض، وتاريخ الاستحقاق، والضمان، وسعر الفائدة، والرسوم الخ، وتقوم الوزارة بمنح قروض حتى مليون دولار .

بعدما يتم تقييم مدي كفاءة المشروع عن طريق تحليل النسب، وتحليل الصناعة، وتحليل اتجاه المشروع، وخطة العمل، وتجربته السابقة مع البنوك .

كما أن الوزارة تقوم بإصدار " سندات ضمان " حيث تكون لها الأولوية في الحصول علي موافقة الإصدار . وتعتبر من الأوراق المفضلة، حيث تمنح الحكومة قبل إصدارها هذا وتحسب أسعار الفائدة للجهة المقرضة بواقع ٢٥ ٪ علي القروض ذات فترات الاستحقاق حتى ٧ سنوات، وفي حالة الزيادة عن ٧ سنوات تكون الفائدة المقررة ٢٧ ٪ .

كما أن الوزارة تضع رسوماً تتراوح بين ٢ ٪ إلى ٨ من قيمة الضمان علي المبالغ التي يستحق سدادها بعد ١٢ شهراً، ورسوماً تتراوح بين ٢٥ ٪ إلى ١ ٪ علي المبالغ المستحقة سدادها قبل ١٢ شهراً .

والخلاصة هي أن التجربة الأمريكية تعتبر من التجارب التي تشجع وتساهم في إبرام عقود المشتريات مع المشروعات الصغيرة، وتهدف الحكومة إلى تسهيل وزيادة عدد عقود المشتريات الحكومية المتاحة للمشروعات الصغيرة، وكذلك توفير الفرص للمشروعات الصغيرة للمشاركة في عقود الحكومة كمتعاقدين من الباطن .

## البند الثالث " التجربة الإيطالية "

بدأت التجربة الإيطالية في مجال النهوض بالصناعات الصغرى والحرف التقليدية واليدوية بداية متواضعة في الخمسينات حيث تم إنشاء (المكتب الوطني للحرف اليدوية والصناعات الصغرى) وتشمل مساعداته في تقديم العون للمؤسسات الصغرى في سائر الفروع، وفي المجالات التجارية والمالية والتقنية، بما في ذلك اختيار النماذج الحرفية الفنية .

كما ينظم المكتب دورات تدريبية، ويصدر مجلة دورية، إضافة إلى مجموعة من المطبوعات والصور، إلى جانب ذلك تم إنشاء عدة تنظيمات وأجهزة منها " اللجنة الوطنية للصناعات الصغرى واللجنة المركزية للصناعات الصغرى، الاتحاد العام للصناعات الإيطالية " حيث يصدر هذا الاتحاد نشرة شهرية حول الصناعات الصغرى "إضافة إلى اللجنة الوطنية الإنتاجية والمعهد الوطني للوقاية من الإصابات" اللذين يقدمان خدماتها إلى المؤسسات بأحجامها المختلفة مع إيلاء اهتمام خاص بالمؤسسات الصغرى (٢١٩) .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة في إيطاليا، سياسات ناجحة في مجال المجتمع من أزمات المؤسسات الكبرى العملاقة، وذلك بانتهاج سياسة التجديد والابتكار وتنفيذ المشاريع التنظيمية التي بعثت الحياة في الهيكل الصناعي الإيطالي وجددت حيويته، دون اللجوء الواسع إلى ممارسات العمل الأسود (العمل في ظروف مخالفة لتشريعات العمل وضماناته) أو التهرب الضرائبي . وقد ساعدت في نجاح التجربة الإيطالية، الظروف والأوضاع الاجتماعية والمؤسسية التي تشبعت بروح المبادرة والابتكار والتجديد التكنولوجي القائم على المعلومات . وترجع الانطلاقة الأولى والكبرى للمؤسسات الصغرى إلى بداية السبعينات .

ففي هذه الحقبة تم إعادة هيكلة الصناعات الكبرى الإيطالية على أساس محورين، هما:-  
١- الاستراتيجية التقليدية، وترمي إلى إعادة تنظيم عملية الإنتاج على أساس الأخذ بالتجديد التقني المكثف .

٢- الحدأة ومقتضاها أن تمر إعادة الهيكلة عبر سياسة اختيارية للتعاقد من الباطن . وهذه الظاهرة الجديدة بالمفهوم ذائع الصيت لامركزية الإنتاج التي تتمثل في نقل أجزاء هامة من الإنتاج خارج المصنع الأم بهدف تقليص نفقات التكلفة والتمتع بمرونة حقيقية لمواجهة تقلبات السوق . ولقد أدى هذا إلى بلورة دور ومهمة المؤسسات الصناعية الصغرى بعكس الصورة السائدة سابقاً .

ولقد زادت أعداد المؤسسات الصغرى والمتوسطة، خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٨١ بمعدل الثلث، وتبين الإحصاءات الرسمية أن المؤسسات الكبرى في الصناعات التحويلية فقدت العديد من الوظائف خلال الفترة المشار إليها، في حين نجد أن المؤسسات التي يعمل فيها أقل من مائة شخص قد زادت من جهازها البشري بمعدل ٢٠% (٢٢٠) .

ولا تقتصر هذه الحالة على قطاع الصناعات الصغرى للتقنيات المتقدمة وإنما تسري كذلك على القطاعات التقليدية مثل النسيج والأحذية وغيرها .

(٢١٩) منظمة العمل العربية، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، مؤتمر العمل العربي، الدورة الحادية والعشرون، القاهرة، ١١ أبريل ١٩٩٤، ص ٧٩ .  
(٢٢٠) المرجع السابق، ص ص ٨٢ ، ٨٣ .

ولعل أبرز مثال علي ذلك ما يشهده الإقليم الصناعي في "براتو" من إعادة الهيكلة الإنتاجية بنجاح متميز، بعد تجاوز أزمة الخمسينات التي هزت بعمق قطاع "النسيج". حيث تفسر تجربة إقليم "براتو" ما تحقق في مجال "التخصص والاندماج"، وبالاعتماد تقنياً علي معلوماتية الإدارة والتيسير. فالمؤسسات الصغرى المتخصصة أصبحت تشكل جزءاً هاماً من عملية مراحل التصنيع بدرجة كبيرة.

وقد أمكن لهذا النهج في تقسيم وتوزيع أدوار مراحل الإنتاج، تحقيق النجاح المثمر، خاصة بسبب وجود اندماج كامل بين المؤسسات الإنتاجية الصغرى لا على مستوى الإنتاج فحسب، بل علي مستويات التسويق والخدمات (المصارف، النقل، التأمين، الخ).

وتتميز الصناعة الإيطالية بخصائص وسمات منفردة، منها التحديث والتجديد والأصالة، مما زاد من ارتفاع الصناعة الإيطالية، وذلك لوجود الروح الأسرية الواحدة، والتمسك بالأرض والتاريخ والحضارة.

ومن المعلوم بأن إيطاليا، تمتلك نحو مائة منطقة صناعية تقع في شمالها ووسطها، ويعمل فيها نحو نصف مليون عامل وصاحب مشروع، موزعة علي حوالي ٥٥ ألف مؤسسة صناعية ووحدة إنتاجية محلية وتشمل أنشطتها الملابس، النسيج، الأحذية، المدابغ، المصنوعات الخشبية، الأدوات المعدنية، السيراميك، المجوهرات، الأعمال الزجاجية، الأدوات الموسيقية، الخ (٢٢١).

وهذه المناطق تختلف عن أشكال أخرى من التجمعات الصناعية حيث تتكامل منتجاتها وتخصصاتها المرنة وتترابط معاملاتها.

وتعتبر إيطاليا، مثلاً غير عادي بسبب كثرة عدد المنشآت الصغرى التي ترتبط فيما بينها ارتباطاً أفقياً، بصورة أو بأخرى، علي عكس علاقة (التعاقد من الباطن) الهرمية القائمة بين المنشآت اليابانية.

وتجسد المناطق الصناعية عمق إعادة الهيكلة الصناعية الإيطالية التي تتميز بتحديد الاهتمام بالوحدات الصغرى، وتطوير عملية (المقولة من الباطن) وإعادة التنظيم والتقسيم الجغرافي للاقتصاد.

ومن خصائص المناطق الصناعية الإيطالية أنها لا تعتبر بمثابة مراكز جذب للتنمية الصناعية يتم فيها الإنتاج دون تخطيط أو دراسة. وإنما تعتبر وحدات الإنتاج الصغيرة في هذه المناطق بمثابة شبكة مترابطة لمؤسسات يتوزع فيما بينها العمل لإنتاج سلع محددة متخصصة، بمعنى أنه في إطار منطقة صناعية واحدة فيما بينهما العمل لإنتاج سلع محددة متخصصة. وذلك في إطار منطقة صناعية واحدة يجري إنتاج سائر مكونات السلعة الواحدة، وكافة الخدمات الضرورية لتصنيع عناصر متعددة لمنتج واحد (أي المكونات).

- ومن المؤلف أن تقوم بين هذه المؤسسات منافسات جادة حول نوعية الإنتاج والقدرة علي التجديد والابتكار. ولكن يجمعها في الوقت ذاته مصالح مشتركة علي عدة أصعدة تتمثل في

تجميع ونشر المعلومات حول التقنيات الجديدة والمنتجات المبتكرة أو في الاستفادة من خدمات مرافق مشتركة الخ (٢٢٢) .

وليس مستغرباً أن يطلق علي هذه المجموعة الناجحة من المناطق الصناعية الممتدة حتى إقليم شمال شرق ووسط إيطاليا اسم (إيطاليا الثالثة) حيث تميزت عن إيطاليا الأولى (والتي تقع في أقاليم شمال إيطاليا والمرتبطة بأوروبا )، وكذلك إيطاليا الثانية ( والتي تقع في الجنوب وتتسم بالتخلف والفقر والتي تعتمد علي مساعدة الدول، بأنها تنفرد بالانطلاقة الاقتصادية لأقاليمها، وترابط النسيج الصناعي وتتميز ظروف وشروط العمل في المؤسسات العاملة في نطاق المناطق الصناعية بشيء من المرونة من حيث مواعيد العمل والإجازات السنوية . . الخ .

وعلي صعيد حماية مصالح المؤسسات الصغرى ورجال الأعمال الصغار تشكلت نقابة عرفت باسم " الاتحاد الوطني للحرفيين " .

والخلاصة هي أن التجربة الإيطالية تعتبر شبيهة بالتجربة المصرية في مجال الصناعات الصغيرة نوعاً ما، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه التجربة، وخصوصاً في عملية اشتراك المناطق الصناعية باعتبارها " بمثابة الأم " ومن خلال شركات رئيسية تعمل علي وضع علاقات عمل أفقية مع مجموعة من المؤسسات الصناعية الصغيرة، بهدف الاشتراك في إنتاج سلعة أو منتج محدد، بغرض زيادة التنسيق مع الصناعات الكبرى، والتعاقد من الباطن معها . ونأمل أن تعم تلك التجربة علي مستوي المحافظات في مصر .

### المطلب الثاني تجربة بعض الدول النامية في مجال الصناعات الصغيرة

لقد خاضت مجموعة من الدول النامية، تجارب ناجحة في مجال الصناعات الصغيرة، لاسيما دول جنوب شرق آسيا، وهذه الدول (الهند، كوريا، ماليزيا) وسوف نتعرض لكل منهم في بند مستقل .

#### البند الأول التجربة الهندية

بدأت التجربة الهندية، مجال المشروعات الحرفية والصغيرة، في الخمسينات، وتعتبر تجربة الهند من أقدم التجارب في هذا المجال، حيث تم تشكيل عدة هيئات للصناعة الصغيرة، وكذلك إنشاء أكثر من ٥٠٠ مكتب متابعة إقليمي .

وفي عام ١٩٨٠ تم وضع مبدأ الاتحاد التعاوني الاقتصادي، بعدها تم إنشاء مركز خدمات الصناعات الصغيرة في كل ولاية هندية وإقامة " معارض البيع والشراء " ومؤتمرات التبادل للصناعات الفرعية (٢٢٣) .

(٢٢٢) المرجع السابق، ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٢٢٣) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، المشروعات الصغيرة واستراتيجية تنميتها في مصر، دراسة مقدمة من وزارة الاقتصاد

في ٢٠٠١/٤/١٤ ، ص ٤ .

ولقد احتلت " تنمية الصناعات الصغرى " مكاناً متميزاً في أولويات الخطة الخمسية الثانية في الخمسينات حيث وضع برنامج لتشجيع هذه التنمية استلهاً بوجه عام من التوصيات الواردة في تقرير أعده فريق من الخبراء تابع لمؤسسة فورد عام ١٩٥٤ ولا تزال هذه التوصيات تشكل الإطار العام لسانر الخطط الخمسية التالية .

وتتولي وزارة التجارة والصناعة في الحكومة المركزية الهندية تطبيق هذا البرنامج، ويقوم وزير التجارة والصناعة بهذه الصفة بمهام رئيس مجلس الصناعات الصغرى .

ويضم هذا المجلس في عضويته مديري الشئون الصناعية في معظم حكومات الولايات وممثلي مختلف وزارات الحكومة المركزية، والبنك المركزي وبنك الدولة وقطاع الصناعة، وعدداً من الأشخاص الذين يتم اختيارهم بصفة شخصية من قبل المجلس باعتبارهم خبراء متخصصين .

وينبثق عن هذا المجلس إدارة تضم عدداً من ممثلي المعاهد الرئيسية لخدمة الصناعات الصغرى، وهم خمسة عشر معهداً، بواقع معهد واحد من كل ولاية يرأسه مدير يعاونه فريق عمل من التقنيين والاقتصاديين . ولهذه الإدارة عدة مهام (٢٢٤) .

ولقد أعد فريق البحوث الاقتصادية مجموعة هامة من التقارير حول آفاق الصناعة وإمكانات التطور والتنمية الاقتصادية المتاحة في ولايات وأقاليم بعينها لتوافر شرائط نجاحها، وتحليل الأسواق والدراسات الهامة الأخرى . ومن الأنشطة البارزة لهذا البرنامج إقامة ورش ومعارض متنقلة في مجالات صناعية بعينها .

وفي عام ١٩٥٥، أنشئت الشركة الوطنية للصناعات الصغرى بهدف العناية بالجوانب التجارية لبرامج التنمية الصناعية التي تتجاوز إمكانيات المرافق، والإدارات الوزارية القيام بها بشكل فعال ومجد، حيث تقوم هذه الشركة بتأجير وبيع المعدات والآلات والإدارات، وأيضاً تقديم رؤوس الأموال اللازمة لشراء المعدات، بالنسبة للمقترضين المعتمدين خلال فترة زمنية محددة .

(٢٢٤) منظمة العمل العربية، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي إدارة للتنمية، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، البند الأول، القسم الأول، مؤتمر العمل العربي، الدورة الحادية والعشرون، مرجع سابق، ص ٧٣ .

- القيام باستقصاءات اقتصادية حول الصناعات والمناطق الخاصة، يتم على أساسها وضع التوصيات العملية من أجل تنفيذ برنامج تنمية وتطوير هذه الصناعات .
- إعلام المؤسسات الصغرى بالوسائل والأساليب التقنية المتطورة في مجال استخدام الآلات والمعدات الحديثة .
- تنظيم عروض حول تطبيق هذه الأساليب والوسائل في ورش مراكز ( إدارة الترقية والتتنية ) .
- تعليم وتدريب صغار الصناعيين حول المناهج والوسائل لإدارة الأعمال وخاصة وسائل البيع .
- القيام بدور مراكز إعلامية، وبوجه خاص بنشر الدوريات والتقارير والمطبوعات ووضع الخطوط النموذجية لعناية صغار الصناعيين .
- إعداد البحوث حول المسائل ذات الأهمية الملحة، مثل الاستخدام المجدي للمواد الأولية والنماذج المتطورة للآلات والمعدات .
- الخ .
- ولقد ساعدت الدراسات الاستقصائية التي قامت بها ( إدارة الترقية والتتنية ) الدولة في توجيه جهودها نحو الصناعات التي لا تتطلب انتقال اليد العاملة وحيثما يكون ممكناً توسيع فرص العمل، وتجميع المعلومات الواقعية الدقيقة والتوقعات التي يمكن أن تكون مفيدة لصغار الصناعيين أنفسهم .

كما أنها تقوم بتسويق وتعريف البضائع، وذلك من خلال عدة فروع، تظهر في قسم المشتريات الحكومية، وقسم خاص بالمعلومات حول السوق، وقسم بيع المنتجات ذات النوعية الجيدة، وذلك لتشجيع المؤسسات علي تحسين إنتاجها وفق مقاييس معينة، وقسم أسواق التصدير التي يحصل علي الطلبات من أجل التصدير .

هذا ونوضح أمراً هاماً، هو قيام "الهند" بعمل تدابير حمائية تشريعية للصناعات الصغرى "هدفها مزدوج" ترمي إلى الحد من إنتاج المؤسسات الصناعية الكبرى بما يسمح للمؤسسات الصغرى التي تنتج نفس السلع من إنتاج وتصريف سلعها .

ولقد عكست الحكومة الهندية اهتماماتها بالصناعات الصغيرة، في أنها قررت بأن جميع الوحدات التي تصل استثماراتها في بناء المصانع والآلات إلى سقف ٢ مليون روبية تعتبر وحدات صغيرة، وهذا ما يؤهلها إلى الاستفادة من إجراءات دعم خاصة .

وهذا لا يعني التحفيز لمجرد التحفيز، ولكن يشترط أن تكون هذه المؤسسات الصغيرة ضمن هيكل صناعي متوازن، يشتمل علي مؤسسات ووحدات إنتاجية من سائر الأحجام، بحيث تنشأ فيما بينها روابط تعاونية وتنافسية صحيحة .

وفي نطاق التسويق نجد أن التجربة الهندية لها باع كبير في هذا المجال، حيث قامت بحجز أكثر من (١٢٠٠) بند إنتاجي حصراً علي المؤسسات الصغرى، فمن حيث المبدأ لا تستطيع المشاريع الصناعية الكبرى دخول مجال إنتاج هذه السلع . هذا إلى جانب انتهاز سياسة تفصيل شراء المنتجات من المؤسسات الصغرى في معاملات الحكومة وقطاع المؤسسات العامة .

ومن هنا نري ضرورة التركيز علي هذه النقطة، لما لها من جانب إيجابي هام، وهو تحديد مجال الأنشطة الصناعية الصغيرة، بحيث لا يحدث تنافس بين الصناعات الصغيرة والكبيرة في الأنشطة المشتركة، في حين لو تخصصت الصناعات الصغيرة في بعض المنتجات، وتركزت البعض الآخر للصناعات الكبيرة لأصبح هناك توازن في المصالح، وبالتالي تنمية صناعية بشكل عام لكل منهما، وهذا ما يجعلنا نشير إلى ضرورة التركيز على هذا الموضوع في تلك المرحلة وفي المرحلة القادمة، ونوصي الجهات المعنية بضرورة مراعاة ذلك .

هذا ويساهم قطاع الصناعات الصغيرة بنحو ٤٠% من إجمالي الناتج الصناعي، كما تبلغ نسبة الصادرات نحو ٣٥% من صادرات الدولة . ومن كل هذا قامت الهند بتقديم بعض الامتيازات والإعفاءات لهذا القطاع وتظهر في (٢٢٥) :-

#### أولاً: في مجال إنشاء المشروعات :-

- ١- دعمت الحكومة هذه المشروعات بنسبة ٣٠% من قيمة استثمار رأس المال علي الأصول والتي يبلغ حدها الضريبي مليون روبية مع منح دعم إضافي ٥% للمشروعات التي تساهم النساء بأكثر من ٥٠% من نسبة العمالة .
- ٢- عدم اشتراط الحصول علي التراخيص لبعض المشروعات مع سرعة اتخاذ الإجراءات بالنسبة لاستخراج التراخيص علي الأنشطة الأخرى .

(٢٢٥) منير شعراوي، الصناعات الصغيرة، الوضع الراهن، المعوقات، التوصيات، ورقة مقدمة من جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي، وزارة الإدارة المحلية، أكتوبر ٢٠٠١، ص ١٦، ١٧ .

- ٣- مساهمة مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة في تكلفة دراسة جدوى المشروعات .  
٤- العمل على دعم أجهزة توليد الطاقة بأنواعها بالنسبة للمشروعات التي تخضع لشريحة ضريبية مقدارها مليون روبية .

#### ثانياً: في مجال تشجيع التطوير ورفع مهارة العاملين:-

- ١- الإعفاء من ضريبة المبيعات لمدة ٧ سنوات للمشروعات الجديدة أو القائمة والتي ترغب في التوسع وتطوير إنتاجها .

- ٢- تقديم الدعم لتوظيف العمالة الذين يتم تدريبها في الوحدات الصناعية .

#### ثالثاً: في مجال الإعفاءات الضريبية:-

- ١- منح إعفاء ضرائبي لمدة خمس سنوات للمشروعات الصناعية التي يزيد رأسمالها عن ٣٠ مليون روبية، وكذا بالنسبة للوحدات المقامة من أول أبريل عام ١٩٩٣ .

- ٢- الإعفاء من ضريبة الدمغة عن قطاعات الصناعات الصغيرة التي يصل إنتاجه السنوي ٥ مليون روبية .

- ٣- تقديم دعم لسعر الفائدة مقداره ٥% للمشروعات ذات الاستثمار البالغ ٦٠٠ ألف روبية مع منح دعم إضافي قدره ٢% للمشروعات التي تبلغ نسبة عمالة النساء بها أكثر من ٥٠% .

#### رابعاً: في مجال تشجيع الصادرات:-

- يعفي المصدرون، جمر كياً عن الخامات المستخدمة في تصنيع المنتج الذي يتم تصديره، كما يتم إعفاؤهم ضريبياً بالنسبة للمواد الخام التي تستخدم في تصنيع السلع المصدرة .

والخلاصة أن تجربة الهند تعتبر من التجارب الرائدة في مجال الصناعات الصغيرة، ويظهر ذلك في الحماية التشريعية التي تحظى بها هذه المشروعات في مواجهة المؤسسات الكبرى، عند إنتاج نفس السلع من خلالها، وكذلك منح حوافز ودعم لتلك الصناعات من خلال السياسات الصناعية في الهند .

### **البند الثاني " التجربة الكورية "**

سجلت مجموعة دول جنوب شرق آسيا، نجاحاً كبيراً في مجال الصناعات الصغيرة، حيث حققت تنمية شاملة، وكذلك تغلبت على الحد من مشكلة البطالة، ولعل من أشهر هذه التجارب، تجربة كوريا الجنوبية، وهي تجربة من الممكن الاستفادة منها في تحقيق تنمية الصناعات الصغيرة وتوفير فرص عمل للشباب .

ففي عام ١٩٦١، عملت الحكومة الكورية على تدعيم دور الصناعات الصغيرة من خلال إنشاء بنك متخصص لتمويل هذه الصناعات بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، وقبول الودائع والمشاركة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية، كمناهج لتنفيذ رسالته في تنمية الصناعات الصغيرة في كوريا الجنوبية (٢٢٦) .

(٢٢٦) أحمد حلمي عبد اللطيف، الصناعات الصغيرة وأثرها على شبكة البطالة في مصر، جامعة القاهرة، مرجع سابق، ص ٢٨٣ .

كما عملت الحكومة الكورية علي إنشاء هيئة تنظيم التجارة ( لتنمية الصادرات الكورية)، وإعداد البحوث التسويقية، حيث تقوم هذه الهيئات بالإشراف علي ٢٠٠ مكتب في العديد من دول العالم، كما تعمل علي تقديم كافة المعلومات والبيانات التصديرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

كذلك تم إنشاء هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٧٩، وهي تهدف إلى مساعدة الحكومة الكورية في صنع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد عملت هذه السياسة علي إنجاز عدد من الأنشطة والمهام (٢٢٧) .

ولقد عمدت الحكومة الكورية إلى زيادة الاعتماد علي استخدام تكنولوجيا حديثة حتى يمكنها منافسة اليابان في أسواقها الداخلية في صناعات حقيقية مثل " صناعة المنسوجات والصيني والأواني " وقد حققت قيمة مضافة أعلي مما حققته اليابان في الأعوام الأخيرة .

ولقد سمحت الحكومة الكورية منذ عام ١٩٦٥ للمستوردين باستيراد السلع الرأسمالية والوسيلة دون قيود مع إعفائها من الرسوم الجمركية، كما تم تخفيض الضرائب المباشرة علي الدخول الناشئة عن التصدير بنسبة ٥٠%، كما قدمت الحكومة الائتمان المتوسط والقصير الأجل بفائدة مدعمة كحافز للمصدرين عن طريق دعم أسعار الفائدة من هذه القروض بالعملة المحلية بمنحهم أسعار فائدة تفضيلية مقدارها ١٨% بالمقارنة بالمعدل السائد وقدره ٢٦% هذا في الوقت الذي بلغت فيه معدلات الفائدة علي القروض بالعملات الأجنبية لنفس القروض ما مقداره ١٢% (٢٢٨)، ونجد أن القوانين المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا (٢٢٩) .

(٢٢٧) المرجع السابق ، ص ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

وهي :

- أ- تقوية وتدعيم الأنشطة التعاونية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- ب- إنشاء المدن والمجمعات الصناعية للصناعات الصغيرة بالإضافة إلى مناطق السكن للعاملين في هذه الصناعات .
- ج- تحديث وسائل الإنتاج .
- د- تقديم الخدمات الاستشارية والفنية والإدارية .
- هـ- توجيه أنشطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة لخدمة قطاع التصدير .
- و- تنمية الصناعات البيئية والريفية .
- ي- إنشاء مراكز الإرشاد والمدارس الصناعية ومراكز التدريب المهني .

(٢٢٨) المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

(٢٢٩) اتحاد الصناعات المصرية ، دليل المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

في مصر، بالاشتراك مع مؤسسة فريدريتش إيبيرت الألمانية ، الطبعة الثانية ، يناير ٢٠٠٠ .

هي :- القانون الأساس للصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٦٦

- قانون تعاونيات الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٦١

- قانون تنسيق عمليات الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٦١

- قانون تشجيع المقاولات من الباطن للصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٧٥

- قانون تطوير الصناعات الصغيرة عام ١٩٧٨ - قانون بنك الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٦١ .

- قانون لشراء منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٨١

- قانون تشجيع تكوين الصناعات الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٨٦

- قانون بشأن عدالة عمليات المقاولات من الباطن عام ١٩٨٤ - قانون بنك ستيزتين الوطني عام ١٩٦٢

- قانون صندوق ضمان القروض عام ١٩٧٤ .

- تكوين مجلس تنمية المنشأة الصغيرة والمتوسطة . - وكذلك تكوين شركة لتمويل وضمان المنشآت الصغيرة .

- ترشيد برامج ومؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة القائمة .

وجميع هذه القوانين تخدم تنمية الصناعات الصغيرة في كوريا، حيث تصل إلى ١١ قانوناً ينظم مجال الصناعات الصغيرة.

كما تقدم الحكومة الكورية حوافز ضريبية لتلك المشروعات، تظهر في الإعفاء التام لتلك الشركات من الضرائب لمدة أربع سنوات بعد تكوينها، وإعفائها من ٥٠% من الضرائب لمدة سنتين بعد ذلك. كما يتم تخفيض قيمة الدخل، حيث إن هناك أنواعاً معينة من الدخل لا تدخل ضمن الوعاء الضريبي ومنها الدخل العائد من نقل التكنولوجيا والخدمات الفنية وغيرها، وكذلك ينظر علي الاحتياطات بأنها حسابات مصروفات بالنسبة للضرائب، وكذلك الإهلاك الخاص يسمح لمختلف الأنشطة والاستثمارات بمشروعات تفصيلية للاهلاك.

وعلي الجانب الآخر تقوم هيئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمعهد الكوري للاقتصاديات الصناعية والتكنولوجيا بتوفير معلومات حديثة عن التكنولوجيا المحلية والأجنبية عن طريق المطبوعات وشبكة المعلومات الهاتفية وكذلك حسب الطلب الشخصي.

كما تعفي جميع المعدات والمرافق المستوردة لمعاهد البحوث والتعاونيات التكنولوجية الصناعية أو لإدارة البحوث والتطوير في المنشآت الصناعية بنسبة ٨٠%.

وتوفر الحكومة الكورية عند الضرورة دعماً مالياً مباشراً للمشروعات الصغيرة، بهدف تطوير التكنولوجيا وتعاونيات البحوث في تلك الشركات.

كما تقدم الحكومة الكورية مساعدات إدارية أخرى تظهر في:-

- ١- تحديد الشركات ذات الإمكانيات التنموية الكبيرة لدعمها.
- ٢- حجز مساحات صناعية خاصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال حجز قطاعات صناعية فرعية معينة بالكامل للصناعات الصغيرة والمتوسطة، أما الشركات الكبيرة تحتاج إلى موافقة من الحكومة للدخول أو التوسع في الأنشطة القائمة لهذه القطاعات الصناعية الفرعية.
- ٣- يتم تشجيع المنظمات الحكومية لتخصيص جزءاً من مشترياتها من الصناعات الصغيرة، ولقد وصل نصيب الصناعات الصغيرة والمتوسطة من المشتريات الحكومية في كوريا إلى ٤٩%.

والخلاصة هي أن التجربة الكورية تعتبر تجربة رائدة في مجال الصناعات الصغيرة، ويظهر ذلك من خلال الكم الهائل من القوانين التي تنظم المشروعات الصغيرة، مما يؤكد علي الدور التنموي والفعال الذي تقوم به هذه الكيانات في كوريا، من أجل ذلك نري من الضروري الأخذ في الاعتبار بالتجربة الكورية لاسيما تخصيص جزء من المشتريات الحكومية للصناعات الصغيرة، بشرط الالتزام بالجودة والسعر لهذه المنتجات، لأنه غير متصور فرض سلعة علي الحكومة غير جيدة وسعرها غير مناسب.

## البند الثالث " التجربة الماليزية "

نشأت الصناعات الصغيرة في ماليزيا، في ظل خبرة تكنولوجية محدودة نسبياً، وكذلك لتغطية محدودة للسوق المحلي، مع استثمارات قليلة و إدارة بسيطة، وكانت منشأتها مملوكة في أول الأمر ملكية أسرية وتنتج سلعاً لمنافذ أسواق الجملة المستقرة (٢٣٠).

وكانت مجالات أنشطتها الأكثر شيوعاً في صناعات " تجهيز الأغذية، والجلود، وصناعة الأحذية، وصناعة الملابس، وصناعة الأثاث، وورش إصلاح السيارات، وصناعات الطباعة والمنتجات الخشبية الأخرى، ونحو ذلك " .

ومن هنا يتضح أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا، قد نشأت كأنشطة هامشية ذات إسهام منخفض نسبياً من حيث القيمة المضافة، كما نشأت مستقلة نسبياً بعضها عن البعض الآخر، وكانت تتسم بقليل من الترابط ومع النمو المتصاعد للتصنيع في البلاد وإنشاء صناعات ثقيلة كصناعة الصلب وصناعات هندسية كصناعة السيارات في بداية الثمانينات من جانب حكومة ماليزيا، تغيرت طبيعة وبنية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلاد بحيث أصبحت أكثر اندماجاً في القطاع الصناعي مع ما تخدمه من مؤسسات أكبر وأكثر تطوراً . وأصبح مفهوم أنظمة الإنتاج والبرمجة ومراقبة الجودة والإدارة الحديثة هي السمة الغالبة، كما تزايد دعم المؤسسات الأكبر والمتعددة الجنسية كمؤسسات راعية، وأصبحت المؤسسات المالية أكثر استعداداً لتقديم المساعدات إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل نموها وتحديثها .

وإدراكاً من ماليزيا لأهمية هذه الصناعات باعتبارها جزءاً من عملية التصنيع الشامل المتسم بالتكنولوجيا العالية، علي النحو المعلن في الخطة الإيمانية الطويلة الأجل (١٩٧١ - ٢٠٠٠)، وتحسب لعام ٢٠٢٠ وتستهدف ماليزيا من ذلك تأهيل نفسها كدولة صناعية كاملة (٢٣١)، حيث تركزت أهداف هذه الخطة (٢٣٢) .

وفي منتصف الثمانينات ومع بداية التسعينات، نشأت صناعات صغيرة ومتوسطة ذات تكنولوجيا رفيعة، وخاصة في المجالات التالية:-  
- التشكيل الدقيق للبلاستيك . - تصنيع العدد والاسطوانات . - قطع المعادن الدقيق .  
- تصنيع أجزاء الحاسبات مثل تجميع الدوائر المتكاملة والحاسبات الآلية الشخصية .  
- تصنيع اللوازم الكهربائية للمنازل وتجميع السلع الاستهلاكية الكهربائية المعمرة .

(٢٣٠) أحمد سالم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في ماليزيا ، ورقة مقدمة للملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية ، القاهرة، من ١٥ - ١٧ فبراير ١٩٩٨، ص ٢ .

(٢٣١) المرجع السابق، ص ٢ .

(٢٣٢) في- تحويل قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى قطاع منتعش وتنافسي قادر علي دعم أنوار القطاع الصناعي الكبير

في تحقيق هدف الدولة الصناعية الكاملة .

- توسيع القاعدة الصناعية ومصادر فرص العمل والتوظيف .  
- توجيه الاستثمارات المحلية وإمكانيات البحث والتطوير نحو صناعات جديدة تتمتع بقيمة مضافة أعلي من حيث العائد الاقتصادي وتتميز بمضامين تكنولوجية رفيعة المستوى .

وقد وجدت منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة مكانها في سوق التصدير خاصة مع اليابان ودول آسيوية أخرى . ولعبت السياسات الآسيوية المتعلقة ببرنامج التكامل الصناعي دوراً مهماً في زيادة صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة فيما بين الدول الأعضاء .

وقد تبعت الجهود الحكومية في تعزيز وتطوير برنامج البائعين - جهوداً موازية من جانب القطاع الخاص ولاسيما المؤسسات المتعددة الجنسيات في تنشيط تسويق منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

هذا وتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في قطاعات الاقتصاد المالي المختلفة، حيث توجد في أربعة قطاعات رئيسية هي الصناعة، والزراعة، والخدمات، والتشييد، غير أن التركيز الشديد ينصب على قطاع الصناعة باعتباره محور التنمية، وبمراعاة أن أية زيادة في مستوي أنشطة قطاع التصنيع من شأنها أن تحدث آثاراً، نظيرة مضاعفة في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى . فضلاً عن أثر الارتقاء بالكفاية الإنتاجية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الكفاءة الشاملة لقطاع الصناعة والاقتصاد القومي ككل .

هذا وتقدر العمالة الموظفة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما يربو على ٤٠% ومن المتوقع اطراد الزيادة في هذه النسبة مع اطراد النمو الاقتصادي واطراد التوسع في التصنيع صوب عام ٢٠٢٠ م . كما أن حصة الصناعات الصغيرة من القيمة المضافة تصل إلى ٢٠% من الإنتاج الصناعي (٢٣٣) .

وعلى الجانب الآخر توافر المساعدات الفنية للصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تمكنها من إنتاج منتجات أفضل، كما أن النقل المتزايد للتكنولوجيات التشغيل المتقدمة، أدى إلى نشأة منافسة شديدة فيما بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأسفر عن تحسين قدراتها الإدارية والإنتاجية، وابتكار وتحسين المنتجات النهائية فضلاً عن ترشيد التكلفة .

هذا وتظهر الرعاية الحكومية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا في أنها -وبصفة عامة - يوجد فيها أكثر من ٣٠ إدارة ووكالة حكومية تشارك في مساعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعكس التزام الحكومة بتنمية هذه الصناعات . ويظهر في الجدول رقم "٢٢" الجهات ومجالات التخصص (٢٣٤) .

الجدول رقم "٢٢"

| م | الوزارات / الإدارة                     | مجالات التخصص     |
|---|----------------------------------------|-------------------|
| ١ | وزارة التجارة الدولية والصناعة         | التسويق والحوافز  |
| ٢ | وزارة المالية                          | المساعدات المالية |
| ٣ | وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة      | المساعدات الفنية  |
| ٤ | وزارة الموارد البشرية                  | التدريب والإدارة  |
| ٥ | وحدة التنفيذ والتنسيق ، برئاسة الوزراء | البنية الأساسية   |

(٢٣٣) المرجع السابق، ص ٤ .

(٢٣٤) المرجع السابق، ص ٥ .

وإذا ما تعرضنا إلى المساعدات المالية الحكومية للصناعات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن هناك فرصة مالية ومتنوعة وضعتها الحكومة ووكالاتها لصالح الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وعلى رأس هذه الجهات صندوق المساعدات الفنية الصناعية، وهذا الصندوق يقوم بأنشطة رئيسية متعددة وهي:-

- إجراء دراسات جدوى للمشاريع والسوق والتدريب، مع تحديد أحد البنوك للإشراف على ذلك
- تنمية المنتجات والعمليات من خلال معهد البحوث الصناعية والقياس .
- تحسين النوعية والإنتاجية من خلال إحدى الوكالات المتخصصة .
- تنمية سوق التصدير من خلال إحدى الوكالات المتخصصة .

ويدير صندوق المساعدة الفنية لجنة إدارة تمثل القطاعين -العام والخاص- وله أمانة في إدارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة الدولية والصناعة، وجميع الصناعات الصغيرة والمتوسطة المتخذة شكل الشركات ذات الشخصية القانونية وفق قانون الشركات والتي لا يتجاوز رأسماله ٢,٥ مليون رنجة (أي نحو ٩٦٢ ألف دولار) والمملوكة بنسبة ٧٠% على الأقل للماليزيين، يحق لها أن تطلب ما مجموعه ٥٨٠,٠٠٠ رنجة ( أي نحو ٢٢٣ ألف دولار ) للاضطلاع بالأنشطة الأربعة المتقدمة .

وهذا من خلال ست مؤسسات مالية ائتمانية كبرى مرنة وميسرة، لمشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم تلك المؤسسات بتقديم كافة التسهيلات المالية والتي تتخذ شكل قروض محددة المدة، وتسهيلات في رأس المال العامل، وضمانات مصرفية، وخصم الكمبيالات بشروط ميسرة، والمساهمة في رأس المال والاكتتاب في رأس المال .

أما التسهيلات غير المالية فتتخذ شكل الخدمات الاستشارية مثل ما يتعلق بالنواحي الفنية والإدارية، ودراسات الجدوى، والتسويق، والحصول على الشركاء في المشاريع المشتركة .

وبعض هذه المؤسسات تقدم خدماتها مجاناً والبعض الآخر في مقابل رسوم اسمية، وتهدف هذه المؤسسات، الأخذ بيد هذه المشروعات الصغيرة حتى تكون قادرة بذاتها على مواصلة التقدم في مواجهة المنافسة .

هذا ولقد تم إعفاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة من تراخيص التصنيع التي كان يتطلبها قانون التنسيق الصناعي عام ١٩٧٥ . وهذا يشجع كثيراً على الدخول في الأنشطة الصناعية . وكذلك تم تشجيع الصناعات الكبيرة على شراء مدخلات مكوناتها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية بما يتفق وسياسة الحكومة في زيادة الاكتفاء الذاتي وتعميق التصنيع المحلي .

وأخيراً فلقد اكتسبت الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية في ماليزيا الثقة والقدرة على المنافسة من حيث التكلفة والجودة . وكان ذلك أحد الأسباب وراء تدفق توظيف الصناعة الأجنبية في ماليزيا .

هذا وتتعرض الصناعات الصغيرة في ماليزيا إلى عدد من المشاكل أهمها:-  
١- عدم وجود مفهوم محدد للصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث مازال التعريف يشكل مشكلة في ماليزيا، ومن الضروري وضع تعريف مناسب مع التطور السريع في التصنيع يأخذ في الحسبان التوجهات العالمية للدول المتقدمة .

- ٢- تدفق الصناعات الصغيرة والمتوسطة الأجنبية . فقد تضاعفت أعداد المشروعات الصغيرة المملوكة ملكية أجنبية في ماليزيا حيث زادت ١٥ ضعفا للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٢ وهذه المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، تقدم كثيرا من الناحية التكنولوجية ولها فعاليات مرتفعة من حيث التشغيل والتكلفة، ولكنها تشكل تهديدا للصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية، وخصوصا تلك التي في سبيلها إلى النمو .
- ٣- نقص البيانات وتداخل الوكالات المعنية بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، كذلك لا توجد قاعدة بيانات دقيقة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- ٤- صعوبة الحصول على مساعدة مالية وانتمائية وتبني البنوك بناء القدرات . وذلك راجع إلى أن الممارسة المصرفية الماليزية، مازالت بوجه عام معرضة للمخاطر وذلك بالمقارنة بمثيلاتها في كوريا واليابان، حيث تتولى مؤسسات التمويل الائتماني في الواقع، أدوار المتدخلين لبناء القدرات .

والخلاصة أن التجربة الماليزية تجربة رائدة في مجال الصناعات الصغيرة حققت تقدما مشهودا، إلا أنها أيضا قابلتها بعض العقبات التي تواجه أغلب الدول التي تستهدف تنمية اقتصادية واجتماعية .

هذا ونكتفي بهذا العرض، وننتقل إلى المبحث الثاني، بهدف عرض الدروس المستفادة من تلك التجارب (متقدمة، نامية) في مجال الصناعات الصغيرة، وما إذا كانت هذه التجارب مفيدة في حالة مصر أم لا ؟ وذلك من خلال مطلبين .

## المبحث الثاني الدروس المستفادة من تجربة الدول المتقدمة والنامية في مجال الصناعات الصغيرة

باتت المشروعات الصغيرة - بأنواعها المختلفة، لاسيما الصناعات الصغيرة - أحد أهم العناصر الاستراتيجية في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي في معظم دول العالم الصناعية والدول النامية علي حد سواء.

فقد ذكرت بعض التقارير الصادرة في مجال الصناعات الصغيرة، علي أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من ٩٩% من الشركات في غالبية اقتصاديات دول العالم، حيث توفر من ٤٠ - ٨٠% من مجموع فرص العمل، وتعتبر مسنولة عن أكثر من نصف الإنتاج القومي للقطاع الخاص في العالم (٢٣٥). ويعرض الجدول رقم "٢٣" بعض الأمثلة للمشروعات الصغيرة ومشاركتها في اقتصاديات دول العالم.

الجدول رقم "٢٣"

| الدولة           | عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة | المشاركة الاقتصادية لهذه المشروعات | مشاركة المشروعات في العمالة |
|------------------|---------------------------------|------------------------------------|-----------------------------|
| استراليا         | ٨٥٩.٠٠٠                         | - ٩٥%                              | ٥٠.٦%                       |
| الصين            | ٨٦٠.٨٢٠.٠                       | ٩٩.٩%                              | ٨٤.٣%                       |
| الهند            | ٢٧٢.٥٠٠.٠                       | ٩٦%                                | ٧٩.٤%                       |
| ماليزيا          | ٢٦.٢٤٠                          | ٩٢.٦%                              | ٤٠.٢%                       |
| كوريا            | ٢١١.٥٧٩.٥                       | ٩٩.٨%                              | ٧٨.٥%                       |
| تايلاند          | ٦٣.٢٣٠                          | ٩٨.٨%                              | ٧٣.٨%                       |
| الفلبين          | ٧٧.٨٠٧                          | ٩٨.٧%                              | ٥٠.٠%                       |
| الولايات المتحدة | ٥٠٦.٠٠٠                         | ٩٩.٧%                              | ٥٣.٧%                       |

ويوضح هذا الجدول أهمية المشروعات الصغيرة، بالنسبة لتلك الدول، فلقد شاركت المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الصيني بنحو ٩٩.٩%، في حين بلغت في كوريا ٩٩.٨%، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فلقد بلغت ٩٩.٧%، وفي الهند فلقد وصلت ٩٦%.

وعلي الجانب الآخر، نجد أن هذه المشروعات قد ساهمت في تقديم فرص عمل لطالب العمل والقادر عليه، حيث أوضح الجدول بشأن استيعاب العمالة من خلال تلك المشروعات النسب الآتية:-

وصلت نسبة استيعاب العمالة في الصين لهذه المشروعات ٨٤.٣%، في حين أن كوريا قد استوعبت ٧٨.٥%، أما الولايات المتحدة الأمريكية فنجد أنها وصلت إلى ٥٣.٧%، أما الهند فقد وصلت النسبة فيها إلى ٧٩.٤%.

(٢٣٥) عاطف الشبراوي، مسعد قطب، أحمد يونس درويش، حاضنات المشروعات التكنولوجية بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث، ورقة عمل مشتركة من الصندوق الاجتماعي للتنمية والمشروعات التقليدية بالتبئين والجمعية المصرية لحضانات المشروعات الصغيرة، مقدمه إلى المؤتمر العلمي السادس عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلد المؤتمر، قاعة المؤتمرات، جامعة الدول العربية، القاهرة من ١٨-٢٠ أبريل عام ٢٠٠٠، ص ٣.

وهنا يتضح لنا أهمية هذه المشروعات الصغيرة، وما تحقق من تنمية اقتصادية واجتماعية وتوفير فرص عمل.

وسوف نستعرض أهم الدروس المستفادة من تلك التجارب، آمليين أن تكون موضع التنفيذ لدى متخذي القرار. وذلك من خلال مطلبين، الأول نتعرض فيه إلى الدروس المستفادة من تجارب الدول المتقدمة، والثاني الدروس المستفادة من تجارب الدول النامية.

### المطلب الأول

#### الدروس المستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الصناعات الصغيرة

إن نجاح أي تجربة أو فشلها، يرجع إلى أسباب متعددة، منها ما يتعلق بالبيئة الاقتصادية، والنظام المطبق، والتنمية البشرية ومدى الاهتمام بالتعليم والتدريب، والتقدم التكنولوجي والتقني. والسؤال الذي يطرح نفسه، هل من الممكن الاستفادة من نتائج تجارب تلك الدول؟ أم أن الأمر في حاجة إلى تعميق فكر العمل الحر والاستعداد علمياً وعملياً قبل الشروع في تبني أي فكرة أو تجربة ربما لا يكتب لها النجاح؟ هذه الأمثلة وغيرها سوف نتناولها بالتحليل، من خلال هذا المطلب.

إذا عدنا مرة أخرى، للحديث عما حققته تلك الدول من نجاح منقطع النظير في مجال الصناعات الصغيرة، والمشروعات الصغيرة بشكل عام، نجد أن ذلك لم يتحقق كما يتصور البعض طفرة واحدة، ولكن النجاح يرجع إلى التطوير الذي حدث في برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل لتلك الدول، وذلك من خلال النظرة الشاملة الكلية، التي واجهت بها تلك الدول مشاكلها الاقتصادية، بوضع الاستراتيجيات والخطط الشاملة المتكاملة للنهوض باقتصادياتها، مما أدى إلى توفير الإمكانيات المادية والمؤسسية للمشروعات الصغيرة، والتي تساهم في النهاية بالنهوض بها<sup>(٢٢٦)</sup>. ويمكن استخلاص أهم الدروس المستفادة من خلال تجارب الدول المتقدمة في مجال الصناعات الصغيرة، في العناصر التالية:

- ١- تشجيع الحكومات على إقامة المجتمعات الصناعية والخدمية والتعاونية، بهدف تنظيم المشروعات الصغيرة وتشجيعها، لكي تنافس الصناعات الأخرى.
- ٢- تشجيع المنشآت الصغيرة على إقامة جمعيات تعاونية فيما بينها، بهدف القضاء على المشكلات الناتجة عن صغر حجمها، والتي تعوقها عن المنافسة والتسويق.
- ٣- إصدار القوانين والتشريعات التي تعمل على نشر وتنمية المشروعات الصغيرة، وكذلك تشجيع التعاقد من الباطن، والتسهيلات الإجرائية.
- ٤- تشجيع إبرام العقود بين الحكومة، وبين المشروعات الصغيرة من خلال المشتريات الحكومية، بشرط اتفاق هذه المنتجات مع متطلبات السوق.
- ٥- سن القوانين والتشريعات التي تنظم ارتباط الصناعات الصغيرة، داخل المناطق الصناعية، بما يؤدي إلى ارتباط هذه الصناعات الصغيرة " بشكل أفقي " أي توزيع العمل بالنسبة لإنتاج السلعة على أساس تخصيص مرحلة في الإنتاج لكل منشأة صناعية صغيرة، تكون مختصة بإنتاجها، فيؤدي ذلك إلى تحفيز أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة، لتقديم

(٢٢٦) صلاح أيوب: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استيعاب المتعطلين علي ضوء التطورات السكانية - الجزء الأول " الموارد البشرية الهجرة والبطالة " - الموارد البشرية وتحديات التنمية في جمهورية مصر العربية، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، المؤسسة الثقافية العمالية - منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية - عام ١٩٩٤، ص ٢١٥.

المزيد من الإنتاج وفي أفضل صورة ممكنة، أي مراعاة كمية المنتج وجودته وأيضا سعره، لكي يمكنهم من المنافسة، والنفوذ إلى الأسواق المحلية والدولية .

ولاشك في أن أهميه هذه العناصر، وقدرتها على تحقيق النجاح، إلا أنه يتعذر تطبيقها بشكل كامل، نظرا لأن ظروفنا، تختلف عن ظروف تلك الدول، وبالتالي لا يتصور تنفيذ جميع هذه العناصر، إلا في حدود ما يتفق مع إمكانياتنا المادية والفنية والاقتصادية، مع مراعاة متغيرات البيئة التي تعمل تلك العناصر وتتفاعل من خلالها .

وللاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا الخصوص، وبما يتفق مع واقعنا والتزاماتنا الدولية، فقد يكون من صوب الرأي، الأخذ بالمقترحات الآتية :

- تخصيص حصة من المشتريات الحكومية للصناعات الصغيرة بشرط أن تكون متفقة مع الشروط والمواصفات المطلوبة في مجال السعر والجودة .

- الاهتمام بالتعليم والتدريب الفني، ومد هذه الكيانات بأحدث الآلات، لتحقيق الجودة المطلوبة، ومنحها بعض التسهيلات التمويلية، وتوفير المادة الخام بأقل تكلفة ممكنة، مع إعطائهم حوافز ضريبية، تظهر في زيادة مدة الإعفاء للمشروعات الصناعية الصغيرة .

- الاهتمام بالمناطق الصناعية ومنحها من المميزات ما يساعدها على تحقيق الطفرة المطلوبة، بالشكل الذي يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية كما سلف الإشارة، مع مراعاة أن تكون تلك المناطق على مقربة من المواد الخام المستخدمة في الإنتاج، وأيضا على مقربة من أماكن التسويق، وذلك كله في إطار احتياجات الدولة، ومن خلال سياسة تلبية الحاجات الأساسية لمجتمعنا، وللمجتمعات الخارجية . علي أن يراعي في هذه المناطق تحديد الأنشطة والمنتجات والاستثمارات المطلوب إقامتها بهذه المناطق، وكذلك تحديد المنتج وتوزيع مراحل الإنتاج، علي أكثر من ورشة، من خلال تنسيق عام وتكامل أفقي ورأسي بين هذه الورش، لإنتاج سلع محدده، تكون أكثر جودة وأقل سعرا، وبكميات مناسبة، بهدف تغطية الأسواق المحلية والدولية، إن كان لذلك محل، بعيدا عن المنافسة غير المشروعة التي تحدث من أغلب أصحاب الورش التي تنتج منتجات و سلع متماثلة .

## المطلب الثاني

### الدروس المستفادة من تجارب الدول النامية في مجال الصناعات الصغيرة

تعتبر تجارب الدول النامية، أو تجارب الدول حديثة التصنيع، أو النمرور الأسويية أحد التجارب الهامة، في مجال الصناعات الصغيرة، لما حققته من تنمية اقتصادية واجتماعية في هذه البلاد .

ولا يمكن إرجاع التنمية الاقتصادية لتلك الدول، إلى مجرد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة، فالأمر أخطر من ذلك وأعرق، كما سبق الإشارة . حيث أوضحنا - سلفاً - أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها تلك الدول، من العمل على التنمية الشاملة في كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية المختلفة (زراعية، صناعية، خدمية)، كان لها عظيم الأثر في التقدم الملموس في هذا المجال، ومن غير ذلك لا يتصور تقدم في مجال المشروعات الصغيرة كجزء من منظومة كاملة للإنتاج .

- وإذا ما عرضنا للدروس المستفادة من تجارب الدول النامية، في مجال الصناعات الصغيرة، نستطيع استخلاص الحقائق الآتية :-
- ١- الاهتمام بالاستثمار المباشر وغير المباشر في مجال المشروعات الصغيرة في تلك الدول .
  - ٢- يخصص للمشروعات الصغيرة (لأسيما الصناعات الصغيرة) إنتاج مكونات أو أجزاء صغيرة، ويحظر على الصناعات الكبيرة إنتاج هذه الأجزاء أو المكونات، وذلك من خلال وضع تشريعات في هذا المجال، ويتم إعلان كافة الجهات بها .
  - ٣- منح شروط تفضيلية لتوريدات منتجات المؤسسات الصناعية الصغيرة، وخصوصاً لاحتياجات الحكومة .
  - ٤- السماح بإنشاء مشروعات صغيرة، دون ترخيص في بعض الدول حتى يتم تشجيع الاستثمار في هذا المجال بإجراءات مبسطة للغاية .
  - ٥- تشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال الصناعات الصغيرة، لما يحققه من تفوق مادي ومعنوي، وكذلك توفير فرص عمل للشباب، استخدام أحدث ما توصل إليه التقدم في مجال التكنولوجيا . فيما قد لا تتيحه فرص الاستثمار المحلية نظراً لمحدودية الخبرة التكنولوجية لدينا، وكذلك محدودية التمويل .

وهذه الحقائق لا تعمل بذاتها في فراغ، وإنما يلزمها أيضاً وبنفس القدر من العناية الاهتمام بالسياسة التعليمية، والاهتمام بالتدريب، ونشر فكر العمل الحر من خلال المدارس والجامعات، والعمل على تغيير مفهوم الشباب عن العمل الحر، وتقديم كافة التسهيلات والإجراءات التمويلية والفنية، دون الاعتماد فقط على الوظائف ذات المراكز الأدبية المرموقة .

## الفصل الثالث

### دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر: دراسة حالة علي الصندوق الاجتماعي للتنمية

تواجه مصر كثير من الصعوبات، كغيرها من الدول التي تسعى إلى تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة، بهدف إيجاد فرص عمل للشباب والحد من مشكلة البطالة. ولكي نتعرف، علي الدور الذي تقوم به الصناعات الصغيرة، للحد من مشكلة البطالة في مصر، فقد تم اختيار تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية، بمقتضى عينة موزعة علي مستفيدي الصندوق الاجتماعي للتنمية، وأيضاً علي المسنولين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة في مصر، ولقد وقع الاختيار علي مدينتي العاشر من رمضان، والحرفيين، ليكونا محلاً للدراسة .

ولقد استهدفنا من ذلك، التحقق من صحة الفروض التي سبق وأن عرضناها في مقدمة البحث، والتي تتحدد في :

- ١- وجود علاقة بين الصناعات الصغيرة والبطالة في مصر .
- ٢- وجود فرص عمل للشباب (دائمة ومؤقتة) والنسبة التي تساهم بها الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر .
- ٣- وجود تشريعات وقوانين تنظم الصناعات الصغيرة في مصر، والمقترح في هذا الشأن في حالة عدم وجود تشريعات .

#### أدوات البحث :-

تم اختيار عدد من الأدوات البحثية، التي تلائم الدراسة، منها، (المقابلات، البيانات والإحصاءات الحديثة، الاستبيان) .

#### النطاق المكاني للدراسة :-

وقع الاختيار علي مدينتي العاشر من رمضان، والحرفيين، لكي يكونا محلاً للدراسة، لما لهما من تجربة رائدة، وممتدة في مجال الصناعات الصغيرة (٢٣٧) .

(٢٣٧) صالح بصله، موسوعة ودليل مدينة العاشر من رمضان ٢٠٠١/٢٠٠٠، مجاس مدينة العاشر من رمضان، ص ١٧ .

ولمزيد من التفصيل يمكن استعراض أهم ما يميز مدينة العاشر من رمضان . حيث تعتبر باكورة المدن الصناعية العمرانية الجديدة وقد أنشأتها الدولة بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، والمعدل بالقرار الجمهوري رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٨٠ .

وتعتبر هذه المدينة أول القلاع الصناعية الحضرية العمرانية التي تتميز بموقعها المتوسط للمواي الهامة بالجمهورية وهي ( نمياط - بور سعيد- السويس- ميناء القاهرة الجوي ) وترتبط بشبكة من الطرق الرئيسية السريعة مع أقاليم شرق ووسط الدلتا والقناة وسيناء والتي تعمل علي تسهيل عملية التصدير للمصنوعات والاستيراد للمواد الخام اللازمة للصناعة، وقد أنشأت المدينة بغرض بناء تجمع صناعي كبير لاستيعاب نصف مليون نسمة من السكان عند اكتمال المدينة والمساهمة في تخفيض الكثافة السكانية عن المدن القائمة ولزيادة فرص العمل للشباب .

هذا ولقد خططت مدينة العاشر من رمضان، لتكون مجمعا صناعيا مستقلا يقدم للقطاع الخاص ( الوطني والأجنبي) مساحات من الأرض مهيأة جيدا، ومزودة بالبنية الأساسية اللازمة للاستثمارات الصناعية . هذا ولقد أقيمت مجمعات صناعية صغيرة تبدأ من ٤٠ م إلى ٤٤ م للوحدة لتوفير فرص عمل للشباب بهدف :-

( أ ) خلق قاعدة للصناعات المغذية التي تزود الصناعات الكبيرة بالمواد الخام أو قطع الغيار .

( ب ) خلق المشاريع التي تربطها الاحتياجات المتبادلة، سواء فيما بينها أو مع الصناعات الأكبر في مدينة العاشر .

أما عن مدينة الحرفيين فنجد أنها من أهم المدن الحرفية وأقدمها، حيث أنها أنشئت في أواخر عام ١٩٨٩ (٢٣٨).

هذا ولقد تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية، لتنفيذ هذه الدراسة الميدانية، فصدر قرار رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتفويض رقم (١٠٩٥) لسنة ٢٠٠١، علي إجراء البحث الميداني (٢٣٩).

### الأسلوب :-

تم إعداد استمارتي استبيان وذلك على النحو التالي :-

١- استمارة الاستبيان رقم (١) :- هذه الاستمارة موجهة إلى المستفيدين الحاصلين علي قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث تضمنت عدداً من الأسئلة وصل خمسة وثلاثين سؤالاً، حاول الباحث من خلال هذه الأسئلة تغطية أهم الجوانب للمشروعات الصناعية الصغيرة، ونظراً لتعذر تفريغ هذه النتائج مجملتها . فقد روعي إدماج الإجابات التي تدور في إطار منهجي واحد، وعلى هذا الأساس فقد تبلورت الأسئلة التركيز بصفة أساسية على أربعة موضوعات هي :-

أولاً :- المستفيدين وخبراتهم والدراسات والمسوح الميدانية التي قاموا بها للبدء في المشروع الصناعي الصغير .

ثانياً :- المعوقات التي تواجه المستفيدين وطرق علاجها .

ثالثاً :- النتائج التي تحققت من خلال الصناعات الصغيرة والقوانين المقترحة .

رابعاً :- تقييم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية .

٢- استمارة الاستبيان رقم (٢) :- هذه الاستمارة موجهة إلى المسنولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر، حيث تضمنت عدداً من الأسئلة وصل خمسة وثلاثين سؤالاً، حاول الباحث أيضاً دمج أغلب الأسئلة مع بعضها، لأغراض عرض وتحليل نتائج الدراسة وذلك من خلال مجالات أربعة هي :-

أولاً :- المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وأهم المعوقات التي تواجههم .

(٢٣٨) حلمي عبد اللطيف، الصناعات الصغيرة وأثارها علي مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص ١٨٥ .  
وتم تقسيمها إلى ورش، ولقد استوعبت أعداداً كبيرة من الحرفيين، منهم المقيمون في محافظات القاهرة، ومنهم عدد آخر من الشباب ( خريجي الجامعات والمعاهد، وتعتبر جميع المشروعات المقامة في هذه المنطقة مشروعات إنتاجية، تم تمويلها من خلال بنك التنمية الصناعية بواقع ٥٠.٠٠٠ جنيه كقرض، لتوفير مستلزمات الإنتاج من معدات وآلات، وتتراوح الفائدة بين ٦ - ٨ % وتسدد المبالغ بالكامل خلال فترة زمنية تصل إلى خمس سنوات، بعد فترة سماح قدرها سنة واحدة . وعلى الجانب الآخر تم تمويل بعض المشروعات الصناعية الإنتاجية الصغيرة، من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومن خلال بنك التنمية الصناعية أيضاً .

(٢٣٩) على ١- عينة حجمها ٣٠ مفردة، موزعة علي الحاصلين علي قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتساوي علي المستفيدين بمدينة العاشر من رمضان، ومدينة الحرفيين، وهذه العينة هي المتاحة من مستفيدي الصندوق الاجتماعي للتنمية .

٢- عينة حجمها ٣٠ مفردة موزعة علي السادة المسنولين والمتخصصين وأصحاب الخبرات في مجال المشروعات الصغيرة، حيث تمثل أغلب الجهات المعنية بتلك المشروعات ما لم تكن جميعها، وهذه الجهات هي ( وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية، وزارة التخطيط، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار، معهد التخطيط القومي، الهيئة العامة للتصنيع، مركز تنمية الصادرات المصرية، مؤسسة فريد ريش ليبريت الألمانية، جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي، الاتحاد التعاوني الإنتاجي، اتحاد الصناعات المصرية، مركز العمل الحر كلية الهندسة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جمعية الصناعات الصغيرة بالمدن الجديدة العاشر من رمضان، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجامعة حلوان ) . كما أننا قمنا بعمل زيارات ومقابلات متعددة مع المسنولين في المجالات التي تخدم المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة، هذا بخلاف المقابلات التي قمنا بها مع محرري الاستبيان محل البحث .

- ثانياً :- دور الدولة في نشر فكر العمل الحر في مجال الصناعات الصغيرة في مصر .
- ثالثاً :- دور الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في مصر .
- رابعاً :- دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحد من مشكلة البطالة في مصر و المعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافه .

وسوف نعرض نتائج الدراسة الميدانية في ثلاثة مباحث، يخصص أولها لعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الاستبيان رقم (١) الخاص بالمستفيدين وفي إطار المجالات الأربعة التي نخصص لكل منها مطلباً مستقلاً .

وفي المبحث الثاني نتناول أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الاستبيان رقم (٢) الخاص بالمسؤولين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة وفي إطار المجالات الأربعة التي نخصص لكل منها أيضاً مطلباً مستقلاً .

وفي المبحث الثالث نعرض لأهم ما توصلت إليها الدراسة من خلال الاستبيان رقمي (٢،١)، في ضوء ما استهدفه البحث محل الدراسة .

## المبحث الأول نتائج الاستبيان رقم (١)

في هذا المبحث، نتعرض إلى نتائج الاستبيان رقم (١) والموجه إلى أفراد العينة والتي تبلغ ٣٠ "ثلاثين" مفردة من المقترضين من الصندوق الاجتماعي للتنمية، ولقد حاولنا مراعاة أن تكون هذه العينة مؤشراً واقعياً وعنواناً للحقيقة، حيث وقع الاختيار على مجموعة من المستفيدين من قروض الصندوق من خلال جمعية الصناعات الصغيرة بالمدن الجديدة العاشر من رمضان، وأيضاً مجموعة أخرى من مدينة الحرفيين، باعتبار أن هاتين المدينتين من أكثر المدن اهتماماً بالمشروعات الصغيرة، ولقد راعينا عند اختيار العينة، أن تكون شاملة لكافة العناصر التي تحتاجها الدراسة، والتي منها أنشطة المشروعات الصناعية الصغيرة، والشكل القانوني، والمؤهلات التي حصل عليها المستفيدون، وكذلك التكنولوجيا المستخدمة .

وسوف نقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، ففي المطلب الأول نتعرف علي رغبة المستفيدين في إقامة مشروع صناعي حر، والدراسات والمسوح الميدانية التي قاموا بها، واختيار الصندوق الاجتماعي للتنمية للحصول منه علي قرض .  
وفي المطلب الثاني، نعرض للمشاكل والمعوقات التي تواجه أصحاب المشروعات قبل بدء المشروع وأثناءه، وطرق علاجها، مع ذكر العلاقات المتبادلة مع غيره من المشروعات، والتعاقد من الباطن .  
أما المطلب الثالث، فنحاول فيه استعراض الدور الذي حققته الصناعات الصغيرة في إيجاد فرص عمل للشباب والحد من مشكلة البطالة، وحاجة هذه الصناعات إلى تشريعات وقوانين خاصة بها .  
وفي المطلب الرابع، نتعرض فيه إلى تقييم الدور الذي قام به الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال المستفيدين، وأهم المجالات الإنتاجية التي تتيح المزيد من فرص العمل للشباب في مصر .  
وقبل التعرض للمجالات التي تناولتها الاستمارة رقم (١)، فمن الأهمية بيان خواص العينة محل الدراسة، من خلال العمل الميداني، حيث أوضحت الدراسة الآتي:-

**أولاً: بالنسبة للمؤهلات الدراسية :-** راعت الدراسة أن المؤهلات الحاصل عليها المستفيدون متعددة ومتنوعة، ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم " ٢٤ " والشكل رقم " ١٢ " والذي يوضح أن أكبر شريحة حاصلة علي قروض من الصندوق لعمل مشروعات صناعية صغيرة، هي شريحة الحاصلين علي بكالوريوس هندسة وعددهم ٨ "ثمانية"، يليها بكالوريوس التجارة وعددهم ٦ " ستة"، ثم بكالوريوس الزراعة وعددهم ٤ "أربعة"، وأيضاً دبلوم الصناعات وعددهم ٤ "أربعة"، وأخيراً تنوعت مؤهلات الحاصلين على قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية وعددهم ٨ "ثمانية" .

**ثانياً: بالنسبة لتاريخ التخرج :-** أوضحت الدراسة بأن سنوات التخرج بالنسبة لمفردات العينة مختلفة ومتعددة، حيث أوضح الجدول رقم " ٢٥ " والشكل رقم " ١٣ " سنوات التخرج بالنسبة لأصحاب المشروعات الصناعية -المستفيدين من الصندوق الاجتماعي، وكان أكبر نسبة من العينة خريجي عام ١٩٧٦ وعددهم ٥ "خمس"، و علي الجانب الآخر، نجد أن سنوات التخرج بالنسبة لباقي العينة مختلفة، حيث أنها تبدأ من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٩٩ .

**ثالثا: بالنسبة لأنواع الأنشطة الصناعية المتعددة :-** أوضحت الدراسة بأن الصناعات المنفذة من قبل المستفيدين الحاصلين علي قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية متعددة، ويوضح الجدول رقم "٢٦" والشكل رقم "١٤" الأنشطة الصناعية التي قام بها المستفيدون وعددهم - علي ضوء العينة - ٣٠ "ثلاثون مفردة" .  
حيث نجد أن الصناعات البلاستيكية هي أكثر الأنشطة المستخدمة من جملة العينة والتي بلغت عددها ٧ "سبعة" ، يليها مجال الخراطة وتشغيل المعادن وعددها ٥ "خمس" ، ثم المنتجات الخشبية وعددها أربعة ، يليها أنشطة صناعية مختلفة ولكن أعدادها بسيطة .

**رابعا: بالنسبة للشكل القانوني لتلك المشروعات :-** أظهرت الدراسة تنوعا في الكيانات القانونية للعينة، حيث أوضح الجدول رقم "٢٧" والشكل رقم "١٥" أن أغلب الكيانات القانونية في العينة محل البحث، هي منشآت فردية، حيث بلغ عددها ١٢ "اثنا عشر مشروعا" من إجمالي العينة والتي تبلغ ٣٠ "ثلاثين" ، يليها شركات التضامن وعددها ٧ "سبعة" مشروعات" ، ثم يليها شركات التوصية البسيطة وعددها ٥ "خمس مشروعات" ، وهناك كيانات غير محددة وعددها ٦ "سنة مشروعات" .

**خامسا: بالنسبة لتاريخ حصول المستفيدين علي قرض من الصندوق :-** أسفرت الدراسة محل البحث علي أن المستفيدين الذين حصلوا علي قروض من الصندوق عام ١٩٩٤ بلغوا ٧ "سبعة" من إجمالي العينة، يليها الحاصلين علي قروض عام ٢٠٠٠ فلقد وصل العدد في هذا العام ٦ "سنة" من جملة العينة، انظر الجدول رقم "٢٨" والشكل رقم "١٦" .

**سادسا: بالنسبة لإجمالي عدد العمالة المؤقتة والدائمة عند بداية المشروع الصناعي :-**

أوضحت الدراسة أن عدد العمال الدائمين التي وفرتها تلك المشروعات مع بداية تأسيس تلك المشروعات وصلت ١٤٠ "مائة وأربعين عاملا" ، في حين بلغ عدد العمال المؤقتين ٦٩ "تسعة وستين عاملا" ، بإجمالي قدره ٢٠٩ "مائتان وتسعة عاملا دائما وموقتا" .

وإذا ما أردنا حساب المتوسط لعدد العمالة الدائمة والمؤقتة علي عدد العينة نجد أنها  $209 \div 30 = 7$  عمال تقريبا، ٥ "خمس" منهم دائمون، و ٢ "اثنان" مؤقتان .

أما في الوقت الحالي، فقد بلغ عدد العمال الدائمين بالمشروعات محل الدراسة، ٢٢١ "مائتين وواحد وعشرين" ، في حين بلغ عدد العمال المؤقتين ١٦٨ "مائة وثمانية وستين" ، بإجمالي قدره ٣٨٩ "ثلاثمائة وتسعة وثمانون" عاملا دائما وموقتا .

وإذا ما حاولنا حساب المتوسط الحسابي للعمال الدائمين والمؤقتين في الوقت الحالي، فإنه يكون خارج قسمة إجمالي عدد العمال علي إجمالي عدد العينة  $389 \div 30 = 13$  عامل تقريبا، ٧ "سبعة" منهم دائمون، و ٦ "سنة" مؤقتون .

واستخلاصا من كل ما سبق، وما حققته تلك المشروعات من عمالة دائمة ومؤقتة منذ إنشائها وحتى الآن، فإننا نلاحظ الآتي :-  
- أن الزيادة في عدد العمالة الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من بداية تأسيس المشروعات محل الدراسة وحتى الآن نجد أنها  $389 - 209 = 180$  فرصة عمل دائمة ومؤقتة .

وهذه الفرص قد تحققت خلال مدة متوسطها الحسابي يساوى خمس سنوات طبقا لما أسفرت عنه هذه الدراسة، حيث تم حسابها ابتداء من فترة حصول المستفيدين علي القروض وحتى الآن، وعلي ذلك فإن الدراسة قد أفصحت عن أن عدد العمال الدائمين والمؤقتين داخل المشروع الصناعي الصغير قد زاد بمقدار ٩٠% في مرحلة زمنية قدرها ٥ سنوات، إلا أننا لا نطمئن لهذه النتيجة، وذلك لأن الزيادة في عدد العمال المؤقتين لا يمكن الاعتماد عليه كمعالجة وحل لمشكلة البطالة، نظرا لأن العمالة المؤقتة مرهونة بظروف وجودهم، وبالتالي لا يمكن اعتبارها فرصة عمل ثابتة مستقرة، تساهم جذريا في الحد من مشكلة البطالة .

سابعاً: بالنسبة للتكنولوجيا المستخدمة :- أوضحت الدراسة من خلال الجدول رقم "٢٩" والشكل رقم "١٨"، أن التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات محل الدراسة قد اختلفت، وأظهرت أن التكنولوجيا البسيطة والمتوسطة هي التكنولوجيا الملائمة لدى هذه الكيانات . حيث بلغ عدد المشروعات المستخدمة للتكنولوجيا البسيطة والمتوسطة ١٢ "اثني عشر" لكل منهما، في حين بلغ عدد المشروعات التي تستخدم تكنولوجيا عالية ٦ " ستة " فقط .

وبعد هذا العرض السابق، لنوعية المشروعات التي تمت عليها الدراسة محل البحث، نعرض لما تضمنته استمارة الاستبيان رقم (١)، وذلك من خلال أربعة مطالب .

## المطلب الأول

المستفيدين وخبراتهم والدراسات والمسوح الميدانية التي قاموا بها للبدء في المشروع الصناعي الصغير

في هذا المطلب، نعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، من خلال معرفة سبب اختيار الشاب العمل الحر، وعزوفة عن العمل الحكومي، وأيضاً اختيار المشروع، والخبرات التي اكتسبها الشباب من تلك المشروعات، وتفضيلهم الصندوق الاجتماعي للتنمية للحصول منه علي قروض • والدراسات والمسوح الميدانية التي قاموا بها قبل البدء في المشروع، ومدى استخدامهم لقواعد البيانات المتاحة • ونعرض هذه النتائج فيما يلي:-

١- بالنسبة لمفاضلة أفراد العينة بين العمل الحر والعمل الحكومي بمرتب مجز، أوضحت الدراسة بأن أغلب آراء العينة ٢٣ "ثلاث وعشرين" تفضل العمل الحر، نظراً لأنه يحقق عائداً كبيراً مع زيادة المجهود المبذول، و يحقق طموحات الأفراد، كما أنه يثبت الذات لأغلبهم •

علي الجانب الآخر نجد أن هناك ٧ "سبع" يفضلون العمل الحكومي عن العمل الحر، استناداً إلى أن العمل الحكومي أكثر أماناً، والمخاطر به قليلة، وليس له صلة بالأسواق، ونظراً لأن العمل الحر محفوف بالصعوبات •

- أما بالنسبة لتفضيل أغلب شباب المجتمع للعمل الحكومي، فلقد أسفرت نتائج الدراسة علي أن ذلك يرجع إلى:-

- أ- أنها أكثر أماناً واستقراراً، وذلك لدوام الأجر واستمراره، ولوجود المعاش، وأيضاً التأمين الصحي والإجازات، بالإضافة إلى أن عدد ساعات العمل محدودة، ولأنها أدعى للوجاهة الاجتماعية •
- ب- عدم تحمل المخاطر، وعدم القدرة علي إدارة مشروع صغير، وعدم وجود خبرة في مجال العمل الحر، ولأن السوق لا يشجع العمل الحر لعدم استقراره، ولعدم وجود طموح عند أغلبهم والخوف من المجازفة •
- ج- لوجود صعوبات كثيرة تعوق تحقيق طموحات الشباب، ولأنه بلا مشاكل، ولا تعرضهم للسجون بسبب الدين •

٢ - وعن المسوح الميدانية التي قام بها صاحب المشروع، قبل البدء في إقامة مشروعه، أكدت الدراسة أن أغلب أفراد العينة وعددهم ١٩ "تسع عشرة مفردة" فقط، هم الذين قاموا بعمل مسوح ميدانية في المناطق والأحياء وعلي مستوي المحافظات، في حين أن البعض الآخر وعددهم ١١ "إحدى عشرة مفردة" لم يقوموا بهذه المسوح •

- وبالنسبة لقواعد البيانات والمعلومات المتاحة في مصر، أوضحت الدراسة بأنها غير كافية وأنها لا تساهم في التعرف علي أماكن الاستثمار في مصر، وذلك من خلال أغلب الآراء وعددهم ٢٤ "أربع وعشرين" مفردة، في حين يرى البعض الآخر وعددهم "خمس" مفردات بأن هذه البيانات والمعلومات تساهم في التعرف على الأسواق و أماكن الاستثمار في مصر بقدر •

- أما بالنسبة للدراسات التي قام بها صاحب المشروع، قبل البدء فيه، فلقد أظهرت النتائج علي أن هناك ٢٥ "خمس وعشرين" مفردة من العينة قد قاموا بعمل دراسات، في حين أن ٥ "خمس" مفردات لم يقوموا بأي دراسات .

ولا يمكن الاطمئنان للقول، بأن البعض من أفراد العينة، لم يقوموا بعمل دراسات جدوى قبل البدء في المشروع، وذلك لأن منح القرض من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية يقتضي تقديم دراسات جدوى للمشروع .

٣ - أما عن اختيار المشروع، فلقد أسفرت الدراسة علي أن ١٠ "عشر مفردات" أكدت علي أن سبب اختيار المشروع الصناعي الحالي، يرجع إلى كافة العناصر وهي: رأس المال كاف، و خطة العمل متماسكة ومتصلة، وفرص الاستثمار جيدة، والمستثمر مؤهل وقادر علي إدارة مشروعه بنجاح . ويوضح الجدول رقم ٣٠ "والشكل رقم ١٩"، الأسباب التي من خلالها تم اختيار المشروع محل الدراسة، حيث أفاد البعض وعددهم ٦ "ست مفردات" بأن سبب اختيار المشروع راجع إلى <<مستثمر مؤهل قادر علي إدارة مشروعة بنجاح >>، في حين يرى آخرون وعددهم ٥ "خمس مفردات" بأن سبب اختيار المشروع يرجع إلى <<فرصة استثمار جيدة >>، وتختلف آراء باقي العينة حول اختيار عنصر أو أكثر من العناصر سالفة الإشارة .

- وعن الخبرة في مجال المشروعات الصناعية محل الدراسة، أوضحت الدراسة أن جميع أفراد العينة لديهم خبرة في الأنشطة والمجالات التي يعملون بها .

٤ - وبالنسبة للخبرات المكتسبة في مجال العمل، أظهرت الدراسة أن الخبرات المكتسبة لأصحاب هذه الكيانات الصغيرة كانت نتيجة:-

- أ- الخبرة في مجال العمل عدد من السنوات .
  - ب- الدراسة والتدريب .
  - ج- الأسرة وتوارث العمل .
  - د- الاجتهاد والهواية .
- ويوضح الجدول رقم ٣١ "الخبرات المكتسبة لأصحاب المشروعات، حيث أوضح بأن أغلب أفراد العينة وعددهم ٢٠ "عشرون مفردة" قد اكتسبت الخبرة من خلال العمل في مجال النشاط قبل الشروع في إقامة مشاريعهم .

٥- وبخصوص اختيار الصندوق الاجتماعي للتنمية للحصول منه علي قرض، أكدت الدراسة أن هذا الاختيار يعود للأسباب التالية :

- أ- الفائدة محدودة، وكذلك فترة السماح للسداد معقولة .
- ب- عدم وجود منافذ أخرى للتمويل .
- ج- المتاح بعد مرور أربع سنوات بدون عمل .
- د- يعمل علي تنمية المشروعات ويزيد من فرص العمل .

## المطلب الثاني

### المعوقات التي تواجه المستفيدين وطرق علاجها

نعرض في هذا المطلب، ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج حول الصعوبات التي واجهت المشروعات الصناعية الصغيرة، والوسائل التي واجه بها المستفيدون هذه الصعوبات، وكذلك معوقات الاستثمار في مصر بشكل عام في مجال الصناعات الصغيرة، والعلاقات المتبادلة بين المشروعات الصغيرة وغيرها من المشروعات الكبيرة، لاسيما التعاقد من الباطن، ووسيلة دعم هذه العلاقة بين الكيانين وذلك فيما يلي:-

١- بخصوص الصعوبات المتعددة التي تعرض لها المستفيدون مع بداية المشروع، أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ٢٤ "أربعاً وعشرين مفردة" من العينة قد تعرضوا لبعض الصعوبات مقابل ٦ "ست مفردات" من العينة لم يواجهوا أية صعوبات .

ولقد أظهرت الدراسة بأن الصعوبات تتمثل بصفة أساسية في الآتي:-

- إجراءات التراخيص طويلة ومعقدة .
- تأخر استلام القرض .
- السيولة غير كافية لمواجهة السوق .
- ضمانات البنوك تفوق قدرات الشباب .
- عدم مناسبة مكان التسويق .
- أسلوب صرف نصف القرض أو صرف القرض علي مراحل .
- عدم التزام الصندوق الاجتماعي بالتمويل .
- البيع بالأجل، ويظهر ذلك في عدم دفع التاجر ثمن المنتج فوراً .

ويعتبر البيع بالأجل، من أهم المعوقات التي تواجه المشروع الصناعي نظراً لأن رأس المال العامل المدفوع محدود، والإنتاج يحتاج لتمويل دائم، لتوفير المواد الخام، وعناصر التشغيل المختلفة، مما يؤدي حتماً إلى توقف صاحب المشروع عن الإنتاج، وبالتالي فشل المشروع وتعثره . من أجل ذلك نقترح تدخل الدولة كوسيط لتسويق هذه المنتجات من خلال جهات متخصصة في مجال التسويق، ودفع قيمة تكاليف المنتجات -علي الأقل - حتى يمكن لصاحب المشروع الاستمرار في الإنتاج وعدم التوقف .

- وعن وسائل مواجهة هذه الصعوبات، أسفرت الدراسة علي أن هناك إجراءات متعددة تم اتخاذها في مواجهة هذه الصعوبات وتظهر في:-

- أ- الاستعانة ببعض الجهات والمحامين .
- ب- بشراء ماكينات بسيطة .
- ج- بالصبر والاستمرار في التعامل مع الإجراءات .
- د- بدفع الإكramيات .
- هـ- بالاستعانة بالصندوق الاجتماعي للتنمية .

ونري أن الإكramيات تعتبر من أهم وأخطر الوسائل المستخدمة، التي يتبعها أغلب أصحاب المشروعات لتخطي العقبات التي تواجههم، لذلك لابد من التصدي لتلك الظاهرة بقوة . هذا ولقد نجح أغلب أفراد العينة وعددهم ١٩ "تسع عشرة مفردة" في تخطي هذه الصعوبات، في حين يري رأي آخر وعددهم ٣ "ثلاث مفردات" من العينة بأنه حقق نجاحاً بنسبة ٥٠ % . هذا ولم يعلق البعض الآخر وعددهم ٨ "ثمانى مفردات" على هذا الأمر .

- وبالنسبة لمعوقات الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة في مصر، بينت الدراسة بأنها متعددة، وتظهر في:-

- أ- طول الإجراءات عند البدء في المشروع وأثناء مرحلة .
- ب- عدم توافر المواد الخام، مع ارتفاع أسعارها في الأسواق .
- ج- حدة المنافسة من جانب المنتجات المثلثة المستوردة .
- د- نقص السيولة التي تعاني منها البلاد في الآونة الأخيرة .
- هـ- عدم وجود الأب الشرعي للمشروعات الصناعية الصغيرة في مصر .

ونرى من الضروري التصدي لهذه المعوقات، من خلال استراتيجية متكاملة يتحدد فيها دور الهيئات المختلفة، تحديدا دقيقا، نظرا لأن هذه المعوقات تقف حائلا دون تنمية المشروعات الصغيرة .

- أما بخصوص المعوقات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة محل الدراسة، فلقد بينت الدراسة الآتي:-

- أ- اختلاف الجودة والتفاوت الكبير في الأسعار .
- ب- صعوبة التسويق .
- ج- عدم وجود الثقة بين التاجر وصاحب المشروع الصناعي الصغير .
- د- التأخر في دفع المستحقات من المنتجات "بيع الأجل" .
- هـ- مضاربة الأسعار وعدم وجود أسواق منتظمة .

وهنا نؤكد علي أن عنصر سوء المعاملة بين التاجر وصاحب المشروع من خلال البيع بالأجل ، كان- وما زال- له عظيم الأثر على فشل المشروع الصناعي الصغير، وتجنبنا لهذه المشكلة فقد يكون من صواب الرأي تسويق منتجات هذه المشروعات من خلال الجهات المانحة للقروض، وهذا يحقق فائدتين: الأولى، ضمان للجهة المانحة نفسها بالنسبة للمبالغ التي أقرضتها إلى المستفيدين، مع إمكانية حصول هذه الجهات علي العمولة التي تحصل عليها أية جهة لو قامت بهذا الدور . أما الفائدة الثانية، فتتحدد في ضمان استمرار مشروعه، لاسيما - وأن الجهات المقرضة لديها من الخبرات والإمكانيات والسيولة، ما يمكنها من الوصول إلى الأسواق داخل الدولة وخارجها، حيث المعارض الداخلية والخارجية .

٢- وبشأن طبيعة المنتجات بالمشروعات محل الدراسة، أوضحت الدراسة بأن أغلب المشروعات منتجاتها نهائية، حيث بلغت ١٩ "تسع عشرة"، في حين بلغت المشروعات التي تنتج منتجات مغذية ١٠ "عشرة"، وعلى الجانب الآخر بلغت المشروعات التي تنتج صناعات مغذية ونهائية مشروعا واحدا فقط من جملة العينة محل الدراسة .

٣- أما عن التسويق، فلقد أوضحت الدراسة أن ١٨ "ثمانية عشر مشروعا" يتعاملون شخصا في تسويق منتجاتهم، في حين أن البعض الآخر وعددهم ٥ "خمسة" يستخدمون موزعين، وأخيرا يستخدم البعض وعددهم ٧ "سبعة" طرق التعامل من خلال موزعين، وأيضا شخصا .

ومؤدى ذلك ضرورة وجود أجهزة تسويقية ضخمة يسند إليها هذا العمل، حتى تتفرغ المشروعات للإنتاج، نظرا لتعذر الاهتمام بجميع العمليات في وقت واحد . خصوصا وأن هذه الكيانات ليس لديها من الخبرة إلا القليل في مجال التسويق .

- وعن قبول الشركات الكبرى للمنتجات المصنعة من المشروعات الصناعية الصغيرة، أوضحت الدراسة أن عدد الشركات الكبرى التي تقبل منتجات المشروعات الصغيرة قد

وصلت ١٧ "سبع عشرة مشروعا"، في حين أن عدد المشروعات الصناعية الصغيرة غير المقبولين من الشركات الكبرى بلغ عددها ١٢ "اثنى عشرة"، أما باقي العينة من المشروعات فأحيانا تكون مقبولة وأحيانا لا تكون مقبولة من قبل الشركات الكبرى .  
- وبخصوص الصعوبات التي تواجه الصناعات الصغيرة في التعامل مع الكيانات الكبيرة أوضحت الدراسة أن هناك عناصر متعددة تقف حائلا دون تحقيق ذلك وهي:-  
أ- انخفاض الجودة يؤدي إلى عدم قدرة المنتج نفسه على المنافسة .  
ب- ضعف الإمكانيات المادية والفنية . ج- قلة الخبرة في الأعلام ونقص العلاقات العامة .  
د- قلة الخبرة في الأعمال وفي الأسواق .

وهذا يتطلب المزيد من التوعية، والتركيز على الجودة والسعر في المكونات التي تنتجها المشروعات الصناعية الصغيرة، وفي هذه الحالة يمكن احتضان الكيانات الكبيرة للكيانات الصغيرة بما يعود عليهما معا بالفائدة .

٤- وبشأن الاشتراطات البيئية بالنسبة للمشروعات الصناعية الصغيرة، أوضحت الدراسة من خلال أغلب الآراء بأن الاشتراطات البيئية تعتبر عقبة في سبيل النهوض بالمشروعات الصغيرة، وذلك نظرا لأنها تتطلب من أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة اشتراطات متعددة تكلفهم أموال كثيرة، ومن هنا يطالبون بضرورة تفهم القائمين على جهاز شئون البيئة لطبيعة الصناعات الصغيرة وأن رؤوس الأموال الخاصة بتلك المشروعات صغيرة، لا تتحمل متطلبات البيئة نظرا لأنها تزيد من الأعباء المادية لها .

في حين أن هناك رأيا آخر يؤكد على أن اشتراطات البيئة لا تمثل أية عقبة للنهوض بالمشروعات الصغيرة . وعلى أية حال فإن الاهتمام بشرط البيئة في كل منتج، يعتبر أمرا ضروريا وهاما لما له من أثر على تسويق المنتجات وخصوصا المنتجات النافذة للأسواق الخارجية، حيث تعتبر الأيزو ١٤٠٠٠ من أهم المتطلبات العالمية، وخصوصا في الأسواق الأوروبية، وفي ظل التزامات مصر في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

٥- وبخصوص التعاقد من الباطن، من بعض الشركات الكبرى، أكدت الدراسة من خلال أغلب آراء العينة بأنه ليس هناك علاقة مع الشركات الكبرى، وعددهم ٢٤ "أربعة وعشرون مشروعا"، في حين أوضحت بعض الآراء وعددهم ٢ "مشروعان" من جملة العينة يربطهما علاقة مع بعض الشركات حجمها متوسط، في حين أوضح رأي أخرو عددهم ٢ "مشروعان" أن هناك علاقة بينها وبين تلك المشروعات الكبيرة حجمها بسيط .  
ويعزى ذلك في أغلب الأحيان وعلى ما ذكرناه في موضعه إلى عدم ثقة الكيانات الكبيرة بالمشروعات الصناعية الصغيرة حتى الآن .

٦- وبالنسبة لأهم الوسائل الداعمة لتحقيق هذه العلاقة بين الكيانات الكبيرة والصغيرة، أكدت الدراسة على ضرورة مراعاة الآتي:-

- أ - دخول الصندوق الاجتماعي للتنمية كوسيط .
- ب- رفع جودة المنتج، وخفض تكاليف الإنتاج وبالتالي الأسعار .
- ج- تدعيم الصناعات الصغيرة حتى تتكامل مع الصناعات الكبيرة .
- د - زيادة التمويل ربما يؤدي إلى زيادة العلاقة التشابكية بين الصناعات الكبيرة والصغيرة .

و نرى ضرورة التأكيد على البند "ج"، نظرا لأنه بدون التكامل مع الصناعات الكبيرة يتعذر تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة .

### المطلب الثالث

#### النتائج التي تحققت من خلال الصناعات الصغيرة والقوانين المقترحة

في هذا المطلب، نتناول نتائج الدراسة من حيث إمكانية التوسع في المشروعات الصناعية المقامة، والقوانين الحالية ومدي مطابقتها للواقع، وحاجة المشروعات الصناعية الصغيرة إلى قانون لها، مع الإشارة إلى أهم النصوص التي يقترح وضعها في هذا الصدد، كذلك نفاذ هذه المنتجات إلى الأسواق، والسبيل إلى تحقيق ذلك، وما تحققة هذه المشروعات من تنمية اقتصادية واجتماعية .

ولقد أسفرت الدراسة عن الآتي:-

أولاً: أثبتت الدراسة، أن أغلب المشروعات محل الدراسة، لديها طموحات متعددة في زيادة عدد الآلات وعدد العمال، إلى أن يصبح المشروع كبيراً . إلا أن هناك رأياً يؤكد علي أن السوق لا يؤدي إلى الحلم في التوسع، وأن الحلم الحقيقي يظهر في قدرة المشروع علي سداد ما عليه من ديون .

والخلاصة هي أن تحسين الإنتاج وتطويره، مع الالتزام بمواصفات الجودة الشاملة هو السبيل الوحيد في تحقيق الأهداف والطموحات لدى هذه المشروعات الصناعية الصغيرة .

ثانياً : أوضحت الدراسة أن هذه القوانين والتشريعات الحالية في حاجة إلى تعديل حيث أظهرت أغلب الآراء وعدددهم ٢٧ "سبع وعشرون مفردة" من جملة العينة بأنها في حاجة إلى تعديل، في حين يري ٣ "ثلاث" فقط من جملة العينة بأن هذه القوانين ليست في حاجة إلى تعديل .

ونرى ضرورة العمل علي تعديل القانون بما يتفق ومتطلبات السوق وآلياته، حيث أكدت الدراسة بأن هناك قوانين متعددة تحكم النشاط الصناعي في مصر، كما أكدت الدراسة علي أن الصناعات الصغيرة في مصر في حاجة إلى قانون لها يحكمها، وذلك للعمل علي حل المشاكل التي تواجه نموها وتطورها وتنميتها . ولكي يتم دعمها الدعم الكافي، مع استبعاد المحسوبيات والواسطة، وتنظيم العلاقة بين المسؤولين والمستفيدين، ولجعلها أكثر تمشياً مع الظروف التي يتعرض لها سوق العمل حالياً، مع تغيير الإجراءات التي تواجه أصحاب المشروعات حتى يحدث لهذه المشروعات نوع من الانتعاش .

- وعن أهم النصوص التي يجب تضمينها هذه القوانين، أوصت الدراسة علي إضافة هذه النصوص .

أ- تأسيس الإجراءات وخصوصاً علي المشروعات التي تساهم في تنمية المجتمع .

ب- تخفيض الفائدة علي القروض .

ج- تخفيض الضرائب المربوطة علي المشروعات الصغيرة .

د- إنشاء مؤسسة ترعي المشروعات الصغيرة، وتكون بمثابة الأب الشرعي .

هـ- مراعاة شباب الخريجين محدودي الخبرة وإنشاء وحدة للاستشارات والدعم الفني لتقديم خدماتها دون مقابل للمشروعات الصغيرة .

ونرى ضرورة الاهتمام بتنفيذ القوانين والتشريعات والعمل علي احترامها نظراً لأن إصدار قانون ليس بالأمر الصعب، ولكن الصعوبة تكون في تنفيذ القوانين والتشريعات من قبل

القائمين عليها، من أجل ذلك لابد من تهيئة البيئة الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة نشر الوعي والفكر الحر قبل إصدار أي قانون حتى لا تكون هذه القوانين، مجرد شعارات بلا تطبيق. يضاف إلى ما سلف، العمل على تحديث القوانين والتشريعات، وخصوصا المتعلقة بالتصدير والاستيراد، والضرائب، حتى يتمكن أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة من تحقيق أهدافهم في النفاذ إلى الأسواق المحلية والدولية بما يحقق تنمية للمشروعات، وبالتالي زيادة فرص العمل التي تستوعب العمالة.

**ثالثا:** وبخصوص النفاذ إلى الأسواق من خلال منتجات هذه المشروعات الصناعية الصغيرة، أكدت نتائج الدراسة على أن ما يقرب من نصف العينة وعددها ١٦ "ست عشرة مفردة" من العينة تشير إلى أن منتجاتها تستطيع النفاذ إلى الأسواق المحلية والدولية، في حين أن ١٠ "عشرة مفردات" من العينة تشير على أنها قادرة على النفاذ إلى الأسواق المحلية فقط، وباقى العينة ما بين النفاذ إلى الأسواق العربية والمحلية، وبين عدم استطاعة ذلك لعدم تطوير مآكيناتها.

وغنى عن البيان أن الصناعات الصغيرة، يمكن لها النفاذ إلى الأسواق إذا ما توافرت لها سمات النجاح في المنتج الجيد والسعر الرخيص، وذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مد يد العون لها من كافة الجهات والوزارات المعنية في هذا المجال، وأيضا من خلال اجتهد أصحاب المشروعات أنفسهم.

- وبشان النفاذ إلى الأسواق والسبيل إلى ذلك، بينت الدراسة بأنه يجب مراعاة الآتي:-

- أ- تسهيل الإجراءات.
- ب- إقامة المعارض في الداخل والخارج.
- ج- تحسين الجودة وتخفيض الأسعار.
- د - تحديث الصناعة بشكل عام.
- ل- توفير الخامات وتخفيض سعرها حتى يمكن المنافسة.
- هـ- زيادة السيولة النقدية من خلال التمويل الميسر.
- ى- تطوير المآكينات والمساعدات التسويقية.

- وعما حققته هذه المشروعات من تنمية اقتصادية واجتماعية، أظهرت نتائج الدراسة أن هذه المشروعات قد حققت فرص عمل للشباب قد وصلت ٣٨٩ "ثلاثمائة وتسعة وثمانين فرصة عمل دائمة ومؤقتة"، بعد ما كانت ٢٠٩ "مئتان وتسعة فرصة فقط" مع بداية إقامة المشروعات محل الدراسة، مما يوضح أثر المشروعات الصناعية الصغيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والخلاصة من كل ما تقدم، تظهر في أن هذه الكيانات في حاجة إلى قوانين جديدة، وخصوصا في مجال الصناعات الصغيرة، وذلك لمنح هذه المشروعات حوافز، وإعفاءات تساعد على الاستمرار والمنافسة، كما أثبتت الدراسة بأن هذه المشروعات قد حققت تنمية اقتصادية واجتماعية تظهر في أنها وفرت فرص عمل للشباب.

## المطلب الرابع تقييم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية

في هذا المطلب، نعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بشأن ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية من أهداف، وما لم يحققه، كذلك ما حققته المشروعات الصناعية الصغيرة محل الدراسة، من فرص عمل للشباب، وكذلك أهم الأنشطة التي حققت فرص عمل أكثر للشباب وذلك فيما يلي:-

أولاً : أوضحت الدراسة بخصوص ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية من أهداف أن ١٣ "ثلاث عشرة مفردة" من العينة قد أكدوا أن الصندوق قد حقق الأهداف التي أنشئ من أجلها وذلك باختيارهم "نعم"، في حين نفى آخرون وعددهم ١١ "أحد عشر من العينة" باختيارهم "لا"، في حين قرر آخرون وعددهم ٥ "خمسة" بأنه "إلى حد ما" في حين أكد رأى آخر بأنه في "بادئ الأمر"، انظر الجدول رقم "٣٢" .

وتفسير ذلك، يرجع إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية لم يكن له استراتيجية محددة خصوصاً مع بداية إنشائه، وهذا ما أكده بعض المسؤولين بالصندوق الاجتماعي (٢٤٠) . وهنا يتعذر علينا تحديد وتقييم دور الصندوق، نظراً لأن ما حققه الصندوق، وما لم يحققه غير معلوم، وذلك لأن التقييم يتم على أساس تحديد الإجاز الذي تحقق في ضوء المكلف به الصندوق وعلى أساس معيارى محدد .

ونظراً لأن الصندوق، لم يحدد له أهداف - كمية ونوعية - وخصوصاً في مجال توفير فرص عمل للشباب، فإن تقييم الدور الذي قام به الصندوق يعد من الأمور التي يصعب علينا تقييمها، لأن أساس التقييم غير موجود أصلاً .

-أما بشأن الدور الذي كان علي الصندوق تقديمه، بخلاف ما حققه واقعياً، فلقد أظهرت نتائج البحث بأنه كان عليه عمل الآتي:-

- أ- المتابعة الميدانية الصادقة من جانب الصندوق .
- ب- تيسير الإجراءات والتي تزيد عن ثلاثين إجراءً .
- ج- إنشاء مركز معلومات يحدد فيه المشروعات المطلوبة كما ونوعاً .
- د- إنشاء مؤسسة مالية لإقراض الشباب بدلاً من البنوك .
- هـ- إنشاء أجهزة متعددة للجودة، والمتابعة، والتسويق، و لاختيار المنتج .

وهنا نرى ضرورة توافر جميع هذه المقومات، نظراً لأنها تساهم بشكل كبير في عملية تنمية الصناعات الصغيرة، وخصوصاً تسير الإجراءات، والعمل على اختصارها قدر الإمكان، ويمكن تعميم التجربة المصرية الكندية، والتي طبقت فعلاً بمحافظة الدقهلية، بمدينة المنصورة حول اختصار الإجراءات التي تأخذ عاماً كاملاً إلى خمسة وأربعين يوماً فقط بالنسبة للمشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة كذلك يجب العمل على إنشاء مركز معلومات يتضمن المشروعات القائمة والمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية الناجحة والتي يمكن تنفيذها داخل محافظات مصر، ويمكن الأخذ بعين الاعتبار ما قامت به الهيئة العامة

(٢٤٠) عزمي مصطفى، كبير المستشارين، بالصندوق الاجتماعي للتنمية، في عدة لقاءات تمت بمقر الصندوق بشارع وأدى النيل - ميدان مصطفى محمود - المهندسين جيزة، خلال عام ٢٠٠١ .

للتصنيع في عمل دليل للصناعات في مصر، كما سلف الإشارة لهذه التجربة، وأيضا الحصول علي البيانات الخاصة بالخريطة الصناعية التي مازالت حتى الآن تعتبر سرا .

**ثانيا:** وبخصوص ما حققته هذه المشروعات محل الدراسة من فرص عمل للشباب، فلقد أوضحت نتائج الدراسة بأنها قدمت حتى الآن ٣٨٩ " ثلاثمائة تسعة وثمانين فرصة عمل دائمة ومؤقتة " بمتوسط  $389 \div 30 = 13$  عامل تقريبا لكل مشروع من المشروعات محل الدراسة، والمطلوب المزيد من هذه الفرص، بهدف الحد من مشكلة البطالة مع التركيز على المشروعات كثيفة العمالة .

**ثالثا:** وبشان الأنشطة والمشروعات التي حققت فرص عمل أكثر للشباب، أظهرت الدراسة - من خلال الجدول رقم "٣٣" والشكل رقم "٢٠" - أن أكثر المشروعات تحقيقا لفرص العمل للشباب هي المشروعات الصناعية حيث بلغت آراء العينة التي أكدت هذا المضمون ١٩ "تسع عشرة مشروعا" من إجمالي العينة بعدها تأتي الأنشطة الخدمية في المرتبة الثانية وعددها ٥ "خمسة مشروعات" فقط من إجمالي العينة .

والخلاصة هي عدم إمكانية تقييم أعمال الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث أن أهدافه لم تكن واضحة والمطلوب تحديدا لم يكن معروفا، وبالتالي فإن الأمر يتطلب معرفة أهداف الصندوق من خلال أرقام محددة ومدة معينة، وإلا سوف يتعذر تقييم دوره، إلا أننا لا نقلل من الدور الذي قام به الصندوق في نشر فكر العمل الحر، وتوفير فرص عمل للشباب من خلال المشروعات التي قام بتمويلها والإشراف عليها علي مستوي الجمهورية .

والأمر يحتاج إلى تكاتف الجهود، والتنسيق بين الجهات والوزارات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا هناك دور كبير يتعين علي الصندوق القيام به، ألا وهو البدء في وضع خطط و أهداف علي ضوء القرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ الصادر بإنشاء الصندوق، وكذلك المساهمة في تذليل العقبات التي تقف حائلا دون تحقيق أهدافه، والمطلوب أيضا عمل مراكز معلومات علي مستوي الجمهورية، وأيضا إنشاء معاهد متخصصة لدراسة احتياجات المجتمع المصري من السلع والخدمات وكذلك سوق العمل واحتياجاته .

## المبحث الثاني نتائج الاستبيان رقم (٢)

في هذا المبحث، نتعرض إلى نتائج الاستبيان رقم (٢)، والموجه إلى عينة من أصحاب الخبرة والمسئولين والتي تبلغ ٣٠ "ثلاثين مفردة" من ١٦ "ست عشرة جهة ووزارة" ولقد راعينا في هذه العينة أن تكون ممثلة وشاملة لكافة الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة وخصوصا الصناعات الصغيرة. ولقد تضمن هذا الاستبيان ٣٥ "خمس وثلاثين سؤالا"، ولتغذ نتائج الاستبيان رقم (٢) رأينا تضمين هذه الأسئلة في أربعة مجالات فقط وذلك لتيسير، وهذه المجالات تبحت في:-

أولا : الفئات المستفيدة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وأهم المعوقات التي تواجههم .  
ثانيا : دور الدولة في نشر فكر العمل الحر، وذلك في إطار برنامج الحكومة للتشغيل عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، ومدى حاجات هذه المشروعات إلى تشريعات وقوانين تحكمها .  
ثالثا : دور الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، وفرص العمل التي تقدمها سنويا، ونسبة الشباب الذين يستطيعون إدارة وامتلاك مشروعات حرة .  
رابعا: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحد من مشكلة البطالة في مصر، والمعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافه، والانتقادات والمقترحات التي وجهت إليه .

وسوف نقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، نتناول فيها المجالات التي تعرضنا لها سلفا، مخصصين لكل منها مطلبا مستقلا .

### المطلب الأول المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية وأهم المعوقات التي تواجههم

يدور هذا المطلب، حول النتائج التي توصلت إليها الدراسة، من فشل بعض المشروعات الصناعية الصغيرة التي حصل أصحابها على قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وكذلك استعراض الحلول المناسبة لتفادي تعثر تلك المشروعات، مع التعرض إلى كفاية وعدم كفاية المستفيدين للخبرة الشخصية لكي يستطيعوا إدارة مشروعاتهم بنجاح ، والاختبارات التي وقعت عليهم لكي يحصلوا على قرض، ومدى كفايتها وصلاحيتها في هذا العمل، وأيضا تقييم ما حصل عليه المستفيد من تعليم وتدريب ومدى كفايته، والمقترح لزيادة مهارات الشباب في هذا الصدد، وذلك فيما يلي :-

١- بالنسبة لأسباب فشل بعض المشروعات الصناعية الصغيرة التي حصل أصحابها على قروض من الصندوق، أوضحت نتائج الدراسة - من خلال الجدول رقم "٣٤" - أن فشل المشروع الصناعي الصغير يرجع إلى صاحب المشروع نفسه وإلى الجهات المعاونة له . فالأمر يحتاج إلى شباب مؤهل علميا وفنيا، وفي نفس الوقت يحتاج إلى جهات معاونة وعلي رأسهم الصندوق الاجتماعي للتنمية لتقديم المزيد من الخبرات العلمية والفنية في كافة المجالات لأصحاب المشروعات من خلال، خبراء متخصصين في هذه المجالات، وإلا فلا جدوى من أي نظام يتم وضعه دون أن يسند إلى أهله من خلال متخصصين قادرين على إفهام الشباب الدور الذي يجب عمله، ومتابعتهم باستمرار لتحقيق هذه الأهداف .

- ويرجع القصور الذي ظهر نتيجة إخفاق بعض المشروعات الصناعية الصغيرة الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي، كما أوضحت الدراسة وذلك من خلال الجدول رقم "٣٥"، إلى عدد كبير من العناصر، يمكن إجمالها في عدم وجود خطة عمل مشتركة وشاملة، تشارك فيها كافة الجهات المعنية، كذلك نقص الخبرة والتدريب والتسويق بالنسبة لأصحاب المشروعات، لاسيما الصناعات الصغيرة.

كما أن أسلوب الصندوق - مازال - لا يتفق مع مقتضيات الوضع الحالي، نظرا لأنه يقوم بدراسة المشروعات المقدمة له من راغبي القروض، وبعدها يوجههم إلى البنوك التجارية، لاتخاذ ما تراه معهم بخصوص منحهم قرضا، أم لا . وكل ذلك من خلال دراسات تأخذ وقتا طويلا .

ونقترح في هذا الصدد، تخصيص عدد كافي من مندوبي البنوك التجارية والمتخصصة، وذلك للعمل بمكاتب الصندوق الاجتماعي المنتشرة في جميع محافظات الجمهورية وليكن لبعض الوقت، ويكون لهم الصلاحية الكاملة في قبول طلب الاقتراض من عدمه، وذلك بعد التزام راغب الحصول علي قرض بتقديم كافة الأوراق المطلوبة .

ومن غير ذلك، فإن الشباب سوف يعزف عن العمل الحر، وطلب قروض من الصندوق أو من غيره، وعلينا ألا ننسى بأن هذه الأعمال أعمال تنموية وليست استثمارية، وبالتالي يجب وضع قواعد تتفق مع الأعمال التنموية ومع طبيعة تلك المشروعات، إذا ما شعرنا وتأكدنا بجديده الشباب الراغب في القرض، وأن الأفكار التي يتقدم بها، جديرة بأن يتم تنفيذها وأن المجتمع في حاجة إليها .

٢- بالنسبة للحلول المقترحة لتفادي تعثر المشروعات، أوضحت الدراسة، وذلك من خلال الجدول رقم "٣٦" . أنه يجب تفادي عناصر الفشل أولا، كما سبق الإشارة . ونضيف بأن المشكلة في حاجة إلى معرفة حقيقية لحجمها، بعدها يخطط لحلها من خلال وضع سياسة عامة شاملة، تشارك كافة الجهات والوزارات، ويكلف كل منهم بمسؤوليات محددة، في مجال التعليم والتدريب، وفي مجال البحث العلمي، وفي مجال الصناعة، وفي مجال التخطيط، وفي مجال الاقتصاد والاستثمار، وفي مجال التجارة والتمويل، وما إلى ذلك من الجهات، أما علي المستوى القومي، فيتم من خلال الأجهزة الإعلامية المختلفة، وذلك كله من خلال تنسيق عام يسند لمجلس الوزراء المصري . من غير ذلك لا يمكن بحال من الأحوال إصلاح الفشل والقصور .

٣- بالنسبة لخبرة المستثمر الصغير في مجال الصناعات الصغيرة ومدى كفايتها للنهوض بتلك الصناعات، أكدت الدراسة - وذلك من خلال الجدول رقم "٣٧" - علي أن الاهتمام بالتنمية البشرية، أصبح من أهم الأمور التي يمكن النهوض بالمجتمع من خلالها، فإن صاحب المشروع الصناعي الصغير، يعتبر أهم عنصر من عناصر نجاح المشروع، نظرا لأنه يدير المشروع، كما أنه يتعامل مع البيئة المحيطة به، والتي تتسم بأنها تتغير باستمرار، وعلي ذلك فلا بد من وجود أشخاص قادرين - دائما - علي مواجهة كافة المستجدات والمتغيرات، التي نشاهدها علي الساحة المحلية والدولية، وبغير ذلك لا يمكن أن نستمر، ونحقق النجاح المنشود .

- وبخصوص وجود اختبارات لهؤلاء الشباب لتحديد قدراتهم وإمكاناتهم، أوضحت الدراسة من خلال الجدول رقم "٣٨"، أن ١١ "إحدى عشرة مفردة" من جملة العينة نفوا وجود اختبارات وذلك باختيارهم "لا"، في حين قرر البعض الآخر وعددهم ٩ "تسع مفردات" من جملة العينة بأنه توجد اختبارات وذلك باختيارهم "نعم"، على الجانب الآخر فإن هناك رأيا عدده ٧ "سبع مفردات من جملة العينة" يتمنوا وجود اختبارات"، وأخيرا فإن هناك ٣ "ثلاث مفردات من جملة العينة لم يعلقوا".

ونرى ضرورة وضع معايير محددة، يمكن الاسترشاد بها للحكم على راغبي الاقتراض، نظرا لأن مجرد فكرة جيدة لمشروع لا تكفي لنجاحه إنما الأمر يحتاج إلى عناصر متعددة للنجاح منها استعداد راغب القرض نفسه وخبراته، وكذلك احتياجات السوق للمنتجات التي يرغب في إنتاجها، وكذلك جودة المنتج وسعره.

- وبخصوص كفاية هذه الاختبارات للحكم على قدرة المستفيدين لإدارة مشروعاتهم، أسفرت النتائج من خلال الجدول رقم "٣٩" أن ١٥ "خمس عشرة مفردة" من جملة العينة قد أكدوا على أنها "لا تكفي"، في حين أن ٩ "تسع مفردات" أكدوا بأنها "تكفي"، إلا أن ٤ "أربع مفردات لم تجب، وأن واحدا من العينة أجاب بأنها" تكفي بمقدار ٥٠ %"، وهناك رأي أخير يؤكد على أنه ليس بالضرورة أن تكون كافية نظرا لأنها تعتبر مؤشرا فقط وليس حاكما.

ونرى أن هذه الاختبارات حتمية، لاسيما وأن المشروعات التي يتم تنفيذها فعلا بعد هذه الاختبارات، يتم تمويلها، فإذا لم تكن هذه الاختبارات جديّة وكافية، فإن ذلك سوف يعتبر نوعا من إهدار تلك الأموال.

٤- وبالنسبة لمبررات الفشل، بعد اتخاذ كافة الإجراءات من قبل الصندوق الاجتماعي لإنجاح المشروع أظهرت النتائج -ومن خلال الجدول رقم "٤٠" - أن هناك عنصرين هامين الأول: متعلق بقصور في خبرات الشباب ومهاراتهم، والأمر الثاني: خاص بالمتابعة من قبل الجهات، وخصوصا الصندوق الاجتماعي للتنمية.

٥- وبخصوص ما حصل عليه الشاب المصري من تعليم وتدريب، ومدى كفايته لإدارة مشروعه وإنجاحه. أظهرت أغلب الآراء بأنها لا تكفي وعددها ٢٨ "ثمانى وعشرون مفردة" من جملة العينة، في حين أن ٢ "اثنين" من جملة العينة يؤكدوا على أنها تكفي.

وخلاصة القول، أن السياسة التعليمية في مصر والتدريب، لا يتفقان وأسواق العمل، واحتياجات المجتمع، لذا فهي في حاجة إلى تعديل، بما يتفق مع متطلبات الأسواق - وذلك لا يتم إلا من خلال دراسة متأنية ومتخصصة، لسوق العمل لكي تحدد الاحتياجات الحقيقية وليست الوهمية، في مجال السلع والخدمات، وأيضا في مجال فرص العمل، فلا شك أن تقديم السلعة أو الخدمة، لا يكون إلا من خلال أفراد يقومون بهذا العمل، وحتى تكون فرصة العمل فرصة حقيقية، ولكي يكون لها مردود اقتصادي واجتماعي.

٦- وبالنسبة للمقترح لكي ننهض بمستوي الشباب في هذا المجال، فلقد أوضحت الدراسة عن ضرورة التأكيد علي العناصر الآتية:-

أ- إدماج فكر العمل الحر بالمناهج التعليمية بدءاً من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية، مع إعطاء نماذج ناجحة وتجارب يمكن للشباب أن تحذو حذوها، وتبني الأفكار الجديدة، حتى لا تعتبر الأمور مجرد شعارات أو صورة سطحية فقط، مع ضرورة الخروج من مرحلة التلقين إلى مرحلة الفكر والإبداع، وذلك لخلق القيادات، مع ربط العلم بالخبرة، نظراً لأنه لا توجد دراسة في العالم تخلق مديراً حتى ولو لمشروع صغير .

ب- تدريب الشباب الراغب في امتلاك مشروع صناعي حر، فترة لا تقل عن ٤ سنوات، بعده يمكن البدء في المشروع، مع ضرورة إعداد دورات تدريبية قصيرة ومركزة لكل مجموعة من الشباب أصحاب المشروعات الصناعية المتشابهة، بما يضمن بداية ناجحة للمشروع .

ج - يتم وضع برامج إعلامية، بهدف تثقيف وتوعية وتربية الشباب علي ترسيخ فكر العمل الحر .

د- تحفيز العمل الجماعي والمناقشات المفتوحة، والاهتمام بالابتكار والأفكار الجديدة، وإعطاء مساحة لإثبات الذات والاعتماد علي النفس في الجامعات، وزيادة المشروعات المشتركة التي تحدث في بكالوريوس الهندسة إضافة منهج عن الصناعات الصغيرة وإدارتها يتم تدريسه نظرياً وعملياً .

ل- العمل علي توسيع دائرة المعلومات الفنية .

هـ- تغيير سياسة ومناهج التعليم وفكر القائمين عليها .

و- التوجيه والمتابعة من خلال أجهزة متخصصة في هذه المجالات والأنشطة .

ونؤكد علي ضرورة تطوير السياسة التعليمية في مصر، بما يتفق ويعمل علي تشجيع فكر العمل الحر، في كافة المجالات والأنشطة وخصوصاً في الصناعات الصغيرة، نظراً لأن المناهج التعليمية في مصر ينقصها الحث علي العمل الحر، وكذلك لا بد من إعلام الشباب بأن الوظيفة الحكومية أصبحت من الأحلام، - وحتى لو تحقق - فإن ذلك سوف يكون في أضيق الحدود، وبالتالي لا يمكن توفير فرص عمل لكافة الشباب، نظراً لتعذر ذلك عملياً .

من أجل ذلك، نرى من الضروري العمل جميعاً بشكل متكامل بعد وضع استراتيجية عمل شاملة وحقيقية تستهدف، تنمية اقتصادية، واجتماعية، وتوجه لإشباع حاجات ورغبات المجتمع، ويستتبع ذلك توفير المزيد من فرص العمل الحقيقية "غير الوهمية" (١، ٢) . وهذا يحتم علينا وضع دراسات لاحتياجات المجتمع المصري علي مستوي المحافظات، والعمل أولاً علي تشجيع سياسة الإحلال محل الواردات، نظراً لأننا نتكبد الكثير والكثير من الأموال لكي نحصل علي هذه السلع في حين من الممكن توفيرها لو أحسننا استخدام مواردنا الاستخدام الأمثل وإذا صدقت النوايا، وتوافر حب الانتماء .

(٢٤١) أحمد حسن البرعي، الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة - خطة قومية للعلاج، مرجع سابق، ص ١٧٣ .

## المطلب الثاني دور الدولة في نشر فكر العمل الحر في مجال الصناعات الصغيرة في مصر

في هذا المطلب، نتعرض إلى نتائج الدراسة، فيما يخص دور الدولة في نشر فكر العمل الحر، وقبول الشباب تخلي الدولة عن الواجب الذي فرضته علي نفسها طوال الحقبة الماضية من توفير ( المأكل، الملبس، المسكن، العلاج، التعليم، الوظيفة... الخ )، وأيضا التعليق علي برنامج الحكومة للتشغيل لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بهدف توفير ٨٥٠ ألف فرص عمل، ومدي اتفاق ذلك مع تشجيع الدولة للعمل الحر والفكر الحر. كذلك سوف نتعرض لأهم المعوقات الخاصة بالتنمية الصناعية الصغيرة في مصر، وأيضا نتعرض إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الصناعة وتشجيعها في مصر، وكذلك القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمان حوافز الاستثمار، وما إذا كانت هذه القوانين في حاجة إلى تعديل أم لا، وأيضا دراسة حاجة الصناعات الصغيرة في مصر إلى قانون يحكمها من عدمه، والمقترح في ذلك من نصوص، بالإضافة إلى ما يشجع البنوك التجارية في مصر لتمويل الصناعات الصغيرة، مع ذكر أهم المشروعات الصناعية الصغيرة التي تلاقي اهتماما كبيرا حاليا في مصر.

أولاً: دور الدولة في نشر فكر العمل الحر، وقبول الشباب تخلي الدولة عن دورها الذي فرضته علي نفسها من توفير (المأكل، والمشرب، والملبس، والوظيفة، والتعليم،... الخ)، فلقد أسفرت نتائج الدراسة عما يأتي:

١- مازال إقبال الشباب محدوداً، نظراً لأن الشباب مازال ينظر للدولة علي أنها المسنول الأول والوحيد عن التوظيف.

٢- القليل من الشباب يقبل المخاطرة، وبالتالي فهو لا يفضل العمل الحر.

٣- التحول الفكري يتطلب وقتاً وجهداً، ومناخاً عاماً يسود المجتمع ككل، ولا بد أن يوفر للشباب قدراً من تأمين مستقبله، وذلك يفتح مجالات جديدة للعمل الحر، وفي نفس الوقت نجد

أن فرص العمل أصبحت محدودة، ولا يمكن أن تقف الدولة ساكنة أمام ذلك.

٤- من الضروري منح الشباب فترة انتقالية تحاول فيها الدولة توفير فرص عمل لهم أو بدل بطالة وإلا كانت النتيجة التي حدثت وهي تورط الشباب وانضمامهم في منظمات إرهابية وخلافه. ويؤكد هذا الرأي علي أن الدولة كان أحري بها أن تنفق " الأموال " علي هؤلاء الشباب، ولو في وظائف زائدة عن الحاجة، بدلاً من صرفها علي الأمن والحراسات ضد هذه الجماعات.

٥- ضرورة إعلام الشباب بذلك، مع إيجاد البدائل في سوق العمل وتأهيل الشباب علي اقتحام الحياة بشكلها الجديد.

٦- يؤكد هذا الرأي علي ضرورة وجود عقد اجتماعي، يتم صياغته، وإعلانه لتحديد الدور الجديد للدولة في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

٧- مازالت نسبة الشباب المقتنعين بهذا التوجه قليلة جداً حتى الآن، وذلك لأن الأمر في حاجة إلى تكاتف مختلف الأجهزة، وخصوصاً الأجهزة الإعلامية المسموعة والمرئية للتعريف والتوصية بالفكر الجديد.

ونري أن الأمر في حاجة إلى تغيير وتعديل في المفاهيم والمعتقدات، وحتى يتم ذلك لابد من مرور وقت مع تغير في السياسات المتبعة في التعليم والصناعة، علي أن يتم ذلك بأسلوب تدريجي، وهنا نؤكد بأن الأمر كان في حاجة إلى تعديل اعتباراً من عام ١٩٧٣ وبعد حرب

أكتوبر، ومع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي، نظراً لأن نشر فكر العمل الحر لم يكن وليد عام أو عدد من الأعوام، ولكن الأمر كان يحتاج إلى فترة أطول لإعادة غرس الفكر الجديد، والمطلوب - حالياً - التدرج في عملية ترسيخ المفاهيم الجديدة، وذلك من خلال التعليم، ووسائل الإعلام.

ثانياً: بالنسبة للتناقض بين برنامج الحكومة في التشغيل عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، وبين تخلي الدولة عن دورها في إيجاد فرص عمل للشباب والعمل علي نشر فكر العمل الحر، فلقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود رأيين :- الأول: معارض، والثاني: لا يجد أي تناقض بين سياسة الحكومة وتشجيع العمل الحر .

يؤكد الرأي الأول علي أن هناك تناقضاً صريحاً بين برنامج الحكومة للتشغيل لعام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، وبين تشجيع العمل الحر . ويستند هذا الرأي علي:-

١- أن هناك تناقضاً صريحاً وأنه لا يستقيم ذلك لتناقضه مع روح برنامج الإصلاح الاقتصادي .

٢- البرنامج غير واقعي، والواضح بأنه بعيد عن السياسة التي اتبعتها الدولة في السنوات السابقة، وعلي الأقل خلال الخطة الخمسية السابقة .

٣- أن برنامج الحكومة للتشغيل قد أسند أغلبه إلى القطاع الخاص والذي يقوم حالياً بطرد الفائض من العمالة في ظل تردى الأوضاع الاقتصادية عالمياً وبالتالي محلياً، وتعثر قطاع السياحة قاطرة التنمية في مصر .

الرأي الثاني : والذي يؤكد علي أنه ليس ثمة تناقض بين برنامج الحكومة للتشغيل لعام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ وبين تشجيع العمل الحر، ويستند هذا الرأي علي:-

١- أن تدخل الدولة مرتبط بسوء الحالة الاقتصادية، وأنها إزاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية لا يمكن أن تترك خمسة مليون شاب في الشارع، كما أضاف هذا الرأي بأن الحكومة لو عينت مليوناً مثلاً فإنها تضع أملاً للآخرين ويؤكد هذا الرأي علي دور الدولة وتدخلها .

٢- أن برنامج الحكومة يعتبر إنجازاً، ولكنه يطرح تساؤلات هامة جداً، حول دور القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة في التنمية والتوظيف ومواجهة البطالة .

٣- أن برنامج تشغيل الحكومة لو تم علي الوجه الأكمل، كما وعدت الحكومة سيكون له أثر إيجابي في حل مشكلة البطالة - جزئياً .

والصحيح، أن تدخل الدولة أمر حتمي وضروري، ولكن بشرط ألا يتعارض ذلك مع السياسات التي تبنتها، وإلا فسوف يترتب علي ذلك، عدم وضوح الرؤية عند الشباب، وبالتالي سيبقي في انتظار الوظيفة الحكومية، أملاً في إيجاد فرص عمل مناسبة تاركاً ساحة العمل الحر، لاسيما وأن ذلك يتفق مع ميوله ومعتقداته التي توارثها من الماضي . وهنا يتضح أن الأمر جد خطير، وعلي الدولة تحديد سياساتها بأسلوب يتسم بالشفافية والوضوح، حتى يتمكن الشباب من التعرف علي الواقع المحيط بهم، مع مساعدتهم علي الانخراط في النظام الجديد، من خلال السياسة التعليمية والتدريبية ومنحهم حوافز وتسهيلات إجرائية وفنية وتسويقية لتشجيع العمل الحر بشكل أكثر فاعلية . وذلك كله في إطار احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، والتي يقوم علي تنفيذها شباب المجتمع وبالتالي إيجاد فرص عمل للشباب والحد من مشكلة البطالة .

والذي نستخلصه من كل ما تقدم، بأنه مازال العمل الحكومي يمثل أملاً كبيراً لدى أغلب شباب المجتمع المصري، فالأمر يحتاج إلى جهود كبيرة ومركزة لكي يقتنع الشباب ويبتعدوا عن الأفكار المسيطرة عليهم في هذا الخصوص وذلك بمساعدة الدولة لهم .

ثالثاً: بخصوص معوقات التنمية في مجال الصناعات الصغيرة في مصر، أسفرت نتائج الدراسة عن أن المعوقات تتمثل في:-

- ١ - التمويل، والتسويق، ونقل التكنولوجيا، والدعم الفني، والأطر المؤسسية .
- ٢ - نقص الخبرة الفنية والإدارية لدى أصحاب المشروعات، ونقص الاتصال .
- ٣ - عدم توافر الخامات الأساسية، وعدم توافر الاسطوانات .
- ٤ - عدم وجود تصاريح لمزاولة المهن الحرفية والصناعات الصغيرة .
- ٥ - المنافسة الضارية بين المنتجات المحلية والعالمية .
- ٦ - وجود عقبات كثيرة منها التشريعات، وحوافز الاستثمار، وكذلك العقبات التسويقية .
- ٧ - عدم وجود مستثمر حقيقي .
- ٨ - عدم وجود تكامل وترابط مع المشروعات الكبرى .
- ٩ - غياب التنسيق بين المؤسسات العامة في نشاط الصناعات الصغيرة في مصر .
- ١٠ - عدم توافر دراسات جدوى سليمة وأسس دقيقة .
- ١١ - التعامل مع المشروعات الصغيرة مازال هو نفسه المنظور والقواعد التي يتم التعامل مع المشروعات المتوسطة والكبيرة .
- ١٢ - عدم توافر أماكن للنشاط، مع تشبع السوق بالصناعات التقليدية، وعدم وجود عناصر مؤهلة لتقديم الدعم .
- ١٣ - عدم وضوح الرؤية لدى العديد من المسؤولين .
- ١٤ - عدم توفر البيانات والمعلومات التفصيلية عن الاحتياجات من الصناعات المكملة لبعضها .
- ١٥ - عدم وجود جهاز تسويق قوي للمنتجات .
- ١٦ - تعدد التشريعات والقوانين .
- ١٧ - عدم وجود كيان مستقل يرعى قطاع الصناعات الصغيرة .
- ١٨ - عدم وجود قروض تمويلية تقدم لمستثمري الصناعات الصغيرة بشروط ميسرة .
- ١٩ - عدم وجود برامج متكاملة، ودراسات راقية لمساعدة الراغبين في إدارة وإملاك مشروعات صناعية صغيرة .

فضلاً عما سبق، نرى ضرورة التركيز على الدور القانوني والتشريعي في إطار تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، لاسيما وأن هناك أكثر من قانون يطبق على المشروعات الصناعية الصغير، وكذلك وجود أكثر من ٣٠ جهة مسنولة عن الصناعات الصغيرة، والأمر يحتاج إلى تحديد القواعد المنظمة للصناعات الصغيرة، وأيضاً الجهات المختصة بها، والحوافز التي تختص بها تلك المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة .

رابعاً: بخصوص حاجات القوانين الحالية إلى تعديل، وخصوصاً القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الصناعة وتشجيعها، وأيضاً القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار - فلقد أسفرت نتائج الدراسة على ضرورة تعديل هذه القوانين حيث أكدت مجموعة من الآراء وعددهم ١٧ "سبع عشرة مفردة" من جملة العينة على أن هذه القوانين في حاجة إلى تعديل، في حين أن هناك ٣ "ثلاث مفردات" من جملة العينة تشير إلى عدم حاجة هذه القوانين إلى تعديل، وأخيراً : هناك ١٠ "عشر مفردات" من جملة العينة "لا دراية لها بهذا الموضوع" .

ونرى، ضرورة العمل علي سن قوانين تتفق مع احتياجات المجتمع والأفراد - على أن تتضمن نصوصها تنمية وتشجيع العمل الحر، وخصوصاً المشروعات التي تعمل في مجال الصناعات الصغيرة، حيث أثبتت نتائج الدراسة أن الصناعات الصغيرة في حاجة إلى قانون يحكمها في مصر، وذلك تأسيساً على أهميتها وضرورتها. ومن ناحية أخرى، نرى من الضروري بل من الحتمي افتتاح الدولة أولاً، وشباب الخريجين ثانياً، بأهميته المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة، قبل الشروع في سن قانون في هذا الصدد.

وهنا نؤكد على ضرورة تحديد المطلوب من التشريع قبل إصداره، لاسيما وأن نتائج هذه الدراسة لم تسفر إلا عن ذكر بعض المعوقات، والتي من الممكن دراستها والعمل على حلها، بعدها يمكن إصدار قانون يحكم الكيانات الصغيرة.

- وبالنسبة للنصوص المقترح إضافتها في القوانين الخاصة بالصناعات الصغيرة، بينت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة في حاجة إلى:-

- ١- رعاية الصناعات الصغيرة مع بدايتها وخلال مراحلها الأولى.
- ٢- عمل قانون شامل متكامل يحقق دعم وتحفيز نشر الصناعات الصغيرة في مصر.
- ٣- تشريع يتضمن المتغيرات المحلية والدولية ذات الصلة بالصناعات الصغيرة.
- ٤- قانون يراعي احتياجات ومتطلبات الصناعات الصغيرة، مع ربط ما يقدم لها من إعفاءات وتسهيلات بما تقدمه من فرص عمل حقيقية وما تحققه من أهداف إنتاجية.
- ٥- وزارة للصناعات الصغيرة، تكون مسنولة عن كل الأنشطة الصناعية الصغيرة بدءاً من الترخيص وحتى التصدير وضبط الجودة.
- ٦- عمل جهاز يقوم علي تدريب الشباب والتعرف علي كفاءاتهم وإمكانياتهم وتوجيهاتهم، مع التوصية بإنشاء مؤسستين لخدمة المشروعات الصغيرة، ويشرف عليها الصندوق الاجتماعي للتنمية إحداهما لتقديم القروض والأخرى للتسويق.
- ٧- ضم التشريعات التي تحكم الصناعات الصغيرة في تشريع واحد.

ونري أن الأمر في حاجة إلى دراسة شاملة، قبل إصدار أي قانون في هذا الشأن، وذلك من خلال جلسات متعددة لكافة الجهات والوزارات المعنية بهدف تنمية الصناعات الصغيرة، وقبل كل ذلك لابد من تحديد الصناعات الصغيرة ومفهومها قبل الشروع في عمل قانون حتى تتضمن نصوصه هذه التعاريف، من خلال مواد الإصدار.

**خامساً: بخصوص ما يشجع البنوك التجارية المصرية علي تمويل وإقراض المشروعات الصناعية الصغيرة، فقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن الأمر في حاجة إلى:-**

- ١- تعديل في الفكر الائتماني عند العاملين بالبنوك التجارية، وذلك بضرورة معرفة الفرق بين البنوك التنموية، والبنوك الائتمانية، وهنا نقترح علي البنوك التجارية تشجيع فروعها بأن تضع نظاماً لتحفيز الفروع في تمويل المشروعات الصغيرة كجزء من الخطة للفرع، وهذا يحتاج تغيير فكر القائمين علي الائتمان.
- ٢- عمل دراسات جدوى حقيقية، حتى تقتنع هذه البنوك بتمويل هذه المشروعات.
- ٣- مشاركة البنوك لأصحاب المشروعات المطلوب تمويلها بدلاً من طلب الضمانات، ثم يتم التخارج بعد فترة ولتكن (١٠) سنوات مثلاً.
- ٤- حوافز مشجعة للبنوك لكي تقوم بإقراض وتمويل هذه المشروعات الصغيرة.
- ٥- إقامة جهاز وسيط يتولى تقييم المشروعات الراغبة في القروض، مع إعطاء هذه المشروعات ضمانات لتلك البنوك، وذلك بعد التأكد من جدوى تلك المشروعات.

ونرى أن البنوك المصرية ومع الأسف الشديد، مازالت غير مقتنعة بجدوى تلك المشروعات الصغيرة، نظرا لأن تطور هذه الكيانات مرتبطة وجودا وعدما، بعملية التمويل لدي البنوك، وبالتالي فإن الأمر يعتبر جد خطير، ويلزم العمل علي إقناع تلك البنوك بضرورة تبني المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية الناجحة، وعليهم أيضا تشجيع أصحابها وعدم التردد في إقراضهم الأموال اللازمة لهذه المشروعات، ومدّهم بالدراسات المتعددة والتي سبق وأن قامت بها تلك البنوك للنهوض بهذه المشروعات، وأيضا العمل علي تسويق منتجاتهم، لما لهذه البنوك من إمكانيات مادية وفنية في مجال المشروعات بشكل عام، هذا وليس هناك ما يمنع من إنشاء بنوك انتمائية تنموية متخصصة، وذلك في ضوء دراسات متكاملة لتحديد الجدوى الاقتصادية والتسويقية لتلك المشروعات، نظرا لأن الأمر في حد ذاته يشكل تنمية اقتصادية قبل أن يكون مساعدة اجتماعية وعليهم تشجيع الفكر الاقتصادي الذي يتسم بالرشادة الاقتصادية بعيدا عن النظم الاشتراكية السابقة، والتي تتسم بالمعاونة والمساعدة الاجتماعية بعيدا عن التنمية الاقتصادية.

سادسا: بخصوص أهم المشروعات الصناعية الصغيرة، التي تلاقى اهتماما كبيرا من الدولة حاليا، فقد أوضحت نتائج الدراسة علي أن المشروعات التي تحظى بهذا الاهتمام هي:-

- ١- المشروع الذي يعتمد علي الخامات المحلية، وجودتها العالية.
- ٢- الصناعات الغذائية (المأكولات)، والصناعات الهندسية، والصناعات الإلكترونية، والصناعات الكيماوية، والصناعات الخاصة ببعض مواد التشييد والبناء، وصناعة الأخشاب، وصناعات الأحذية، وصناعات الملابس الجاهزة.
- ٣- مشروعات تحسين البيئة.
- ٤- المشروعات التقليدية بشكل عام.
- ٥- الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة.
- ٦- الصناعات كثيفة العمالة بشكل عام.

ونرى بأن الأمر في حاجة إلى وجهتي نظر:-

- الأولى: وجهة نظر اقتصادية، تظهر في الجدوى الاقتصادية للمشروع، وبغير هذه الوجهة لا يمكن للمشروع تحقيق عائد مادي أو اجتماعي.
- الثانية: وجهة نظر اجتماعية، تتحدد في قدرة المشروع علي توفير فرص عمل للشباب، للحد من مشكلة البطالة، ولكن بشرط أن يتحقق للمشروع جدوى اقتصادية.

وهنا نري بأن مفهوم رأس المال المستغل في المفهوم القديم والفكر القديم لم يكن صحيحا يوما ما، نظرا لأن الأمر مرجعه إلى المستثمر نفسه ونظرتة إلى مجتمعه وانتماؤه لوطنه وحبّه له، فعندما تتوافر النوايا الصادقة لدي المستثمرين وأصحاب الأموال، فلا شك أن ذلك سوف يعود علي المجتمع بتنمية اقتصادية واجتماعية علي حد سواء.

### المطلب الثالث دور الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في مصر

في هذا المطلب، نستعرض النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، وذلك من خلال التعرف على نسبة الشباب الذين يصلحون للعمل الحر في مجال الصناعات الصغيرة، وما يمكن أن تقدمه هذه الصناعات من فرص عمل سنوياً .

أولاً: بخصوص نسبة الشباب الذين يصلحوا للعمل الحر في مجال الصناعات الصغيرة، فلقد تعددت الآراء في هذا الشأن حيث :-

يرى فريق من جملة العينة أن نسبة الشباب الذين يصلحون للعمل الحر لا يمكن أن تزيد عن ١٠% من جملة شباب الخريجين .

في حين أن هناك فريقاً آخر من جملة العينة قد حدد النسبة بأنها تقع ما بين ١٥% وبين ١٠٠%، وبفئات بينية (٢٥% ، ٣٠% ، ٥٠% ، ٧٠% ، ٨٠% ، ٩٠%) .

ويرى رأي جدير بالتنويه (٢٤٢) . بأن هناك نسبة متفق عليها في البحوث الاجتماعية بأن هناك ١٠% فقط تمتلك مهارة العمل الحر، وهناك بحوث تؤكد على أن ٢٥% فقط من الشباب يمتلكون قرارات ابتكارية .

ونحن نتفق مع هذا الرأي، تأسيساً على أنه يتفق والواقع العملي، ونظراً لاستناده لدراسات ومسوح ميدانية تمت بالفعل، وأيضاً لاتفاقه مع رأى الفريق الأول والذي أكد على أن نسبة الشباب الذين يصلحون للعمل الحر لا يمكن أن تزيد عن ١٠% .

ثانياً: بالنسبة لفرص العمل التي يمكن تحقيقها من خلال الصناعات الصغيرة سنوياً في مصر، فلقد بينت الدراسة - من خلال الجدول رقم "٤١" والشكل رقم "٢١" - اختلاف الآراء حول العدد الذي يمكن للصناعات الصغيرة توفيره سنوياً من فرص العمل، حيث وصلت الآراء محل الدراسة إلى عشرة آراء، تعددت فيها أعداد فرص العمل، وذلك ابتداءً من ٣٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً . إلا أن هناك رأياً، يؤكد على أن فرص العمل تتوقف على عدد المشروعات الجديدة مضروبة ٢x، أي أن كل مشروع جديد يوفر عدد من فرص العمل تقدر بنحو فرصتين عمل .

وهنا نرى، وعلى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يمكن الأخذ بمتوسط فرص العمل التي يمكن للصناعات الصغيرة تحقيقها سنوياً، فنجد أن من الممكن تحقيق حوالي ١٣٠ فرصة عمل سنوياً في المتوسط، بشرط توافر الظروف الطبيعية التي تتحقق فيها هذه الفرص، وإذا ما أردنا المزيد من التحليل - وتنفيذاً لسياسة الحكومة المصرية في تحقيق فرص عمل للشباب سنوياً بما يقرب من نحو مليون فرصة عمل - فإن النسبة التي يمكن للصناعات الصغيرة توفيرها سنوياً لا تتعدى ١٣% على الأكثر من حل المشكلة، مما يتطلب

(٢٤٢) عزمي مصطفى، كبير مستشاري الصندوق الاجتماعي للتنمية .

حل مشكلة البطالة في مصر، ومن هذه الوسائل التوسع الأفقي، وخصوصاً التوجه إلى استصلاح الأراضي، والعمل على استغلال مواردنا بشكل أفضل، لاسيما السياحة حيث أن الآثار الموجودة في مصر تمثل حوالي أكثر من ثلث الآثار الموجودة في العالم.

#### المطلب الرابع

#### دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحد من مشكلة البطالة في مصر والمعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافه

في هذا المطلب، نتعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بشأن ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية من إنجازات، في مجال الحد من مشكلة البطالة، منذ إنشائه وحتى الآن، وكذلك المعوقات التي وقفت حائلاً دون تحقيق أهدافه، والانتقادات التي وجهت إليه، والحلول المقترحة لإزالة هذه الانتقادات. وفيما يلي نستعرض ما أسفرت عنه الدراسة تبعاً:-

أولاً: بخصوص ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال الحد من مشكلة البطالة في مصر منذ إنشائه وحتى الآن، فلقد بينت الدراسة - وذلك من خلال الجدول رقم "٤٢" - علي أن الصندوق الاجتماعي للتنمية قد حقق نتائج جزئية في حل مشكلة البطالة نظراً لأن مساهمته كانت محدودة.

ومع التسليم بما قدمه الصندوق الاجتماعي للتنمية من دور لا يمكن إنكاره أو التقليل من قدره، ولكن لكي نقيم أداء الصندوق في هذا المجال لابد أن نبدأ من نقطة التعرف على أهدافه كماً ونوعاً. منذ نشأته، وأيضاً المدة المستغرقة لتحقيق هذه الأهداف كما سلف الذكر، فمن المعروف أن مدة وجود الصندوق مرتبط بالبطالة، كما جاء ببيان السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء عاطف صدقي، وأن مدة بقاء الصندوق و استمراره تتراوح من ٥ إلى ٦ سنوات كما تم الإشارة بذلك من قبل، ومع الأسف الشديد لم يكن هناك إستراتيجيات واضحة وأفكار محددة كمية وزمنية يسير عليها الصندوق، مما يجعل تقييم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية أمراً غاية في الصعوبة.

وإذا ما سلمنا بما تحقق من إنجازات خلال تسع سنوات، ومن خلال ما أسفرت عنه الدراسة فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية قد وفر فرص عمل بلغت ٦٠٩.٧٨٠ فرصة عمل دائمة ومؤقتة، بواقع ٦٧.٧٥٣ فرصة عمل سنوياً.

وإذا ما افترضنا جدلاً بأن مصر في حاجة سنوياً إلى ٨٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً علي الأقل، فإن الصندوق يكون قد حقق نسبة قدرها ٨% من فرص العمل المطلوب توفيرها سنوياً. وهذا يدل علي أن نسبة مساهمة الصندوق الاجتماعي للتنمية في حل مشكلة البطالة تعد متواضعة للغاية وهذا علي مستوي الأنشطة بالكامل، فالأمر يختلف بالنسبة للنشاط الصناعي فقط فإن النسبة لا تتعدى ٣ إلى ٣% بالنسبة لفرص العمل التي قدمها سنوياً.

- وبشأن ما إذا كان الصندوق الاجتماعي قد حقق الأهداف التي أنشئ من أجلها أو لم يحققها فقد أوضحت نتائج الدراسة، أن الصندوق "حقق الأهداف التي أنشئ من أجلها نسبياً

"وذلك من خلال عدد ١٧ "سبع عشرة مفردة" من جملة العينة، في حين قرر البعض الآخر وعددهم ٦ "ست مفردات" من جملة العينة، "بأنه حقق الهدف الذي أنشئ من أجله"، كما أن هناك رأياً آخر وعددهم ٥ "خمس مفردات" من جملة العينة أكدوا علي أنه "لم يحقق الغرض الذي أنشئ من أجله"، وأخيراً فإن هناك ٢ "مفردتين" من جملة العينة "لم تعلق"، (انظر الجدول رقم "٤٣") .

- وبخصوص الدلائل التي أظهرت ما حققه الصندوق الاجتماعي أسفرت الدراسة - من خلال الجدول رقم "٤٤" - أن هناك اختلافاً في الآراء حول ما حققه الصندوق من أهداف وإنجازات ما بين مؤيد ومعارض، ولقد أكد رأي مسنولي الصندوق في هذا الصدد على أن ما حققه كثير - ومازال يقدم المزيد - نظراً لأن السوق في حاجة إلى خدماته، ونقرر بأن الأمر في حاجة إلى استراتيجية واضحة وملزمة لكافة الجهات يتحدد فيها دور كل جهة ووزارة .

- وبخصوص المعوقات التي وقفت حائلاً دون تحقيق أهداف الصندوق، أظهرت النتائج - من خلال الجدول رقم "٤٥" - أن أهم المعوقات التي وقفت حائلاً دون تحقيق أهداف الصندوق كثيرة، منها ما هو خارج عن إرادة الصندوق، ومنها ما يعزى إلى إدارة الصندوق الاجتماعي نفسه .

فبالنسبة للمعوقات التي تخرج عن إرادة الصندوق فترجع إلى عدم الدراية الكافية من قبل أصحاب المشروعات في إدارة مشروعاتهم وتسويق منتجاتهم، كذلك نقص الكوادر المتخصصة وعدم الجدية من قبل الخريجين .

أما بالنسبة للمعوقات الخاصة بالصندوق نفسه نجد أنها تتحدد في نقص الخبرة الفنية، وعدم القدرة علي اكتشاف المواهب الواعدة، (انظر الجدول رقم "٤٥") .

ثانياً: بشأن اهتمام الصندوق الاجتماعي للتنمية بفئة محددة دون غيرها، فقد أسفرت الدراسة ومن خلال الجدول رقم "٤٦" - أن هذه الفئة من الممكن تدريبهم وضمهم إلى المشروعات المقامة فعلاً، أو تأهيلهم لإنشاء مشروع صغير وتملكه، وذلك يتم من خلال برنامج تنمية الموارد البشرية بالصندوق الاجتماعي للتنمية .

ونرى ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع نظراً لأن أغلب الشباب ليست لديهم القدرة علي إدارة مشروع أو امتلاك مشروع حر، وذلك لأن الموضوع ليس بالأمر اليسير لأن إدارة تلك المشروعات تحتاج إلى سمات شخصية عند راغب إقامة مشروع صغير ربما لا تكون موجودة فيه . وهنا يجب الاهتمام بالتعليم والتدريب كما سلف الإشارة .

ثالثاً: بخصوص تحقق عناصر النجاح في المشروع المقام من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية، فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الأمر مرجح بين "نعم ، لا " عند أفراد العينة .

حيث بينت الدراسة أن الأمر في حاجة إلى دراسة لكل عنصر من عناصر النجاح للتعرف علي مدى نجاح كل عنصر علي حدة . كذلك يري البعض بأنه لا يمكن الجزم " بنعم " نظراً لأن هناك مشروعات قد فشلت .

ونؤكد على أن موافقة الصندوق الاجتماعي للتنمية علي إقامة مشروع أو إقراض مشروع لا يعني أن هذا المشروع سوف يحقق نجاحاً ١٠٠ %، وعلي ذلك فإن الأمر يحتاج إلى

دراسات متعمقة ومتخصصة من العاملين في هذه المجالات بشكل عام، بهدف التعرف علي الخريطة الاستثمارية في مجال الصناعات الصغيرة وإمكانية التعرف علي أهم السلع والخدمات المطلوبة في السوق المحلي والدولي .

رابعاً: بخصوص عدم الاستفادة من براءات الاختراع المعتمدة من قبل أكاديمية البحث العلمي، أوضحت الدراسة - من خلال الجدول رقم "٤٧" - بأن من الضروري العمل علي تبني هذه البراءات، وخصوصاً إذا ثبت جدواها الفنية والاقتصادية، ويؤكد مسنولو الصندوق علي أن هناك بروتوكولا موقعا مع أكاديمية البحث العلمي في هذا الصدد، ولكن لم يتم تفعيله حتى الآن ولقد أرجعوا ذلك إلى الروتين وأشياء أخرى .

وهنا نؤكد علي ضرورة تبني هذه الفكرة، وذلك لأن انفراد الصناعات الصغيرة بمنتج مبتكر جديد، ربما يساهم بشكل كبير علي ثباته بالأسواق وإعطائه ميزة نسبية بين المنتجات الأخرى، نظراً لانفراده وحداثته . لاسيما وأن إنتاج الصناعات الصغيرة لهذه النوعية يجعلها متربعة علي العرش دون خوف من منافسة المشروعات الكبيرة .

خامساً: بشأن إمكانية تحقيق المزيد من فرص العمل من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، بينت نتائج الدراسة علي أنه يمكن تحقيق المزيد من فرص العمل من خلال إنشاء مشروعات كبرى قومية، يمكن من خلالها إنشاء سلسلة من المشروعات المغذية، كذلك يمكن تحقيق المزيد من فرص العمل من خلال التركيز علي :-

- ١- التدريب والجدية .
- ٢- التركيز علي مشروعات تعتمد علي موارد محلية .
- ٣- متابعة فعلية ميدانية .
- ٤- مساعدة المشروعات في تسويق منتجاتهم .
- ٥- تبني المشروعات الصغيرة، وخصوصاً المغذية من خلال الصناعات الكبيرة .
- ٦- رفع المستوي الفكري والعلمي للشباب راغب الحصول علي قروض .
- ٧- مزيد من المرونة في شروط الإقراض .
- ٨- إعداد دراسات شاملة بواسطة خبراء متخصصين لتحديد القطاعات التي يمكن للمشروعات الصغيرة الاستثمار بها، مع توجيه وضع القروض وفقاً لنتائج هذه الدراسة .
- ٩- اختيار المشروعات وفق استراتيجية واضحة .
- ١٠- تعبئة الجهود لتنمية الاستثمار والتنمية في مناطق جديدة لأن المساحة العمرانية ٥٠% فقط من مساحة مصر .
- ١١- إنشاء جهاز لتدريب الشباب ورفع كفاءاتهم، وذلك بالنسبة للذين لا يملكون سمات شخصية لإقامة مشروع صغير .
- ١٢- جدية أصحاب المشروعات في توظيف العمالة لمشروعاتهم ومتابعة ذلك .

سادساً: وقد تحددت الانتقادات الموجهة إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية، فيما يلي:

- ١- قصور المعونة الفنية والإرشاد الصناعي .
- ٢- عدم اكتشاف المواهب الواعدة .
- ٣- التركيز علي الندوات والمؤتمرات .
- ٤- عدم الاهتمام بالإنتاج الفكري العلمي .
- ٥- عدم تقديم نماذج متعددة لفرص الاستثمار الواعدة .
- ٦- الاهتمام بالكم من المشروعات المقامة دون متابعة حقيقية .
- ٧- عدم الربط بين المشروعات المقامة وبين احتياجات المجتمع .
- ٨- عدم تنفيذ دراسات جدوى نموذجية واقعية .

- ٩- الاعتماد علي البنوك في عملية التمويل (الإقراض) ١٠- عدم إقامة معارض متخصصة .
- ١١- عدم الدراسة الكافية للمستفيدين .
- ١٢- أن أغلب المستفيدين يعتبرون هذا القرض منحة لا ترد .
- ١٣- إنشاء المشروعات الصغيرة دون فكر تسويقي واضح ومحدد .
- ١٤- تطوير لشبكة الدعم الفني للمشروعات .
- ١٥- اللجوء إلى مشروعات مغذية للصناعات الكبيرة .
- ١٦- عدم تحفيز أكثر للأفكار الجديدة .
- ١٧- عدم وضوح الرؤية لتمويل المشروعات ونوعياتها .
- ١٨- عدم وجود استراتيجية واحدة تضم كافة البرامج في الصندوق لتحقيق التكامل بينها .

ونرى، أن دور الحكومة كبير في إزالة هذه الانتقادات، لاسيما وأن الصندوق الاجتماعي للتنمية يتبع رئاسة مجلس الوزراء .

- هذا ولقد أوضحت الدراسة أهم الحلول التي يمكن للصندوق تطبيقها لتفادي هذه الانتقادات وهذه الحلول هي:- ١- تعديل الاستراتيجية التي يتبعها الصندوق الاجتماعي للتنمية حالياً، حتى يتمكن من تحقيق أهدافه .
- ٢- زيادة المعونة الفنية .
- ٣- اكتشاف المواهب الواعدة .
- ٤- الإقلال من الندوات والمؤتمرات . ٥- العمل علي زيادة الإنتاج الفكري والعلمي .
- ٦- تقديم نماذج من فرص الاستثمار الواعدة . ٧- علي الصندوق تلافي أسباب الفشل .
- ٨- متابعة المشروع الصغير بعد منحه القرض والتأكد من حسن سيره .
- ٩- ضرورة ربط منح القروض والإعفاءات للمشروعات بعدد محدد من فرص العمل لكل مشروع .
- ١٠- المشاركة في وضع برنامج دراسي علي مستوي المدارس والجامعات بهدف نشر فكر العمل الحر .
- ١١- علي الصندوق تقديم التمويل بطريقة مباشرة أسوة بتجربة جمعية رجال الأعمال بالأسكندرية .
- ١٢- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين . ١٣- وضع استراتيجية محددة بأهداف مقيسة .
- ١٤- وضع منظومة متكاملة للتنسيق مع المؤسسات العاملة في مجال الصناعات الصغيرة في مصر .
- ١٥- إعادة دراسة نقاط الضعف والقوة داخل الصندوق .
- ١٦- علي الصندوق تسهيل الإجراءات وزيادة فترات السماح والمساعدة في تسويق منتجات الشباب .

ونري أن رسوخ فكر العمل الحر في أذهان المسؤولين يؤدي حتما إلى تنمية المشروعات والكيانات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة .

وننتقل إلى المبحث الثالث والأخير، حول النتائج التي أسفرت عنها الدراسة بشكل عام من خلال الاستبيانين رقمي (١) و (٢) مقارنة بأهداف البحث المفترضة مع بدايته .

### المبحث الثالث النتائج التي أسفرت عنها الدراسة بشكل عام مقارنة بأهداف البحث

في هذا المبحث، نستعرض نتائج الاستبيان رقمي "٢،١"، مقارنة بأهداف البحث وفروضة التي أردنا التحقق من صحتها .

حيث سبق وأن تعرضنا في مقدمه البحث، إلى عدة فروض، وذلك من خلال طرح بعض الأسئلة والإجابة عليها، وهذه التساؤلات كانت تدور حول:-

- ١- الدور الذي يمكن أن تقدمه الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر .
- ٢- حجم هذا الدور، إذا أسفرت الدراسة علي أن هناك علاقة إيجابية بين الصناعات الصغيرة، ومشكلة البطالة في مصر .
- ٣- المعايير والقواعد التي تحكم وتنظم الصناعات الصغيرة في مصر .

ولقد حاولنا الإجابة، علي هذه التساؤلات من خلال فرضين، الأول " نظري " مفاده، وجود علاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة في مصر، والثاني " بديل " يتحدد في أنه ليس هناك علاقة بين الصناعات الصغيرة وبين مشكلة البطالة في مصر .

ولكي نتمكن من استخلاص النتائج، بشكل يتفق وأهداف البحث، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب .

في المطلب الأول نتعرض للعلاقة بين الصناعات الصغيرة، ومشكلة البطالة في مصر، موضحين فيه ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية من خلال الاستبيان رقمي (٢،١) .

وفي المطلب الثاني نتناول حجم الدور الذي أسفرت عنه نتائج الدراسة بالنسبة لحل مشكلة البطالة في مصر، وذلك، علي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة .

وفي المطلب الثالث نستعرض المعايير والقوانين التي تحكم الصناعات الصغيرة في مصر، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية في هذا الصدد .

#### المطلب الأول علاقة الصناعات الصغيرة بمشكلة البطالة في مصر علي ضوء نتائج الدراسة

بيّنت الدراسة الميدانية، التي أجراها الباحث، علي عينة قدرها ٦٠ "ستون مفردة" من المسئولين، وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة، وأيضاً علي أصحاب المشروعات ( المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية ) بمدينة العاشر من رمضان، والحرفيين، أن هناك علاقة وثيقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة في مصر، حيث أسفرت الدراسة الميدانية - من خلال الاستبيان رقم (١) - عن أن هناك تزايداً ملحوظاً في فرص العمل، نتيجة إقامة مشروعات صناعية صغيرة في مصر .

ولقد استندت هذه النتيجة على دعامتين، الدعامة الأولى: تظهر من خلال العينة التي كانت محلا للدراسة والتي بلغت ٣٠ "ثلاثين مفردة" من أصحاب المشروعات، حيث أظهرت نتائج الدراسة علي أن إجمالي عدد العمالة مع بداية المشروع محل الدراسة، قد وصلت ٢٠٩ عامل دائم ومؤقت، منهم ١٤٠ عامل دائم، ٦٩ عاملا مؤقتا .

هذا ولقد وصل عدد فرص العمل المحققة حاليا في تلك المشروعات وعلي نفس العينة ٣٨٩ عامل دائم ومؤقت، منهم ٢٢١ عامل دائم، ١٦٨ عامل مؤقت .

وهذا يؤكد علي أن هناك علاقة بين المشروعات الصناعية الصغيرة، وبين مشكلة البطالة في مصر، وذلك من خلال ما أسفرت عنه الدراسة، أي أن الصناعات الصغيرة تحقق مزيدا من فرص العمل، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة في مصر .

الدعامة الثانية: تظهر من خلال دراسة قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، حول "بحث الصناعات الحرفية والصغيرة (٩ مشغلين فأقل - قطاع خاص ١٩٩٦)" (٢٤٣) . حيث أوضحت الدراسة، أن عدد المنشآت الحرفية والصغيرة في مصر قد وصلت ٣٤٤,٥٥٦ منشأة، في حين بلغ إجمالي عدد العاملين بها ٨١١,٦٥٧ عامل، بمتوسط عمالة بالمنشأة قدره ٢,٤ عامل لكل مشروع، (أنظر الجدول رقم "٤٨" والشكل رقم "٢٣") .

وهنا يتضح، أن هناك علاقة بين المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة، وبين مشكلة البطالة في مصر .

والخلاصة هي: أن الدراسة أثبتت وجود علاقة بين الصناعات الصغيرة وبين مشكلة البطالة في مصر . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، ما حجم هذه العلاقة؟ هذا ما سوف نتعرض له في المطلب الثاني من هذا المبحث .

### المطلب الثاني حجم الدور الذي تحققه علاقة الصناعات الصغيرة بمشكلة البطالة في مصر

في هذا المطلب، نتناول حجم الدور الذي تحققه علاقة الصناعات الصغيرة بمشكلة البطالة، من خلال فرص العمل التي يمكن للمشروعات الصناعية الصغيرة أن تقدمها مؤقتة كانت أو دائمة .

ولقد توصلنا إلى نتائج محددة في هذا الشأن، وذلك من خلال أدوات البحث المتعددة، والتي تتحدد في المقابلات الشخصية، والبيانات الإحصائية، وعمل الاستبيانين رقمي (٢٠١) .

وتظهر هذه النتائج في أن حجم العمالة داخل المشروع الصناعي، قد زادت خلال فترة قيام المشروع الصناعي الصغير، وذلك اعتبارا من وقت إنشائه، وحتى وقت عمل هذه الدراسة الميدانية، مما يدل علي حجم العلاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة في مصر كبير، ولقد أسفرت نتائج الدراسة عن الآتي:-

(٢٤٢) دراسة قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والصندوق الاجتماعي للتنمية، مارس ١٩٩٨ .

### أولاً: بالنسبة للاستبيان رقم (١) " مستفيدين " :-

نجد أن فرص العمل المحققة في المشروعات محل الدراسة والتي تبلغ ٣٠ مفردة " مع بداية المشروع " كانت ٢٠٩ عامل دائم ومؤقت، منهم ١٤٠ عامل دائم، ٦٩ عامل مؤقت، فإذا ما حاولنا تحديد متوسط عدد العمالة في مشروع من مشروعات العينة محل الدراسة والتي قدرها ثلاثون مفردة فإن النتيجة تكون  $209 \div 30 = 7$  عامل، منهم ٥ عمال دائمين، و٢ مؤقتين، في حين إذا ما حاولنا تحديد متوسط عدد العمالة في كل مشروع من العينة والتي قدرها ثلاثون مفردة اليوم وبعد مرور تسع سنوات من إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، بمتوسط سنوي لكل مشروع في العينة قدره خمس سنوات، فإن النتيجة

$$= \text{" إجمالي عدد العمالة حالياً " } \div \text{" إجمالي العينة " } = 389 \div 30 = 13 \text{ عامل، منهم } 7 \text{ عمال دائمين، } 6 \text{ عمال مؤقتين}$$

وبتحليل تلك النتائج، نجد أن نسبة الزيادة في العمالة الدائمة مع ( بداية المشروع، وحالياً ) هي ٥ : ٧ عامل دائم ، في حين نجد أن نسبة الزيادة في العمالة المؤقتة مع ( بداية المشروع، وحالياً ) هي ٢ : ٦ عامل مؤقت .

وهذا يشير إلى أن الزيادة التي طرأت علي العمالة كانت أكثر في العمالة المؤقتة عنها في العمالة الدائمة، وهذه النتيجة تعتبر من أهم وأخطر الملاحظات التي أسفرت عنها الدراسة، نظراً لأن فرصة العمل الحقيقية هي الفرصة المستمرة الدائمة التي تعالج وتحد فعلاً من مشكلة البطالة، ولكن مع الأسف الشديد أظهرت نتائج الدراسة أن الزيادة في فرص العمل غالباً ما تكون أكثر بالنسبة للعمالة المؤقتة عنها في العمالة الدائمة .

علي الجانب الآخر، ومن خلال الإحصاءات والبيانات التي حصلنا عليها من الصندوق الاجتماعي للتنمية، نجد أن نتائج تحليل هذه الإحصاءات كالآتي:-

بينت الإحصاءات الخاصة بالصندوق الاجتماعي للتنمية، أن المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، قد وصلت ٣٦٥١٦٦ مشروع خلال مدة تسع سنوات تنتهي في ٢٠٠١/١٢/٣١، في حين وفرت فرص عمل دائمة ومؤقتة للشباب قدرها ٦٠٩,٧٨٠ فرصة عمل، منهم ٤٦٩,٠٦٢ فرصة عمل دائمة بنسبة ٧٧% من إجمالي فرص العمل، في حين بلغت فرص العمل المؤقتة ١٤٠,٧١٩ فرصة، بنسبة ٢٣% من إجمالي فرص العمل التي وفرها الصندوق .

وتشير هذه الإحصائيات، بأن المتوسط السنوي لعدد فرص العمل التي حققها الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال تسع سنوات = إجمالي فرص العمل المحققة  $\div$  عدد السنوات =  $609780 \div 9 = 67753$  فرصة عمل دائمة ومؤقتة .

وعلي الجانب الآخر تشير هذه الإحصائية إلي أن عدد العمالة في النشاط الصناعي فقط خلال الفترة سألقة الذكر والتي تبدأ من ١٩٩٢/١/١ وحتى ٢٠٠١/١٢/٣١، قد وصلت ١١٦٨٤٢ عامل دائم ومؤقت، في حين أن المتوسط السنوي للفرص المحققة في النشاط الصناعي =  $116842 \div 9 = 12982$  عامل سنوياً .

هذا ولقد وصل عدد المشروعات الصناعية خلال تلك الفترة ٢٩٣٦٠ مشروع بمتوسط سنوي قدره ٣٢٦٢ مشروع سنوياً .

وللتعرف علي متوسط عدد العمالة في المشروع الواحد داخل النشاط الصناعي الصغير فإنه يساوي إجمالي عدد العمالة الصناعية ÷ إجمالي عدد المشروعات الصناعية = ١١٦٨٤٤ ÷ ٢٩٣٦٠ = ٤ عمال دائم وموقت منهم ٣ دائمين و ١ مؤقت .

ولقد بلغ عدد المتعثرين في المشروعات الصناعية الصغيرة الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال البيان الإحصائي سالف الذكر ٢٨٤٦ مستفيد خلال الفترة السابقة، وذلك من إجمالي عدد المستفيدين من قبل الصندوق والذين بلغوا ١٧٩,٧١١ مستفيد، أي بنسبة ١٠% من إجمالي المستفيدين تقريباً .

هذا ويمثل النشاط الصناعي الصغير من جملة الإنتاج المقدمة من الصندوق نسبة ١٨% تقريباً، في حين أن نسبة عدد العمالة في النشاط الصناعي والمولة من الصندوق تساوي ١٩% من جملة الإنتاج الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي .

وعلي ذلك فإن الصناعات الصغيرة في مصر، ومن خلال الدراسة الميدانية، والبيانات الإحصائية الواردة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية حتى ٢٠٠١/١٢/٣١، تشير إلي أنها تشكل نسبة بسيطة مقارنة بباقي الأنشطة الاقتصادية الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي .

### ثانياً: بالنسبة للاستبيان رقم (٢) أصحاب الخبرات والمسئولين في مجال الصناعات الصغيرة:-

لقد سبق، وأن أوضح الاستبيان رقم (٢) بأنه من الممكن تحقيق فرص عمل سنوياً، من خلال المشروعات الصناعية الصغيرة، قدرها من ١٣٠ - ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً، علي مستوي كافة الأنشطة في مجال المشروعات الصغيرة، وعلي اعتبار أن المشروعات الصناعية الصغيرة تمثل ٢٠% من إجمالي المشروعات الصغيرة، فإن نصيب المشروعات الصناعية الصغيرة تكون من ٣٥ - ٤٠ ألف فرصة عمل سنوياً تقريباً طبقاً لما أسفرت عنه الدراسة .

ولكي نكون أكثر تحديداً وأكثر فاعلية، رأينا لزماً علينا التعرض إلي تكلفة فرصة العمل كي نحدد التكاليف المالية المطلوبة لفرص العمل، ولتحقيق المزيد منها في مجالات الصناعات الصغيرة، حيث قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تاريخ سابق، وفي عام ١٩٩٦ تحديداً بعمل دراسة حول تكلفة فرصة العمل، تم تحديد متوسط تكلفة فرصة العمل والتي تراوحت بين - ٤,٠ ألف جنيه وبين ٧٠,٦ ألف جنيه، أنظر الجدول "٤٩" .

هذا ولقد تم وضع تقدير لتكلفة فرص العمل علي مستوي الإنتاج الاقتصادية الهامة، راجع الجدول رقم "٥٠" والشكل رقم "٢٢" .

كذلك تم وضع تقدير لتكلفة فرص العمل علي مستوي المحافظات، راجع الجدول رقم "٥١" .

هذا ولقد أوضحنا سلفاً بأن المتوسط المرجح لتكلفة فرص العمل في المشروعات الصغيرة قد بلغ ٢٣,٩٣٨ ألف جنيه ولتوفير عدد مليون فرصة عمل سنوياً، كما جاء بتوجيهات السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء (٢٤٤) . فإن التكلفة الكلية سوف تكون =

(٢٤٤) عاطف عبيد، مجلس الشعب ، أبريل ٢٠٠١ .

٢٣٩٣٨ × ١,٠٠٠,٠٠٠ = ٢٣,٩٣٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، ونعتقد بأن ميزانية الدولة لا يتاح لها توفير مثل هذه المبالغ سنوياً نظراً لوجود عجز في الموازنة العامة للدولة .

وهنا تظهر المشكلة، ونعتقد بأن الحل الواقعي لمشكلة البطالة، هو المشاركة من قبل جميع القطاعات الاستثمارية، والقطاع الخاص، والتعاوني، والحكومي، وقطاع الأعمال العام، والقطاعات الخدمية، والقطاع الزراعي وغيرها من القطاعات المنظمة، وغير المنظمة، وذلك بهدف التغلب على تلك المشكلة .

ونرى أن مجرد تشجيع المشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة، لا يؤدي إلى خلق فرص عمل بالشكل المطلوب، كما أوضحت الدراسة، ومن هنا نتصور أن الصناعات الصغيرة قادرة على الحد من مشكلة البطالة في مصر جزئياً .

فالتريق لحل مشكلة البطالة - وكما سبق القول - لا يكون إلا من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، ومن خلال تلك التنمية يمكن زيادة الإنتاجية وجودتها وتحسين ظروف المعيشة، والعمل على تحقيق توزيع عادل للدخل، وأيضاً القدرة على استغلال مواردها أفضل استغلال، وهذا كله يعني ضرورة إصلاح الهيكل الاقتصادي المصري، إصلاحاً شاملاً، حيث نجد أن حلقات الخلل في الاقتصاد المصري كثيرة ومتعددة، منها الخاص بعجز الميزان التجاري، ومنها الخاص بعجز موارد العملة الصعبة، وكذلك زيادة حجم البطالة، وتواضع الصادرات، وندرة الموارد الطبيعية، وتضخم عدد السكان، وتدهور مساحة الأراضي الزراعية، وارتفاع نسبة الإغالة، وخلل الهياكل البينية للاقتصاد، وضخامة المديونية الخارجية .

ونضيف بأن تجربة الدول مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وتايلاند والهند وهونج كونج ونجاحها لم يتحقق بالسهولة التي يتصورها البعض، بل إن النجاح في حالة هؤلاء كان نتيجة عدة مقومات أهمها تطوير وتنمية اقتصاديات تلك الدول، حيث يرجع ذلك في المقام الأول إلى نظرته الكلية لمشاكل التنمية والاقتصاد، حيث قاموا بوضع الخطط المتكاملة الشاملة التي توفر لها الإمكانيات المادية والمؤسسية وفي إطار هذه الخطط، كان لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها مكان هام .

وهنا نؤكد على أن القول بوجود صناعات صغيرة في مصر، يفترض وجود صناعات كبيرة قادرة على المنافسة والتطور والتنمية، وهذا مع الأسف يحتاج إلى وقت وإعادة استراتيجية الخاصة بتحديث الصناعة في مصر، وهذا ما يتم حالياً في وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .

وتشير تجارب تلك الدول الناجحة، على أن مفهوم الفاعلية الجماعية كان من أهم العوامل التي أدت إلى نجاح إستراتيجيات وسياسات تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة في تلك الدول .

حيث أن هذه الكيانات، في حاجة بصفة خاصة وعاجلة إلى مناخ تتوفر فيه المنافسة الجادة بين المؤسسات التي تعمل في نشاط معين وفي الوقت نفسه تحتاج إلى التعاون فيما بينها لمواجهة التكاليف والصعوبات والمشاكل المتعلقة بالإنتاج وتطويره وتسويقه، حيث لا تستطيع مؤسسة بمفردها التغلب على تلك الصعوبات، كما أنها تحتاج إلى معاونة أجهزة الدولة، خاصة المحلية منها، في تقديم الخدمات الجماعية لتلك المؤسسات والتي بدونها لن يتحقق لها النجاح .

وكما أوضحنا سلفاً بأن الصناعات الصغيرة ليست بالحل السحري - الذي يتصور البعض - بأنه قادر علي حل مشكلة البطالة في مصر، ولكن ما أسفرت عنه الدراسة يؤكد علي أن الحلول التي تقدمها المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة لمشكلة البطالة في مصر، تعتبر حلولاً محدودة للغاية، أي حلول جزئية لا تزيد بحال من الأحوال عن ٢٠% من عدد فرص العمل المطلوبة سنوياً .

من كل ما تقدم نري من الضروري التوجه إلي سياسات واستراتيجيات أخرى تساهم في توفير كم أكبر من فرص العمل سنوياً، وتحقق في نفس الوقت تنمية اقتصادية، وهنا نؤكد علي أن استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية، تعتبر من الأساليب غير التقليدية لمواجهة مشكلة البطالة في مصر الآخذة في التزايد، خاصة بعد ما تبين عدم ملائمة السياسات المطبقة في الماضي والحاضر في مصر لحل مشكلة البطالة .

ومن خلال هذه السياسة يمكن توفير فرص عمل، وذلك تلبية للحاجات الأساسية التي تظهر في توفير السلع والخدمات المفيدة للمجتمع المصري، حيث يترتب علي هذا المفهوم الواسع للتوظيف في استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية مجال جديد لسياسات التوظيف، يمكن التفكير - من خلالها - لمواجهة مشكلة البطالة في مصر .

كما علينا البعد عن السلبية، والتواكل، وادعاء المعرفة والعلم ببواطن الأمور، كما يجب علينا الاهتمام بالجواهر تاركين الاهتمام بالمظهر، بالإضافة إلي تغيير العادات والتقاليد السيئة التي أصبحت ظاهرة غريبة علي المجتمع المصري، والتي تعرقل النمو الحضاري في بعض مراحله، والتي تعوق التطور المنشود بالسرعة التي تقتضيها مهام هذه المراحل .

واعتقد بأن الرجوع إلي مبادئ الأخلاق السامية، التي دعت لها كافة الديانات، هي الحل الوحيد لعلاج هذه المشكلة، وهنا يقول الشاعر  
" إنما الأمم الأخلاق ما بقيت ... فإن هموا ذهبت أخلاقهم ذهبوا " .

ومن هنا نؤكد علي أن الشخصية المصرية هي مفتاح التقدم، ولم يكن التشريع أو القانون، فالأمر يحتاج إلي تعديل فكر ومفهوم وثقافة لدي الإنسان المصري، والأمر يحتاج إلي عودة القدوة في كافة المجالات، لكي يلتف الشباب حوله، وإلا فإنه ليس هناك أمل في الإصلاح ما لم يحدث تغيير في مفهوم الإنسان المصري وتركه اللامبالاة .

وعلي ذلك فإصلاح الإنسان المصري، والارتقاء بتعليمه وتنقيفه يؤدي حتماً إلي النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

### المطلب الثالث المعايير القانونية والتشريعات في مجال الصناعات الصغيرة

في هذا المطلب، نتناول المعايير القانونية والتشريعات في مجال الصناعات الصغيرة، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية في شأن التشريعات والقوانين الخاصة بالصناعات الصغيرة .

حيث أوضحت الدراسة الميدانية التي قمنا بها، بشأن القوانين والتشريعات التي تحكم الصناعات الصغيرة في مصر، ومدي حاجتها إلى تغيير أو تعديل، حيث نجد أن عدد القوانين التي تحكم الصناعات الصغيرة في مصر تزيد عن ١٨ "ثمانية عشر" قانونا بالإضافة إلي أن هناك ما يقرب من ١٠٠ قرار جمهوري ووزاري، بالإضافة إلى قرارات لرئيس مجلس الوزراء .

واتضح أيضا، أن الجهات والوحدات الحكومية التي تدير البناء التنظيمي في مجال الصناعات الصغيرة وصل عددها ٢٤ وحدة حكومية .

مما يترتب عليه أن المستثمر الصغير في مصر، يعاني كثيرا من الإجراءات التي ربما تعوق سبيل النهوض بالمشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة . نتيجة لذلك يغدو من الضروري الاهتمام، بدراسة حاجة المستثمر الصغير من القوانين والتشريعات، التي تخدم المشروعات الصغيرة بشكل عام، والصناعات الصغيرة بشكل خاص، بهدف تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة .

ولقد أسفرت نتائج الدراسة في هذا المجال، علي ضرورة إصدار قانون خاص بالصناعات الصغيرة يتضمن العناصر الآتية:-

- ١- إنشاء وزارة أو مؤسسة، تكون مسنولة عن كافة الأنشطة للمشروعات الصغيرة، بهدف رعايتها، وتعتبر بمثابة الأب الشرعي لها .
- ٢- دراسة نصوص مشروع القانون الخاص بالمشروعات الصغيرة، من خلال لجنة ممثلة من جميع الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة .
- ٣- إنشاء جهاز يتولى عملية تدريب الشباب، بعد ما يتم التعرف علي إمكانيتهم وكفاءتهم وتوجهاتهم، مع التوصية بعمل بنك متخصص لإقراض هؤلاء الشباب، ويكون تابعا للصندوق الاجتماعي للتنمية .
- ٤- العمل علي توحيد القوانين المتعلقة بالمشروعات الصغيرة، علي أن تصبح في قانون واحد .
- ٥- العمل علي تيسير الإجراءات للمشروعات الصغيرة، وتخفيض الفائدة والضرائب المربوطة علي المشروعات الصغيرة .
- ٦- ضرورة الاهتمام بالشباب الراغب في العمل الحر، وخصوصا محدودي الخبرة في هذا المجال .
- ٧- ضرورة مراعاة عدالة التوزيع من خلال نصوص هذا القانون .

ولابد من إقناع الشباب بضرورة التوجه إلي العمل الحر، قبل الإقدام علي سن تشريع، لاسيما وأن ما تقوم به الدولة حاليا، بشأن الإعلان عن سياسة التشغيل لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ لتعيين ٨٥٠ ألف خريج ، وما أعلنته في أنها سوف تقوم بتوفير هذا العدد سنويا، يعتبر بمثابة ردة، من قبل الدولة حيث سبق وأن أعلنت أنها رفعت عن عاتقها تعيين الخريجين،

وعلى الشاب التوجه إلى سوق العمل والبحث عن فرصة عمل مناسبة، وهذا أدى إلى عدم وضوح الرؤية عند الشباب، وبالتالي عاد الشاب مرة أخرى ينتظر تعيين الحكومة، ربما يحالفه الحظ في هذا. وعلى ذلك فإن ضرورة الاقتناع بدور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قبل الشروع في سن تشريعات يكون مصيرها عدم التنفيذ، ولكن علينا مبدئياً تعميم التجربة المصرية الكندية، والتي تمت بمدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية من خلال مركز لتيسير الإجراءات، يقوم بإنجاز كافة التراخيص المطلوبة بإقامة وإنشاء المشروعات خلال مدة قدرها ٤٥ يوماً بدلاً من مدة قدرها ٣٣٦ يوماً، وذلك في مقابل رسوم زهيدة.

وهنا نرى ضرورة تحديد السياسة المراد تنفيذها، والعمل على تحقيقها بتكاتف كافة الجهات المعنية والوزارات، فالأمر يحتاج إلى خفض النمو السكاني، حيث وصل عدد السكان أول يناير عام ٢٠٠٢، إلى ٦٧,٨٨٦,٠٧٨ بمعدل زيادة قدره ٢,٤%، وهذا ما أعلنه رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مؤتمر صحفي في ٢٠٠٢/٢/٢٧ حيث تلاحظ أن معدل الزيادة السكانية مازال عالياً، ويحتاج الأمر إلى سياسة شاملة للعمل على خفض الزيادة السكانية التي تؤدي حتماً إلى زيادة الأفراد طالبي العمل.

كما أن علينا التوجه إلى سياسة جديدة في مجال التعليم والتدريب والتقدم التكنولوجي، كذلك الأمر في حاجة إلى وضع استراتيجية عامة لكافة المجالات من خلال وزارة التخطيط ويشرف على تنفيذها مجلس الوزراء في مده محددة، كذلك الأمر في حاجة إلى مبدأ الثواب والعقاب، والعمل على تطبيقه بحزم وشدة وذلك لتحقيق الأمل المنشود.

كذلك الأمر في حاجة إلى مسوح ميدانية شاملة لمجالات الاستثمار في مصر على مستوي كل محافظة على حدة: والعمل على أن تكون كل محافظة مكتملة اقتصادياً أو من خلال التنسيق بين المحافظات، وذلك من خلال الميزة النسبية التي تتوافر لكل محافظة، فهنا من الممكن التنسيق بين تلك المحافظات في إطار علاقة بينهما بهدف إفادة كل منهما الأخرى ولتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

وبذلك نكون قد انتهينا من الدراسة، وسوف نعرض النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها الدراسة من خلال الخاتمة.

# الخاتمة

## الخاتمة

لئن كان الاقتصاد المصري، يعاني من مشكلات متعددة، إلا أن أهمها على الإطلاق مشكلة البطالة. ولقد سعت بعض الدول، لإيجاد حلول مناسبة لمعالجة مشكلة البطالة، وكان ضمن هذه الحلول تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة. حيث حققت التجارب العديدة التي قامت بها اليابان، وسويسرا وغيرها من الدول التي يطلق عليها النمرور الآسيوية، تقدماً ملموساً في هذا المجال.

وتمشيا مع النظام العالمي الجديد، بدأت مصر عملية إصلاح اقتصادي شامل، اعتمدت فيه علي ثلاثة محاور أساسية هي:- الإصلاح المالي والنقدي، سياسة التكيف الهيكلي، والسياسات الاجتماعية.

هذا، ولقد بدأت الدولة العناية بالمشروعات الصغيرة، ويظهر ذلك في تضمين خططها الخمسية المتعاقبة توصيات بضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة لاسيما خطة عام ٢٠٠٢/١٩٩٧، باعتبارها أحد الحلول الواعدة للحد من مشكلة البطالة في مصر، والتي تتسم بأنها حلول قصيرة الأجل، وغير تقليدية.

ونتيجة لكل ما تقدم، أردنا - من خلال تلك الدراسة - وفي محاولة جادة، التعرف علي العلاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة في مصر، كما أردنا التعرف علي حجم الدور الذي يمكن أن تقدمه الصناعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة في مصر، وطبيعة فرص العمل، من حيث كونها (دائمة أو مؤقتة)، كذلك أردنا تحديد المعايير التي تحكم وتنظم الصناعات الصغيرة في مصر.

ولتحقيق ذلك كله، استخدمنا عدة أدوات، منها البيانات الإحصائية، والمقابلات الشخصية مع المسؤولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة، وأيضاً شباب المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي، وكذلك من خلال استمارات الاستبيان، والتي تعرضنا فيها إلي جوانب متعددة ومختلفة من خلال طرح بعض الأسئلة علي فئتين، الأولى: (المستفيدين) والثانية: (المسؤولين، وذوي الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة). وعلي الجانب الآخر، قمنا بتقسيم الدراسة إلي باب تمهيدي، وبابين، وخاتمة.

تعرضنا في الباب التمهيدي إلي مفهوم البطالة في مصر، وأنواعها، وطرق قياسها، وأسبابها، والآثار المترتبة عليها، والحلول التي تبنتها الدولة طوال الفترة الماضية لحل مشكلة البطالة. حيث اتضح لنا من خلال الدراسة، بأن أسباب البطالة في مصر متعددة، ومن أهمها المشكلة السكانية، والسياسة التعليمية، وغيرها من الأسباب التي سبق ذكرها.

علي الصعيد الآخر علمنا بأن الآثار المترتبة عليها كثيرة وخطيرة، منها الاجتماعية، ومنها الاقتصادية، ومنها السياسية.

ولقد تعرضنا من خلال الدراسة إلي الحلول التقليدية، والحلول غير التقليدية، التي تبنتها الدولة للحد من مشكلة البطالة.

ويتضح لنا - من خلال الدراسة - أن أهم الحلول التقليدية التي تبنتها الدولة لحل مشكلة البطالة هي سياسة التشغيل الكامل، والتأمين ضد البطالة، وكذلك ركن الزكاة باعتباره أحد

الحلول التقليدية التي أردنا التنويه عنها نظراً للأهمية الخاصة التي يتمتع بها هذا الركن، وخصوصاً أنه مصدر هاماً للتمويل، ومن الممكن أن يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية للمجتمع المصري بشكل خاص، والمجتمع الإسلامي بشكل عام، وأيضاً لفت نظر الباحثين في معظم المجالات وخصوصاً في مجال الاقتصاد والاجتماع، إلى أهمية هذا الركن وما يمكن تحقيقه من خلال هذا الركن .

وانتهينا - من كل ما سبق - إلى أن الدولة فشلت في حل مشكلة البطالة في مصر، على الرغم من أنها تبنت عدة حلول و سياسات مختلفة خلال الحقبة الماضية .

من أجل ذلك وتمشياً مع السياسات العالمية، بدأت الدولة في اتباع سياسات جديدة بهدف التغلب على مشكلة البطالة، ومن ضمن هذه السياسات، سياسة هجرة الأيدي العاملة المصرية إلى الخارج، أيضاً سياسة استصلاح الأراضي وتمليكها لشباب الخريجين، وكذلك سياسة تشجيع المشروعات الصغيرة في مصر .

ومع الأسف الشديد، لم تحقق تلك السياسات إلا عدداً محدوداً من فرص العمل خصوصاً بالنسبة لسياسة هجرة الأيدي العاملة واستصلاح الأراضي، ويظهر ذلك في عودة العمالة المصرية من الدول العربية ودول الخليج بعد حرب الخليج، وكذلك نجد أن فرص العمل التي تحققت من خلال سياسة استصلاح الأراضي واستزراعها قليلة للغاية، حيث وفرت تلك السياسة عدد ٤٧٠ فرصة عمل سنوياً، بما يعادل ٥٠ % من فرص العمل المطلوبة سنوياً .

من أجل ذلك اهتمت الدولة بتشجيع المشروعات الصغيرة في مصر بهدف استغلال الموارد الاقتصادية أفضل استغلال وأيضاً تعبئة الطاقات المتاحة، وتوفير السلع والخدمات بجودة عالية وبأسعار مناسبة، وكذلك العمل على توفير مزيد من فرص العمل الحقيقية، وخفض معدلات البطالة، ولكن مع الأسف الشديد أيضاً لم تحقق الدولة سوي نسبة متواضعة من فرص العمل، وبالتالي حل مشكلة البطالة كان جزئياً .

ونتيجة لذلك رأينا من الضروري التعرف على دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، وذلك للوقوف على حقيقة العلاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة، وتفادياً لوقت وجهد ربما يكون ضائع لو استمرينا في تبني هذه السياسة دون مقتضى، هذا إلى جانب التعرف على الإيجابيات والسلبيات لهذه المشروعات الصناعية الصغيرة، وذلك لتعظيم الإيجابيات وتحجيم السلبيات وصولاً إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري .

ولكي نتحقق من سلامة هذه السياسة، قمنا باستعراض مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً وأوضحنا أمر هام يتعلق بعدم وجود تعريف موحد في مصر - ولا في أي دولة في العالم - تبين مفهوم الصناعات الصغيرة، وذلك يرجع إلى اختلاف الإنتاج واختلاف البيئة وأسباب أخرى عديدة تحول دون وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة .

وللتغلب على تلك المشكلة فقد حرصنا على تضمين استمارات الاستبيان المخصصة للمستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومسئولي المشروعات الصغيرة في مصر عدة تعريفات ومفاهيم للمشروعات الصغيرة بهدف تحديد أنسب التعاريف وأقربها إلى المفهوم الصحيح بالنسبة للمشروعات الصغيرة، حيث أسفرت نتائج الدراسة عن وجود مفاهيم متعددة ومختلفة للمشروعات الصغيرة .

وبالتالي لم نتمكن من تحديد مفهوم وتعريف موحد للمشروعات الصغيرة، ونتيجة لذلك رأينا وضع محددات لتعريف المشروعات الصغيرة، نظرا لأن وضع تعريف لا يشكل في تقديرنا صعوبة كما يدعي البعض، وإنما يحتاج إلى تنسيق واتفاق بين جميع الجهات المعنية للمشروعات الصغيرة بهدف التعرف والإشارة إلى المشروع الصغير، وهذا يؤدي إلى تحديد المشروع الصغير تحديدا دقيقا يمكن من خلاله التمييز بينه وبين غيره من المشروعات وبالتالي يخصص له قواعد ومعايير تنظمه وحوافر تدعمه، من أجل ذلك كله رأينا وضع تعريف موحد يشتمل على عدة معايير لتعريف المقصود بالمشروعات الصغيرة منها معيار عدد العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار التكنولوجيا المستخدمة، وعلى ذلك فالمشروع الصغير " هو المشروع الذي لا يزيد عدد أفراده عن تسعة، ورأس ماله لا يزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه، وذلك بخلاف الأرض والمباني، ويستهدف هذا المشروع تقديم خدمة أو سلعة ( نهائية، أو مغذية ) مع مراعاة التكنولوجيا المستخدمة والتي تتفق وطبيعة المشروع وميزانيته، على أن يتم النظر في تعديل هذه المعايير كل خمس سنوات بواقع زيادة قدرها ١٠ % كحد أقصى وكلما اقتضى الأمر ذلك " .

ثم عرضنا بعد ذلك لأهم ما يميز هذه الصناعات من خصائص، وأيضا تناولنا أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتحدثنا عن نشأتها وتطورها في مصر وأسباب اهتمام الدولة بها، وعلمنا بأن عدد الأجهزة الحكومية وغير الحكومية الداعمة للصناعات الصغيرة في مصر كثيرة تصل إلى ١٥١ جهاز، منها ٣٣ جهاز حكومي، ١١٨ جهاز غير حكومي تقوم جميعا بتقديم يد العون إلى المشروعات الصغيرة، غير أن التنسيق بينهم مفتقد، مما يهدر الدور الذي تقوم به تلك الجهات .

هذا ولقد تعرضنا إلى الأطر القانونية المنظمة للمشروعات الصغيرة في مصر، لاسيما الصناعات الصغيرة، حيث أوضحت الدراسة، من خلال البيانات الإحصائية، والدراسات، والمقابلات بأن هناك أكثر من ١٨ قانونا يحكم الصناعات الصغيرة في مصر، وأكثر من ٢٤ جهة حكومية يتم التعامل معها حيث أنها تدير هذا البناء التنظيمي، بخلاف أكثر من ١٠٠ قرار جمهوري ووزاري، وقرار رئيس وزراء بالإضافة إلى القرارات التي أصدرها المحافظون والمستويات المحلية . وعلمنا أن نتصور المجهود المبذول من المستثمر الصغير، الذي يرغب في إنشاء مشروع صناعي صغير والمبالغ التي يتكبدها نتيجة لكل هذه الإجراءات .

وفي النهاية ومن خلال الباب الثاني تعرضنا إلى التجربة المصرية في مجال الصناعات الصغيرة، حيث رأينا من الضروري استعراض أهم التجارب المصرية في هذا المجال وهي:-  
١- مشروع الأسر المنتجة .  
٢- مشروع التنمية الريفية المتكاملة ( شروق ) .  
٣- مشروع تنمية المشروعات الصغيرة التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية .

بعدها تعرضنا إلى أهم المعوقات التي وقفت حائلا أمام تلك المشروعات الصغيرة، وأخيرا وليس آخرا تعرضنا إلى تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية في مجال الصناعات الصغيرة، والدروس المستفادة منها، وعلمنا بأننا من الممكن الاستفادة من التجربة الإيطالية والتجربة الهنكية في مصر .

وأخيرا أسفرت الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث من خلال العينتين التي كانتا محلا للدراسة وهم ( المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي، والمسؤولين وذوى الخبرات

في مجال الصناعات الصغيرة علي مستوى الجهات المعنية) والتي بلغت كل منهما ثلاثين مفردة، أي بإجمالي قدره ستون مفردة، بالآتي :-

١- وجود علاقة وثيقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة ، فكلما زادت المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر، كلما أدي ذلك إلي توفير فرص عمل للشباب، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة .

٢- عدم وجود تعريف متفق عليه للمشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة .

٣- تساهم المشروعات الصغيرة بشكل عام، في توفير عدد من فرص العمل يتراوح بين ١٣٠-٢٠٠ ألف فرصة عمل سنويا مع توافر جميع العناصر الداعمة لها، أي بمقدار ٢٠% تقريبا من المطلوب توفيره سنويا وبفرض أنها مليون فرصة عمل .

٤- تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بشكل خاص، في توفير من ٣٥-٤٠ ألف فرصة عمل سنويا، مع توافر جميع العناصر الداعمة لها أي بمقدار ٢٠% من إجمالي فرص العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة بشكل عام سنويا .

٥- أن الزيادة في العمالة المؤقتة أكثر من الزيادة في العمالة الدائمة وذلك من خلال نتائج العينة محل البحث، وهذا يشير إلي ظاهرة خطيرة، وهي أن فرص العمل المؤقتة لا يمكن الاعتماد بها في حل مشكلة البطالة نظرا لعدم استمرار تلك الوظائف وبقائها طويلا .

٦- أن دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، لا يعني اعتباره حلا قطعيًا للمشكلة، وأنه من الممكن اعتباره حلا جزئيا، ومحدود للغاية، وليس هو الحل الوحيد، كما يتصور البعض . وإذا ما افترضنا جدلا، أن المشروعات الصغيرة سوف تحقق الحل للمشكلة، فإننا نحتاج سنويا على الأقل حوالي ٢٣,٩٣٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، مع افتراض أن تكلفة فرص العمل تساوي في المتوسط ٢٣,٩٣٨ جنيه، وذلك لتوفير مليون فرصة عمل سنويا، كما جاء ببيان السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء، في ٢٠٠١/٤/٩، أمام مجلس الشعب .

ولا نعتقد بأن الحكومة أو الدولة، قادرة علي تدبير مثل هذه المبالغ سنويا، لاسيما وأن هناك عجزا في الموازنة العامة للدولة، تحاول الحكومة سنويا سد هذا العجز من خلال سياسات مختلفة .

٧- إن الصناعات الصغيرة والمشروعات الصغيرة في مصر، في حاجة إلي قانون خاص بها يعمل علي إزالة العقبات والمعوقات أمام المستثمر الصغير .

٨- ضرورة إنشاء وزارة أو كيان قانوني أو مؤسسي يتولى رعاية المشروعات الصغيرة في مصر ويعتبر بمثابة الأنب الشرعي .

٩- ضرورة إنشاء جهاز يتولى عملية التدريب للشباب، وكذلك العمل علي تيسير الإجراءات لتلك المشروعات، مع الاهتمام بمتطلبات الشباب راغب العمل الحر، وخصوصا محدودي الخبرة في هذا المجال .

ومن كل ما تقدم نرى أن دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر محدود للغاية، وأن الطريق لحل مشكلة البطالة، لا يكون إلا من خلال تنمية شاملة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) ومن خلال تلك التنمية يمكن زيادة الإنتاجية وجودتها، وتحسين ظروف المعيشة، والعمل علي توزيع عادل للدخل، وأيضا القدرة علي استغلال مواردنا أفضل استغلال .

ونود أن نضيف، أمراً هاماً، ألا وهو أن تجربة الدول الصناعية الحديثة مثل: كوريا الجنوبية وسنغافورة، وتايوان، وتايلاند، والهند، وهونج كونج وغيرهم، ونجاحهم لم يتحقق من فراغ أو سهولة كما يتصور البعض، بل إن النجاح في حالة هؤلاء كان نتيجة عدة مقومات أهمها تطوير وتنمية اقتصاديات تلك الدول، حيث يرجع ذلك في المقام الأول إلى نظرته الكلية لمشاكل التنمية والاقتصاد، حيث قاموا بوضع الخطط المتكاملة الشاملة التي توفر لها الإمكانيات المادية والمؤسسية وفي إطار هذه الخطط، كان لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها مكاناً هاماً .

وعلينا توضيح أمر آخر، ألا وهو أن وجود صناعات صغيرة في مصر، يستلزم ويفترض وجود صناعات كبيرة، قادرة على المنافسة، والتطوير والتنمية، وهذا يحتاج إلى وقت وإعادة نظر في الاستراتيجية الخاصة بتحديث الصناعة في مصر، وهذا ما يتم حالياً في وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .

وكما أوضحنا سلفاً، بأن الصناعات الصغيرة ليست بالحل السحري، الذي يتصور البعض بأنه قادر على حل مشكلة البطالة في مصر، ولكن ما أسفرت عنه الدراسة يؤكد على أن الحلول التي تقدمها المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة لمشكلة البطالة في مصر، تعتبر حلول محدودة للغاية .

من كل ما تقدم نري من الضروري التوجه إلى سياسات وإستراتيجيات أخرى تساهم في توفير فرص عمل أكثر للشباب سنوياً، وتساهم بشكل فعال في حل مشكلة البطالة في مصر، وفي نفس الوقت تعمل على تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع المصري .

وهنا نري التوجه إلى إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية، باعتبارها من الأساليب غير التقليدية لمواجهة مشكلة البطالة في مصر والآخذة في التزايد، خاصة بعد ما تبين عدم ملائمة السياسات المطبقة في الماضي والحاضر في مصر لحل مشكلة البطالة أو على الأقل لم تكن بالشكل الكافي .

حيث من الممكن ومن خلال هذه السياسة توفير فرص عمل للشباب، وذلك لتلبية الحاجات الأساسية والتي تظهر في توفير السلع والخدمات المفيدة للمجتمع المصري، ويترتب على هذا المفهوم الواسع للتوظيف في إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية، سياسة توظيف جديدة، يمكن من خلالها مواجهة مشكلة البطالة في مصر .

وهنا نؤكد على أن الشخصية المصرية، والعنصر البشري هما مفتاح التقدم والتنمية، ولم يكن التشريع أو القانون سوي تنظيم سلوكي لهذا المجتمع، والذي نقترح هو تهيئة الأفراد قبل إصدار قانون يحكم وينظم، حتى يتسنى احترام القانون بعد إصداره .

وهذا البحث يمهّد الطريق لإجراء مسوح ميدانية دقيقة حول احتياجاتنا من السلع والخدمات وفرص العمل المتاحة على مستوى الجمهورية من خلال كافة المحافظات، وذلك بهدف تحديد مجالات الاستثمار في مصر، وسوق العمل بها .

بالإضافة إلى أنه يمهّد ويشجع الدراسات والبحوث الخاصة لركن الزكاة باعتبارها من أهم الحلول التمويلية التي تساهم في تمويل أغلب المشروعات التنموية في مصر، وذلك من خلال بحوث اقتصادية وقانونية، ومن بعد الرجوع إلى رجال الدين والمتخصصين في هذا المجال .

وفي النهاية نؤكد علي أنه ليس هناك أمل في الإصلاح ما لم يحدث تغير في مفهوم الإنسان المصري، تاركين اللامبالاة التي نعيش فيها .

وعلي ذلك فالإصلاح لا يكون إلا من خلال الإنسان المصري نفسه، والارتقاء بتعليمه وتنقيفه، وأخيراً يقول الله سبحانه وتعالى .

" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "

صدق الله العظيم .

جزء من آية ( ١١ ) سورة الرعد

# ملاحق

## جدول رقم (١)

معدلات البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة من عام ١٩٦٠ - عام ١٩٩٦

| السنة                   | ١٩٦٠  |      |       | ١٩٧٦  |       |        | ١٩٨٦   |       |        | ١٩٩٦    |        |         |
|-------------------------|-------|------|-------|-------|-------|--------|--------|-------|--------|---------|--------|---------|
|                         | ذكور  | إناث | جملة  | ذكور  | إناث  | جملة   | ذكور   | إناث  | جملة   | ذكور    | إناث   | جملة    |
| إجمالي قوة العمل بالألف | ٦٩١٥٤ | ٥٣٠١ | ٢٤٤٥  | ٩٤٨٤١ | ٧٨١٢  | ١٠٢٦٥٣ | ١١٢٦٧٦ | ١٤٣٥٥ | ١٣٢٠٣١ | ١٤٥٥٠٦٧ | ٢٦٢٤٢٦ | ١٧١٧٤٩٤ |
| إجمالي المتعطلين بالألف | ١٣٢٩  | ٣٣٦٥ | ١٦٦٥٥ | ٣٨٤٢٣ | ١٢٩٨٨ | ٥١٤١٢  | ١٠٦٩٢  | ٣٥٦٧٣ | ١٤٢٥٩  | ٩٥٩٢٣٩  | ٥٣٥١٢٧ | ١٤٩٤٣٧  |
| معدل البطالة %          | ١٩%   | ٦٣%  | ٢٢%   | ٤١%   | ١٦%   | ٥%     | ٩%     | ٢٤%   | ١٠%    | ٦٦%     | ٢٠%    | ٨%      |

المصدر : جمعت وحسبت من خلال بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للتعداد النهائي لأعولم ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ .  
وأيضاً بحث العينة لعام ١٩٩٦ ، علماً بأن هذه البيانات لا تشمل بند غير العاملين .

## جدول رقم (٢)

متضمن نسبة بطالة المتعلمين ( مؤهلات عليا - فوق المتوسطة - متوسطة - أقل من المتوسطة )

| المحافظات     | المؤهل الجامعي |      | فوق المتوسط |      | متوسط    |      | أقل من متوسط |      | قوة العمل            |                        | البطالة / قوة العمل |     |
|---------------|----------------|------|-------------|------|----------|------|--------------|------|----------------------|------------------------|---------------------|-----|
|               | آلف نسمة       | %    | آلف نسمة    | %    | آلف نسمة | %    | آلف نسمة     | %    | قوة العمل<br>القطبية | قوة العمل<br>الاجمالية | آلف نسمة            | %   |
| القاهرة       | ٤٢١٠٠          | ٢٢١٦ | ٢٠١٠٠       | ١٠٥٨ | ١٠٣٥٠٠   | ٥٤٥٠ | ٢٤٢٠٠        | ١٢٧٤ | ١٧٧٧٥٠٠              | ١٩٦٦٧٤٠٠               | ١٨٩٩٠٠              | ٩%  |
| الإسكندرية    | ١٧٧٠٠          | ١٨٧٦ | ٩٩٠٠        | ١٠٤٩ | ٦٢٤٠٠    | ٦٦١٧ | ٤٣٠٠         | ٤٥٥  | ٨٠٠٩٠٠               | ٨٩٥٢٠٠                 | ٩٤٣٠٠               | ١٠% |
| بور سعيد      | ٦٦٠٠           | ٣٥٢٩ | ٣٠٠٠        | ١٦٠٤ | ٩١٠٠     | ٤٨٦٦ | -            | -    | ١٥٩٥٠٠               | ١٧٨٢٠٠                 | ١٨٧٠٠               | ١٠% |
| السويس        | ٢٥٠٠           | ٢٧١  | ٢٠٠٠        | ١٠٨٦ | ١٢٧٠٠    | ٦٩٠٢ | ١٢٠٠         | ٦٥٢  | ١٠١٥٠٠               | ١١٩٩٠٠                 | ١٨٤٠٠               | ١٥% |
| دمياط         | ٢٨٠٠           | ٧٦٩  | ٤٢٠٠        | ١١٥٣ | ٢٨٤٠٠    | ٧٨٠٢ | ١٠٠٠         | ٣٧٤  | ٢٧٧٥٠٠               | ٢٨٨٣٠٠                 | ٣٦٤٠٠               | ١٣% |
| الدقهلية      | ٢٥٦٠٠          | ١٤٠١ | ١٣٢٠٠       | ٧٢٢  | ١٤٢٠٠٠   | ٧٧٧٦ | ١٨٠٠         | ٩٨   | ١١٠٥٧٠٠              | ١٢٨٨٣٠٠                | ١٨٢٩٠٠              | ١٤% |
| الشرقية       | ٢٤٢٠٠          | ١٥٥١ | ١٥٠٠٠       | ٩٦١  | ١١٥٩٠٠   | ٧٤٢٩ | ٩٠٠          | ٥٧   | ١١٣٢٥٠٠              | ١٢٨٨٥٠٠                | ١٥٦٠٠٠              | ١٢% |
| القليوبية     | ١٣٦٠٠          | ١٧٤٥ | ٧٦٠٠        | ٩٧٥  | ٥٤٨٠٠    | ٧٠٣٤ | ١٩٠٠         | ٢٩٤٣ | ٨٦٥٩٠٠               | ٩٤٣٨٠٠                 | ٧٧٩٠٠               | ٨%  |
| كفر الشيخ     | ١٤٩٠٠          | ١٨٠٨ | ٤٦٠٠        | ٥٥٨  | ٦٢٣٠٠    | ٧٥٦٠ | ٦٠٠          | ٧٢   | ٦٠٧٢٠٠               | ٦٨٩٠٠                  | ٨٢٤٠٠               | ١١% |
| الغربية       | ١٩٩٠٠          | ١٤٥٨ | ١٣٩٠٠       | ١٠١٩ | ١٠٠٥٠٠   | ٧٣٦٨ | ٢١٠٠         | ١٥٣  | ٩٦٢٣٠٠               | ١٠٩٨٧٠٠                | ١٣٦٤٠٠              | ١٢% |
| المنوفية      | ١٠٨٠٠          | ١١٦٣ | ٧٢٠٠        | ٧٧٥  | ٧٠٩٠٠    | ٧٦٤٠ | ٣٩٠٠         | ٤٢٠  | ٧٩٥٠٠                | ٨٧٢٣٠٠                 | ٩٢٨٠٠               | ١٠% |
| البحيرة       | ١١٣٠٠          | ٦٠٨  | ١٠٨٠٠       | ٥٨١  | ١٦٣٥٠٠   | ٨٨٠٩ | -            | -    | ٩٥٧٩٠٠               | ١١٤٣٥٠٠                | ١٨٥٦٠٠              | ١٦% |
| الاسماعيلية   | ٤١٠٠           | ٢٢٩٠ | ٤٠٠         | ٢٢٣  | ١٣١٠٠    | ٧٣١٨ | ٣٠٠          | ١٦٧  | ١٨٤٣٠٠               | ٢٠٢٢٠٠                 | ١٧٩٠٠               | ٨%  |
| الجيزة        | ١٧٧٠٠          | ٢٤٣٤ | ٣٩٠٠        | ٥٣٦  | ٤٦٣٠٠    | ٦٣٦٨ | ٤٨٠٠         | ٦٦٠  | ١١٠٩٣٠٠              | ١١٠٩٣٠٠                | ٧٢٧٠٠               | ٦%  |
| بني سويف      | ٧٤٠٠           | ١٤٠٤ | ١٩٠٠        | ٣٦٠  | ٤١٠٠٠    | ٧٧٧٩ | ٢٤٠٠         | ٤٥٥  | ٤٩٤١٠٠               | ٥٤٦٨٠٠                 | ٥٢٧٠٠               | ٩%  |
| الفيوم        | ٤٠٠٠           | ٧٣٩  | ٤١٠٠        | ٧٥٧  | ٤٥٢٠٠    | ٨٣٥٤ | ٨٠٠          | ١٤٧  | ٤٥٧١٠٠               | ٥٢٩٢٠٠                 | ٥٤١٠٠               | ١٠% |
| المنيا        | ٧٩٠٠           | ١٠٣٦ | ٣٧٠٠        | ٤٨٥  | ٦٢١٠٠    | ٨١٤٩ | ٢٥٠٠         | ٣٢٨  | ٩٠٥٦٠٠               | ٩٨١٨٠٠                 | ٧٦٢٠٠               | ٧%  |
| أسيوط         | ٩٦٠٠           | ١٠٠٣ | ٩٤٠٠        | ٩٨٢  | ٧٦٤٠٠    | ٧٩٨٣ | ٣٠٠          | ٣١   | ٥٨٣٩٠٠               | ٦٧٩٦٠٠                 | ٩٥٧٠٠               | ١٤% |
| سوهاج         | ٨٨٠٠           | ١١٦٥ | ٦٢٠٠        | ٨٢١  | ٥٩١٠٠    | ٧٨٢٧ | ١٤٠٠         | ١٨٥  | ٦٤٧٥٠٠               | ٧٢٢٧٠٠                 | ٧٥٥٠٠               | ١٠% |
| قنا           | ٨٤٠٠           | ١١١٤ | ٥٨٠٠        | ٧٦٩  | ٥٩٤٠٠    | ٧٨٧٧ | ١٨٠٠         | ٢٣٨  | ٧٥١٩٠٠               | ٨٢٧٣٠٠                 | ٧٥٤٠٠               | ٩%  |
| أسوان         | ٣١٠٠           | ٤١٢  | ٣٧٠٠        | ٤٩٢  | ٤٩٧٠٠    | ٦٦١٧ | ٦٠٠          | ٧٩   | ١٨٤٤٠٠               | ٢٥٩٥٠٠                 | ٧٥١٠٠               | ٢٢% |
| البحر الأحمر  | ٥٠٠            | ٣٥٧١ | -           | -    | ٩٠٠      | ٦٤٢٨ | -            | -    | ٢٦٥٠٠                | ٢٦٥٠٠                  | ١٤٠٠                | ٥%  |
| الوادي الجديد | ٦٠٠            | ٣٨٢  | ١٠٠٠        | ٦٣٦  | ١٣٢٠٠    | ٨٤٠٧ | ٩٠٠          | ٥٧٣  | ٣٢٥٠٠                | ٤٨٢٠٠                  | ١٥٧٠٠               | ٣%  |
| مرسي مطروح    | ٣٠٠            | ٢٠   | ٢٠٠         | ١٣٣٣ | ١٠٠٠     | ٦٦٦٦ | -            | -    | ٦٦٩٠٠                | ٦٦٩٠٠                  | ١٥٠٠                | ٢%  |
| شمال سيناء    | ٢٠٠            | ٣    | ٩٠٠         | ١٥٧٨ | ٤٦٠٠     | ٨٠٧٠ | -            | -    | ٤٧٧٠٠                | ٥٣٤٠٠                  | ٥٧٠٠                | ١٠% |
| الجملة        | ٢٥٧٣٠٠         | ١٤٥١ | ١٥٢٧٠٠      | ٨٥٤  | ١٢٧٩٥٠٠  | ٧٣١٨ | ٥٥٩٠٠        | ٢٥٩  | ١٥١٩٣٢٠٠             | ١٣٩١٧٠٠٠               | ١٧٤٥٤٠٠             | ١١% |

المصدر : عمل الباحث من خلال بيانات حصل عليها من مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار - بتاريخ ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٠  
مجلس الوزراء المصري البيان عن عام ١٩٩٥ .

# تقديرات قوة العمل والبطالة في ٢٠٠٠/١/١

العدد بالآلاف

| المحافظة      | حضر | المتعطلين |      |        | قوة العمل |       |        | المتعطلين لقوة العمل |
|---------------|-----|-----------|------|--------|-----------|-------|--------|----------------------|
|               |     | ذكور      | إناث | إجمالي | ذكور      | إناث  | إجمالي |                      |
| القاهرة       | حضر | ٩٩٤       | ٤٣٣  | ١٤٢٧   | ١٨٧٢٥     | ٤٦٢٢  | ٢٣٣٤٧  | ٦.١                  |
| الإسكندرية    | حضر | ٤٧٦       | ٢٢٣  | ٦٩٩    | ٩٤١٧      | ٢٠٨٤  | ١١٥٠١  | ٦.١                  |
| بورسعيد       | حضر | ٨٣        | ٦٢   | ١٤٥    | ١١٧٦      | ٢٧١   | ١٤٤٧   | ٧.٣                  |
| السويس        | حضر | ٦٧        | ٣٩   | ١٠٦    | ٧٥١       | ١٦١   | ٩١٢    | ٤.٨                  |
| دمياط         | حضر | ٢٦        | ١٨   | ٤٤     | ١٩٦٩      | ٣٣٢   | ٢٣٠١   | ٥.٣                  |
|               | ريف | ٦٤        | ٥٨   | ١٢٢    | ٣٢٩٤      | ٩٣٣   | ٤٢٢٧   | ١.٨                  |
| الدقهلية      | حضر | ٢١٣       | ١٥٧  | ٣٧٠    | ٨٥٠٠      | ١٧١٥  | ١٠٢١٥  | ٩.٩                  |
|               | ريف | ٥٧٤       | ٤٣٤  | ١٠٠٨   | ٢٦٤١      | ٧٢٨   | ٣٣٦٩   | ٨.٣                  |
| الشرقية       | حضر | ١٥٩       | ١٢٠  | ٢٧٩    | ٩٠٨١      | ١٠٨٩  | ١٠١٧٠  | ٧.٩                  |
|               | ريف | ٤٩٤       | ٣٠٧  | ٨٠١    | ٣٦٥٢      | ٧٦٥   | ٤٤١٧   | ٦.٣                  |
| القليوبية     | حضر | ١٨٨       | ٨٩   | ٢٧٧    | ٥٤٢١      | ٨٣٨   | ٦٢٥٩   | ٥.٩                  |
|               | ريف | ٢٤٧       | ١٢٥  | ٣٧٢    | ١٣٩٨      | ٣٩٨   | ١٧٩٦   | ١١.٠                 |
| كفر الشيخ     | حضر | ١٠٧       | ٩١   | ١٩٨    | ٤٦٣٠      | ٧٥٧   | ٥٣٨٧   | ١٠.٣                 |
|               | ريف | ٣٢٥       | ٢٣٢  | ٥٥٧    | ٢٨٨٧      | ١٠٥٠  | ٣٩٣٧   | ٩.٥                  |
| الغربية       | حضر | ٢٠١       | ١٧٢  | ٣٧٣    | ٦٣٦١      | ١٣٧٢  | ٧٧٣٣   | ١١.٢                 |
|               | ريف | ٤٦٩       | ٣٩٦  | ٨٦٥    | ١٤٩٣      | ٥٠٣   | ١٩٩٦   | ٨.٥                  |
| المنوفية      | حضر | ٩٣        | ٧٧   | ١٧٠    | ٦١٢٢      | ١٢٣٩  | ٧٣٦١   | ٧.١                  |
|               | ريف | ٣٠٨       | ٢١١  | ٥١٩    | ٢٥٣٣      | ٥٨٧   | ٣١٢٠   | ٨.٥                  |
| البحيرة       | حضر | ١٦٣       | ١٠٣  | ٢٦٦    | ٨٥٨٨      | ٨٥٩   | ٩٤٤٧   | ٧.٧                  |
|               | ريف | ٤٧٤       | ٢٥٠  | ٧٢٤    | ٩٨٣       | ٣٠٣   | ١٢٨٦   | ٦.٧                  |
| الإسماعيلية   | حضر | ٥٦        | ٣٠   | ٨٦     | ١٠٠١      | ١١٥   | ١١١٦   | ٥.١                  |
|               | ريف | ٤١        | ١٩   | ٦٠     | ٧٠٨٣      | ١٤٩١  | ٨٥٧٤   | ٥.١                  |
| الجيزة        | حضر | ٣٣٨       | ٩٧   | ٤٣٥    | ٥٨٣١      | ٣٣٩   | ٦١٧٠   | ٣.٦                  |
|               | ريف | ١٩٦       | ٢٤   | ٢٢٠    | ١١٥٠      | ٣٦١   | ١٥١١   | ١٠.٧                 |
| بنى سويف      | حضر | ٨٠        | ٦٦   | ١٤٦    | ٣٥٦٨      | ٥٥١   | ٤١١٩   | ٥.٦                  |
|               | ريف | ١٥٤       | ٧٥   | ٢٢٩    | ١٢١٤      | ٣٢٥   | ١٥٣٩   | ٨.٦                  |
| الفيوم        | حضر | ٧٥        | ٥٧   | ١٣٢    | ٤٠١٠      | ٢٥١   | ٤٢٦١   | ٦.٤                  |
|               | ريف | ٢٠١       | ٧٠   | ٢٧١    | ١٧٠٠      | ٥٠٠   | ٢٢٠٠   | ١١.٣                 |
| المنيا        | حضر | ١٥٤       | ٩٤   | ٢٤٨    | ٦٧٤٥      | ٦٥١   | ٧٣٩٦   | ٦.٥                  |
|               | ريف | ٣٧٤       | ١٠٦  | ٤٨٠    | ٦٤٥       | ١٩٢   | ٨٣٧    | ٣١.٨                 |
| أسيوط         | حضر | ١٥١       | ١١٥  | ٢٦٦    | ١٠٨١      | ٧٠٧   | ١٧٨٨   | ٢٢.٥                 |
|               | ريف | ٣٠٢       | ١٠١  | ٤٠٣    | ١٧١٨      | ٤٢٦   | ٢١٤٤   | ١٠.٣                 |
| سوهاج         | حضر | ١٣٩       | ٨١   | ٢٢٠    | ٥٩٨٩      | ٣٣٠   | ٦٣١٩   | ٧.١                  |
|               | ريف | ٣٦٣       | ٨٥   | ٤٤٨    | ١٧٣٣      | ٣٥١   | ٢٠٨٤   | ٩.٦                  |
| قنا           | حضر | ١٣٨       | ٦٢   | ٢٠٠    | ٤٨٤٠      | ٢٣١   | ٥٠٧١   | ٨.٣                  |
|               | ريف | ٣٦١       | ٦٠   | ٤٢٣    | ١٠٩٤      | ٢٧٣   | ١٣٦٧   | ١٢.٤                 |
| أسوان         | حضر | ١٠٩       | ٦٠   | ١٦٩    | ١٣٦٥      | ١٦٦   | ١٥٣١   | ١٢.٣                 |
|               | ريف | ١٣٨       | ٥٠   | ١٨٨    | ٣٨٤       | ٥١    | ٤٣٥    | ٥.١                  |
| البحر الأحمر  | حضر | ١٥        | ٧    | ٢٢     | ١٥٦       | ١٠    | ١٦٦    | ٢.٤                  |
|               | ريف | ٣         | ١    | ٤      | ٢٠٣       | ٧٦    | ٢٧٩    | ٩.٠                  |
| الوادى الجديد | حضر | ١٤        | ١١   | ٢٥     | ٢٠٧       | ٤٢    | ٢٤٩    | ٩.٢                  |
|               | ريف | ١٢        | ١١   | ٢٣     | ٣٢٩       | ٢٨    | ٣٥٧    | ٣.١                  |
| مطروح         | حضر | ٩         | ٢    | ١١     | ٢٨١       | ١٢    | ٢٩٣    | ١٠.٠                 |
|               | ريف | ٣         | *    | ٣      | ٤١٣       | ١١٣   | ٥٢٦    | ٦.١                  |
| شمال سيناء    | حضر | ١٨        | ١٤   | ٣٢     | ٢٦٤       | ٤٠    | ٣٠٤    | ٣.٣                  |
|               | ريف | ٨         | ٢    | ١٠     | ١٤٥       | ١٨    | ١٦٣    | ٩.٢                  |
| جنوب سيناء    | حضر | ١         | ١    | ٢      | ٨٤        | ٤     | ٨٨     | ١.١                  |
|               | ريف | *         | *    | *      | ١٤٠٨٠     | ٢٩٦٤٤ | ١٨٢٥٦١ | ٧.٧                  |
| الإجمالي      |     | ٩١٧٩      | ٤٩٠١ | ١٤٠٨٠  | ١٥٢٩١٧    | ٢٩٦٤٤ | ١٨٢٥٦١ | ٧.٧                  |

\* أقل من ١٠٠

المصدر : وزارة القوى العاملة والهجرة

جدول رقم (٤)

تطوير عدد السكان في مصر من الذكور والإناث

| سنوات التعداد | ١٨٨٢ | ١٨٩٧ | ١٩٠٧  | ١٩١٧  | ١٩٢٧  | ١٩٣٧  | ١٩٤٧  | ١٩٦٠  | ١٩٦٦  | ١٩٧٦  | ١٩٨٦  | ١٩٩٦  |
|---------------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| عدد السكان    | ٣٣٤٥ | ٤٩١٤ | ٥٦١٧  | ٦٣٦٩  | ٧٠٥٨  | ٧٩٦٧  | ٩٣٩٢  | ١٣١١٨ | ١٥١٧٦ | ١٨٦٤٨ | ٢٤٧٠٩ | ٣٠٣٥٢ |
| ذكور          | ٣٣٦٧ | ٤٧٥٥ | ٥٥٧٣  | ٦٣٤٩  | ٧١٢٠  | ٧٩٥٤  | ٩٥٧٥  | ١٢٩٦٧ | ١٤٩٠٠ | ١٧٩٧٨ | ٢٣٥٤٥ | ٢٨٩٦١ |
| إناث          | ٦٧١٢ | ٩٦٦٩ | ١١١٩٠ | ١٢٧١٨ | ١٤١٧٨ | ١٥٩٢١ | ١٨٩٦٧ | ٢٦٠٨٥ | ٣٠٠٧٦ | ٣٦٦٢٦ | ٤٨٢٥٤ | ٥٩٣١٣ |
| جملة          |      |      |       |       |       |       |       |       |       |       |       |       |

عمل الباحث من خلال عدة تعددت صادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء آخرها عام تعداد عام ١٩٩٦ .

جدول رقم (٥)

تطور أعداد الطلبة المقبولين والمقيدين بمراحل التعليم العام خلال ١٥ عام ( ١٩٩٧/٨٢ )

| المراحل التعليمية     | المقبولين ( بالآلف ) |        |       |        | المقيدون ( بالآلف ) |         |        |       |
|-----------------------|----------------------|--------|-------|--------|---------------------|---------|--------|-------|
|                       | ٨٢/٨١                | ٨٧/٨٦  | ٩٢/٩١ | ٩٧/٩٦  | ٨٢/٨١               | ٨٧/٨٦   | ٩٢/٩١  | ٩٧/٩٦ |
| التعليم الابتدائي     | ٩٤٨,٩                | ١٢١٣,٧ | ١٤٢٧  | ١٦١٨   | ٤٧٤٨,٤              | ٦٣٦٠    | ٦٥٦٨   | ٧٨٧٠  |
| التعليم الإعدادي      | ٥٦١,٤                | ٧١٢,٢  | ٩٥٤   | ١١٩١   | ١٦٥٢,٩              | ٢٢٧٠,٤  | ٣٦٠٥   | ٣٦٨٨  |
| التعليم الثانوي العام | ١٥٤,٨                | ١٦٩,١  | ١٧٢   | ٢٩٢,١  | ٥٠٧,٢               | ٥٧٣,٢   | ٦٢٥    | ٨٥٧   |
| التعليم الثانوي الفني | -                    | -      | -     | -      | -                   | -       | -      | -     |
| التعليم الصناعي       | ٧٠,٨                 | ١٠٨,٣  | ١٧٢   | ٣٢٧,١  | ١٩٢,٩               | ٣١٩,١   | ٥٢٥    | ٨٠٦   |
| التعليم الزراعي       | ٢٧,٦                 | ٣٥,٩   | ٤٤    | ٨١,٨   | ٧٧,٢                | ١١٥,٥   | ١٣٣    | ١٨٣   |
| التعليم التجاري       | ١٥٠,٦                | ١٣٤,٣  | ١٦١   | ٢٧٢,٦  | ٤٣١,٨               | ٤٩٠,٢   | ٤٥٣    | ٨٤٦   |
| جملة التعليم الفني    | ٢٤٩                  | ٢٨٧,٥  | ٣٧٧   | ٦٨١,٥  | ٧٠١,٩               | ٩٢٤,٨   | ١١٠٨   | ١٨٣٥  |
| المعلمين والمعلمات    | ١٤,١                 | ٢٢,٢   | -     | -      | ٥٧,٤                | ٩٣,٤    | -      | -     |
| الإجمالي              | ١٩٢٨,٢               | ٢٤٠٤,٧ | ٢٩٣٠  | ٣٧٨٢,٦ | ٧٦٦٧,٨              | ١٠٢٢١,٨ | ١١٩٠,٦ | ١٤٢٥٠ |

المصدر : عمل الباحث من خلال تقارير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٨/٩٧/٢٠٠١/٢٠٠٢)

وخطة عامها الأول ١٩٩٨/٩٧ مجلس الشورى - بورة الانعقاد ( السابع عشر ) .

جدول رقم (٦)

تطور إعداد الطلبة المقبولين والمقيدين بالتعليم العالي والجامعي خلال ١٥ عاماً (١٩٩٧/٨٢)

| بيان                                 | المقبولون |        |        |        | المقيدون |        |        |          |
|--------------------------------------|-----------|--------|--------|--------|----------|--------|--------|----------|
|                                      | ٨٢/٨١     | ٨٧/٨٦  | ٩٢/٩١  | ٩٧/٩٦  | ٨٢/٨١    | ٨٧/٨٦  | ٩٢/٩١  | ٩٧/٩٦    |
| أولاً- الجامعات                      |           |        |        |        |          |        |        |          |
| الكلية النظرية                       | ٥٥٥٤٩     | ٥٨١٩٦  | ٤٦٥٧٦  | ١٨٧٠٣١ | ٣٠٩٧٦٣   | ٣١٦٩٩٩ | ٢٧٧٦٨٣ | ٦٤٥٥٤٥   |
| الكلية العملية                       | ٣٥٥٠٩     | ٢٤٧٠١  | ٢٧٧٣٤  | ٩١٦٠٨  | ١٩٨٦٧٥   | ١٩٠٤٧٣ | ١٥٤١٨٠ | ٢٨٣٩٣٢   |
| الجملة                               | ٩١٠٤٨     | ٨٢٨٩٧  | ٧٤٣١٠  | ٢٧٨٦٣٩ | ٥٠٨٤٣٨   | ٥٠٧٤٧٢ | ٤٣١٨٦٣ | ٩٢٩٤٧٧   |
| ثانياً- التعليم<br>التوعوي           |           |        |        |        |          |        |        |          |
| التربية التوعوية                     | -         | -      | ٨٢٩٤   | ١٢٧٧٦  | -        | -      | ٢١٠١١  | ٣٣١٨١    |
| رياض الأطفال                         | -         | -      | ٤٢٠    | ١٧٢٢   | -        | -      | ٢١٢٧   | ٥٠٥٩     |
| التعليم الصناعي                      | -         | -      | ٧٥     | ٨٢٧    | -        | -      | ٤٦٣    | ١٦٩٧     |
| معاهد<br>التكنولوجيا                 | -         | -      | ٣٠٨    | ٦٧٥    | -        | -      | ١١٢٩   | ٢٥٨٥     |
| الجملة                               | -         | -      | ٩٠٩٧   | ١٦٠٠٠  | -        | -      | ٢٤٧٣٠  | ٤٢٥٥٢٢   |
| ثالثاً- المعاهد<br>الفنية الرسمية    |           |        |        |        |          |        |        |          |
| المعاهد الفنية<br>التجارية           | * ٢٠٦٩٧   | ٢٩١٣٠  | ٣٧٣٩٠  | ٣٧٠٠٠  | ٤١١٨٨    | ٦٩٩٨٨  | ٧٣٣٨٨  | ٧٢٩٦١    |
| المعاهد الفندقية                     | * -       | ١٦٢    | ٧٤٧    | ١٧٠٠   | -        | ٣٥١    | ١٣٩٧   | ٢٠٤٥     |
| المعاهد الفنية<br>الصناعية           | ٦٤٥٩      | ١٤٠٤٩  | ٢٥٦٧٣  | ٣٦٠٩٠  | ١٣٤٦٤    | ٣٢٤٥٤  | ٤٨٩٨٤  | ٥٨٩٩٥    |
| المعاهد الفنية<br>الصحية             | ٩٣٩       | ١٩٨٣   | ٢٨٠٧   | ٣٣٣٦   | ٢٩٢٠     | ٤٥١٢   | ٥٩٨٤   | ٧٠٨٦     |
| معهد الخدمة<br>الاجتماعية            | -         | -      | ٥٦٨    | ٦٥٠    | -        | -      | ٩٠٦    | ١٠٤٥     |
| الجملة                               | ٢٨٠٩٥     | ٤٥٣٢٤  | ٦٧١٨٥  | ٧٨٧٧٦  | ٥٧٥٧٢    | ١٠٧٣٠٥ | ١٣٠٦٥٩ | ١٤٢١٣١   |
| رابعاً- المعاهد<br>الفنية الخاصة     |           |        |        |        |          |        |        |          |
| المعاهد العليا<br>الخاصة             | ١٢٥٣٦     | ١٤٤٦٩  | ٢٩٠٠٤  | ٥٩٩٠٨  | ٥٢٧٣٧    | ٥٨٥٧٤  | ٨٨٨٢٠  | ٦١٤١٨٤** |
| المعاهد المتوسطة                     | ٨١٦٠      | ٥١٨٩   | ١٣٤٢٥  | ١٥٥٦٠  | ٧٠٥٤     | ١٢٥٢٨  | ٢٤٤١٩  | ١٦٢٥٧    |
| الجامعة الأمريكية                    | -         | ٦٠٨    | ٨٣١    | ١١٥٠   | -        | ٢٠١١   | ٢٩٢٤   | -        |
| الجملة                               | ٢٠٦٩٦     | ٢٠٢٦٦  | ٤٣٢٦٠  | ٧٦٦١٨  | ٥٩٧٩١    | ٧٣١١٣  | ١١٦١٦٣ | ٢٠٠٨٧١   |
| إجمالي التعليم<br>العالي             | ٤٨٧٩١     | ٦٥٥٩٠  | ١١٩٥٤٢ | ١٧١٣٩٤ | ١١٧٣٩٣   | ١٨٠٤١٨ | ٢٧١٥٥٢ | ٣٨٥٥٢٥   |
| إجمالي التعليم<br>العالي<br>والجامعي | ١٣٩٨٣٩    | ١٤٨٤٨٧ | ١٩٣٨٥٢ | ٤٥٠٠٣٣ | ٦٢٥٨٠١   | ٦٨٧٨٩٠ | ٧٠٣٤١٥ | ١٣١٥٠٠٢  |

\* المعاهد الفنية التجارية تشمل الفندقية.

نفس المصدر السابق

جدول رقم (٧)  
تطور أعداد المقبولين وعدد الفصول الجديدة

بمراحل التعليم الأزهرى خلال ١٥ عاما ( ٨٢ - ١٩٩٧ )

| المراحل التعليمية | المقبولون |        |        |        | الفصول الجديدة |       |       |       |
|-------------------|-----------|--------|--------|--------|----------------|-------|-------|-------|
|                   | ٨٢/٨١     | ٨٧/٨٦  | ٩٢/٩١  | ٩٧/٩٦  | ٨٢/٨١          | ٨٧/٨٦ | ٩٢/٩١ | ٩٧/٩٦ |
| ابتدائي           | ٢٩٣٠٩     | ٧١٣٠٠  | ٩٦١٢٤  | ١٢٨٩٠٣ | -              | ٩١٢   | ٢٦٤٣  | ٣٩٨٣  |
| إعدادي            | ٢٨٥٧٧     | ٤٧٣٠٠  | ٤٥٨١٧  | ١١٤٠٠٨ | -              | ١٩٨   | ١٤٢٩  | ٣٣٤٤  |
| ثانوي             | ١٨٠٠٥     | ٢٢٠٠٠  | ٤٨٣٣١  | ٥٨٥٢٣  | -              | ٢٢٨   | ١٤٠٦  | ١٦٨٨  |
| معلمين            | ٩٤٢       | ١٤٠٠   | ١٧٥٠   | ٣٢٠٠   | -              | -     | ٤٢    | ٦٨    |
| القراءات          | ١٢٩٩      | ١٦٠٠   | ٢١٦٣   | ٢٧٠٠   | -              | ١٤    | ٧٩    | ٩٥    |
| الجملة            | ٧٨١٣٢     | ١٤٣٦٠٠ | ١٩٤١٨٥ | ٢٩٧٣٣٤ | -              | ١٢٥٢  | ٥٥٩٩  | ٩١٧٨  |
| جامعة الأزهر      | ٣١١٢٣     | ١٩٠٠   | ١٩١٠٠  | ٤٢٠٠٠  | -              | -     | -     | -     |

المصدر : نفس المصدر السابق

جدول رقم (٨)

يبين حجم العمالة الحالي وبرنامج المعاش المبكر لشركت قطاع الأعمال العام ( القابضة ) في ٢٠٠٠/٦/٣٠

القيمة بالمليون جنيه

| اسم الشركة القابضة                   | بيان العمالة والأجور في ٢٠٠٠/٦/٣٠ |       |          |               | بيانات الذين خرجوا علي المعاش المبكر من بداية البرنامج حتى ٢٠٠٠/٦/٣٠ |           |          |                                      |             | بيانات العمالة التي ستخرج علي المعاش المبكر حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١ |          |                               |                   |        | العمالة الباقية في ٢٠٠٠/١٢/٣١ |
|--------------------------------------|-----------------------------------|-------|----------|---------------|----------------------------------------------------------------------|-----------|----------|--------------------------------------|-------------|------------------------------------------------------------|----------|-------------------------------|-------------------|--------|-------------------------------|
|                                      | ذكور                              | إناث  | الإجمالي | الأجور السنوي | فوق خمسين                                                            | تحت خمسين | الإجمالي | تكلفة المعاش المبكر السنوي في الأجور | فوق الخمسين | تحت الخمسين                                                | الإجمالي | العمالة الباقية في ١٢/٣١ ٢٠٠٠ | الوظيفة في الأجور |        |                               |
| الزراعة والصناعة والمطبخ             | ١٢٦٩٣٢                            | ٢٠٣٢٢ | ١٤٧٢٦٤   | ١٠٠٥٠٦        | ١٠٦٥٦                                                                | ٨٦٢٣      | ١٩٢٧٩    | ٣٩٨٠٧                                | ١٢٢٠٦       | ١٥٩١٨                                                      | ٥٨٨٨     | ٤٧٥٠٦                         | ١٣٦٠٢٢            | ١٢٥٤٥٨ |                               |
| للصناعة                              | ٢٠٧٨٤                             | ٥٠٤٠  | ٢٥٨٢٤    | ١٧٤٠٨         | ٢٣٢٧٣                                                                | ١٩٧٨٢     | ٤٣٥٥٥    | ٧٣٢٣٣                                | ١٠٧٠٦       | ٨٣٢                                                        | ٥٠٦٨     | ١٥٠٠٥                         | ٤٢٠٨              | ١٩٩٢٤  |                               |
| للمستشفيات الهندسية                  | ٢٥٩١٥                             | ١٦٥٤  | ٢٧٥٦٩    | ٢٨٣٠١         | ٩٢٠٣                                                                 | ٦٩٩٣      | ١٦١٩٦    | ٤٦٦٠                                 | ١٥٣٠٦       | ١٩٨٩                                                       | ١٣٢٦     | ١١٦٠                          | ٣٤٠٧              | ٢٤٢٥٤  |                               |
| للمستشفيات المدنية والصحية           | ٥٤٨١٠                             | ١٦٤٤  | ٥٦٤٥٤    | ٧٩٦٠٥         | ٨٤٦٢                                                                 | ١٠٤٥١     | ١٨٩١٣    | ٦٠٤٥٥                                | ١٥٧٠٩       | ١٨٠٤                                                       | ١٦٣٤     | ١٢٣٠٨                         | ٢٢٠٩              | ٥٣٠١٦  |                               |
| للمستشفيات التعليمية                 | ٤٢٥٦٨                             | ٢٦٩٢  | ٤٥٢٦٠    | ٥١٦٠٣         | ٦٥٣٩                                                                 | ٢٠٩٧      | ١٣٦٣٦    | ٣٦٩٠٨                                | ٦٤٠٧        | ٣٢٢                                                        | ٣١٧      | ٢١٠٨                          | ٢٠٠٣              | ٤٤٦٦١  |                               |
| للأجهزة والكهربائيات والمطابخ الطبية | ١٥٣١٩                             | ٨٠٣٥  | ٢٣٣٥٤    | ٢٧٠٠          | ١٩٢٢                                                                 | ٢٢٢٢      | ٤١٩٤     | ٩٢٠١                                 | ٣٩٠٣        | ٨٢                                                         | ٢٤٩      | ٣٣١                           | ٩٠٥               | ٢٣٠٢٣  |                               |
| للمستشفيات الفندقية                  | ٨٦٠٢٢                             | ١٠٧٢٧ | ٩٦٧٩٩    | ٢٠٣٠٣         | ٨٤٢٤                                                                 | ٨٠١٧      | ١٦٤٤١    | ٢٩٤٠٧                                | ١٠٤٠٥       | ٣٢٨٥                                                       | ٣٠١٥     | ٦٣٠٠                          | ١٢٦٠٢             | ٩٠٤٩٩  |                               |
| للتشييد والصناعات                    | ٣٥٣٣٧                             | ٢٧١٤  | ٣٨٠٥١    | ٣٥٤٠٦         | ٤٢٩١                                                                 | ٢٦٤٧      | ٦٩٣٨     | ١٦٢٠٦                                | ٥٣٠٨        | ١٥٩١                                                       | ٣١٩٦     | ٤٧٨٧                          | ١٢٢٠٢             | ٣٣٢٦٤  |                               |
| للزراعة والصناعة                     | ٩١٦٩                              | ١٦٤٤  | ١٠٨١٣    | ١٢١٠٩         | ٣٥٨٧                                                                 | ٢٣١٦      | ١٠٩٠٣    | ٢٢٦٠                                 | ٩٣٠٩        | ١٥٤٧                                                       | ٤٢٧٠     | ٥٨١٧                          | ٢٠١٠٤             | ٤٩٩٦   |                               |
| لتنقل البحري والجوي                  | ٤١٣٣٣                             | ٣٩٥٣  | ٤٥٢٨٦    | ٣٨٤٠          | ٦٢٠٥                                                                 | ٣٣٢٠      | ٩٥٣٥     | ٢٢٩٠٧                                | ٧٨٠١        | ٢١٠٩                                                       | ٥٤٢      | ٢٦٥١                          | ٥٧٠٨              | ٤٢٦٣٥  |                               |
| الإجمالي العام                       | ٤٥٨٢٣٩                            | ٥٨٤٣٩ | ٥١٦٦٧٤   | ٤٦١٠          | ٨٣٠٦٢                                                                | ٧٦٥٢٨     | ١٥٩٥٩٠   | ٣٦٧٧                                 | ٩٧٦         | ٢٩٢٠٩                                                      | ٢٥٧٧٥    | ٥٤٩٨٤                         | ١٤٠٥              | ٤٦١٦٩٠ |                               |

المصدر : عمل الباحث من خلال بيان حصل عليه من المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام بتاريخ ٢٠٠١/٦/٣١

توزيع العمالة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الأنشطة الاقتصادية الخاصة الغير الزراعية

| نشاط | المنتجات النهائية<br>الصفر             | المنتجات الصغيرة | المنتجات المتوسطة | إجمالي المنتجات<br>الصغيرة والمتوسطة | إجمالي العمالة بالمنتجات<br>الصغيرة والمتوسطة | نسبة العمالة بالمنتجات<br>الصغيرة والمتوسطة إلى<br>إجمالي العمالة بالقطاع<br>الخاص % |
|------|----------------------------------------|------------------|-------------------|--------------------------------------|-----------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------|
| ١    | صيد الأسماك                            | ٦٤,١             | ٢٢٣               | ١٥,٦                                 | ٢٠,٣                                          | ١٤٩٥                                                                                 |
| ٢    | التعدين واستغلال المحاجر               | ٤٧٣              | ٢٣٦٣              | ٤٠,٣                                 | ٥١,٦                                          | ٢٥١٧٩                                                                                |
| ٣    | المصانع التحويلية                      | ٤٨٦,٤٨٩          | ٢٦٦٨٣٢            | ٣٠                                   | ١٣٣٧,٤                                        | ١٧١٦٦٣٩٢                                                                             |
| ٤    | الكهرباء والغاز ومعدات المياه          | ٦٧٥              | ٢٦٦٥              | ٢٥,١                                 | ٦٣٩٧                                          | ٢٥٥٢٢                                                                                |
| ٥    | الإشاعات (التشبيد والبناء)             | ١٧٢١٦            | ١٧٤,٠٠            | ٣٣,٧                                 | ١٧٠,١٠                                        | ١٢٧٦٣٧                                                                               |
| ٦    | تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات  | ١٤٧٩٩٦٧          | ٢٢٢٩,٠٠           | ١٢,٦                                 | ٧٣١٧١                                         | ١٨٩٣٧١٦                                                                              |
| ٧    | الغذاء والمطاعم                        | ١٥٢٨,٠٣          | ٤٦٥٨٧             | ٢١,٤                                 | ١٧٦٢٠                                         | ٢٥٧٢٥٦                                                                               |
| ٨    | النقل والتخزين والإصالات               | ٥٥٣٦٦            | ٢٧٨٨٧             | ٢٧,١                                 | ١٩٥٩٣                                         | ١٥٤٨٣٧                                                                               |
| ٩    | الوساطة المالية                        | ٢٥,٣             | ١٥٩١١             | ٣١,٣                                 | ٣١٤٣٤                                         | ١٠٥٨٨٦                                                                               |
| ١٠   | أنشطة العقارات والتأجير وخدمات الأعمال | ٩٤٨٨,٠           | ٢٧٠,٣٦            | ٣٠,١                                 | ١٢٢٦٦                                         | ١٥٥٧٩١                                                                               |
| ١١   | التعليم                                | ٨٧١٤             | ٩٥١٧              | ٢٤                                   | ٢١٣٨٤                                         | ٧,٧٢٥                                                                                |
| ١٢   | الصحة والعمل الإجتماعي                 | ٩٧٤٢٣            | ٢٩٣٥١             | ٢٠,٦                                 | ١٥٨٥٩                                         | ١٦,٠٩٤٩                                                                              |
| ١٣   | خدمات المجتمع وخدمات اجتماعية وشخصية   | ١٦٧,٣٥           | ٢٣٤٣٦             | ١١,٦                                 | ١٠٥٦٦                                         | ٢١٧٣٦٤                                                                               |
| ١٤   | منظمات هيئات دورية والجمعية وسفارات    | ١٣٥              | ١٦٧٤              | ٤٥,٢                                 | ٥١,٣                                          | ٤٣٢٥                                                                                 |
| ١٥   | أنشطة غير كاملة التصفيف                | ١٣٢١             | ٣٤٤               | ١٥,٥                                 | ٢٤,٩                                          | ٢٢٥٩                                                                                 |
|      | الإجمالي                               | ٢٥٦٦٩٦٨          | ٦٩٢٧٦٩            | ١٩,٢                                 | ٣٦٦٣٧٥                                        | ٤٩٢٩٧٤٠                                                                              |

\* لا يشمل الجول الوحدات الاقتصادية العاملة في الزراعة، والصيد، واستغلال الغابات.

المشآت المتوسطة: (١٥-٤٦ عامل)

٨٧,٥٪ من اجمالي العمالة بالقطاع الخاص

المنشآت الصغيرة: (١٤-٥٠ عامًا)

١٤% من إجمالي العمالة بالقطاع الخاص

المشآت النهائية للصغير: (١-٤ عامين)

٥٢ % من اجمالي العمالة بالقطاع الخاص

المصدر: الجهاز المركزي للخدمة العامة و الإحصاء، العدد العام للمشتات ١٩٩٦: النتائج الفعلية.

المجدون من إبعاد المكتب الفني وزير الاقتصاد.

توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الأنشطة الاقتصادية الخاصة الغير زراعية

| القطاع | إجمالي وحدات القطاع الخاص                             |         | إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة |         | المنشآت المتوسطة |        | المنشآت الصغيرة |         | المنشآت الأصغر |         | القطاع                                 |
|--------|-------------------------------------------------------|---------|----------------------------------|---------|------------------|--------|-----------------|---------|----------------|---------|----------------------------------------|
|        | نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى وحدات القطاع الخاص | العدد   | نسبة من إجمالي القطاعات          | العدد   | %                | العدد  | %               | العدد   | %              | العدد   |                                        |
| ١٠٠    |                                                       | ٥٢٢     | ١٠,٣                             | ٥٢٢     | ٢,٧              | ١٤     | ٥,٥             | ٢٩      | ٩١,٧           | ٤٧٩     |                                        |
| ٨٩,٠٨  |                                                       | ٦٦٩     | ١٠,٣                             | ٥٩٦     | ١٩               | ١١٤    | ٥,٠             | ٢٩٧     | ٣١             | ١٨٥     | صيد الأسماك                            |
| ٩٩,٢   |                                                       | ٢٧٩٩٢٢  | ١٦,٨                             | ٢٧٧٦٨٨  | ٢                | ٥٤٥٤   | ١٤              | ٣٨٧٥٤   | ٨٤             | ٢٣٣٤٨٠  | التعدين واستغلال المعادن               |
| ٨٨,٤   |                                                       | ٩٨٣     | ١٠,٥                             | ٨٦٩     | ٣١               | ٢٦٩    | ٣٤              | ٢٩٦     | ٣٥             | ٣٠٤     | الصناعات التحويلية                     |
| ٩٨     |                                                       | ١١٩٦١   | ١,٧                              | ١١٦١٣   | ٦                | ٦٧٣    | ٢٠              | ٢٣٢١    | ٧٤             | ٨٦١٩    | الكهرباء والغاز وأدوات المياه          |
| ٩٩,٩   |                                                       | ١٠٠٠٧٩٢ | ٦,١                              | ١٠٠٠١٤٤ | ٠,٣              | ٢٠٥٤   | ٣,٤             | ٣٣٩٤٣   | ٩٦,٣           | ٩٦٣١٤٧  | الإشاعات (التشديد والبناء)             |
| ٩٩,٧   |                                                       | ٨٤٣٦١   | ٥,١                              | ٨٤٠٢٦   | ٠,٨              | ٧٢٣    | ٨,٤             | ٧٠٦٦    | ٩٠,٧           | ٧١٣٢٧   | تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات  |
| ٩٩,٣   |                                                       | ٤١٠٤٠   | ٦,٤                              | ٤٠٧٦٨   | ٢                | ٨١٨    | ٩,٤             | ٣٨٣٠    | ٨٨,٦           | ٣٦١٢٠   | الفنادق والمطاعم                       |
| ٩٩,٧   |                                                       | ٥١١٣    | ١,٣                              | ٤٧٧٣    | ٢٧,٣             | ١٣,٩   | ٣٨,٣            | ١٨٢٠    | ٣٤,٤           | ١٦٤٤    | النقل والتخزين والاتصالات              |
| ٩٥,١   |                                                       | ٥٢٦٢٦   | ٢,٢                              | ٥٢٥٠٠   | ١                | ٥٠٦    | ٧,٤             | ٣٩٨٤    | ٩١,٦           | ٤٩٠١٠   | الوساطة المالية                        |
| ٩٩,٧   |                                                       | ٦٨٧١    | ١,٤                              | ٦٥٧٤    | ١٣,١             | ٧٩٧    | ١٩,٢            | ١٢٦٧    | ٦٨,٦           | ٤٥١٠    | أنشطة العقارات والتأجير وخدمات الأعمال |
| ٩٩,٧   |                                                       | ٥١٥٥٣   | ٣,١                              | ٥١٤١٣   | ١,٤              | ٦٩٦    | ٧,٩             | ٤٠٧١    | ٩٠,٧           | ٤٦٦٤٦   | التعليم                                |
| ٩٩,٩   |                                                       | ١١٦١٢٢  | ٧                                | ١١٦,٢٠  | ١,٤              | ٤٧٩    | ٢,٩             | ٣٣٦٩    | ٩٦,٧           | ١١٢١٧٢  | الصحة والرفاهية وخدمات اجتماعية        |
| ٩٨     |                                                       | ٣٤٣     | ١,٠٢                             | ٣٣٦     | ٢٥,٥             | ٨٦     | ٥٧              | ١٩٢     | ١٧,٣           | ٥٨      | خدمات المجتمع وخدمات اجتماعية          |
| ٩٩,٦   |                                                       | ٩٥٦     | ١,٠٥                             | ٩٥٢     | ٢,٥              | ٢٤     | ٥,٢             | ٥٠      | ٩٢,٢           | ٨٧٨     | شخصية                                  |
| ٩٩,٧   |                                                       | ١٢٥٤٧٣٤ | ١٠,٠                             | ١٢٤٩٧٩٤ | ١٠,٩١            | ١٥٠,١٦ | ٦,١٣            | ١٠,١٢٨٩ | ٩٣             | ١٥٣٣٤٨٩ | منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية وسفارات  |
|        |                                                       |         |                                  |         |                  |        |                 |         |                |         | أنشطة غير كاملة التوظيف                |
|        |                                                       |         |                                  |         |                  |        |                 |         |                |         | الإجمالي                               |

لا يشمل الجدول إلى وحدات الاقتصادية العامة في الزراعة، والصيد، واستغلال الغابات.

تمثل نصيب هذا البلد (سواء منشآت متوسطة، أو صغيرة، أو أصغر) من إجمالي عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع (صيد الأسماك، و الصناعات التحويلية،

المنشآت المتوسطة: (١٥-٤٩ عاملاً)

٠,٩ % من القطاع الخاص

المنشآت الصغيرة (٥-١٤ عاملاً)

٦,١٢ % من القطاع الخاص

المنشآت الأصغر: (١-٤ عاملاً)

٩٢,٦ % من القطاع الخاص

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للمنشآت ١٩٩٦: النتائج التفصيلية.

الجدول من إعداد المكتب الفني لوزارة الاقتصاد.

الجدول رقم ( ١٥ )

توزيع استثمارات برنامج شروق علي مجالات التنمية الريفية خلال الفترة من ٩٥/٩٤ - ٢٠٠٠ / ٩٩

| المجال                  | الاستثمارات |       | المشروعات |       |
|-------------------------|-------------|-------|-----------|-------|
|                         | مليون جنيه  | %     | عدد       | %     |
| مياه الشرب              | ٣٥٩,٤       | ٢٧,٣  | ٧٥٤٥      | ١٥,٧  |
| الصرف الصحي             | ١١٢,٣       | ٨,٥   | ٥١        | ٠,١   |
| إصحاح بيئي              | ١٥٢,٦       | ١١,٦  | ١٨٤٢٧     | ٣٨,٣  |
| الطرق والاتصالات        | ٢٥٠,٣       | ١٩,٠  | ١٢٣٢      | ٢,٦   |
| الكهرباء والطاقة        | ٦١,٥        | ٤,٧   | ٩٥٦       | ٢,٠   |
| جمله البنية الأساسية    | ٩٣٦,١       | ٧١,١  | ٢٨٢١١     | ٥٨,٦  |
| خدمات تعليمية           | ٢٧,٦        | ٢,١   | ١٦٣       | ٠,٣   |
| خدمات صحية              | ٢٩,٥        | ٢,٢   | ١٨٠       | ٠,٤   |
| خدمات مرأة وطفل         | ٥٣,٤        | ٤,٢   | ١٢٩٧      | ٢,٧   |
| خدمات شبابية            | ٢٨,٣        | ٢,١   | ٣٢٨       | ٠,٧   |
| خدمات ثقافية            | ١٠,٧        | ٠,٨   | ٥٣        | ٠,١   |
| خدمات تدينيه            | ١٢,٧        | ٠,٩   | ٢٩٠       | ٠,٦   |
| تنمية بشرية             | ١٣,٢        | ١,٠   | ٣٢٥       | ٠,٧   |
| جمله التنمية الاجتماعية | ١٧٥,٤       | ١٣,٣  | ٢٦٣٦      | ٥,٥   |
| جمله التنمية الاقتصادية | ٢٠٤,٧       | ١٥,٦  | ١٧٢٩٠     | ٣٥,٩  |
| إجمالي عام              | ١٣١٦,١      | ١٠٠,٠ | ٤٨١٣٧     | ١٠٠,٠ |

المصدر: شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا وذلك من خلال دراسة قامت بها إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية بعنوان "الطاقة التمويلية والقدرة الاستيعابية لقطاع الأعمال الصغيرة في مصر (التقرير الثاني ) مقدم إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية في مايو ٢٠٠١ .

الجدول رقم (١٦)

في مجالات النشاط الاقتصادي الممولة من برنامج ( شروق ) خلال الفترة من ٩٥/٩٤ - ٢٠٠٠ / ٩٩

| م | النشاط الاقتصادي                        | الأهمية النسبية (%) |
|---|-----------------------------------------|---------------------|
| ١ | ورش حرفية ومصانع صغيرة                  | ٢٠,٧                |
| ٢ | إنتاج حيواني ودواجن ومناحل وألبان       | ٣٧,٥                |
| ٣ | تقنيات زراعية وإنتاج حرير وميكنة زراعية | ٩,٩                 |
| ٤ | مشروعات تنمية المرأة الريفية            | ٥,٩                 |
| ٥ | مطاحن ومضارب وفراكات ووحدات خبز         | ٣,٨                 |
| ٦ | منازل تسويق وبيع وتوزيع                 | ٨,٢                 |
| ٧ | نقل ركاب وبضائع                         | ١١,٣                |
| ٨ | برمجيات وحاسب إلي                       | ٢,١                 |
| ٩ | أخرى ومتنوعة                            | ٠,٦                 |
|   | الإجمالي                                | ١٠٠                 |

جدول رقم (١٧)

المصدر السابق

توزيع استثمارات برنامج (شروق ) علي قطاعات التنمية الريفية خلال الفترة من ( ٢٠٠٠/٩٩-٩٥/٩٤ )

| القطاع             | الاستثمار  |       |            |       |            |       |
|--------------------|------------|-------|------------|-------|------------|-------|
|                    | حكومية     |       | شعبية      |       | جمله       |       |
|                    | مليون جنيه | (%)   | مليون جنيه | (%)   | مليون جنيه | (%)   |
| البنية الأساسية    | ٦٤٤,٩      | ٧٣,٧  | ٢٩١,١      | ٦٦,١  | ٩٣٦,٠      | ٧١,١  |
| التنمية الاجتماعية | ١٣٦,٨      | ١٥,٦  | ٣٨,١       | ٨,٨   | ١٧٥,٩      | ١٣,٣  |
| التنمية الاقتصادية | ٩٣,٨       | ١٠,٧  | ١١٠,٩      | ٢٥,١  | ٢٠٤,٧      | ١٥,٦  |
| الجمله             | ٨٧٥,٥      | ١٠٠,٠ | ٤٤٠,١      | ١٠٠,٠ | ١٣١٦,١     | ١٠٠,٠ |

المصدر السابق

جدول رقم (١٨)

تقدير الموارد التمويلية المتاحة لمشروع قطاع الأعمال الصغيرة

| م | المصدر                                  | حجم القروض (متوسط سنوى / مليون جنيه | %    |
|---|-----------------------------------------|-------------------------------------|------|
| ١ | الصندوق الاجتماعي للتنمية               | ١٢٠٠                                | ٤٨١  |
| ٢ | برنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق) | ١٥٠                                 | -٦   |
| ٣ | الجهات الدولية                          | ٣٦٠                                 | ١٤٥  |
| ٤ | وزارة الشؤون الاجتماعية                 | ٤١                                  | ١٦   |
| ٥ | البنك الوطني للتنمية                    | ٤٠                                  | ١٦   |
| ٦ | البنوك التجارية                         | ٥٣٤                                 | ٢١٤  |
| ٧ | البنوك المتخصصة                         | ١٧٠                                 | ٦٨   |
|   | الإجمالي                                | ٢٤٩٥                                | -١٠٠ |

المصدر: شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا - دراسة حول الطاقة التمويلية والقدرة الاستيعابية لقطاع الأعمال الصغيرة في مصر (التقرير الثاني) مقدم إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية - مايو عام ٢٠٠١ .

الجدول رقم (١٩)

موارد الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال مراحله الثلاث

| المرحلة             | قروض | منح وهبات | الإجمالي | % القروض |
|---------------------|------|-----------|----------|----------|
| الأولى (١٩٩٦-١٩٩١)  | ١٠٨٦ | ١٤٢٨      | ٢٥١٤     | ٤٣       |
| الثانية (١٩٩٧-٢٠٠٠) | ٩٢٣  | ١٧٠٠      | ٢٦٢٣     | ٣٥       |
| الثالثة (٢٠٠١-٢٠٠٥) | ٢٠٠٩ | ٣١٢٨      | ٥١٣٧     | ٣٩       |

المصدر السابق

جدول رقم (٢٠)

احتياجات سوق العمل من العمالة وفقاً للمحافظات المختلفة خلال السنوات (٢٠٠١-٢٠٠٥)

| الاحتياجات من العاملين |         | البـ          |
|------------------------|---------|---------------|
| النسبة %               | العدد   |               |
| ٣٥ر٤                   | ٥٥٠٢٠٢  | القاهرة       |
| ١٥ر٥                   | ٢٤١١٢٢  | الإسكندرية    |
| ٣ر١                    | ٤٨٣٦٩   | بور سعيد      |
| ٢ر٣                    | ٣٥٨٣٢   | السويس        |
| ١ر٩                    | ٣٠٢٤٠   | دمياط         |
| ٢ر٢                    | ٣٤٥٩٦   | الدقهلية      |
| ٦ر٨                    | ١٠٦٠٨٠  | الشرقية       |
| ٣ر٦                    | ٥٦٤٩٤   | القليوبية     |
| ١ر٠                    | ١٦١٩٤   | كفر الشيخ     |
| ١ر٧                    | ٢٦٠٦٨   | الغربية       |
| ١ر٩                    | ٢٩٨٨٢   | المنوفية      |
| ٠ر٨                    | ١٣١٧٦   | البحيرة       |
| ٣ر٥                    | ٥٤٣٠٥   | الإسماعيلية   |
| ١٤ر٥                   | ٢٢٥٢٩٢  | الجيزة        |
| ٠ر٥                    | ٧٢١٢    | بنى سويف      |
| ١ر٢                    | ١٧٢٨٢   | الفيوم        |
| ٠ر٥                    | ٦٦٩٦    | المنيا        |
| ٠ر٥                    | ٧٥٥٤    | أسيوط         |
| ٠ر٦                    | ٨٥٦٢    | سوهاج         |
| ٠ر٦                    | ٨٤٢٨    | قنا           |
| ٠ر٣                    | ٤٩١٠    | أسوان         |
| ٠ر١                    | ١٦٥٦    | مدينة الأقصر  |
| ١ر٠                    | ١٥٢١٢   | البحر الأحمر  |
| ٠ر١                    | ١٨١٦    | الوادي الجديد |
| ٠ر٢                    | ٤٠٨٨    | مطروح         |
| *                      | ٧٢٢     | شمال سيناء    |
| ٠ر٢                    | ٢١٩٨    | جنوب سيناء    |
| %١٠٠                   | ١٥٥٤١٨٨ | الإجمالي      |

\* أقل من ٠.١ %

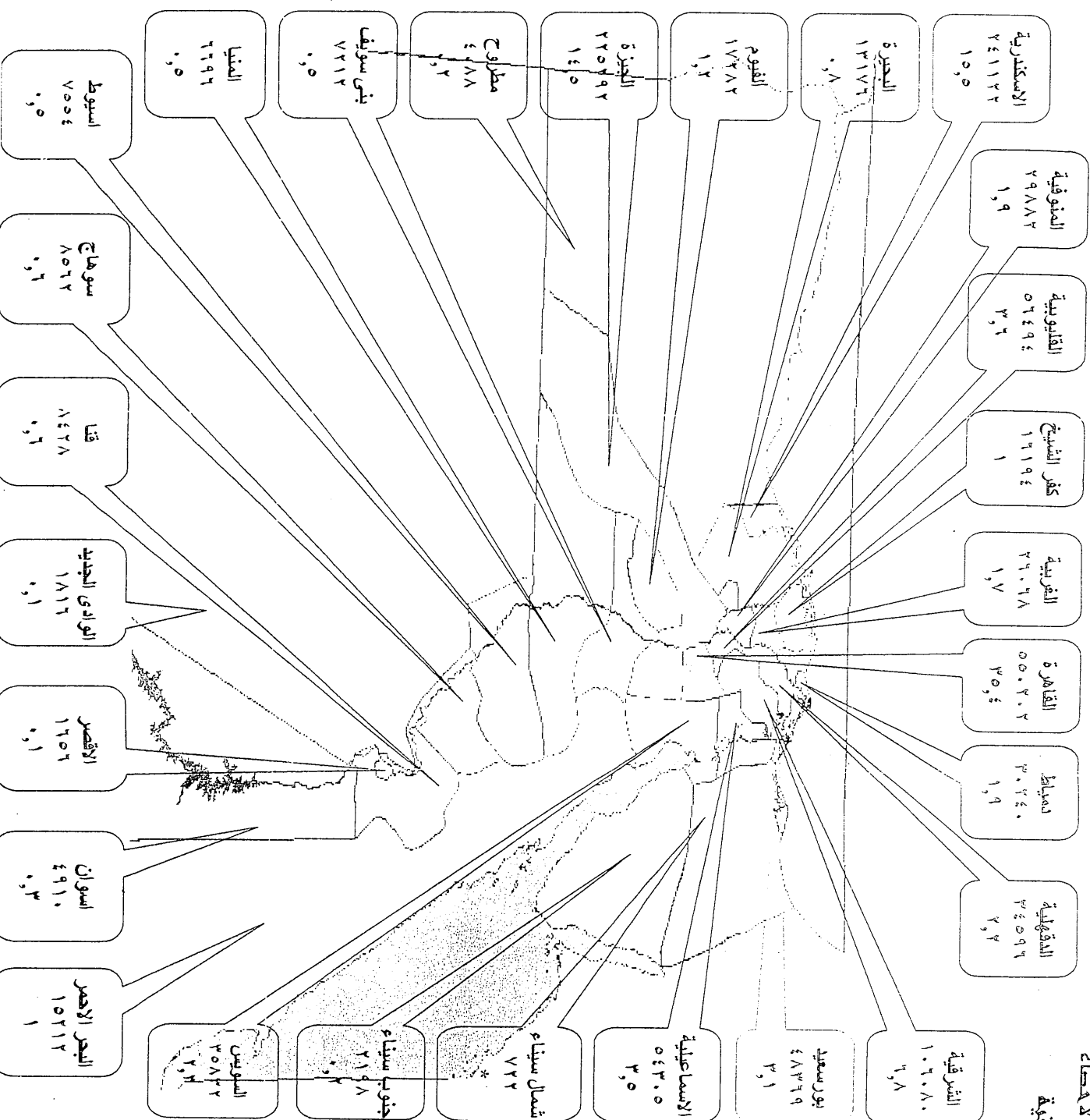
المصدر: من خلال دراسة قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية حول بحث جانب الطلب في سوق العمل لخمس سنوات (٢٠٠١-٢٠٠٥) إجمالي الجمهورية، سبتمبر عام ٢٠٠١.



## الجهاز المركزي للعبئة العامة والاصحاح مركز نظم المعلومات الجغرافية

احتياجات سوق العمل من العمالة  
وفقا للمحافظة المتعددة  
خلال السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٥

- اسم المحافظة
  - محد الاحتياجات من العاملين
  - النسبة المئوية
- \* اقل من ١,٠%



الجدول رقم (٢٤)

المؤهلات الدراسية الحاصل عليها عينة البحث

| م | المؤهل                 | العدد | م  | المؤهل                  | العدد |
|---|------------------------|-------|----|-------------------------|-------|
| ١ | بكالوريوس هندسة        | ٨     | ٦  | بكالوريوس خدمة اجتماعية | ١     |
| ٢ | بكالوريوس تجارة        | ٦     | ٧  | دبلوم إعداد فنيين       | ٢     |
| ٣ | بكالوريوس زراعة        | ٤     | ٨  | معهد تجاري              | ١     |
| ٤ | بكالوريوس علوم         | ١     | ٩  | دبلوم صنایع             | ٤     |
| ٥ | بكالوريوس فنون تطبيقية | ٢     | ١٠ | دبلوم تجارة             | ١     |

عمل الباحث

الجدول رقم (٢٥)

سنوات التخرج للمستفيدين

| م | سنوات التخرج | العدد | م  | سنوات التخرج | العدد |
|---|--------------|-------|----|--------------|-------|
| ١ | ١٩٦٨         | ١     | ١١ | ١٩٨٥         | ٤     |
| ٢ | ١٩٧٦         | ٥     | ١١ | ١٩٨٦         | ٤     |
| ٣ | ١٩٧٨         | ١     | ١٢ | ١٩٨٧         | ١     |
| ٤ | ١٩٧٩         | ٢     | ١٣ | ١٩٨٩         | ١     |
| ٥ | ١٩٨٠         | ١     | ١٤ | ١٩٩٤         | ١     |
| ٦ | ١٩٨١         | ١     | ١٥ | ١٩٩٦         | ١     |
| ٧ | ١٩٨٢         | ٢     | ١٦ | ١٩٩٨         | ١     |
| ٨ | ١٩٨٣         | ١     | ١٧ | ١٩٩٩         | ١     |
| ٩ | ١٩٨٤         | ٢     |    |              |       |

عمل الباحث

الجدول رقم (٢٦)

أنشطة المشروعات محل البحث

| م | نوع النشاط         | عدد | م  | نوع النشاط         | عدد |
|---|--------------------|-----|----|--------------------|-----|
| ١ | منتجات خشبية       | ٤   | ٨  | أجهزة طبية         | ١   |
| ٢ | خرائط وتشغيل معادن | ٥   | ٩  | صناعات ورقية       | ٢   |
| ٣ | منتجات بلاستيكية   | ٧   | ١٠ | صناعات جلدية       | ١   |
| ٤ | صناعات ملابس ونسيج | ٣   | ١١ | زخرفة زجاج         | ١   |
| ٥ | صناعات ألياف       | ٢   | ١٢ | تصنيع تند ألومينال | ١   |
| ٦ | تصنيع كاوتش        | ١   | ١٣ | أحذية خفيفة        | ١   |
| ٧ | أعلاف بيطرية       | ١   |    |                    |     |

عمل الباحث

الجدول رقم (٢٧)

الكيان القانوني للمشروعات محل العينة

| م | الشكل القانوني | العدد | م | الشكل القانوني    | العدد |
|---|----------------|-------|---|-------------------|-------|
| ١ | منشأة فردية    | ١٢    | ٣ | شركة توصية بسيطة  | ٥     |
| ٢ | شركة تضامن     | ٧     | ٤ | كيانات غير معلومة | ٦     |

عمل الباحث

الجدول رقم (٢٨)

تاريخ الحصول علي القروض من قبل مستفيدين الصندوق الاجتماعي للتنمية

| م | تاريخ الحصول علي القروض من الصندوق | العدد | م  | تاريخ الحصول علي القرض من الصندوق | العدد |
|---|------------------------------------|-------|----|-----------------------------------|-------|
| ١ | ١٩٩٢                               | ١     | ٦  | ١٩٩٨                              | ٣     |
| ٢ | ١٩٩٣                               | ٣     | ٧  | ١٩٩٩                              | ٤     |
| ٣ | ١٩٩٤                               | ٧     | ٨  | ٢٠٠٠                              | ٦     |
| ٤ | ١٩٩٥                               | ٢     | ٩  | ٢٠٠١                              | ٢     |
| ٥ | ١٩٩٦                               | ١     | ١٠ | غير محدد                          | ١     |

عمل الباحث

الجدول رقم (٢٩)

نوعية التكنولوجيا المستخدمة بالمشروعات محل العينة

| م | نوعية التكنولوجيا المستخدمة في المشروع | العدد | م | نوعية التكنولوجيا المستخدمة في المشروع | العدد |
|---|----------------------------------------|-------|---|----------------------------------------|-------|
| ١ | تكنولوجيا عالية                        | ٦     | ٣ | تكنولوجيا بسيطة                        | ١٢    |
| ٢ | تكنولوجيا متوسطة                       | ١٢    |   |                                        |       |

عمل الباحث

الجدول رقم (٣٠)

سبب اختيار المشروع محل الدراسة

| م | سبب الاختيار                            | العدد | م  | سبب الاختيار  | العدد |
|---|-----------------------------------------|-------|----|---------------|-------|
| ١ | رأس المال كاف                           | -     | ٦  | ( ٢ + ٤ )     | ٣     |
| ٢ | خطة عمل متماسكة ومفصلة                  | ٢     | ٧  | ( ٤ + ١ )     | ١     |
| ٣ | فرصة استثمار جيدة                       | ٥     | ٨  | ( ٤ + ٣ )     | ١     |
| ٤ | مستثمر مؤهل قادر علي إدارة مشروعه بنجاح | ٦     | ٩  | ( ٤ + ٣ + ٢ ) | ١     |
| ٥ | كل ما سبق                               | ١٠    | ١٠ | ( ٣ + ٢ )     | ١     |

عمل الباحث

الجدول رقم (٣١)

اكتساب الخبرة في مجال العمل (للعينة) محل الدراسة

| م | أسباب اكتساب الخبرة في العمل محل الدراسة | العدد |
|---|------------------------------------------|-------|
| ١ | العمل في مجال النشاط عدد من السنوات      | ٢٠    |
| ٢ | الدراسة والتدريب                         | ٤     |
| ٣ | توارث العمل من الأسرة                    | ٤     |
| ٤ | الاجتهاد والهواية                        | ٢     |

عمل الباحث

### الجدول رقم (٣٢)

ما حققه الصندوق الاجتماعي (والأهداف التي أنشئ من أجلها)

| م | آراء متعددة بشأن ما حققه الصندوق | ( نعم - لا )  | العدد |
|---|----------------------------------|---------------|-------|
| ١ | عدد من المستفيدين يؤكدون علي أنه | نعم           | ١٣    |
| ٢ | عدد من المستفيدين يؤكدون علي أنه | لا            | ١١    |
| ٣ | عدد من المستفيدين يؤكدون علي أنه | إلى حد ما     | ٥     |
| ٤ | عدد من المستفيدين يؤكدون علي أنه | في بادئ الأمر | ١     |

عمل الباحث

### الجدول رقم (٣٣)

الأنشطة التي تحقق فرص عمل للشباب أكثر

| م | الأنشطة التي توفر فرص عمل أكثر للشباب | العدد |
|---|---------------------------------------|-------|
| ١ | الأنشطة الصناعية                      | ١٩    |
| ٢ | الأنشطة الخدمية                       | ٥     |
| ٣ | الأنشطة التجارية                      | ٢     |
| ٤ | الأنشطة الخدمية والتجارية             | ١     |
| ٥ | الأنشطة الخدمية والصناعية             | ١     |
| ٦ | أي مشروعات توفرت فيها عناصر النجاح    | ٢     |

عمل الباحث

### الجدول رقم (٣٤)

عن فشل بعض المشروعات الصناعية الصغيرة التي قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويلها بعدما قام الصندوق بمراجعة دراسة الجدوى بها .

| آراء المتخصصين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         | آراء المسؤولين بالصندوق الاجتماعي للتنمية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>- يعتمد نجاح المشروع - كبيرا كان أو صغيرا - علي التركيبة الشخصية لمصاحب المشروع .</li> <li>- عدم إعداد أصحاب المشروعات الصغيرة ، الأعداد المناسب .</li> <li>- الكساد وعدم اكتشاف الشباب القادر للقيام بهذا الدور .</li> <li>- عدم المتابعة المستمرة للمشروعات والعمل علي حل مشكلاتها أولا بأول .</li> <li>- عدم الإلمام الكامل بقواعد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتسويقية .</li> <li>- ضعف القدرة التسويقية .</li> <li>- عدم وجود فكر ابتكاري يمكن أن يساهم بها الصندوق في المشروعات المتشابهة ومن ثم يحدث تنافس لا يستطيع الشباب بيع منتجاته لتنافسها .</li> <li>- عدم وجود تدريب كاف لجودة الانتاج .</li> <li>- سوء مستوى دراسات الجدوى ، وكذلك عدم كفاءة الذين قاموا بمراجعتها .</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>- هذه سمة عالمية للمشروعات الصغيرة ، وللعلم أن معدل فشل المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية يصل خلال السنوات الأولى من عمر المشروع من ٧٥ - ٨٠ % ، أما بالنسبة لمصر فتصل النسبة بين ٤٠ - ٥٠ % .</li> <li>- ضعف قدرات المستفيدين ، وربما تكون لعوامل خارجة عن إرادتهم مثل انكماش السوق والقوة الشرائية .</li> <li>- عدم منح المشروع التمويل اللازم والكافي في البداية مع اتصراف صاحب المشروع عن إدارة مشروعه بنفسه وتركه لغيره .</li> <li>- عدم الجدية التي لا يجب أن يتصف بها صاحب المشروع أو المستفيدون ، وعدم المثابرة ، وعدم القدرة علي المخاطرة ، وهذه العناصر إن وجدت في صاحب المشروع كان الفشل أكيد ، وعلي العكس من ذلك .</li> </ul> |

الجدول رقم (٣٥)

| وعن القصور الذي ظهر نتيجة فشل المشروعات الصناعية الصغيرة الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| آراء المسؤولين بالصندوق الاجتماعي للتنمية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | آراء المتخصصين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>- في البرنامج القومي لنشر المشروعات الصغيرة ، لأنه لم يستند علي بنيه أساسية قومية تمكنه من دعم المستفيد .</li> <li>- عدم الجدية من المستفيدين ، وعدم المتابعة والمخاطرة .</li> <li>- عدم تقديم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة ، كذلك ندرة الأفكار الجديدة ذات الجدوى العالية .</li> <li>- عدم وجود دراسات فنية وتسويقية عن الفرص والمجالات المتاحة للاستثمار في مصر والتي تعتمد علي الموارد والمناخ والخدمات والتعليم والفقر لكل محافظة من محافظات مصر .</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>- عدم وجود خطة شاملة تشترك فيها جميع الجهات المعنية .</li> <li>- نقص التدريب والمعلومات والاتصالات في الأسواق المحلية والخارجية .</li> <li>- عدم المتابعة المستمرة للمشروعات المقامة .</li> <li>- عدم القدرة علي التسويق وقلة المبيعات .</li> <li>- عدم وجود نظام دقيق لمتابعة سير المشروعات الصغيرة .</li> <li>- سوء الإدارة في الأجهزة المختلفة وسوء التعليم .</li> <li>- الاعتماد علي الإنتاج فقط دون الاهتمام بالتسويق .</li> <li>- عدم وجود ربط بين المشروعات الكبيرة والصغيرة .</li> <li>- عدم وجود جهات متخصصة للتجميع والتسويق .</li> <li>- عدم وجود القيادة الريادية .</li> </ul> |

الجدول رقم (٣٦)

| عن الحلول المقترحة لتفادي هذا القصور                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| آراء المسؤولين عن الصندوق الاجتماعي للتنمية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | آراء المسؤولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>- دعم البنية الأساسية ووضع النظم واللوائح التي تكفل استمرار المشروعات بدون معوقات .</li> <li>- استصدار تشريعات وقوانين ولوائح تساعد علي نجاح المشروعات الصغيرة ، مع عدم المغالاة في الضمانات وإنشاء بنك متخصص للمشروعات الصغيرة ، وتقديم المشورة الفنية والتسويقية من خلال مؤسسات متخصصة .</li> <li>- دعم المعونة الفنية للمستفيدين ، مع ربط المشروعات الصغيرة بالكبيرة ، وفتح مجالات وأفكار جديدة للمشروعات .</li> <li>- الأمر يحتاج إلى مزيد من المتابعة، ومزيد من تذليل المشكلات إن وجدت، وكذلك المزيد من المساعدة في تسويق الإنتاج .</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>- لا بد من تجويد المنتج وفتح مجالات للمعارض .</li> <li>- التأكيد علي ضرورة أن يكون صاحب المشروع من الذين لهم إمكانيات شخصية تؤهلهم لإدارة مشروعة .</li> <li>- تشجيع الشباب الذين يتقدمون بمشروعات وإنتاج واعد ، وخصوصا في مجال الصناعات المغذية .</li> <li>- إعداد برامج تدريبية علي النظم الإدارية للمشروعات في الأسواق لتشجيع الهيئات الحكومية للتعامل معهم .</li> <li>- إتاحة الفرص للجهود الصادقة ومنع تدخل المحسوبيات وخصوصا وإن ذلك له آثار سلبية علي المجتمع .</li> <li>- أن يتم التسويق بواسطة أجهزة قوية لها دراية بهذا المجال .</li> <li>- تحسين الإدارة الاقتصادية ، مع التركيز علي مشروع الحضانات الصناعية الصغيرة مع عمل مسح شامل علي مصر للتعرف علي القطاعات ذات الفرص الاستثمارية ، وتوصيه مشروعات الصندوق لها .</li> <li>- تدريب الشباب واختبار قيادات قادرة علي تحمل المسؤولية .</li> <li>- ليس هناك تقريب بين أفراد المجتمع والحكومة وبالتالي لا يمكن توفير أي تقدم إلا بعد توالد الثقة المتبادلة من خلال تقديم يد المعاونة من جانب الحكومة والمصارحة والمصدقة من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والكبيرة علي حد سواء .</li> </ul> |

الجدول رقم (٣٧)

| عن خبرة المستثمر الصغير في مجال الصناعات الصغيرة ، ومدى كفايته للنهوض بتلك المشروعات الصناعية الصغيرة .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| آراء المسؤولين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة في مصر .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | آراء المسؤولين في الصندوق الاجتماعي للتنمية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>- الخبرة العملية في مجال الاستثمار .</li> <li>- القدرة علي إدارة مشروعة فنياً وإدارياً ومالياً .</li> <li>- الإلمام بأساليب التعامل مع العملاء والموردين .</li> <li>- لا بد أن يكون لديه روح المغامرة والإقدام .</li> <li>- لا بد من توافر الجدية والخضوع لنظام متابعة مستمرة .</li> <li>- لا بد من تحريات أمنية بسيطة علي راغب الاقتراض ، وذلك حتى يتم التعرف علي نزاهة الأشخاص طلب الإقراض .</li> <li>- لا بد من توافر خبرة في مجال التسويق وهذا يحتاج إلى دورات متخصصة في هذا المجال .</li> <li>- الخبرة تختلف من فرد إلى آخر .</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>- إن الضمانات الوحيدة للمشروع الصغير ترجع إلى صاحب المشروع الصغير نفسه وتمثل في فهمه للمشروع ومكوناته ، وقدرته علي إدارته .</li> <li>- لا بد من صفات تكميلية لصاحب المشروع الصغير بخلاف الشروط الموضوعية للمستفيدين مثل الشخصية الجريئة المقدّمة ، القدرة علي الابتكار ، المثابرة ، المهارات ، القيادة .</li> </ul> |

الجدول رقم (٣٨)

| م | عن وجود اختبار للشباب راغب الحصول علي قرض من عدمه | العدد |
|---|---------------------------------------------------|-------|
| ١ | نعم                                               | ٩     |
| ٢ | لا                                                | ١١    |
| ٣ | أتمنى أن يكون ذلك موجوداً في مصر                  | ٧     |
| ٤ | لا شيء                                            | ٣     |

الجدول رقم (٣٩)

| م | وعن كفاية هذه الاختبارات للحكم علي المستفيدين لإدارة مشروعاتهم من عدمه | العدد |
|---|------------------------------------------------------------------------|-------|
| ١ | نعم                                                                    | ٩     |
| ٢ | لا                                                                     | ١٥    |
| ٣ | لا شيء                                                                 | ٤     |
| ٤ | نعم بمقدار ٥٠ %                                                        | ١     |
| ٥ | ليس بالضرورة أن تكون كافية نظراً لأنها تعتبر مؤشراً فقط وليس حاكماً    | ١     |

الجدول رقم ( ٤٠ )

| آراء المسنولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          | آراء المسنولين بالصندوق الاجتماعي للتنمية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>- راجع إلى صاحب المشروع نفسه من نقص الخبرة في كافة المجالات .</li> <li>- نقص الخبرة من جانب موظفي الصندوق الاجتماعي للتنمية .</li> <li>- عدم القدرة التسويقية مما يؤدي إلى تعذر الشباب عن سداد القرض في المواعيد .</li> <li>- عدم جدية من حصل على القرض وعدم متابعتهم المستمرة من قبل العاملين بالصندوق الاجتماعي للتنمية لتتذليل الصعاب التي تواجههم .</li> <li>- عدم ملائمة المناخ الاقتصادي العام لنجاح هذه المشروعات الصغيرة ، والسياسة الضريبية المتبعة .</li> <li>- اهتمام أصحاب المشروعات بالمظهر دون الجوهر في الظهور بمظهر أنه رجل اعمال .</li> <li>- ضعف القدرة التنافسية ، مع سوء الفهم للبعد الاجتماعي لبعض المستفيدين .</li> <li>- تعتقد نسبة كبيرة من الشباب بأن أموال الحكومة منحة لهم وأن فكرة العمل الجاد وتحمل المسؤولية والمخاطرة مازالت محدودة .</li> <li>- طوال الإجراءات وصعوبة التمويل .</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>- هي متعددة ومتنوعة ، فمنها ما يتعلق بصاحب المشروع ( سوء الاختيار ) ، وكذلك ما يتعلق بالمشروع نفسه ( سواء في دراسة الجدوى ، أو ما يخص المنتج ، سوء جودة المنتج أو ارتفاع سعره ، وكذلك ما يتعلق بالبنية الخارجية ) .</li> <li>- عدم ارتباط هذه المشروعات بالواقع من حيث ربط هذه المشروعات الصغيرة الصناعية بالمشروعات الصناعية الكبيرة من حيث إدراجها بالمنتج المغذي أو المكمل أو الوسيط ، ودخولها في منتج نهائي .</li> <li>- وفي النهاية يتوقف الأمر ، علي أسباب الفشل بالدرجة الأولى .</li> </ul> |

**الجدول رقم ( ٤١ )**

| العدد | ما يمكن أن تحققه الصناعات الصغيرة سنويا من فرص عمل طبقا لنتائج الدراسة                                                                               |
|-------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١     | ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنويا .                                                                                                                             |
| ٢     | ١٠٠ ألف فرصة عمل سنويا .                                                                                                                             |
| ٣     | ١٥٠ ألف فرصة عمل سنويا .                                                                                                                             |
| ٤     | ٥٠٠ ألف فرصة عمل سنويا .                                                                                                                             |
| ٥     | ٣٥ ألف فرصة عمل سنويا .                                                                                                                              |
| ٦     | من ٥٠ - ٦٠ ألف فرصة عمل سنويا .                                                                                                                      |
| ٧     | من ٣٠ - ٤٠ ألف فرصة عمل سنويا .                                                                                                                      |
| ٨     | يتوقف علي عدد المشروعات الجديدة × ٢ .                                                                                                                |
| ٩     | يتوقف علي عناصر كثيرة أهمها عدد الصناعات الصغيرة التي يمكن إنشاؤها سنويا .                                                                           |
| ١٠    | خلق فرص عمل حقيقية ، لا تتم بين ليلة وضحاها ، وإنما تحتاج إلى وقت كافى لكي تستوفي أوضاعها حتى يقال بحق أنها فرص عمل مستمرة وليست مجرد شعار للدعاية . |
| ١١    | لاشـــــــــــــــئ ..                                                                                                                               |

الجدول رقم ( ٤٢ )

| ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال الحد من مشكلة البطالة في مصر منذ إنشائه حتى الآن .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| آراء المسنولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | آراء المسنولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>- الصندوق أحد آليات الدولة لحل مشكلة البطالة ، وليس الحل الوحيد ولقد وفر تدريب لعدد ٤٥٥١١ ، عمل منهم في وظائف محققه (٢٠٧٠١) .</li> <li>- حقق جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق في ٢٠٠١/٩/٣٠ عدد ١٦١٣٠٩ مشروع في حين بلغ عدد المستفيدين ١٧٤٢٧٨ ، هذا ولقد بلغت فرص العمل المحققة ٥٨٣٤٧٣ فرصة عمل .</li> <li>- ولقد وفر الصندوق الاجتماعي للتنمية بشكل عام وعلى مستوى كافة البرامج عدد ٦٠٩٧٨٠ فرصة عمل دائمة ومؤقتة ، وذلك من خلال تمويل ١٦٦.٥٣٦ مشروع صغير بتمويل قدرة ٣.٢ مليار جنيه ، اعتبارا من ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠١/١٢/٣١</li> <li>- قام الصندوق بتعميق فكر العمل الحر ، نظرا لأن ذلك يعتبر بديلا عن العمل الحكومي .</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>- لم يحقق الصندوق الاجتماعي الهدف الذي أنشئ من أجله في حل مشكلة البطالة .</li> <li>- لا شئ سوى بعض التدريب وبعض المشروعات الصغيرة والتي لا تشكل قطاع اقتصادي .</li> <li>- لم يقدم شيئا نظرا لأن إمكانيته محدودة .</li> <li>- أن المشروعات التي يمولها الصندوق الاجتماعي لا تحتاج إلى عمالة كثيفة ، وبالتالي فإن إسهامه يمثل نسبة صغيرة .</li> <li>- ساهم الصندوق الاجتماعي في إنشاء حوالي ١٤٠ ألف منشأة صغيرة وبالتالي فإنه ساهم بـ ١٤٠ ألف فرص عمل على الأقل .</li> <li>- ساهم بشكل بسيط حيث أن المطلوب ٧٥٠ ألف فرصة عمل سنويا على الأقل في مصر ، في حين أن ما حققه الصندوق الاجتماعي ٦٠٠ ألف فرصة عمل خلال تسع سنوات .</li> <li>- الحل الذي قدمه الصندوق جزئي ، ولم يحل المشكلة وذلك راجع إلى أن الاستراتيجية التي يقوم بها غير محددة المعالم .</li> </ul> |

الجدول ( ٤٣ )

| م | هل حقق الصندوق الاجتماعي للتنمية الأهداف التي أنشئ من أجلها | العدد |
|---|-------------------------------------------------------------|-------|
| ١ | نعم حقق نسبيا                                               | ١٧    |
| ٢ | نعم                                                         | ٦     |
| ٣ | لا                                                          | ٥     |
| ٤ | لا شئ                                                       | ٢     |

الجدول رقم ( ٤٤ )

| دلائل ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| آراء المسنولين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة في مصر                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          | آراء مسنولي الصندوق الاجتماعي للتنمية                                                                                                                                                                                                                                               |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>- قدم نماذج لمشروعات ناجحه .</li> <li>- جذب الانتباه إلى العمل الحر .</li> <li>- ساهم ببرامج متعددة ساهمت في التنمية الاقتصادية .</li> <li>- من خلال تقارير الصندوق السنوية .</li> <li>- تعثر الغالبية من المشروعات .</li> <li>- زيادة حدة مشكلة البطالة .</li> <li>- كثرة الإفلاس والبروتستو وإغلاق الورش والمصانع .</li> <li>- تخطيط الصندوق الاجتماعي في قراراته بخصوص الإفراض .</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>- التوسع في تقديم الخدمات عن طريق الصندوق مازال السوق في حاجة إليها ، ولعدم وجود منافس حقيقي .</li> <li>- نسبة المشروعات الناجمة والتمويل من قبل الصندوق تصل إلى أكثر من ٨٠ % ، علما بأن هناك منتجات قد اقتحمت الأسواق الخارجية .</li> </ul> |

الجدول رقم (٤٥)

| المعوقات التي وقفت حائلاً دون تحقيق أهداف الصندوق الاجتماعي للتنمية المقررة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| آراء المسؤولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         | آراء المسؤولين عن الصندوق الاجتماعي للتنمية .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |
| <p>- عدم وجود تنسيق وتكامل بين الأجهزة والوزارات المختلفة ، وعدم وجود خريطة استثمارية للمشروعات الصغيرة والحرفية ، تعمل علي إحلال الواردات لمستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة بدلاً من استيرادها من الخارج ، حيث تمثل هذه السلع ٤٠% من الواردات المصرية ، كذلك عدم الاهتمام بالضمانات الموجهة إلى التصدير .</p> <p>- عدم قدرة الخريجين علي تسويق منتجاتهم داخلياً وخارجياً وارتفاع أسعار الفائدة ، وعدم قدرة الشباب علي السداد .</p> <p>- الطريقة التي يتم إقراض الشباب بها غير مدروسة .</p> <p>- ضعف الخبرات الفنية داخل الصندوق الاجتماعي .</p> <p>- نقص المعلومات الخاصة في مجالات الاستثمار في مصر .</p> <p>- غياب الدعم الفني والتسويقي .</p> <p>- عدم توافر نماذج ناجحة لفرص الاستثمار ، وعدم الاهتمام باكتشاف المواهب لدي الشباب .</p> <p>- الصندوق سعي ولكنه لم يوفق في بعض منها بسبب استراتيجية المتبعة .</p> <p>- البيروقراطية ، والطريقة التي يقرض بها الشباب غير مدروسة .</p> | <p>- القوانين واللوائح المنظمة لاستخراج المستندات الرسمية لتحديد هوية المشروع الصغير بالإضافة إلى عدم قدرة العاملين بالبنوك الوطنية علي التفرقة بين انتمان تجاري ، وانتمان تنموي اجتماعي ، مع المغالاة في الضمانات المطلوبة .</p> <p>- عدم وضوح رؤية الحكومة في تحديد المجالات التي يراد استخدامه من خلال الصندوق لتحقيق أهداف محدودة .</p> <p>- قلة الأفكار الابتكارية بالنسبة للمشروعات الصغيرة .</p> <p>- بدء الصندوق الاجتماعي للتنمية في إنشاء جمعية للتأمين التعاوني تابعة للصندوق بغرض تقديم ضمانات لأصحاب القروض تغطي ما يقرب من ٨٠% من القرض المطلوب .</p> |

الجدول رقم ( ٤٦ )

| اهتمامات الصندوق الاجتماعي للتنمية بفئة محددة وهي الفئة الراغبة في إقامة مشروعات صغيرة دون غيرها                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| آراء المسؤولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        | آراء المسؤولين في الصندوق الاجتماعي للتنمية .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
| <p>- يجب الاتجاه نحو إقامة مشروعات صغيرة يملكها الصندوق ويترك لراغب العمل التجمع في مجموعات عمل ، علي أن تتم إداره مثل هذه المشروعات تحت رعاية بعض المتخصصين .</p> <p>- يجب وضع برنامج قومي لهم يسمي " التدريب التوظيفي" .</p> <p>- يمكن للصندوق تشغيلهم في برامج أخرى مثل برنامج تنمية المجتمع ، والأشغال العامة .</p> <p>- عن طريق تجميع التخصصات لكل فئة وإبقائهم بمشروعات قائمة تتناسب مع سماتهم .</p> <p>- يتم تكوين شركات تضم هؤلاء مع آخرين لديهم تمويل وخبرة وسمات شخصية .</p> | <p>يوفر الصندوق قدر من التدريب للتأهيل ، ذلك يظهر أما التدريب لمهارات مطلوبة لوظائف محددة وأما التدريب لمهارات مطلوبة في سوق عمل محدد وهذا ما يقدمه الصندوق من خلال برنامج التنمية البشرية .</p> <p>- يمكنهم العمل لدي أصحاب المشروعات الصغيرة ويدخلوا ضمن عدد العمالة المباشرة أو غير المباشرة .</p> <p>- المفروض أن المشروعات الصغيرة توفر عمل لمن لا يملكون موهبة أو أن يكون صاحب مشروع .</p> |

الجدول رقم ( ٤٧ )

| عدم الاستفادة ببراءات الاختراع التي وافقت عليها أكاديمية البحث العلمي                                                                                                                                                                                                               | رأي المسنولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة .                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| آراء المسنولين بالصندوق الاجتماعي للتنمية .                                                                                                                                                                                                                                         |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| <p>- يوجد مشروع ممول لهذا الغرض ولم يتم تنفيذ شيء لأن معظم البراءات تحتاج إلى عمل آخر لتحويلها إلى مشروعات تجارية وبالتالي لا يوجد حظر من الصندوق حول هذا الموضوع .</p> <p>- كما أن ذلك يرجع إلى الروتين وعدم جدية أكاديمية البحث العلمي في تفعيل البرتوكول الموقع من الصندوق .</p> | <p>١- هذه البراءات كانت ومازالت أهم فرصة للصندوق، ومن الضروري أن يبدأ بها ، ويركز على المناسب منها لإقامة مشروعات صغيرة عليها .</p> <p>٢- علي صاحب الفكرة القيام بالخطوة الأولى في هذا المجال ، كما هو متبع في الدول المتقدمة .</p> <p>٣- الأمر في حاجة إلى الاستفادة من براءات الاختراع وخصوصا التي تثبت جدوتها الفنية والاقتصادية ، وهنا فإن الأمر في حاجة إلى الاتصال بالشركات مباشرة ، ولا بد إلا يقتصر علي الصندوق وحده في هذا المجال .</p> <p>٤- ليس هذا من أدوار الصندوق الاجتماعي للتنمية نظرا لأن تبني براءات الاختراع يعني توظيفها تجاريا ، وما أحسب أن يكون الصندوق الاجتماعي مختصا بمباشرة نشاط تجاري من هذا القبيل .</p> <p>٥- نظرا لقلّة الموارد المالية والإمكانات وعدم وجود الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة التي تتوالى هذه المسئولية .</p> <p>٦- يصعب علي الشباب تطبيق براءات الاختراع بحجم الإنتاج .</p> |

جدول رقم (٤٨)  
المخرجات النهائية للمحافظات  
( عدد المنشآت - عدد العاملين - القيمة المضافة الصافية )

| المحافظة             |        | المنشأة |        | العاملين |         | القيمة المضافة الصافية |   |
|----------------------|--------|---------|--------|----------|---------|------------------------|---|
|                      |        | عدد     | %      | عدد      | %       | القيمة بالآلف جنية     | % |
| المحافظات الحضرية    |        |         |        |          |         |                        |   |
| القاهرة              | ٦٦٢٩٧  | ١٩ر٢    | ١٧٦٣٤٧ | ٢١ر٧     | ١٣٧١٩١٠ | ٢٨ر٦                   |   |
| الإسكندرية           | ٢٤٦٤٧  | ٧ر٢     | ٥٨٩٦٩  | ٧ر٣      | ٣٧٨٢٧٦  | ٧ر٩                    |   |
| بور سعيد             | ٢٢٠٩   | ٠ر٦     | ٥١٩٥   | ٠ر٧      | ٣٢٥٦٣   | ٠ر٧                    |   |
| السويس               | ٢٦٩١   | ٠ر٨     | ٥١٧٨   | ٠ر٦      | ٢٤٠٩٩   | ٠ر٥                    |   |
| محافظات الوجه البحري |        |         |        |          |         |                        |   |
| دمياط                | ٢٨٢٤٠  | ٨ر٢     | ٦٧٨٨١  | ٨ر٤      | ٤٠٧٦٤١  | ٨ر٥                    |   |
| الدقهلية             | ٢٩٣٤٤  | ٨ر٥     | ٦٢٥٣٩  | ٧ر٧      | ٣١٨٩٦٠  | ٦ر٧                    |   |
| الشرقية              | ٢٢١٤٠  | ٦ر٤     | ٤٥٦٦٤  | ٥ر٦      | ٢١٢٧٥١  | ٤ر٤                    |   |
| القليوبية            | ٢٠٠٨٦  | ٥ر٨     | ٥١٦٨٨  | ٦ر٤      | ٣١٣٦٦٣  | ٦ر٥                    |   |
| كفر الشيخ            | ١٠٧٤٠  | ٣ر١     | ٢٥٣٥٥  | ٣ر١      | ١٣٤٣٦١  | ٢ر٨                    |   |
| الغربية              | ٢١٢٧٢  | ٦ر٢     | ٥١٣٢٠  | ٦ر٣      | ٢٤٥٢٨٠  | ٥ر١                    |   |
| المنوفية             | ١٢١٧٧  | ٣ر٥     | ٢٧١٠٤  | ٣ر٣      | ١٣٠٣٩٦  | ٢ر٧                    |   |
| البحيرة              | ١٧٢٧٩  | ٥ر٠     | ٣٨٣٩٧  | ٤ر٧      | ١٨٤٣٩٩  | ٣ر٨                    |   |
| الإسماعيلية          | ٣٧٣٥   | ١ر١     | ٧٦٢٨   | ٠ر٩      | ٤٥٧٤٩   | ١ر٠                    |   |
| محافظات الوجه القبلي |        |         |        |          |         |                        |   |
| الجيزة               | ٢٨٩٥٥  | ٨ر٤     | ٦٩٩٤٤  | ٨ر٦      | ٤٨٥٢٤٥  | ١٠ر١                   |   |
| بني سويف             | ٦٢٧٥   | ١ر٨     | ١٢٠٧٧  | ١ر٥      | ٥٦٨٤٣   | ١ر٢                    |   |
| الفيوم               | ٧٤٢١   | ٢ر٢     | ١٧٤٥٤  | ٢ر٢      | ٦١٠٥٦   | ١ر٣                    |   |
| المنيا               | ١١٦٢٥  | ٣ر٤     | ٢٥٥٥٥  | ٣ر١      | ١١١٢٦١  | ٢ر٣                    |   |
| أسيوط                | ٧٢٨٢   | ٢ر١     | ١٥١٨٤  | ١ر٩      | ٤٥٦٣٠   | ١ر٠                    |   |
| سوهاج                | ٧٧٨٠   | ٢ر٣     | ١٦٩١٦  | ٢ر١      | ٦٧٤٦٢   | ١ر٤                    |   |
| قنا                  | ٦٥٣٥   | ١ر٩     | ١٣٦٦٧  | ١ر٧      | ٥٤٤٣٨   | ١ر١                    |   |
| أسوان                | ٣١٠٢   | ٠ر٩     | ٦٥٦٩   | ٨ر       | ٥٣٩٩٩   | ١ر١                    |   |
| مدينة الأقصر         | ١٤٨٤   | ٠ر٤     | ٣٢٦٣   | ٤ر       | ١٨٤٠٠   | ٠ر٤                    |   |
| محافظات الحدود       |        |         |        |          |         |                        |   |
| البحر الأحمر         | ٦٢٦    | ٠ر٢     | ١٥٨٧   | ٠ر٢      | ٨٤٥٦    | ٠ر٢                    |   |
| الوادي الجديد        | ٥٣١    | ٠ر٢     | ١١٤٥   | ٠ر١      | ٦٢٣٩    | ٠ر١                    |   |
| مطروح                | ٩٥٨    | ٠ر٣     | ٢١٨٦   | ٠ر٣      | ١٥٥٦٢   | ٠ر٣                    |   |
| شمال سيناء           | ٩٦٢    | ٠ر٣     | ٢٣٥٩   | ٠ر٣      | ١١٢٤٧   | ٠ر٢                    |   |
| جنوب سيناء           | ١٦٣    | *       | ٤٨٦    | ٠ر١      | ٢٨٦٦    | ٠ر١                    |   |
| الإجمالي             | ٣٤٤٥٥٦ | %١٠٠    | ٨١١٦٥٧ | %١٠٠     | ٤٧٩٨٧٥٢ | %١٠٠                   |   |

\*النسبة أقل من ٠.١%

المصدر عمل الباحث من خلال بحث قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع لرئاسة الوزراء حول بحث الصناعات الحرفية والصغيرة (٩ مشغلين فأقل - قطاع خاص ) النتائج النهائية لإجمالي جمهورية مصر العربية ١٩٩٦ .

الجدول رقم (٤٩)  
حول التقدير تكلفة فرصة العمل في قطاعات الصناعة

| القطاع                                                   | قيمة الأصول الثابتة في نهاية عام ٩٥/٩٤ بالآلاف جنيهه | عدد المشتغلين | تقدير تكلفة فرصة العمل بالآلاف جنيهه |
|----------------------------------------------------------|------------------------------------------------------|---------------|--------------------------------------|
| قطاع خاص استثماري                                        | ٥١٢٩٥٥١                                              | ٧٧٧٩٤         | ٦٥٠٩                                 |
| قطاع خاص منظم                                            | ٧٧٨٣١٨٣                                              | ١١٠٢٤٥        | ٧٠٠٦                                 |
| قطاع خاص غير منظم (١٠ مشتغل فأكثر)                       | ٣٣١١٣٨٦                                              | ٢١٤٠٧١        | ١٥٠٥                                 |
| قطاع عام                                                 | ٢٣١٠٠٣٢٨                                             | ٧٤٧٥٤٠        | ٣٠٠٩                                 |
| قطاع خاص @<br>الصناعات الحرفية والصغيرة (٩ مشتغلين فأقل) | ٣٢٨٠٥٨٩                                              | ٨١١٦٥٧        | ٤٠٠                                  |

@ في ١٩٩٦/١٢/٣١  
المصدر : عمل الباحث من خلال نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بشأن تقدير تكاليف فرصة العمل .

الجدول رقم (٥٠)  
تقدير تكلفة فرصة العمل  
علي مستوى الأنشطة الاقتصادية الهامة

| م  | الأنشطة الاقتصادية الهامة                                                             | القيمة بالآلاف جنيهه |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------|----------------------|
| ١  | صناعة طحن الحبوب وصناعة النشا ومنتجات وأغلاف حيوانية محضرة .                          | ٩٠٦                  |
| ٢  | صناعة منتجات غذائية أخرى .                                                            | ٥٠٠                  |
| ٣  | صناعة وتفصيل الملابس الجاهزة ( عدا الملابس المصنوعة من الفراء ) .                     | ٢٠٩                  |
| ٤  | صناعة الأحذية .                                                                       | ١٠٨                  |
| ٥  | صناعة المنتجات الخشبية والفلينية والقش ومواد الضفر .                                  | ٣٠١                  |
| ٦  | صناعة المنتجات الإنشائية والصهاريج والخزانات ومولدات بخار الماء .                     | ٣٠٤                  |
| ٧  | صناعة منتجات المعادن المشكلة الأخرى وأنشطة الخدمات المقدمة إلى صانعي منتجات المعادن . | ٥٠٨                  |
| ٨  | صناعة الأثاث .                                                                        | ٢٠٨                  |
| ٩  | صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات .                                                  | ٢٠٢                  |
| ١٠ | إصلاح السلع الشخصية والمنزلية .                                                       | ٢٠٠                  |

المصدر السابق

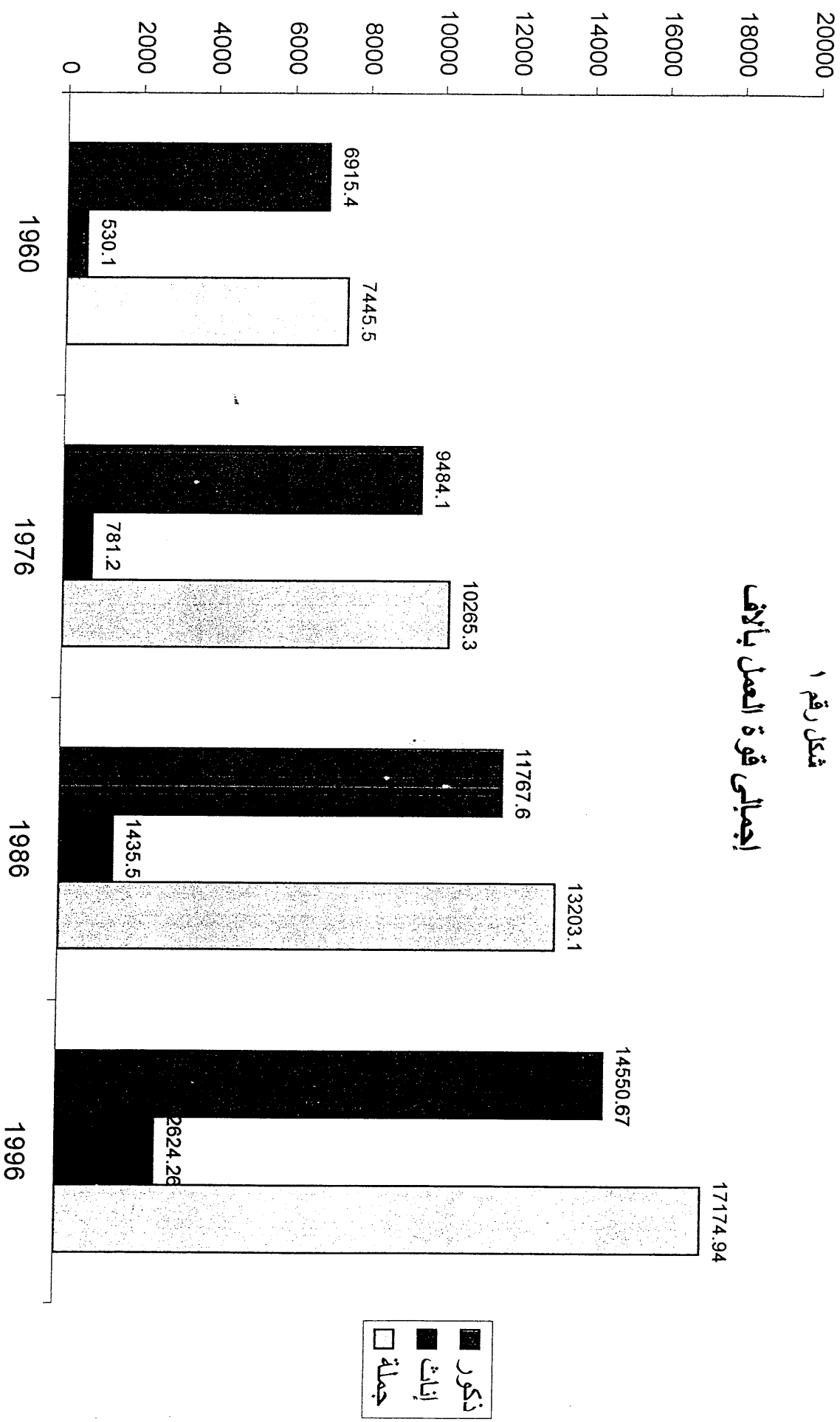
**الجدول رقم (٥١)**  
**تقدير تكلفة فرصة العمل**  
**على مستوى محافظات الجمهورية**

| م  | المحافظة    | القيمة<br>بالآلاف جنيه | م  | المحافظة      | القيمة<br>بالآلاف جنيه |
|----|-------------|------------------------|----|---------------|------------------------|
| ١  | القاهرة     | ٣ر٦                    | ١٤ | الجيزة        | ٣ر٦                    |
| ٢  | الإسكندرية  | ٣ر٢                    | ١٥ | بني سويف      | ٢ر٥                    |
| ٣  | بور سعيد    | ٧ر٠                    | ١٦ | الفيوم        | ٢ر٩                    |
| ٤  | السويس      | ٢ر٥                    | ١٧ | المنيا        | ٣ر٩                    |
| ٥  | دمياط       | ٣ر٥                    | ١٨ | أسيوط         | ٣ر٥                    |
| ٦  | الدقهلية    | ٥ر٤                    | ١٩ | سوهاج         | ٣ر٥                    |
| ٧  | الشرقية     | ٤ر٤                    | ٢٠ | قنا           | ٤ر٣                    |
| ٨  | القليوبية   | ٤ر١                    | ٢١ | أسوان         | ٤ر٦                    |
| ٩  | كفر الشيخ   | ٤ر٨                    | ٢٢ | البحر الأحمر  | ٨ر٥                    |
| ١٠ | الغربية     | ٤ر٧                    | ٢٣ | الوادي الجديد | ٤ر٣                    |
| ١١ | المنوفية    | ٦ر٦                    | ٢٤ | مطروح         | ٢ر٩                    |
| ١٢ | البحيرة     | ٤ر١                    | ٢٥ | شمال سيناء    | ٥ر٩                    |
| ١٣ | الإسماعيلية | ٣ر٤                    | ٢٦ | جنوب سيناء    | ٤ر٤                    |
|    |             |                        | ٢٧ | مدينة الأقصر  | ٦ر٦                    |

المصدر: عمل الباحث من خلال الدراسة التي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول  
الصناعات الحرفية والصغيرة (٩ مشغلين فأقل - قطاع خاص) ١٩٩٦ .

# الأشكال

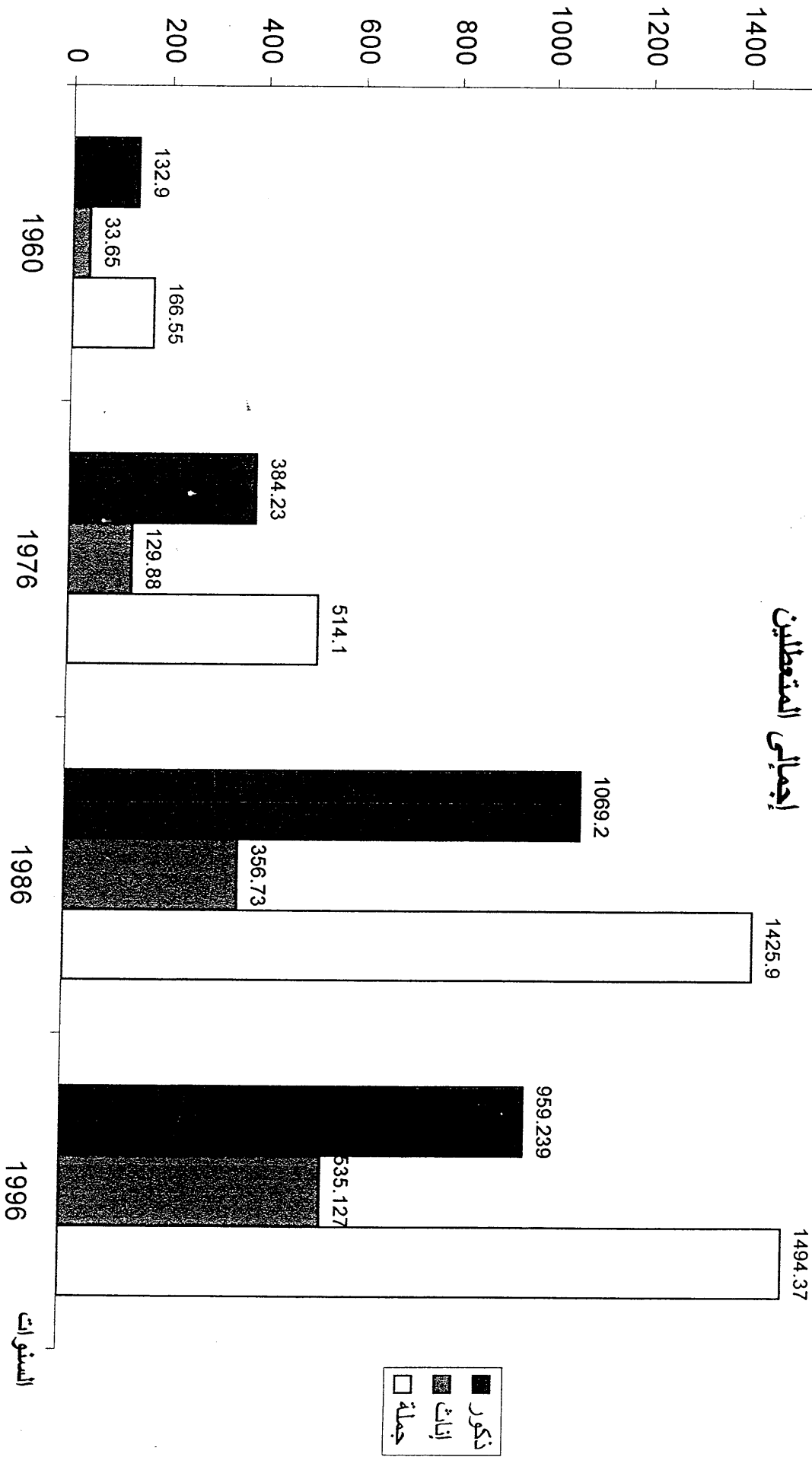
شكل رقم ١  
إجمالي قوة العمل بالآلاف

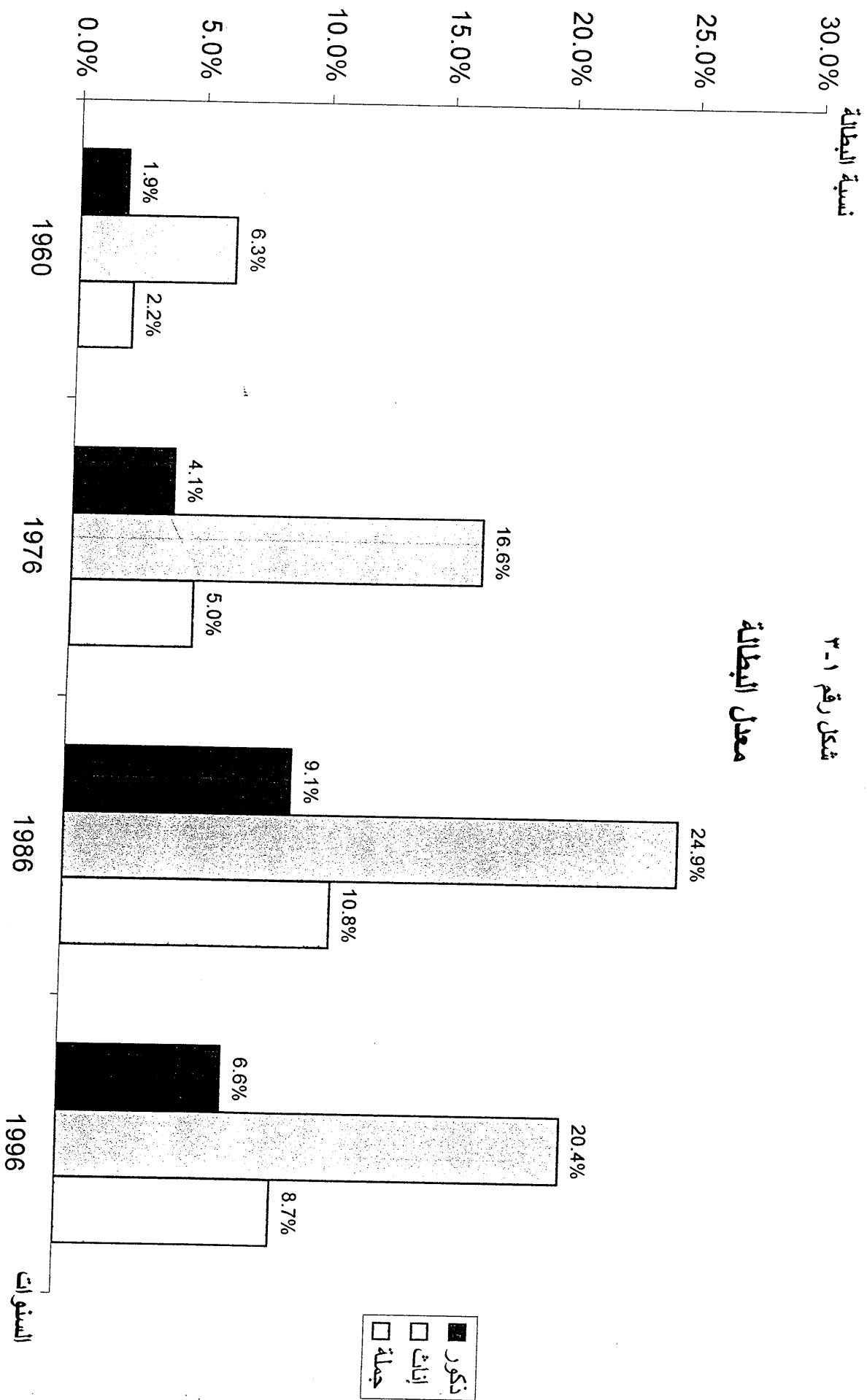


العدد

شكل رقم ٢-١

إجمالي المتعطلين



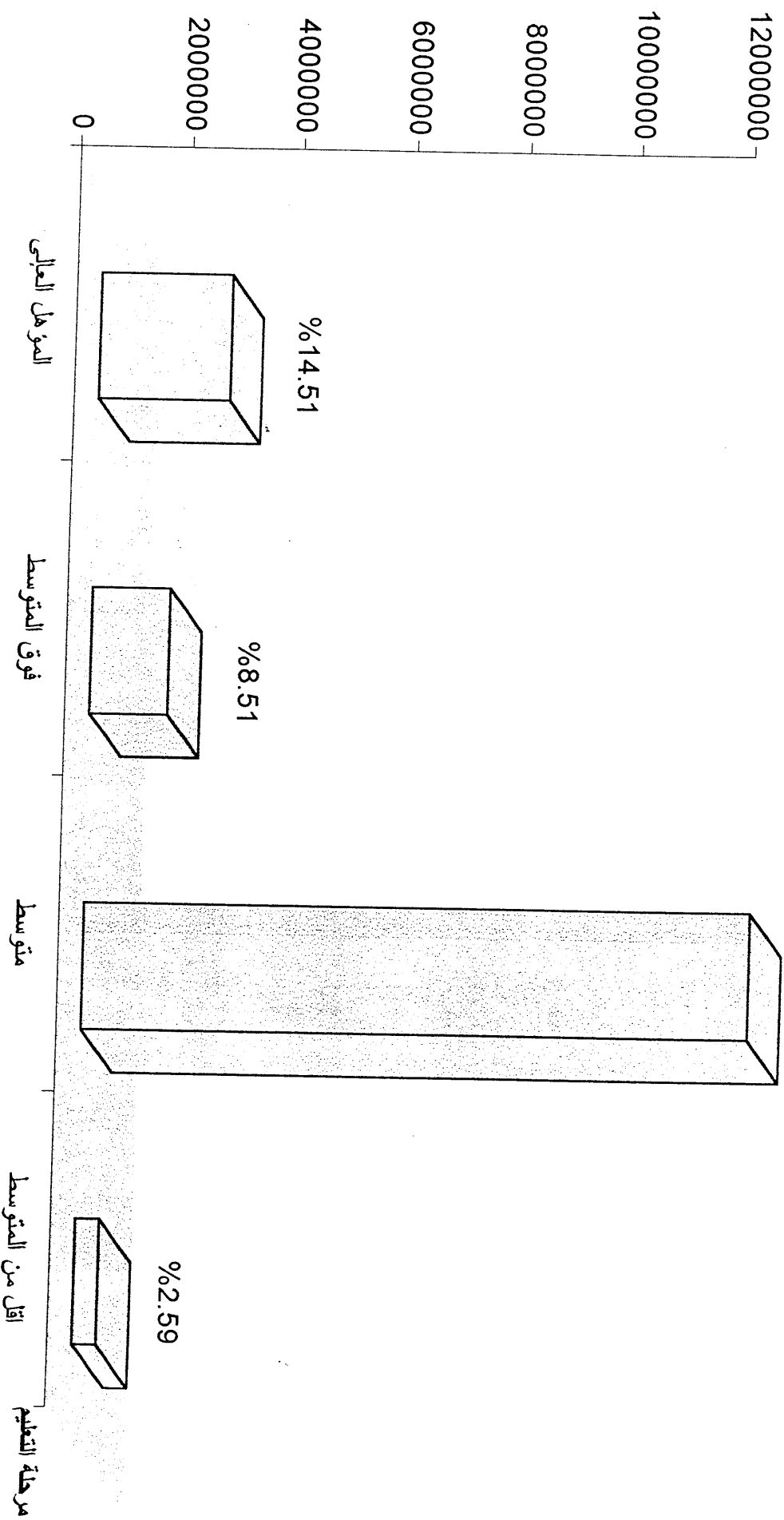


العدد

شكل رقم ٢

بطالة المتعلمين

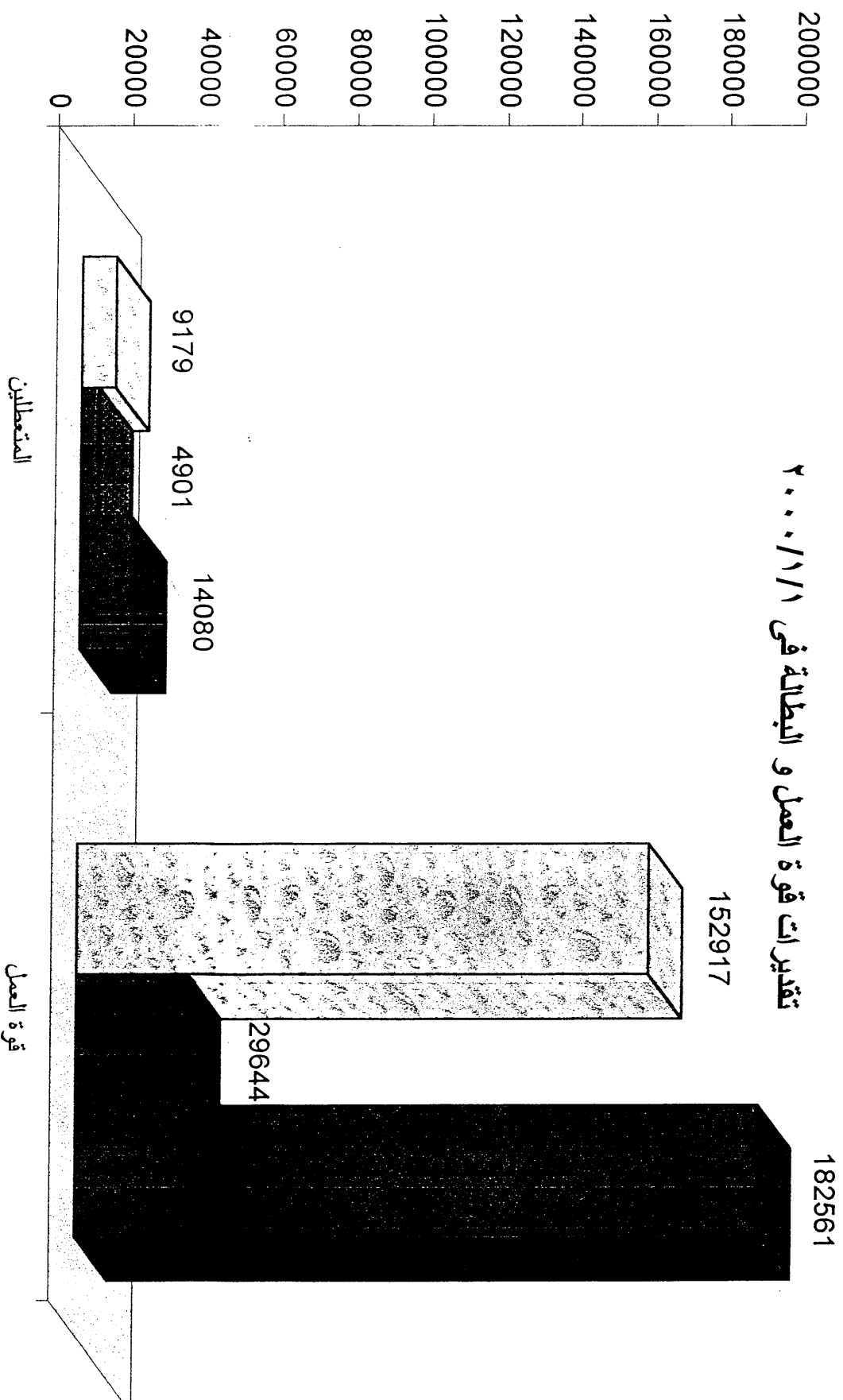
%73.18



العدد

شكل رقم ٣

تقديرات قوة العمل و البطالة في ٢٠٠٠/١١/١

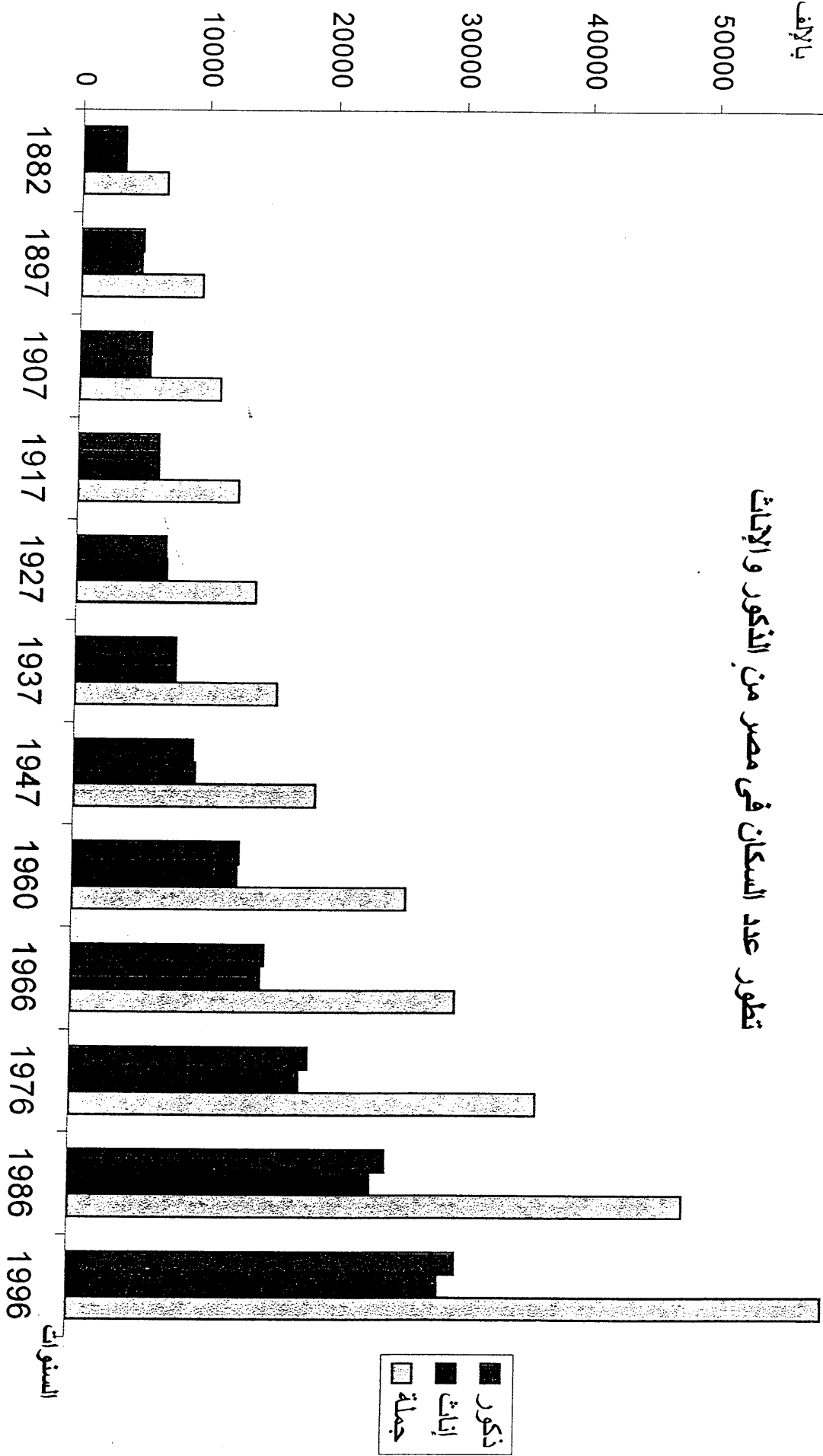


ذكور  
إناث  
جملة

عدد السكان  
60000  
بالآلاف

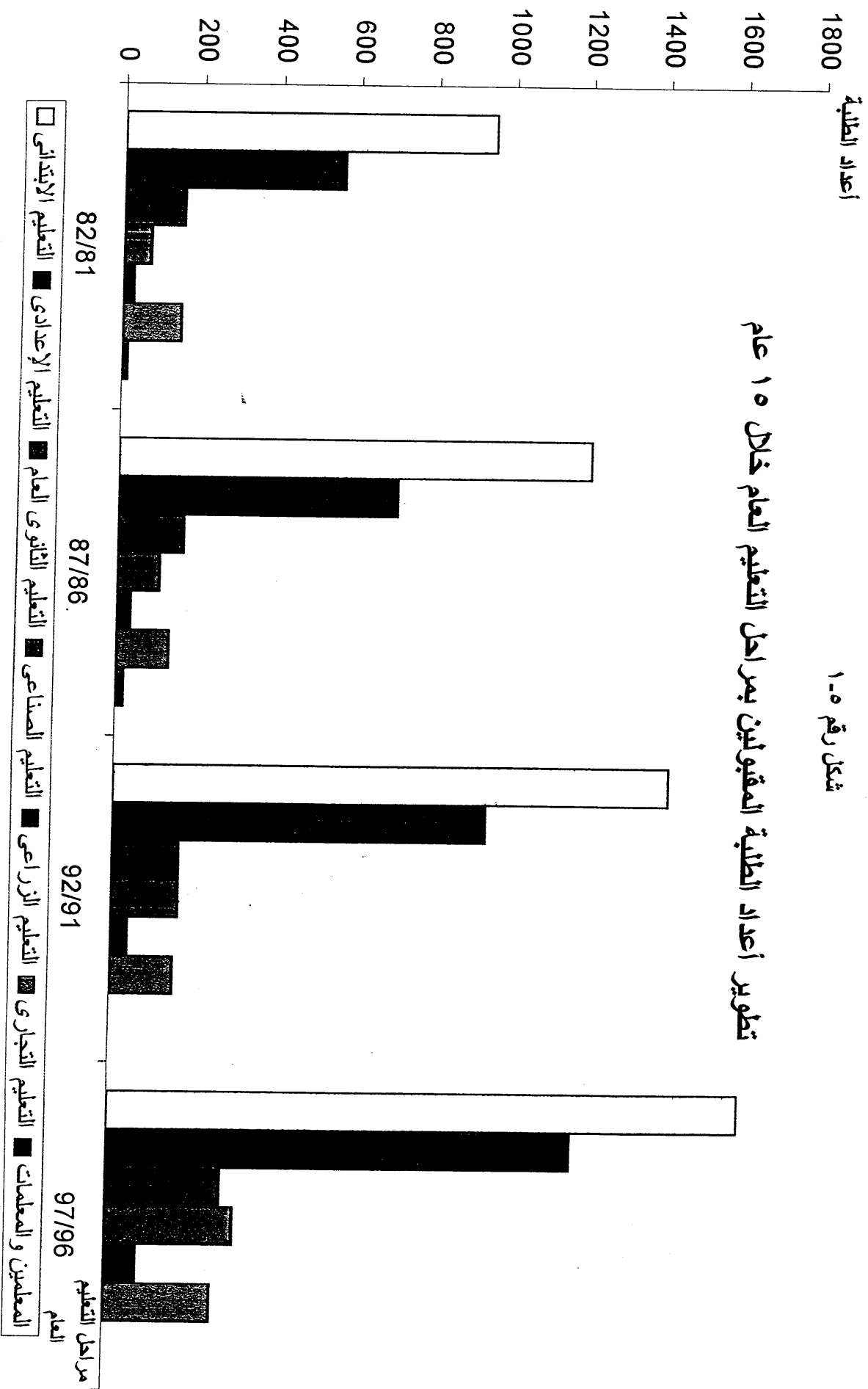
شكل رقم ٤

تطور عدد السكان في مصر من الذكور والإناث



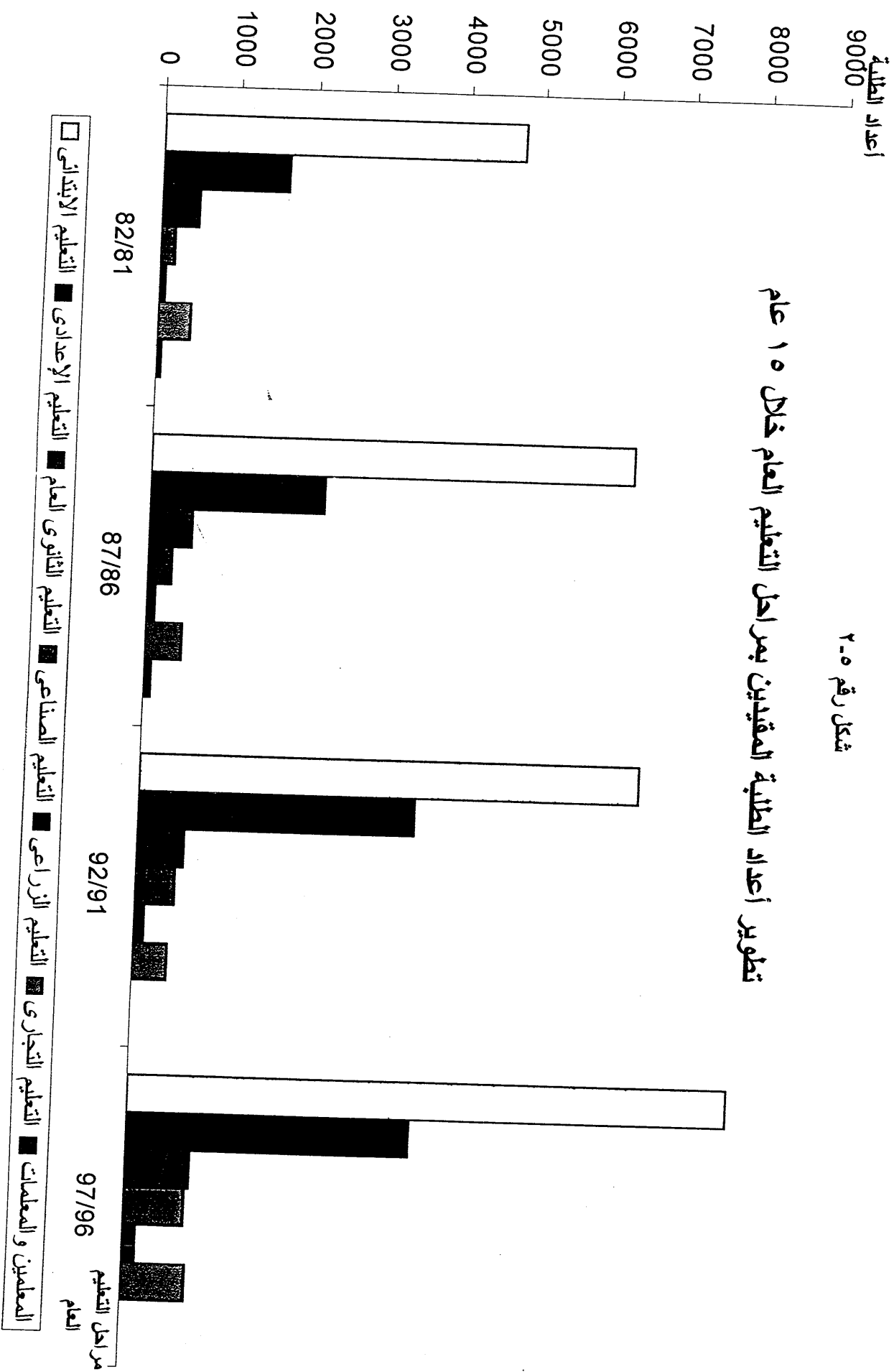
شكل رقم ١-٥

## تطوير أعداد الطلبة المقبولين بمراحل التعليم العام خلال ١٥ عام



شكل رقم ٢-٥

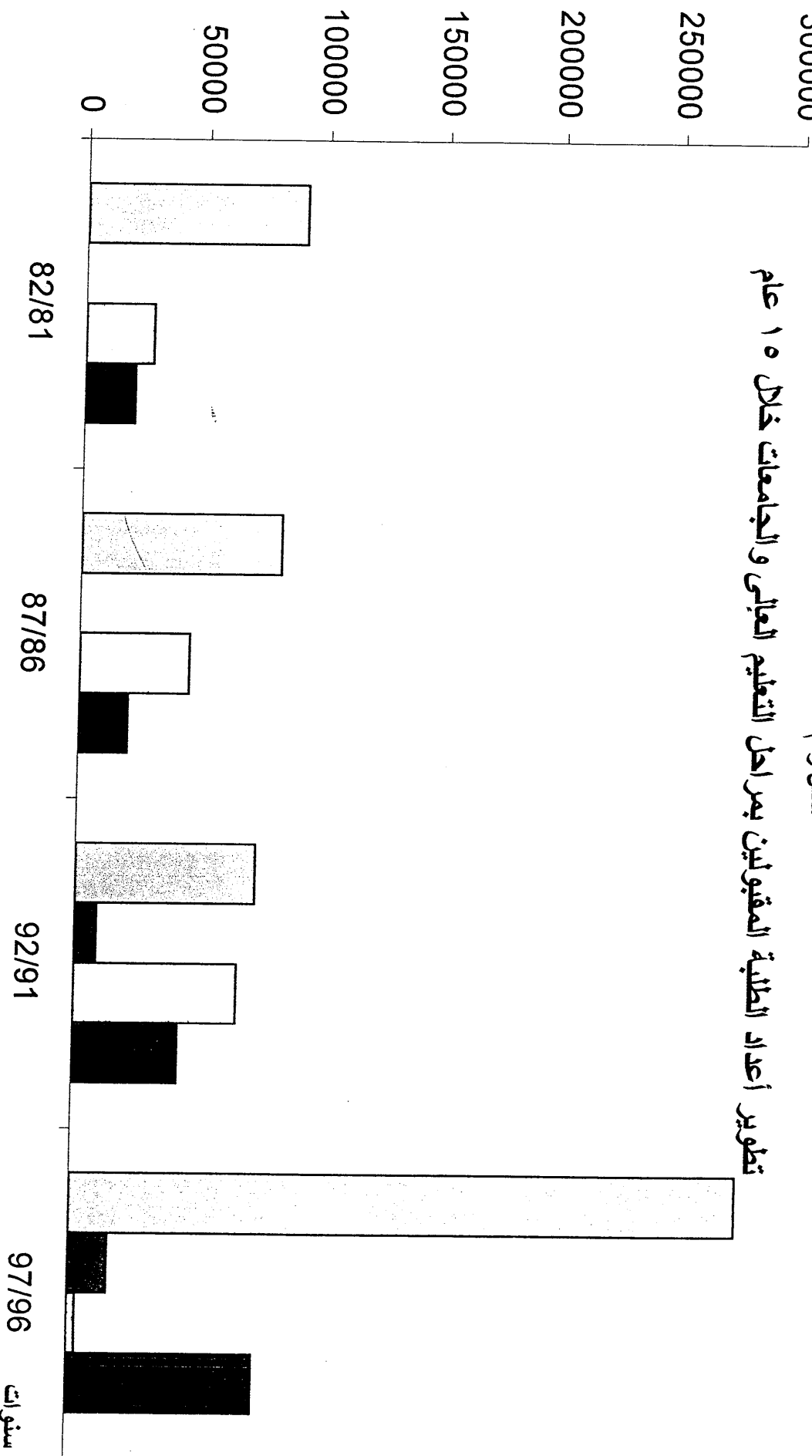
## تطوير أعداد الطلبة المقيدين بمراحل التعليم العام خلال ١٥ عام



أعداد الطلبة  
300000

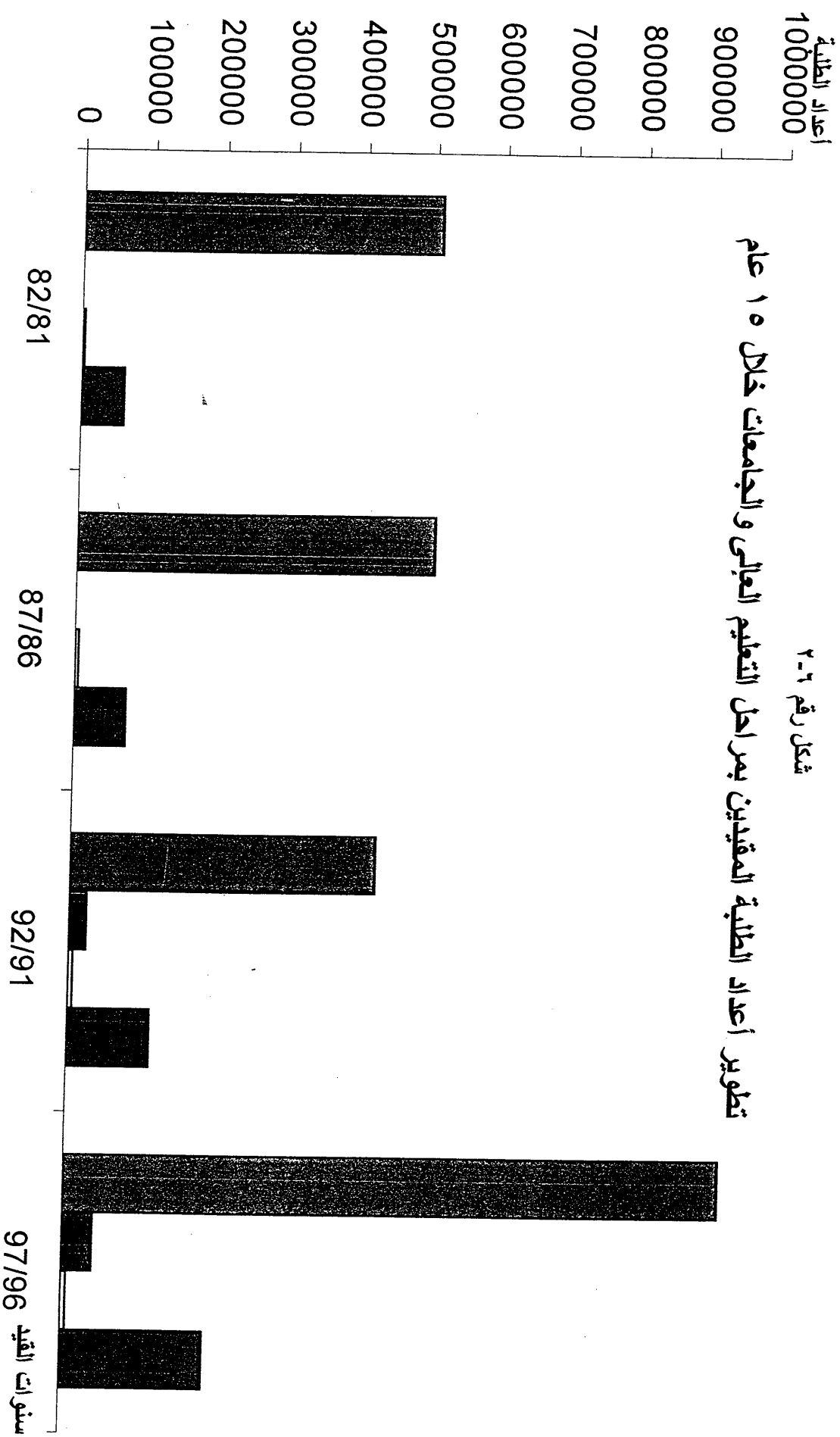
شكل رقم ١-٦

تطوير أعداد الطلبة المقبولين بمراحل التعليم العالي والجامعات خلال ١٥ عام



شكل رقم ٢-٦

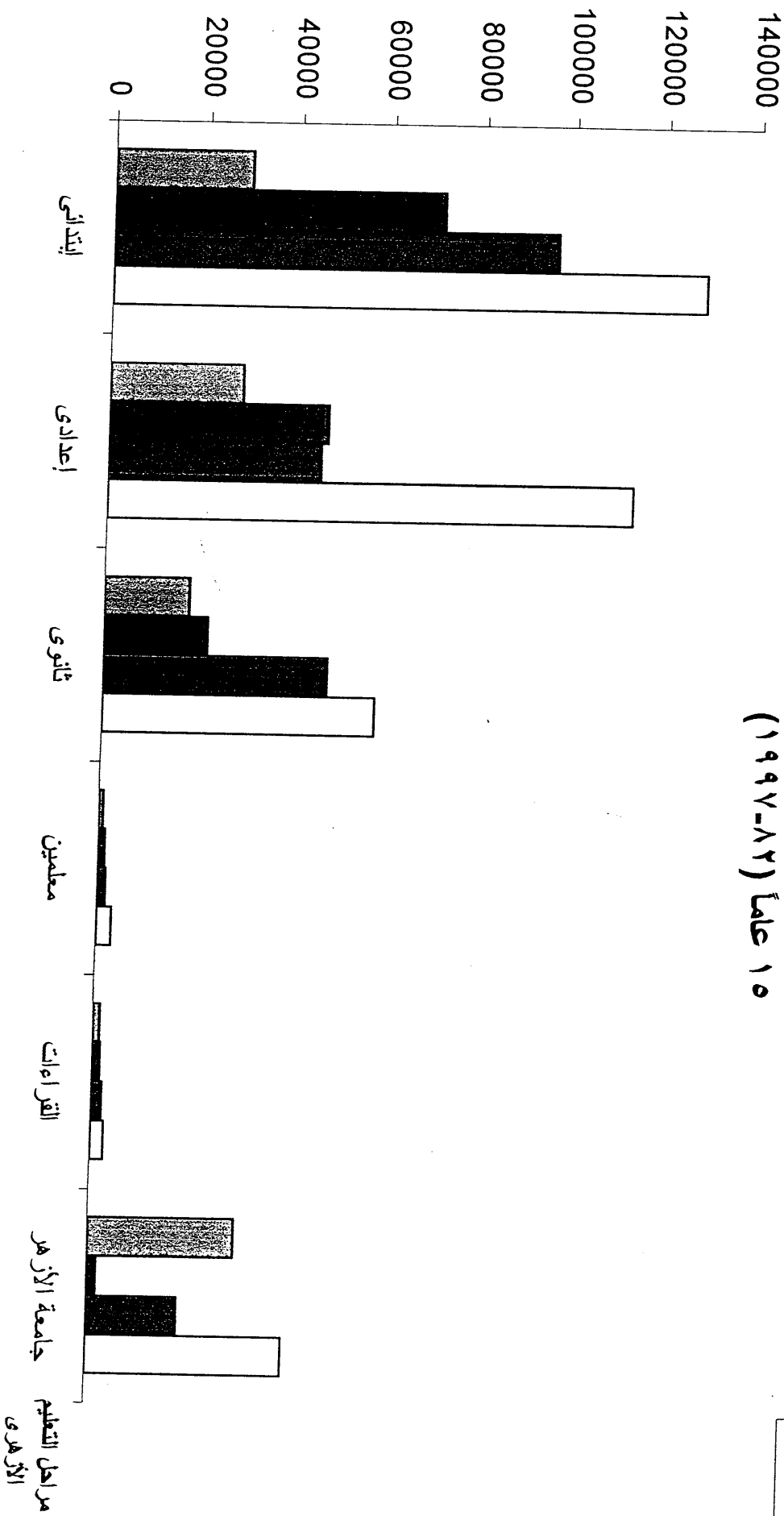
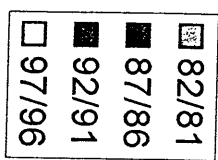
تطوير أعداد الطلبة المقيدين بمراحل التعليم العالي والجامعات خلال ١٥ عام



أعداد المقبولين

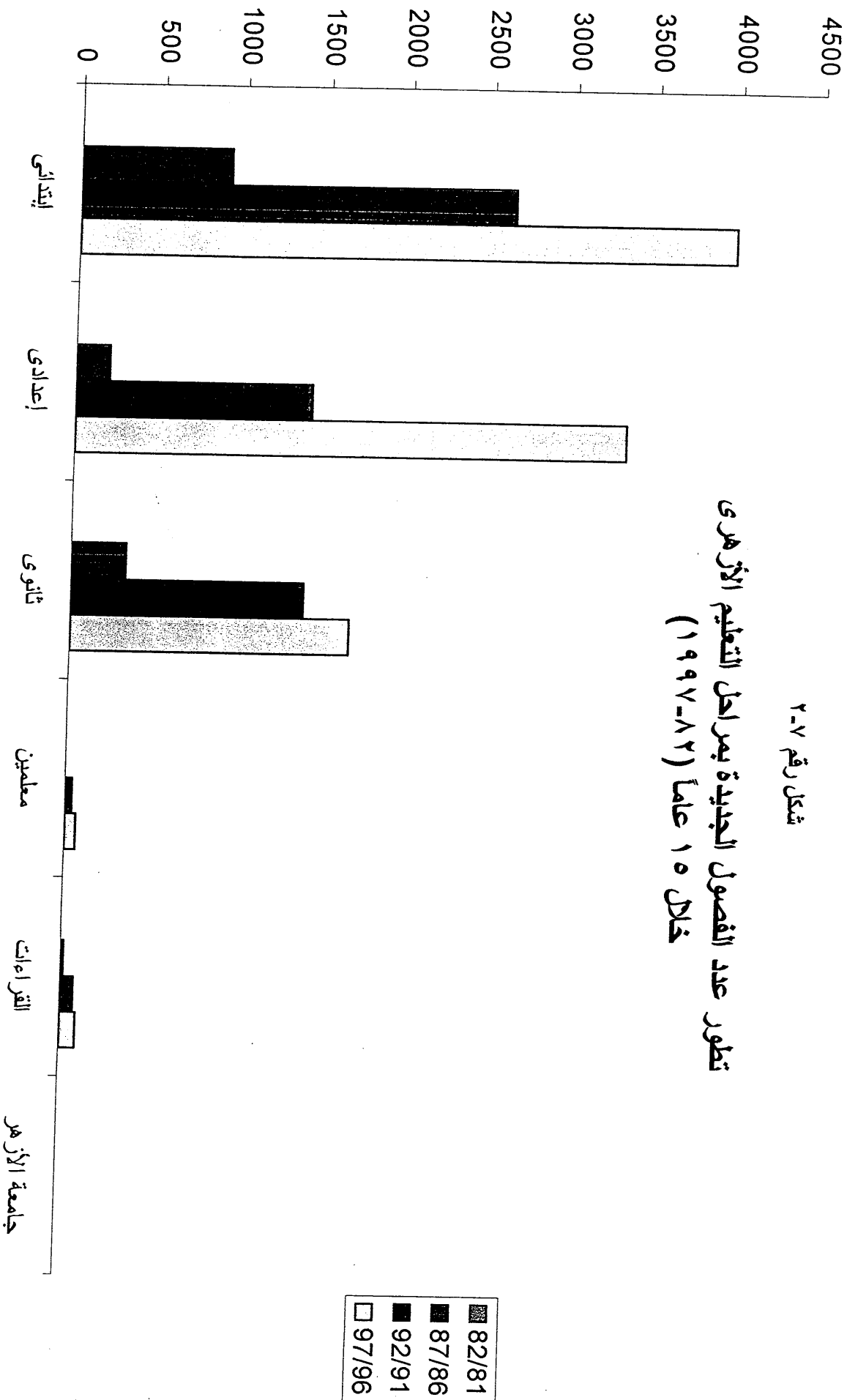
شكل رقم ٧-١

تطور أعداد المقبولين بمراحل التعليم الأزهرى خلال  
١٥ عاماً (٨٢-١٩٩٧)



شكل رقم ٢-٧

تطور عدد الفصول الجديدة بمراحل التعليم الأزهرى  
خلال ١٥ عاماً (٨٢-١٩٩٧)



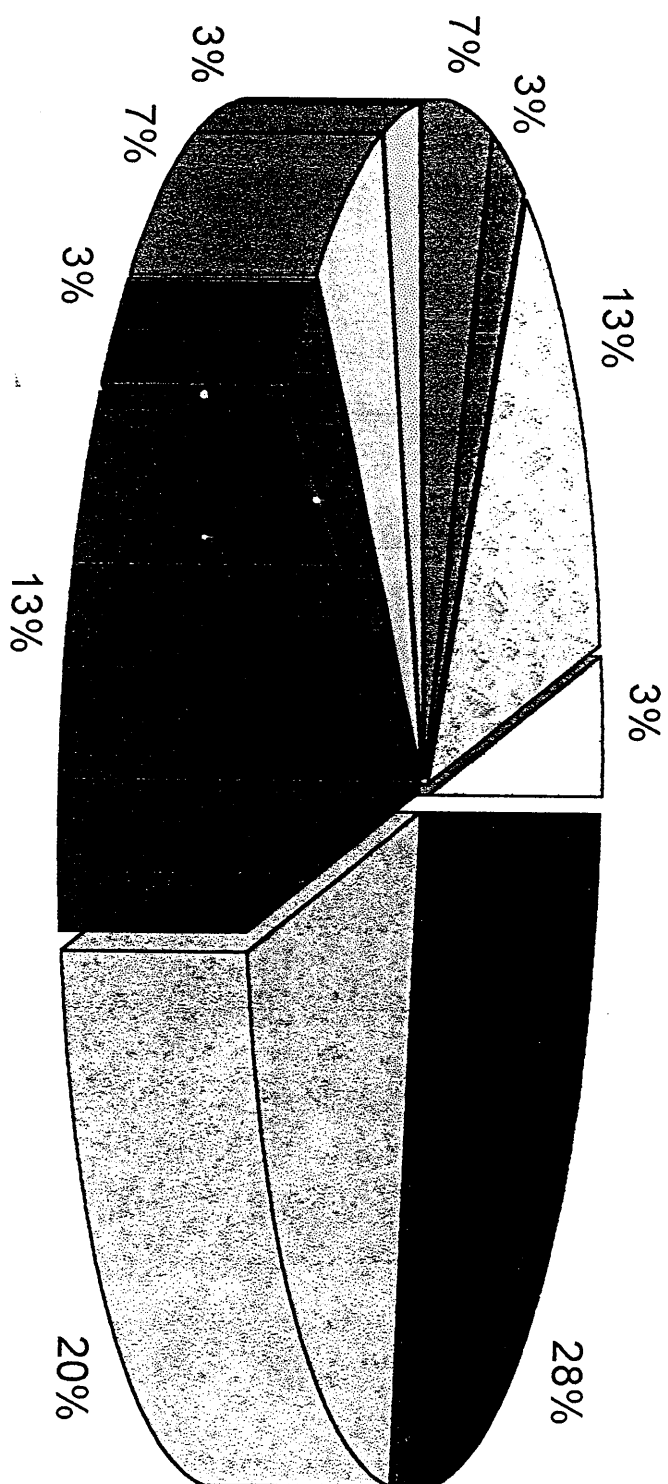
شكل رقم ٨

## حجم العمالة والخارجين معاش مبكر حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١



شكل رقم ١٢

بيان بالمؤهلات الحاصلين عليها إجمالاً العينة وعدد هم ٣٠

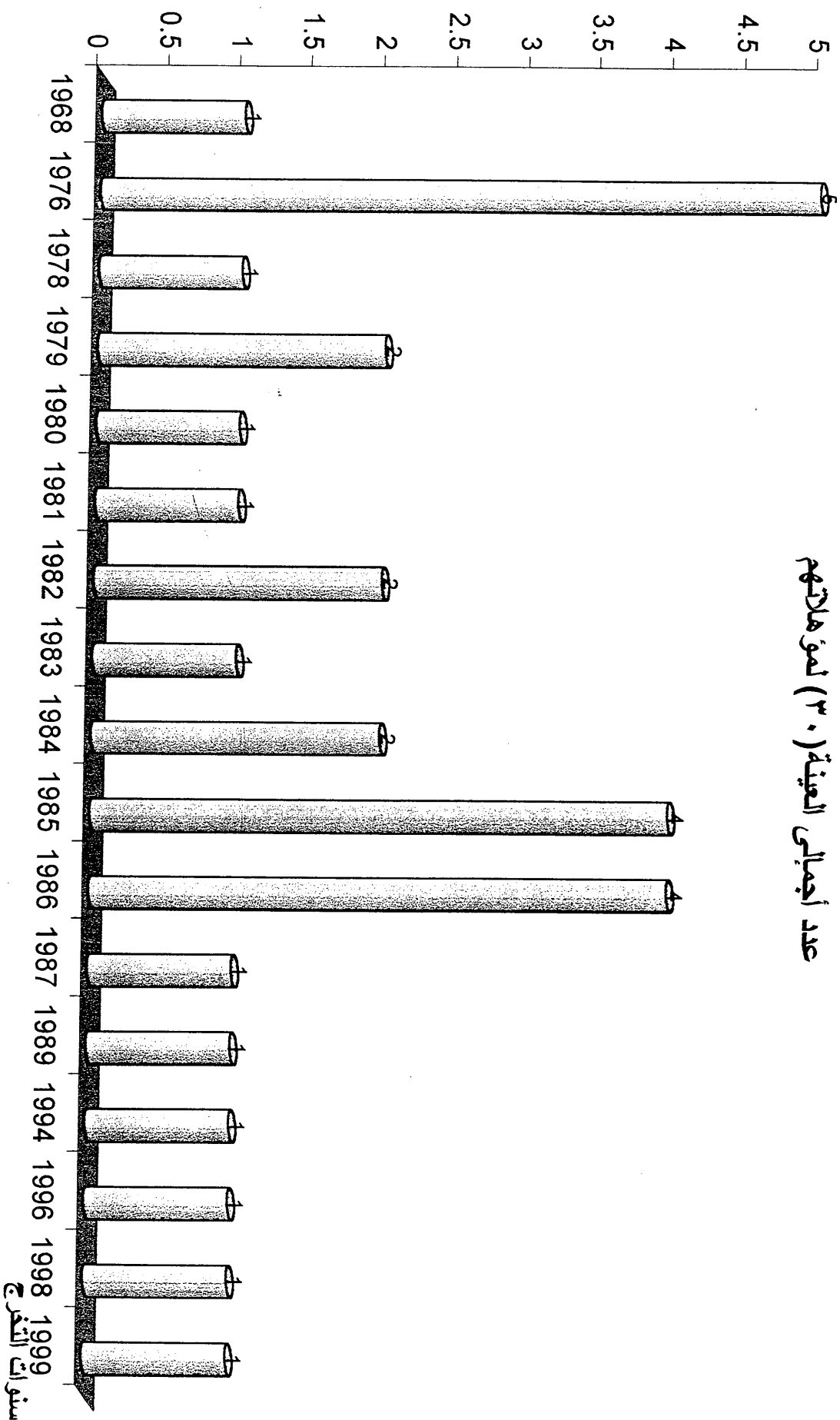


|                         |                   |                  |                |                        |
|-------------------------|-------------------|------------------|----------------|------------------------|
| بكالوريوس هندسة         | بكالوريوس تجارة   | بكالوريوس زراعية | بكالوريوس علوم | بكالوريوس فنون تطبيقية |
| بكالوريوس خدمة اجتماعية | دبلوم إعداد فنيين | معهد تجارى       | دبلوم صنایع    | دبلوم تجارة            |

عدد أفراد العينة

شكل رقم ١٣

عدد أجمالي العينة (٣٠) لمؤملاتهم



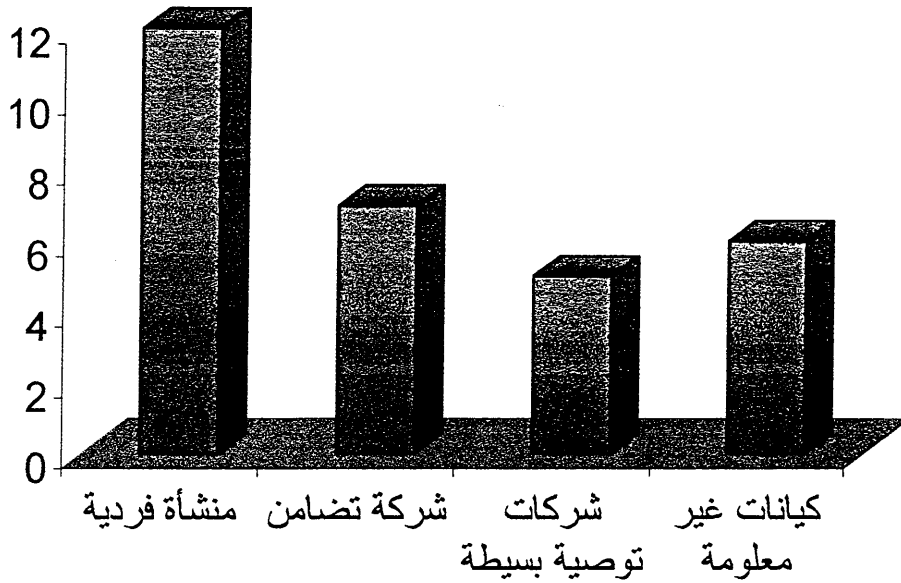
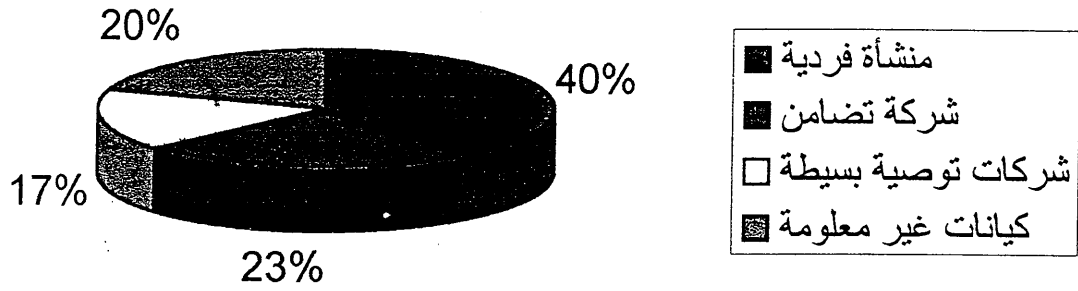
شكل رقم ١٤

## بيان بالانشطة محل العينة وعدد هم ٣٠



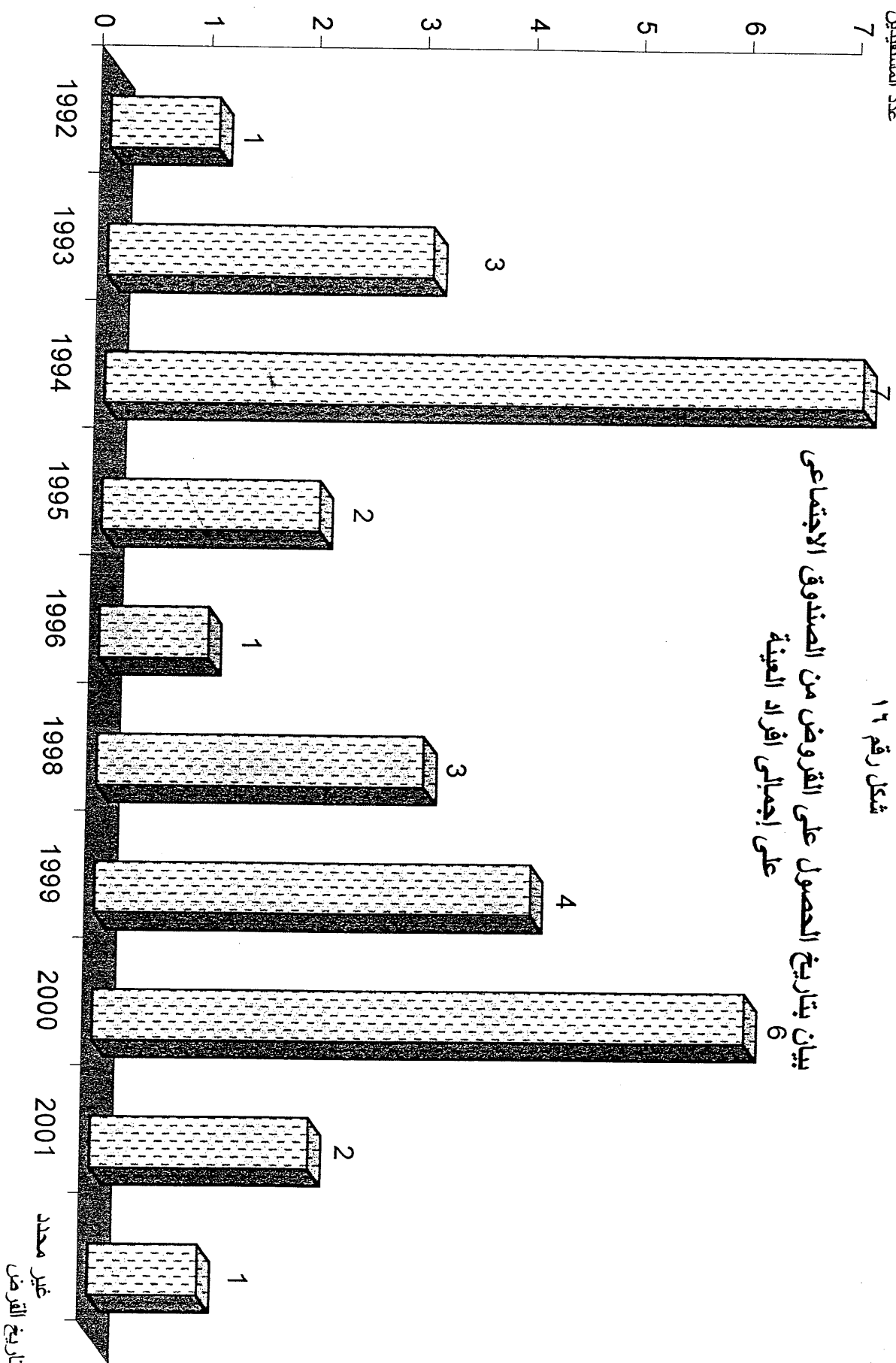
شكل رقم ١٥

بيان بالكيانات القانونية للمشروعات محل العينة وعددهم ٣٠



عدد المستفيدين

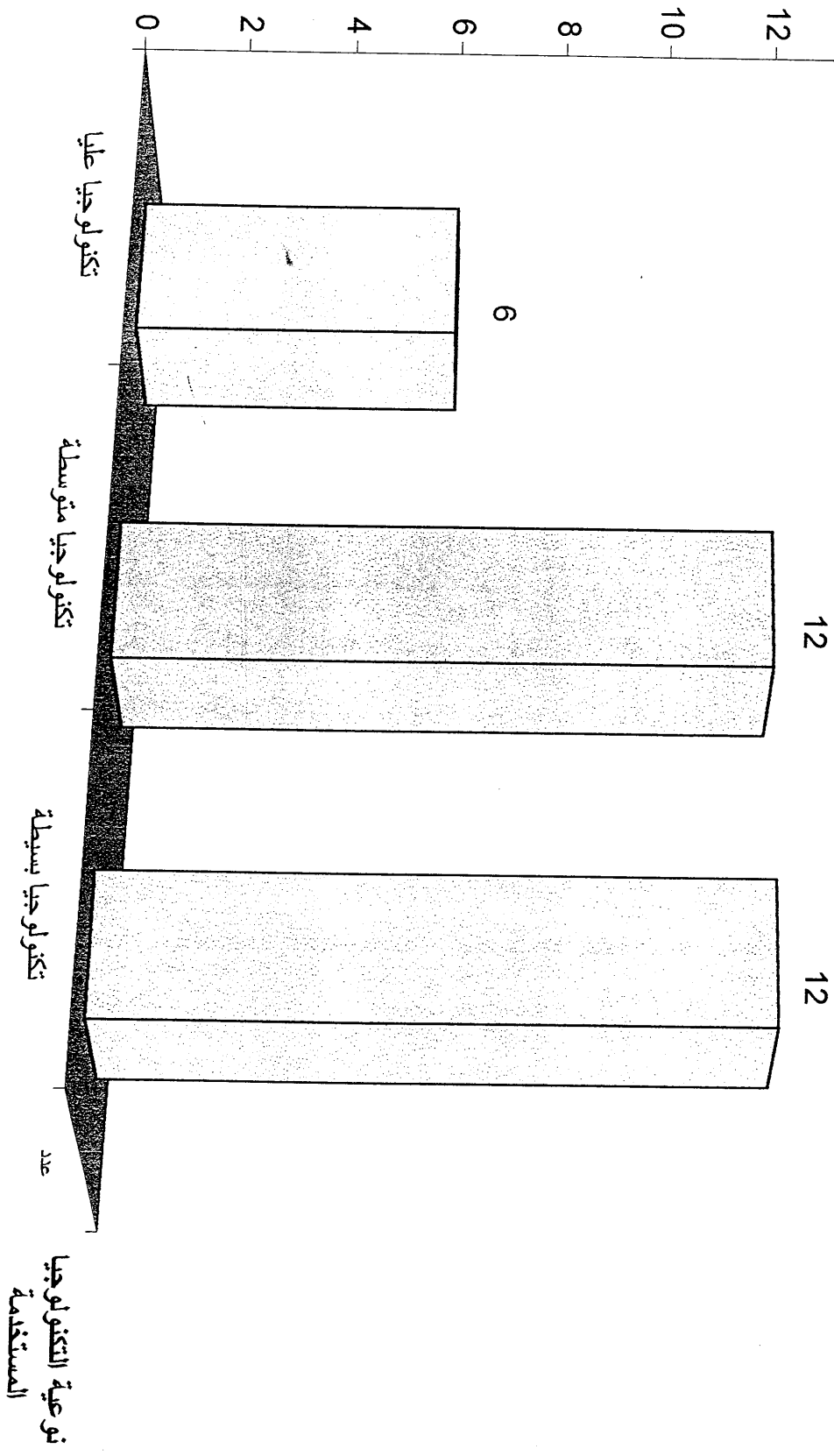
شكل رقم ١٦  
بيان بتاريخ الحصول على القروض من الصندوق الاجتماعي  
على إجمالي أفراد العينة



عدد أفراد العينة

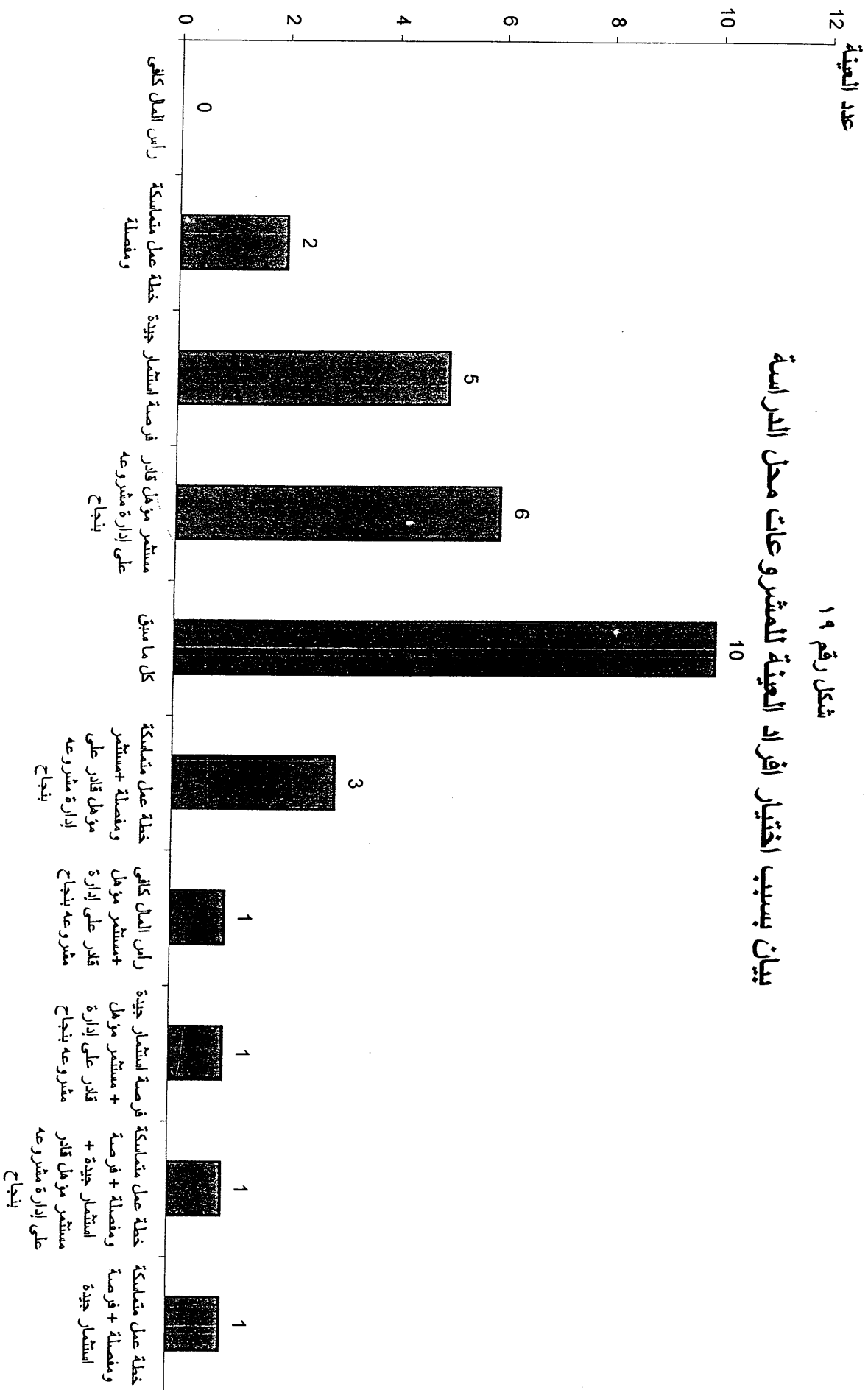
شكل رقم ١٨

بيان بنوعية التكنولوجيا المستخدمة بالمشروعات محل العينة

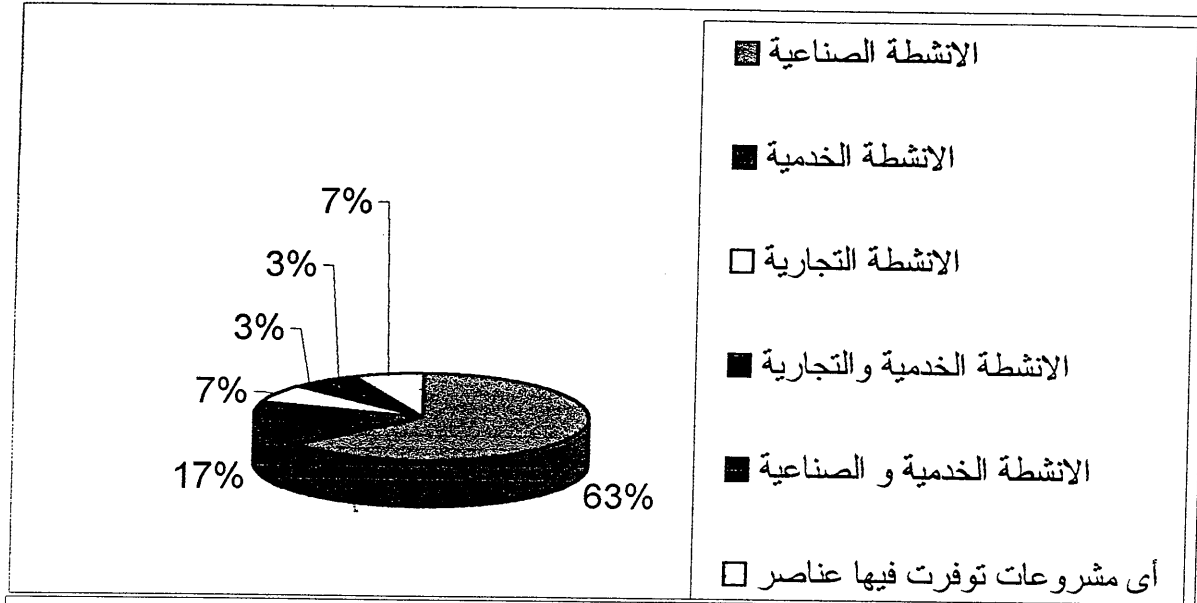


شكل رقم ١٩

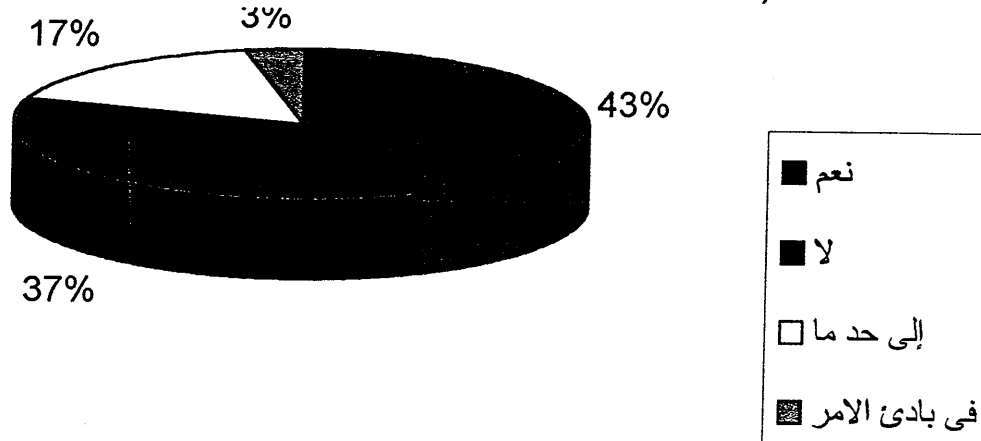
بيان بسبب اختيار أفراد العينة للمشروعات محل الدراسة



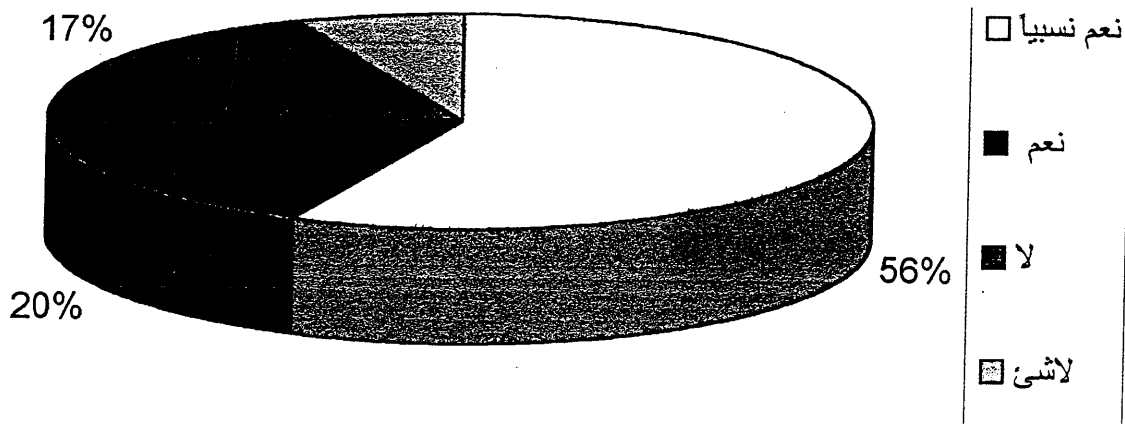
شكل رقم ٢٠



بيان بشأن ما حققه الصندوق الاجتماعى من اهداف  
(راى الحاصلين "العينة" على قروض من الصندوق)



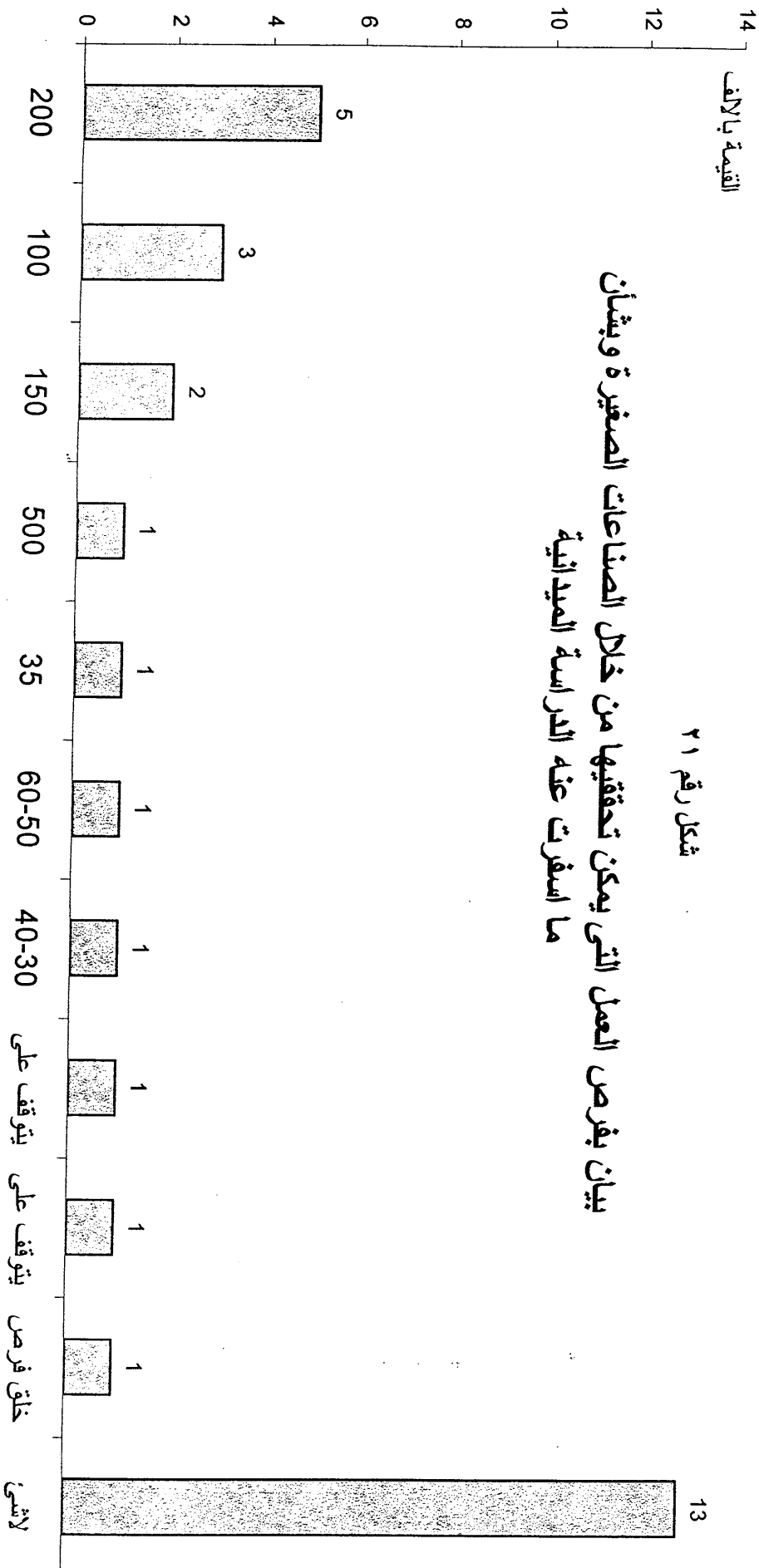
بيان بشأن ما حققه الصندوق الاجتماعى للتنمية من اهداف  
(راى المسئولين عن المشروعات الصغيرة)



القيمة بالآلاف

شكل رقم ٢١

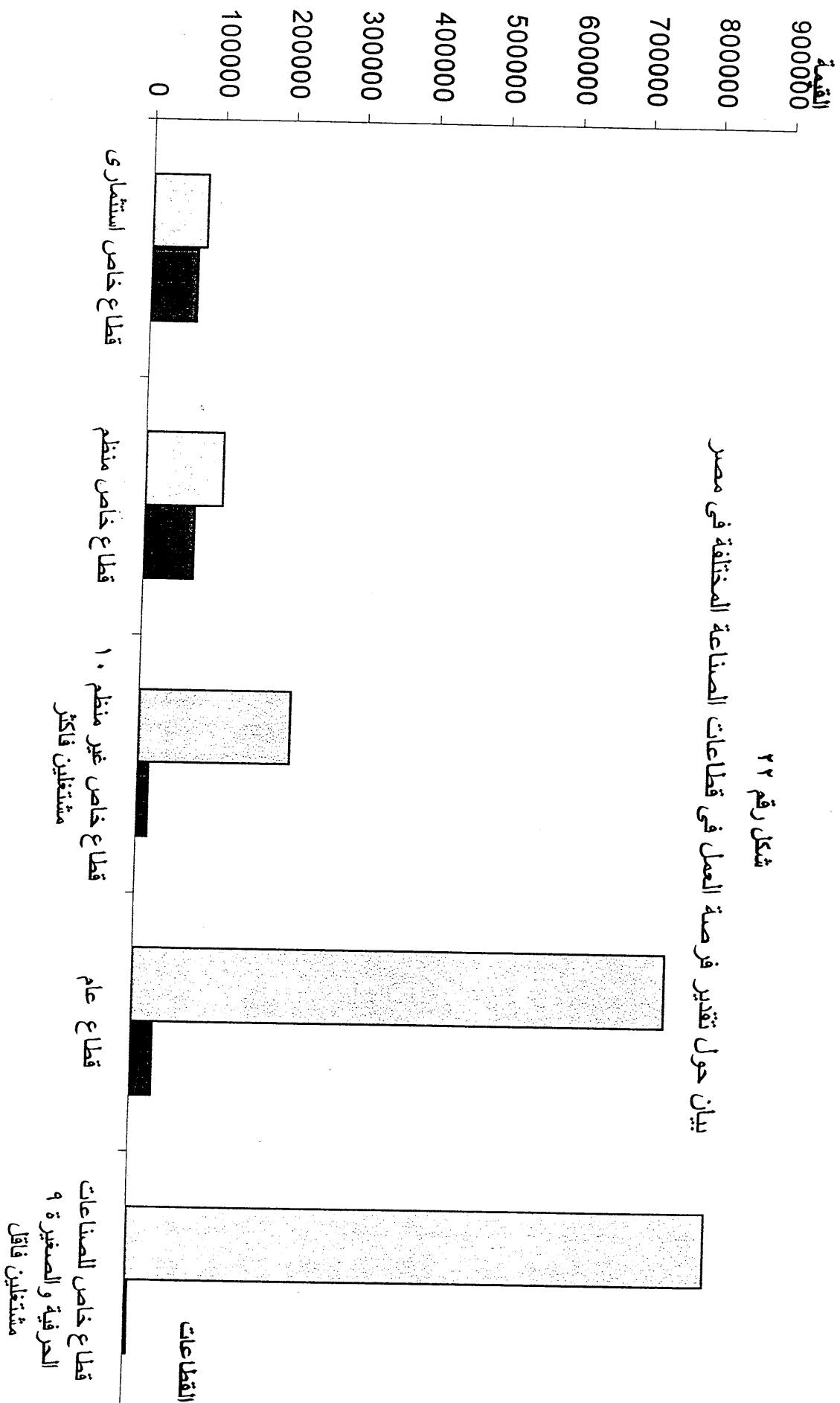
بيان بفرص العمل التي يمكن تحقيقها من خلال الصناعات الصغيرة وبشأن  
ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية



عدد  
المشروعات  
الجديدة  
يتوقف على  
عدد  
المشروعات  
الجديدة التي  
تنشأ سنوياً  
خلق فرص  
عمل حقيقية  
لا تتم بين  
ألبلة وضحا

شكل رقم ٢٢

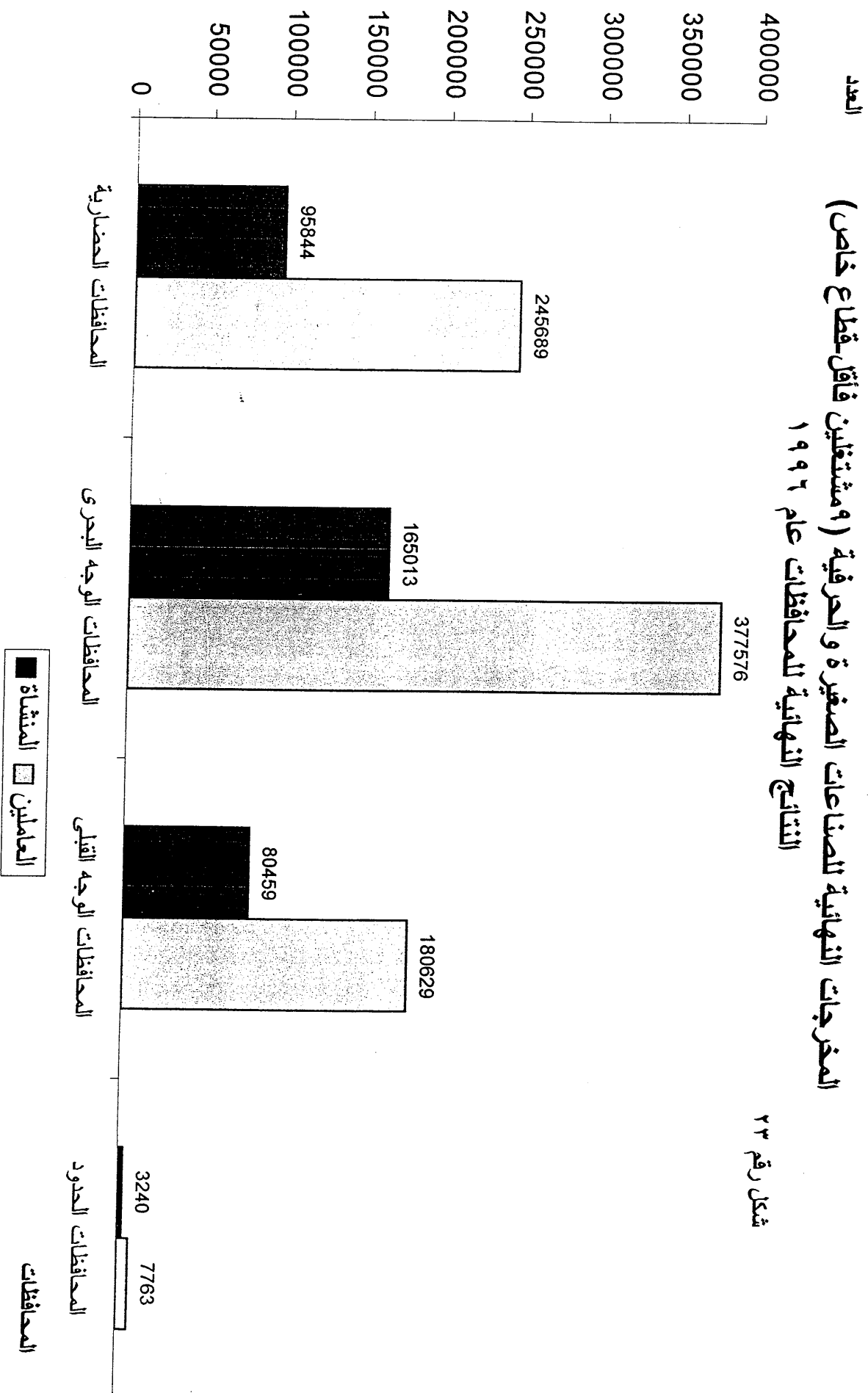
بيان حول تقدير فرصة العمل في قطاعات الصناعة المختلفة في مصر



تقدير تكلفة فرصة العمل ■ عدد المشغليين □

المخرجات النهائية للصناعات الصغيرة والحرفية (٩ مشغلتين فأقل-قطاع خاص)  
النتائج النهائية للمحافظات عام ١٩٩٦

شكل رقم ٢٣



استثمارات الاستبيان  
وقرار  
رئيس الجهاز المركزي  
للتعبئة العامة والإحصاء

استمارة استبيان رقم (١) أصحح المسرعة (بالحرف)  
بعض  
المصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة

مقدمة من الطالب / أشرف محمد جمعه البنان المقيد بكلية الحقوق - جامعة القاهرة - للحصول على درجة الدكتوراه في القانون في دراسة بعنوان / دور المصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر تحت إشراف السيد الأستاذ الدكتور / أحمد حسن البرعى - أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية بكلية الحقوق -

يرجاء ملء هذه الاستمارة بشكل موضوعي بهدف تحديد دور المصناعات الصغيرة وتجهيز هذا الدور في الحد من مشكلة البطالة في مصر .

بيانات يتم استيفائها بمعرفة محرر الاستمارة :-

| الاسم                  | المنطقة                       | المؤهل                  | تاريخ التخرج |
|------------------------|-------------------------------|-------------------------|--------------|
| نوع النشاط             | الشكل القانوني                | تاريخ القرض             |              |
| عدد الشركاء في المشروع | عدد العمالة عند بداية المشروع | عدد العمالة الحالية     |              |
|                        | عدد العمالة المؤقتة ( )       | عدد العمالة المؤقتة ( ) |              |
|                        | عدد العمالة الدائمة ( )       | عدد العمالة الدائمة ( ) |              |

التكنولوجيا المستخدمة في المشروع (عالية - متوسطة - بسيطة)

س ١ : ما هو مفهومك عن المشروع الصناعي الصغير ؟

ج : المفهوم هو :

- هو المشروع الذي يشغله أقل من خمسين مشغلا ورأس ماله الثابت أقل من خمسين ألف جنيه شاملا الأرض والبناء ( ) .

- هو المشروع الذي يشغله من ١٠ - ١٠٠ عامل، ورأس ماله الثابت لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه بعد استبعاد قيمة البناء والأرض ( ) .

- هو المشروع الذي يشغله أقل من ١٠ عامل وأحيانا ٢٠ عامل فأقل ( ) .

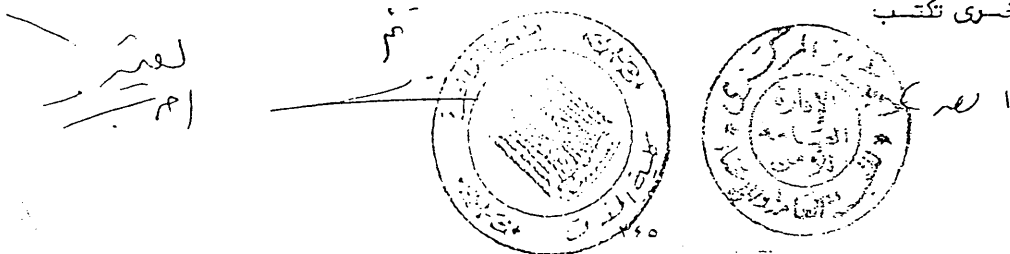
- هو المشروع الذي يشغله ٩ مشغلين فأقل ( ) .

- هو المشروع الذي يشغله من ١٠ عامل : ٥٠ ألف رأس ماله الثابت لا يزيد عن نصف مليون جنيه وأحيانا لا يزيد على مليون جنيه ( ) .

- هو المشروع الذي يشغله عدد لا يزيد عن عشرين عامل ورأس ماله الثابت من ٢٥٠ ألف جنيه : مليون جنيه ، ٢٥٠ ألف جنيه ( ) .

- هو المشروع الذي يشغله ٥٠ عامل فأقل ورأس ماله يتراوح ما بين ٥٠ ألف جنيه : مليون جنيه ( ) .

- أخرى تكتب



س ٢ : لماذا وقع اختيارك على هذا المشروع ؟

ج : حل الوجود :-

- رأس مال كاف  
 -- خطة عمل متأسكة ومفعلة  
 -- فرصة استثمار جيدة  
 -- مستثمر مؤهل قادر على ادارة مشروعه بنجاح  
 -- كل ما سبق

س ٣ : هل لديك خبرة في هذا المجال ؟ ج : (نعم -- لا )

س ٤ : من أين اكتسبت هذه الخبرة ؟

ج :

س ٥ : لماذا وقع اختيارك على الصندوق الاجتماعي للتنمية للحصول منه على قرض لهذا المشروع الصناعي ؟

ج :

س ٦ : هل قمت بدراسات محددة قبل الشروع في تنفيذ المشروع الصناعي ؟

ج : (نعم -- لا )

س ٧ : ما هي هذه الدراسات ؟

- |     |     |
|-----|-----|
| (١) | (٢) |
| (٣) | (٤) |
| (٥) | (٦) |

س ٨ : هل واجهت صعوبات محددة مع بداية المشروع الصناعي ؟

(نعم -- لا )

س ٩ : ما هي هذه الصعوبات ؟

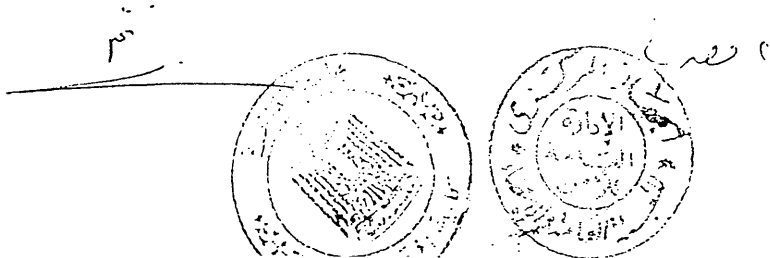
- |     |     |
|-----|-----|
| (١) | (٢) |
| (٣) | (٤) |
| (٥) | (٦) |

س ١٠ : ما هي الوسائل التي واجهت بها هذه الصعوبات ؟

- |     |     |
|-----|-----|
| (١) | (٢) |
| (٣) | (٤) |
| (٥) | (٦) |

س ١١ : هل تبحث في تخطي هذه الصعوبات ؟ ج : (نعم -- لا )

لغير  
المرور



س ١٢ : هل حقق الصندوق الاجتماعي للتنمية الأهداف التي أنشئ من أجلها من وجهة نظرك ؟  
ج : ( نعم - لا )

س ١٣ : ما هو الدور الذي كان يتعين على الصندوق عطاءه خلال الواقع ؟

ج : (١)

(٢)

(٣)

(٤)

س ١٤ : إذا خيرت بين عمل حكومي بمرتبة مجزى ، وأخر غير أيهما تفضل وأما إذا ؟

ج :

س ١٥ : لماذا يفضل أغلب الشباب المصري العمل الحكومي ، ولا يفضلوا العمل الحر ؟

ج : (١)

(٢)

(٣)

س ١٦ : إلى أي مدى تدخل بالتوسع في مشروعك الصناعي الصغير ؟ وما الذي فعلته من أجل ذلك ؟

ج :

س ١٧ : هل القوانين والتشريعات الحالية تتفق والوضع الحالي أم تحتاج إلى تعديل ؟

ج : ( نعم - لا )

س ١٨ : هل المشروعات الصغيرة في مصر بحاجة إلى قانون خاص بها ولماذا ؟

ج : ( نعم - لا )

س ١٩ : ما هي النصوص التي يجب إدراجها في قانون المشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة ؟

ج :

س ٢٠ : ما هي صعوبات الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة في مصر ؟

ج :

س ٢١ : هل منتجاتك بديلة أم أنها مدخلات في صناعة أخرى ؟

ج : ( ) نهائية تحويلية ( ) مدخلات في صناعة أخرى مغزبة

س ٢٢ : هل تتعامل بنفسك مع السوق في توزيع منتجاتك أم تقوم بالاستعانة بموزعين ؟

ج : ( ) التعامل بنفسك ( ) التعامل مع موزعين

س ٢٣ : ما هي المشاكل التي تواجهك عند التعامل مع العملاء المستهدفين لمنتجاتك لإدخالها

للمكونات منتجاتهم ؟

لقد  
أرسل



- ج (١)  
ج (٢)  
ج (٣)  
ج (٤)

س٢٤ : هل هناك قبول من الشركات الكبرى لمنتجاتك ؟

ج : (نعم - لا )

س٢٥ : ما هي الحقب التي تتفادها من تعامل الشركات الكبرى مع منتجاتك ؟

ج :

س٢٦ : الى أي مدى تشكل الاشتراطات البيئية عبء في سبيل النهوض بمشروعك الصناعي الصغير ؟

ج :

س٢٧ : هل تستطيع منتجاتك المنافسة الى الأسواق محلياً ودولياً ؟

ج : (نعم - لا )

س٢٨ : ما هو السبيل الى تحقيق ذلك ؟

ج :

س٢٩ : هل هناك علاقة تماثل من الباطن مع بعض الشركات الكبرى ؟ وما هو حجمها ؟

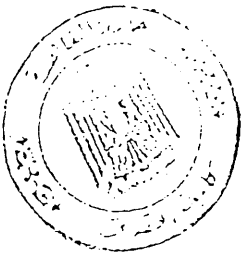
ج :

س٣٠ : ما هي الوسيلة الداعمة لتحقيق هذه العلاقة التعاقدية بين مشروعك والمشروع الكبير ؟

ج :

س٣١ : الى أي مدى حقق مشروعك تنمية اقتصادية واجتماعية في مصر ؟

ج :



س٣٢ : هل حقق مشروعك الصناعي المغير فرصة عمل للشباب ؟

ج : (نعم - لا )

س٣٣ : أي المشروعات من وجهة نظرك تحقق فرص عمل للشباب أكثر ؟

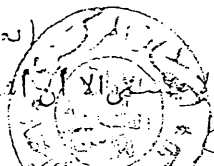
ج : (المشروعات الخدمية - المشروعات الصناعية - المشروعات التجارية - المشروعات الزراعية)

س٣٤ : هل قمت بمسح شامل للمشروعات القائمة في المنطقة أو النسي أو على مستوى المحافظة لكس تبدأ في مشروعك ؟

ج : (نعم - لا )

س٣٥ : هل قاعدة البيانات والمعلومات المتاحة في مصر تساهم بشكل فعال للتعرف على أماكن الاستثمار الصناعي في مصر ؟

ج : (نعم - لا )



وفي النهاية لا بد من أن أنشركم لتبين تعاونكم معنا .

٢٤٨

مقدم الاستبيان  
أشرف محمد جبعه البناني

استمارة استبيان رقم (٢)

بعض

## الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة

مقدمه من الطالب / أشرف محمد جمعه البنان ، المقيد بكلية الحقوق جامعة القاهرة وذلك بهدف الحصول علي درجة الدكتوراه في القانون في دراسة بعنوان دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر . تحت إشراف الدكتور / أحمد حسن البرعي أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية بكلية الحقوق .  
برجاء التكرم بمعاونتي في ملئ هذه الاستمارة بشكل موضوعي بهدف الوصول إلى تحديد الدور الذي تقوم به الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، وتحديد حجم هذا الدور .

أولاً: بيانات عن محرر استمارة الاستبيان :

الاسم :  : الوظيفة :  
الجهة :  : العنوان :

ثانياً : أسئلة الاستبيان :

س ١ ما هو مفهوم سيادتكم عن المشروع الصناعي الصغير ؟

ج هل هو

- المشروع الذي يشغله أقل من ٥٠ مشغلاً ، ورأس ماله الثابت أقل من ٥٠ ألف جنيه شاملاً الأرض والمباني مع الأخذ في الاعتبار الفن الإنتاجي المستخدم ( )
- المشروع الذي يشغله من ١٠-١٠٠ عامل ، ورأس ماله الثابت لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه بعد استبعاد المباني والأرض . ( )
- المشروع الذي يشغله أقل من ١٠ عمال ، وأحياناً ٢٠ عاملاً فأقل . ( )
- المشروع الذي يشغله ٩ مشغلين فأقل . ( )
- المشروع الذي يشغله من ١٠-٥٠ عاملاً ، ورأس ماله الثابت لا يزيد عن نصف مليون جنيه ، وأحياناً لا يزيد عن مليون جنيه . ( )
- المشروع الذي يشغله عدد لا يزيد عن ٢٠ عاملاً ، ورأس ماله الثابت من ٧٥٠ ألف جنيه - ١،٢٥ مليون جنيه مع مراعاة التعديل كل فترة ( )
- المشروع الذي يشغله ٥٠ عاملاً فأقل ، ورأس ماله يتراوح ما بين ٥٠ ألف جنيه ومليون جنيه . ( )
- أي تعريف خلاف ما ذكر



س٢ أكد السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء في بيان ألقاه أمام مجلس الشورى يوم ١٨ / ١ / ١٩٩٣ بأن فكرة إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية جاءت لمواجهة موضوع البطالة بكافة أنواعها وأن مهمة الصندوق الاجتماعي مرتبطة وجوداً وعدمًا بعملية البطالة ، ما الذي حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال الحد من مشكلة البطالة منذ إنشائه عام ١٩٩١ وحتى الآن ؟  
ج

س٣ هل حقق الصندوق الاجتماعي للتنمية الأهداف التي أنشئ من أجلها ؟  
( نعم / لا )  
ج

س٤ ما هي دلائل ذلك ؟  
ج

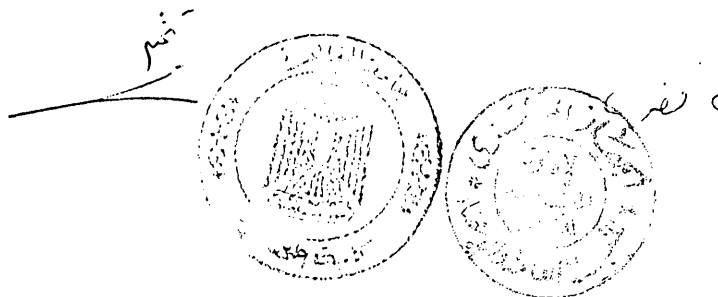
س٥ ما هي المعوقات التي وقفت حائلاً دون تحقيق أهداف الصندوق الاجتماعي المقررة ؟  
ج

س٦ بما تفسر فشل بعض المشروعات الصناعية الصغيرة التي حصل أصحابها علي قروض من الصندوق الاجتماعي ، بعدما قام الصندوق بمراجعة دراسات الجدوى بمعرفة متخصصين واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لنجاح هذا المشروع ؟  
ج

س٧ أين القصور إذن ؟  
ج

س٨ هل هناك حلول أخرى مقترحة لتفادي ذلك ؟  
ج

س٩ هل تكفي خبرة المستثمر الصغير بالأعمال والمعارف والمهارات لكي يحصل علي قرض من الصندوق ؟ أم أن هناك صفات وسمات أخرى شخصية يجب توافرها فيه لكي يحصل علي القرض ؟  
ج



س ١٠ هل هناك اختبارات محددة للشباب راغبي الحصول علي قرض لأقامة مشروع صناعي صغير ؟

( نعم / لا )

ج

س ١١ هل هذه الاختبارات كافية للحكم علي صلاحية الشاب في أداره مشروعه ؟

( نعم / لا )

ج

س ١٢ ما هي مبررات الفشل أذن بالنسبة للمشروعات الصناعية الصغيرة التي حصل أصحابها علي قروض من الصندوق الاجتماعي ؟

س ١٣ تلاحظ أن الصندوق يوالي اهتمام كبير بالنسبة لراغبي إقامة مشروعات صغيرة ، فماذا عن راغبي العمل الذين لا يملكون أموال وليس لديهم سمات شخصية تؤهلهم إلى امتلاك المشروعات الصغيرة وإدارتها ؟

ج

س ١٤ إلى أي مدى يقبل الشباب المصري تخلي الدولة عن واجبها الذي فرضته علي نفسها طوال الحقبة الماضية من توفير ( المأكل ، الملبس ، المسكن ، العلاج ، التعليم ، الوظيفة ، الخ ) ويتجه إلى العمل الحر ، وذلك لمجرد إعلان الدولة عن ذلك وتخليه عن كل معتقداته التي توارثها منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى عهد قريب ؟

ج

س ١٥ هل يستقيم ذلك مع وجود برنامج الحكومة الذي أعدته للتشغيل العام خلال العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ بهدف توفير ٨٥٠ ألف فرصة عمل للشباب ؟

ج

س ١٦ كيف تستقيم هذه السياسة مع سياسة تشجيع العمل الحر والمشروعات الصغيرة لا سيما الصناعات الصغيرة من وجهة نظركم ؟

ج



٢٥١



( ٢٥٢ )

س١٧ من المعروف أن المقبلين علي الأعمال الحرة والاستثمار بشكل عام أقلية ؟ فماذا عن السواد الأعظم من الشباب الذين لا يملكون سمات شخصية ولا قدرات مالية ويرغبون في إيجاد فرصة عمل ، فما دور الصندوق الاجتماعي لهؤلاء الشباب ؟  
ج

س١٨ من المعروف أن هناك عناصر رئيسية حاکمة للمشروع الناجح فهل تجمعت هذه العناصر في المشروعات التي قام الصندوق بتمويلها ؟  
ج  
س١٩ كم نسبة الشباب الذين يصلحوا للعمل الحر في مجال الصناعات الصغيرة من وجهة نظر سيادتكم ؟  
ج

س٢٠ كم عدد فرص العمل التي يمكن للصناعات الصغيرة تقديمها سنويا ؟  
ج  
س٢١ هل ما حصل عليه الشاب المصري من تعليم وتدريب كافي لإدارة مشروع ونجاحه ؟  
ج  
س٢٢ ما هو المقترح في ذلك ؟  
ج

س٢٣ ما هي معوقات تنمية الصناعات الصغيرة في مصر من وجهة نظركم ؟  
ج

س٢٤ هل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الصناعة وتشجيعها ، والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمان وحوافز الاستثمار في حاجة إلى تعديل ؟  
ج  
س٢٥ هل نحن في حاجة إلى قانون يحكم الصناعات الصغيرة في مصر وتنميتها ؟  
ج  
س٢٦ ما هو المقترح في هذا الصدد ؟  
ج



س٢٧ ما الذي منع الصندوق الاجتماعي للتنمية من الاستفادة بأخذ براءات الاختراع الموجودة باكاديمية البحث العلمي والعمل علي تبني أصحابها حيث أن ذلك يعطي فائدتين الأولى توفير فرص عمل للشباب والثانية تنمية اقتصادية واجتماعية في المجتمع المصري كما أنها تساهم في عملية تطوير التكنولوجيا ؟

ج

س٢٨ إلى أي مدى ساهم الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحد من مشكلة البطالة منذ نشأته عام ١٩٩١ ؟

ج

س٢٩ هل من الممكن تحقيق المزيد من فرص العمل ؟

( نعم / لا )

ج

س٣٠ ماهي وسيلة ذلك ؟

ج

س٣١ ما الذي يشجع ويدفع البنوك في مصر لتمويل الصناعات الصغيرة من وجهة نظركم ؟

ج

س٣٢ ما هي أهم المشروعات الصناعية الصغيرة التي تلاقي أهتمام كبير حاليا في مصر ؟

ج

س٣٣ هل هناك انتقادات محددة في عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية ؟

( نعم / لا )

ج

س٣٤ ما هي هذه الانتقادات ؟

-٢

ج ١-

-٤

ج ٣-

-٦

ج ٥-

س٣٥ هل هناك حلول مقترحة لإزالة هذه الملاحظات أو الانتقادات ؟

ج

وفي النهاية لا يسعني إلا شكركم لحسن تعاونكم معنا .

مقدم الاستبيان

أشرف محمد جمعه البنان



## قرار رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

### بالتفويض

رقم ( ١٠٩٥ ) لسنة ٢٠٠١



## جمهورية مصر العربية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

في شأن قيام الباحث/ اشرف محمد جمعة البنان - الباحث بكلية الحقوق جامعة القاهرة -  
بأجراء بحث ميداني للحصول على درجة الدكتوراة في موضوع ( دور الصناعات الصغيرة في حل  
مشكلة البطالة في مصر )

### رئيس قطاع الامانة العامة

- بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن انشاء وتنظيم الجهاز
- وعلى قرار رئيس الجهاز رقم (٢٣١) لسنة ١٩٦٨ في شأن اجراء الاحصاءات والتعدادات والاستفتاءات والاستقصاءات .
- وعلى موافقة السيد / رئيس الجهاز بتاريخ ١٩٩٨/٧/٧ في شأن تفويض السيد / رئيس قطاع الامانة العامة في اعتماد القرارات الخاصة بأمن المعلومات .
- وعلى كتاب كلية الحقوق جامعة القاهرة المؤرخ ٢٠٠١/١٠/١٣ .

### قـرـر

مادة ١: يقوم الباحث / اشرف محمد جمعة البنان - الباحث بكلية الحقوق جامعة القاهرة - بأجراء  
البحث الميداني المشار اليه .

مادة ٢: يجرى هذا البحث الميداني على :-

- ١- عينة حجمها (٣٠) ثلاثون مفردة من السادة الحاصلين على قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية موزعة بالتساوي على مدينة العاشر من رمضان ، مدينة الحرفيين .
- ٢- عينة حجمها (٣٠) ثلاثون مفردة من السادة المتخصصين واصحاب الخبرات في مجالات المشروعات الصغيرة موزعة على الجهات التالية :-

وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية - وزارة التخطيط - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية  
- وزارة التنمية المحلية - الصندوق الاجتماعي للتنمية - بنك التنمية الصناعية - معهد  
التخطيط القومي - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - مركز المعلومات ودعم اتخاذ  
القرار برئاسة مجلس الوزراء - اتحاد الصناعات المصرية - الهيئة العامة للتصنيع - مركز  
تنمية الصادرات المصرية - اكااديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - اتحاد عمال مصر - مؤسسة  
فريد ريش ايرت - الاتحاد التعاوني الانتاجي المركزي - جهاز الصناعات الحرفية والتعاون  
الانتاجي - اساتذة القانون والاقتصاد كلية الحقوق جامعة القاهرة - معهد تكنولوجيا مدينة  
العاشر من رمضان - مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجامعة حلوان - كلية الهندسة  
جامعة القاهرة - شركة ضمان مخاطر الائتمان - جمعية مستثمرى السادس من اكتوبر اتحاد  
المستثمرين - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - الهيئة العامة لشئون المعارض  
والاسواق الدولية - جمعية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمدن الجديدة .

وبشرط موافقة مفردات العينة وكذا موافقة السادة رؤساء الجهات محل البحث الميداني وتحت  
اشراف الادارة العامة للامن بكل منها - مع مراعاة ان البيانات الفردية سرية بحكم القانون  
وعدم استخدام البيانات التي يتم جمعها الا لاغراض هذا البحث الميداني فقط .

مادة ٣: تجمع البيانات اللازمة لهذا البحث الميداني طبقا للاستمارة المعدة لهذا الغرض والمعتمدة من  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وعدد صفحاتها (٩) تسع صفحات وبياناتها كما يلي:



الجمهورية العربية السورية  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

- استمارة السادة اصحاب المشروعات الصغيرة وعدد صفحاتها ( ٤ ) اربعة صفحات .
- استمارة السادة اصحاب الخبرات في المشروعات الصغيرة وعدد صفحاتها ( ٥ ) خمس صفحات وذلك خلال عام من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ٤: لا يتم البدء في تنفيذ إجراءات هذا البحث الميداني ميدانيا إلا بعد صدور هذا القرار .

مادة ٥: يوافق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فوراً بنسختين من النتائج الأولية لهذا البحث الميداني ثم يوافق بنسختين من النتائج النهائية للبحث الميداني كاملة فور الانتهاء من أعدادها .

مادة ٦: ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره .

صدر في ٢٧ / ٩ / ٢٠٠١



سامي حسن قياض

٢٥٥

## أولاً: المراجع باللغة العربية

### أ- الكتب

- ١- إجلال عبد المنعم حافظ ، علي محمود المبيض : موضوعات مختارة من الإدارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مطبعة الإيمان- القاهرة- عام ١٩٩٤ .
- ٢- أحمد ماهر : دليل المدير في التخصصة، الجزء الأول والثاني، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مكتبة عين شمس، كلية التجارة، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية - " بدون تاريخ " .
- ٣- أماني محمد عامر : تمويل المشروعات الصغيرة، كلية التجارة ببنها، قسم إدارة الأعمال عام ١٩٩٦ .
- ٤- جابر عوض سيد، سعد عبد الرسول، عبد السلام إبراهيم: الصناعات الصغيرة، المعهد العالي للخدمات الاجتماعية، أسوان، عام ١٩٩٠ .
- ٥- حسن عبد الرحمن قدوس: فقد الدخل كأثر لإنهاء علاقة العمل بين ضرورة التعويض وكيفية القضاء علي أسبابه، مكتبة الجلاء بالمنصورة - " بدون تاريخ " .
- ٦- حمدي الغناني : أساسيات علم الاقتصاد، المكتبة المصرية اللبنانية، مكتبة عين شمس، " بدون تاريخ " .
- ٧- رمضان جمال كامل : موسوعة التأمينات الاجتماعية ، دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية بالمنيا، الطبعة الأولى ، عام ١٩٩٩ .
- ٨- سوزان أحمد أبو ريه : التخصصة والبعد الاجتماعي ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد رقم ١٤٢ نوفمبر ١٩٩٩ .
- ٩- سعيد النجار : نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي ، دار الشروق عام ١٩٩١ .
- ١٠- عاطف محمد عبيد : إدارة الإنتاج، مراجع إدارة الأعمال، دار النهضة العربية، الطبعة الحادية عشر عام ١٩٨٨ .
- ١٢- علي السلمي: الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٣٥ يناير ١٩٩١ .
- ١٣- فوزي شعبان مدكور : إدارة المشروعات الصغيرة، قسم إدارة الأعمال ، كلية التجارة جامعة القاهرة ١٩٩٩ .
- ١٤- محمد كمال مصطفى : تخطيط القوى العاملة، (المفاهيم - الأسس - الأساليب ) ، كتاب الأهرام الاقتصادي- العدد ١٤١ أكتوبر ١٩٩٩ .
- ١٥- محمد عبد الغني حسن هلال : دراسات سكانية، مهارات تطوير الأداء ، مركز تطوير الأداء والتنمية القاهرة ١٩٩٥ .
- ١٦- محمد محمد الشواربي : العلاقات الصناعية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مطبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، " بدون تاريخ " .
- ١٧- مني قاسم : الإصلاح الاقتصادي في مصر ودور البنوك في التخصصة وأهم التجارب الدولية، الهيئة العامة للكتاب، الأعمال العلمية القاهرة ١٩٩٨ .
- ١٨- منظمة العمل العربية : التعاونيات والصناعات الصغيرة الريفية في الوطن العربي ، مكتب العمل العربي، الخرطوم، في الفترة من ٢ - ٩ فبراير ١٩٩٨ .
- ١٩- نادرة وهدان: تأثير البطالة علي زيادة معدلات الجريمة في مصر - معهد التخطيط القومي مذكرة خارجية - رقم ١٥٢٦ - مايو عام ١٩٩١ .

- ٢٠- ول ديورانتيت : قصة حضارة ترجمه الدكتور/ ذكي نجيب محمود، الإدارة الثقافية، جامعة الدول العربية ، الجزء الأول من المجلد الأول ، عام ١٩٧٣ .

### ب- الرسائل العلمية

- ١- أحمد حلمي عبد اللطيف : الصناعات الصغيرة وأثرها علي مشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤ .
- ٢- أشرف محمد جمعة البنان: دراسة ميدانية لأهم انعكاسات اتفاقية التجارة العالمية علي مستقبل العمالة في صناعة الغزل والنسيج في مصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٨ .
- ٣- أيمن علي محمود علي عمر : تقييم أداء الصناعات الصغيرة المصرية في الثمانينيات دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ١٩٩٥ .
- ٤- محب الدين محمد سعد: التأمين الاجتماعي ضد البطالة " دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس (بدون تاريخ) .
- ٥- محمد حسن محمد سلامة: سياسات هجرة الأيدي العاملة في مصر بين التقييد والإطلاق، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠ .
- ٦- نوال محمد قاسم : تطور الصناعة المصرية خلال الفترة من ١٨٠٠ - ١٩٥٢، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦ .
- ٧- هالة محمد نبيل عنبه : نموذج لقياس نجاح المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٥ .
- ٨- ياسمين محمد فؤاد : أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي علي التضخم والبطالة في مصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٦ .

### ج- مؤتمرات وندوات

- ١- أحمد رشيد : ملاحظات مبدئية حول سياسات العمالة في القطاع الإداري، البطالة في مصر- المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، تحرير سلوى سليمان ،دار النهضة العربية ، عام ١٩٨٩ .
- ٢- أحمد عبد السلام زكي : ورقة عمل مقدمة من شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي، للملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية من أجل دور تنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ظل المتغيرات العالمية، فندق سميراميس، القاهرة ( ١٥ - ١٧ ) فبراير ١٩٩٨ .
- ٣- أحمد سالم : دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية في ماليزيا ، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية أوراق جلسة العمل الأولى والثانية ، للفترة من ١٥ - ١٧ فبراير ١٩٩٨ .
- ٤- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا : ندوة حول قضية البطالة وتوفير فرص العمل، الجزء الأول ، ١٥ يناير ١٩٩٦ .
- ٥- أيهاب علوي : ندوة حول تحليل التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة في ٢٢/٢/١٩٩٨ .
- ٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الصندوق الاجتماعي للتنمية، بحث جانب الطالب ( ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ ) في سوق العمالة، إجمالي الجمهورية ، سبتمبر ٢٠٠١ .

٧- الإدارة العامة للصناعات الصغيرة : تقرير حول ندوة برامج تنمية الصناعات الصغيرة، دراسة مقدمة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،فندق سميرا ميس انتركونتنتال، القاهرة ١٩ أبريل ٢٠٠١ .

٨- الإدارة العامة للصناعات الصغيرة : تقرير عن دور الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة S.B.A في تنمية هذا القطاع الحيوي في الولايات المتحدة الأمريكية، مقدمة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، لندوة المشروعات الصغيرة يوم الأربعاء ١٠/٥/٢٠٠٠ كونراد .

٩- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ظل المتغيرات العالمية - فندق سميرا ميس - القاهرة ( ١٥-١٧ ) فبراير عام ١٩٩٨ .

١٠- الهيئة العامة للتصنيع : دليل التنمية الصناعية المجمعات الصناعية الصغيرة، الجزء الأول، عام ١٩٩٨ .

١١- بنك التنمية الصناعي المصري : حول دور البنوك في دعم الصناعات الصغيرة، ورقة عمل مقدمة في الندوة الخاصة بالصناعات الصغيرة ، أداة لمجابهة الفقر في محافظات الصعيد، معهد التخطيط القومي، للفترة من ٨ - ٩ مارس عام ١٩٩٨ .

١٢- بنك فيصل الإسلامي المصري: حول مساهمة البنك في تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة، المؤتمر الأول، يوليو عام ١٩٩٨ .

١٣- جنات السمالوطي : سياسة الإنفاق العام ومواجهة البطالة في مصر، المؤتمر الأول - البطالة في مصر، تحرير سلوي سليمان، عام ١٩٨٩ .

١٤- حسين الجمال : أهمية المشروعات الصغيرة وخصائصها ودور الصندوق الاجتماعي في تنميتها في مصر، ورقة مقدمة إلى ندوة المشروعات الصغيرة وخلق فرص العمل التي نظمتها الاتحاد التعاوني الإنتاجي، الاتحاد الحرفي الإيطالي ، مؤسسة فريد ريش ايبيريت الألمانية ، القاهرة في ٢٨/١٠/٢٠٠١ .

١٥- سعد عبد الحميد مطاوع: فشل المشروعات الصغيرة، الأسباب وطرق العلاج، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس عشر، المشروعات الصغيرة وأفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي - مجلد المؤتمر- الجلسات البحثية - قاعة جامعة الدول العربية - القاهرة في ١٨ - ٢٠ أبريل عام ٢٠٠٠ .

١٦- صلاح أيوب : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استيعاب المتعطلين علي ضوء التطورات السكانية ، وذلك في إطار ( الجزء الأول الموارد البشرية والهجرة والبطالة -الموارد البشرية وتحديات التنمية في جمهورية مصر العربية )، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر-المؤسسة الثقافية العمالية، منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية، عام ١٩٩٤ .

١٧- عاطف الشبراوي، مسعد قطب، أحمد يونس درويش :حاضنات المشروعات التكنولوجية بالتعاون مع الجامعات، ومراكز البحث، ورقة عمل مشتركة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، المشروعات التقليدية بالتبين، الجمعية المصرية للحاضنات، المشروعات الصغيرة، مقدمه إلى المؤتمر العلمي السادس عشر، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المشروعات الصغيرة وأفاق التنمية، المستدامة في الوطن العربي ، مجلد المؤتمر، قاعة المؤتمرات،جامعة الدول العربية ، القاهرة الفترة ( ١٨ - ٢٠ ) إبريل عام ٢٠٠٠ .

١٨- عبد الراضي عبد الدايم : صلاح على صالح فضل الله: دور المشروعات ( الصناعات ) الصغيرة في حل مشكلة البطالة بالبنين الاقتصادي المصري، المؤتمر العلمي السنوي الثاني للأوضاع القانونية والاقتصادية للعمل في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، ( القاهرة ٢٦ - ٢٧ مارس ١٩٩٧ ) .

١٩- عبد الحكيم محمد إسماعيل:المشروعات الصغيرة وأفاق التنمية في مصر، ورقة عمل مقدمة من كلية الزراعة بالزقازيق،إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للمشروعات

الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلد المؤتمر الجلسات البحثية قاعه المؤتمرات، جامعة الدول العربية، (القاهرة ١٨ - ٢٠ أبريل عام ٢٠٠٠) .

٢٠- عبد الحميد قبو دان: دور بنوك التنمية الصناعية في تطور الصناعات الصغيرة والقطاع الخاص، الندوة التحضيرية المصرية للمؤتمر الأفريقية لسياسات وإستراتيجيات التنمية الصناعية، (القاهرة ٢٣ - ٢٦ سبتمبر عام ١٩٧٨) .

٢١- عوض مختار هلودة : المدخل المنظومي لدراسة مشكلة البطالة في مصر، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، تحرير سلوي سليمان، جامعة القاهرة ١٩٨٩ .

٢٢- عوض مختار هلودة : المشروع الإقليمي المشترك لدعم سياسات الهجرة في الدول العربية، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ندوة سياسات الهجرة في الدول العربية المصادرة للعمل ، تدفق هجرة العمالة وسياساتها في مصر، (القاهرة من ٢ - ٤ مايو ١٩٩٢) .

٢٣- فتحي الحسيني خليل: بعض المنطلقات الأساسية لزيادة دور الصناعات الصغيرة في التنمية مصر، ورقة عمل قدمت للندوة الخاصة ( دور الصناعات الصغيرة في التنمية) أوراق ومدلولات الندوة، الجزء الأول، معهد التخطيط القومي، مؤسسة فريد ريش ايبريت الألمانية، (القاهرة من ١٩ - ٢١ ديسمبر ١٩٨٨) .

٢٤- محمود مهني الكردي : البناء الاجتماعي المصري، ونسق القيم وروية خاصة بالصناعات الصغيرة والحرفية ، ندوة الأبعاد الاجتماعية للصناعات الصغيرة والحرفية، ندوة عن الأبعاد الاجتماعية للصناعات الصغيرة والحرفية - أوراق ومدلولات الندوة - (الإسماعيلية ٢٧ - ٢٩ أكتوبر عام ١٩٨٩) .

٢٥- محمد عبد الحميد بصل: ورقة عمل عن دور بنك التنمية الصناعية المصري في دعم الصناعات الصغيرة مقدمة لندوة بمعهد التخطيط القومي، عام ١٩٩٨ .

٢٦- محمد بن إبراهيم التويجري : كلمة مقدمة من المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، للمؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للمشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلد المؤتمرات، الجلسات البحثية، جامعة الدول العربية، القاهرة من ١٨ - ٢٠ أبريل ٢٠٠٠ .

٢٧- مصطفى كامل السيد : دراسة حول الآثار السياسية للبطالة، ندوة حول قضية البطالة وتوفير فرص العمل ، أكاديمية البحث العلمي، الجزء الثاني ، ١٥ يناير ١٩٩٦ .

٢٨- منال كريم : التجربة اليابانية في تنمية الصناعات الصغيرة ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المشروعات الصغيرة وخلق فرص العمل ، في أكتوبر ٢٠٠١ .

٢٩- منير شعراوي : الصناعات الصغيرة، الوضع الراهن، المعوقات، التوصيات ندوة المشروعات الصغيرة وخلق فرص العمل ، في ٢٨ أكتوبر لسنة ٢٠٠١ .

٣٠- منظمة العمل العربية : الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي ، أداة للتنمية، مؤتمر العمل العربي الدورة العشرون (القاهرة من ٤ - ١١ أبريل ١٩٩٤) .

٣١- نجله حسين مرتجي : دور المؤسسات التعليمية في تنمية فكر وقدرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة مدخل التحول العادل، ورقة عمل مقدمة من كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، جامعة حلوان، الملتقى العربي الأول ، عام ١٩٩٨ .

٣٢- وزارة الصناعة والثروة المعدنية : دور الأجهزة التابعة لوزارة الصناعة والثروة المعدنية في تنمية الصناعات الصغيرة ، الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية، أوراق جلسة العمل الأول والثانية، عام ١٩٩٨ .

٣٣- وزارة التنمية الريفية - البرنامج القومي للصناعات الصغيرة والمتوسطة هذا البرنامج مقدم للسيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء ، للنهوض بهذه الصناعات، يوليو ١٩٩٨ .

٣٤- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية : المشروعات الصغيرة واستراتيجية تنميتها في مصر، دراسة قامت بها الإدارة العامة لشئون المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالوزارة في

٢٠٠١/٤/١٤ .

## د- تقارير مجلس الشورى

- ١- مجلس الشورى : نحو سياسة تعليمية متطورة، لجنة الخدمات التقرير رقم ١٧ ، القاهرة ١٩٩٤ .
- ٢- مجلس الشورى : الفقد فى الاقتصاد المصرى وأثره على معدلات التنمية الاقتصادية فى مصر عام ٢٠٠٠ ، التقرير رقم ١١ ، القاهرة ١٩٩٤ .
- ٣- مجلس الشورى : تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١) وخطة عامها الأول (١٩٩٨/٩٧) عام ١٩٩٧ .
- ٤- مجلس الشورى : البعد الاجتماعى فى مسيرة خطوات الإصلاح الاقتصادى ، الصندوق الاجتماعى للتنمية ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، التقرير رقم ١٥ القاهرة ١٩٩٤ .
- ٥- مجلس الشورى : سياسة التصنيع فى مصر ، التقرير رقم ٥ القاهرة ١٩٩٢ .

## هـ- بحوث ونشرات

- ١- اتحاد الصناعات المصرية : حول تفعيل دور الصناعات الصغيرة فى منظومة العمل الصناعى فى مصر ، عام ١٩٨٨ .
- ٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : النتائج النهائية لبحث الصناعات الحرفية والصغيرة ( ٩ مشغلين فأقل ) عام ١٩٩٦ ، عام ١٩٩٨ .
- ٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : ملخص النتائج النهائية ، للتعداد الاقتصادى عام ١٩٩٧/٩٦ الصادر فى يونيه عام ١٩٩٩ .
- ٤- الهيئة العامة للتصنيع - دور وزارة الصناعة والثروة المعدنية فى دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر ، يونيه عام ١٩٨٩ .
- ٥- الصندوق الاجتماعى للتنمية : المهمة والأهداف ، عام ١٩٩٩ .
- ٦- بيان من مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء : حول جملة المتعطلين من المؤهلات العليا والمتوسطة والأقل من المتوسطة فى ٢٠٠٠/٨/٣٠ .
- ٧- بيان من مركز المعلومات : حول معدل البطالة فى مصر حتى ٢٠٠٠/١/١ ، وذلك من خلال وزارة القوى العاملة تم الحصول عليه فى ٢٠٠٠/٨/٣٠ .
- ٨- بيان من المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال : حول حجم العمالة وبرنامج المعاش المبكر لشركات قطاع الأعمال العام ( القابضة ) فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ ، تم الحصول عليه فى ٢٠٠١/٦/٣٠ .
- ٩- بيان صادر من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة : الصندوق الاجتماعى للتنمية به ( عدد المستفيدين - عدد المشروعات - وأنواع الأنشطة - عدد المتعطلين ) خلال الفترة من ١٩٩٢/١/١ وحتى ٢٠٠١/١٢/٣١ ، صادر فى فبراير ٢٠٠٢ .
- ١٠- حسين الجمال : الصناعات الصغيرة ، نشرة غير دورية متخصصة فى الصناعات الصغيرة تصدر عن الجمعية التعاونية للصناعات الصغيرة ، أكتوبر ٢٠٠١ .
- ١١- تقرير ميدنى : عن سياسة تطوير الخدمة المدنية ، المجالس القومية المتخصصة ، الأمانة العامة ، لجنة تطوير الخدمة المدنية ، القاهرة ، عام ١٩٨٤ .
- ١٢- رجاء العسقلاني : حول زيادة التحويلات للعمال المصريين المهاجرين المشروعات

- الإقليمية لدعم أساسيات الهجرة، منظمة العمل العربية، منظمة العمل الدولية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، القاهرة، عام ١٩٩٤ .
- ١٣- سامية مصلحي : أهم الملامح لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ والمعمول به من ١٢/٥/١٩٩٧، ورقة عمل مقدمة في ندوة عن الصناعات الصغيرة، أداة لمجابهة الفقر في محافظات الصعيد، بمعهد التخطيط القومي، مؤسسة فريد ريش إبيريت الفترة من ٨-٩ مارس عام ١٩٩٨ .
- ١٤- شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا : الطاقة التمويلية والقدرة الاستيعابية لقطاع الأعمال الصغيرة في مصر ( التقرير الثاني )، مقدم إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية في مايو ٢٠٠١ .
- ١٥- صلاح الدين محمد رمضان : الصناعات الصغيرة ودور بعض الجهات الراعية لها في دعم وتنمية مشروعاتها ، بنك التنمية الصناعية ، عام ٢٠٠١ .
- ١٦- عبد المنعم بخيت : رؤية اتحاد الصناعات المصرية لمشاكل الصناعات الصغيرة ومقترح وسائل المعالجة ، دراسة من اتحاد الصناعات المصرية ، عام ١٩٩٧ .
- ١٧- عاطف عبيد : بيان الحكومة حول مشكلة البطالة في مصر " استجواب "، أمام مجلس الشعب في ٩/٤/٢٠٠١ .
- ١٨- عاطف صدقي : بيان ألقاه حول الهدف من إنشاء ( الصندوق الاجتماعي للتنمية )، أمام مجلس الشورى في ١٨/١/١٩٩٣ .
- ١٩- عزمي مصطفى علي : وسائل تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، القاهرة ١٩٨١ .
- ٢٠- عزمي مصطفى علي : استراتيجية تنمية الصناعات الصغيرة في ج.م.ع الإسكندرية، ١٩٩٠ .
- ٢١- كتاب وزارة التخطيط :للخطة والموازنة عام ١٩٩٧/٢٠٠١ .
- ٢٢- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية : مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر ، القاهرة يونيه ١٩٩٨ .
- ٢٣- وزارة قطاع الأعمال العام:تقرير إنجازات برنامج الخصخصة، المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام حتى ٢٨/٢/٢٠٠١ .
- ٢٤- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية : تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نموذج (أ) مجمع خدمات الأعمال ، دراسة قامت بها الوزارة بهدف تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أغسطس عام ٢٠٠١ .
- ٢٥- وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية : البيئة المحلية والإدارية والضريبية والتمويلية المختصة بالصناعة، دراسة قامت بها الوزارة بهدف التعرف علي البيئة المحيطة بالمشروعات الصناعية المصرية كبيره كانت أم صغيرة من حيث ( المحليات - الضريبية - الإدارة - التمويل ) وذلك في ٢١/٦/٢٠٠١ .
- ٢٦- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية : السياسات الميدانية للتنمية ، قطاع المنشآت المتناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة في مصر ، دراسة قامت بها وزارة الاقتصاد في مارس عام ٢٠٠١ .

## و- مصادر أخرى

- ١- أحمد حسن البرعي : الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة، خطة قومية للعلاج، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد الحادي والعشرون ، أبريل ١٩٩٧ .

- ٢- اتحاد الصناعات المصرية : مؤسسة فريد ريش ايبيريت، دليل المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر " النشرة الثانية"، يناير ٢٠٠٠
- ٣- اتحاد الصناعات المصرية : دليل اتحاد الصناعات المصرية وغرفة الصناعة، (مجالس الإدارة - الشعب - اللجان - الإدارة العامة للعلاقات - الحكومة والتعاون الدولي)، ٢٠٠٠ .
- ٤- المحاماة : تشريعات التأمين الاجتماعي ، القانون رقم ١٩٧٥/٧٩ ملحق العددين التاسع والعاشر للسنة الثالثة والخمسين .
- ٥- المحاماة : القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ، بإصدار قانون الاستثمار، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣١ لسنة ١٩٨٩ الصادر بشأنه اللاحة التنفيذية لقانون الاستثمار، تشريعات عام ١٩٨٩، لعام ١٩٩٠ .
- ٦- الراغب الأصفهاني : الذريعة إلى مكارم الشريعة، دار الصحوة، دار الوفاة المنصورة، " بدون تاريخ "
- ٧- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة : دليل المستثمر ، مجلة الاستثمار ، تصدرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، أكتوبر عام ٢٠٠٠ .
- ٨- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية : قوانين التعاون الإنتاجي والاستهلاكي ، الطبعة الثانية ١٩٩٨ .
- ٩- أمين حسن بغدادى : وسائل وأساليب تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، قسم هندسة القوى الميكانيكية، هندسة القاهرة، مجلة مصر المعاصر، العدد رقم ٣٩٦، السنة الحادية والسبعون ، القاهرة ١٩٨٤ .
- ١٠- الأهرام الاقتصادي : دليل السجل الصناعي، القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧، وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، الهيئة العامة للتصنيع ، ملحق في ١٥ مايو عام ١٩٧٩ .
- ١١- الاتحاد التعاوني الإنتاجي : احتفالات اليوبيل الفضي للاتحاد التعاوني الإنتاجي ( ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ )، تحت رعاية قائد نهضة مصر الحديثة، السيد الرئيس محمد حسنى مبارك .
- ١٢- بنك مصر : دور البنوك والصندوق الاجتماعي في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني ، ١٩٩٣ .
- ١٣- بنك التنمية الصناعية المصري : التقرير السنوي عام (٢٠٠٠/٩٩) .
- ١٤- حسن الفاكهاني : القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق لدعم الصناعات الريفية، الموسوعة التشريعية الحديثة، جمهورية مصر العربية .
- ١٥- رأفت محمد سلامة : العمل والعمال في الإسلام، كتاب العمل، العدد ٣٨٢ ، فبراير ١٩٩٦ .
- ١٦- صالح بصله : موسوعة ودليل مدينة العاشر من رمضان ٢٠٠٠/٢٠٠١ .
- ١٧- عبد المنعم محمود حبيب : مشكلة البطالة ومعالجتها بالحلول غير التقليدية، مجلة التنمية الإدارية العدد ٥٢/سبتمبر عام ١٩٩١ .
- ١٨- قاموس لسان العرب المحيط : طبعة لسان العرب بيروت .
- ١٩- قانون الجمعيات الأهلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ولائحته التنفيذية الجديدة : للطبعة الأولى، دار العربي للنشر والتوزيع الكتب القانونية - أسامة أنور العربي عام ٢٠٠٠ .
- ٢٠- مجلس الشورى: دستور جمهورية مصر العربية ، مطابع المجلس ، عام ١٩٨٩ .
- ٢١- مجلس الوزراء : وصف مصر بالمعلومات ، مركز المعلومات دعم واتخاذ القرار، الإصدار الرابع ، سبتمبر ١٩٩٩ .
- ٢٢- محمد حسن السباعي : التعاوني الإنتاجي في مصر ، مبارك خصائص وأرقام ، وزارة التنمية الريفية ، الاتحاد التعاوني الإنتاجي ، طبعت بمعرفة مؤسسة فريد ريش ايبيريت ، أكتوبر ١٩٩٨ .

- ٢٣- محمد عبد العال خليفة : عضو مجلس الشعب ، تقدم بمشروع قانون حول الصناعات الصغيرة لمجلس الشعب ، ١٩٩٦ .
- ٢٤- محمد عبد الفتاح منجي : التعاون الإنتاجي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الاتحاد التعاوني الإنتاجي المركزي، مؤسسة فريد ريش أيبيريت ، يوليو عام ١٩٩٥ .
- ٢٥- نادر فرحاتي : سياسات التشغيل في البلدان العربية، الجزء الأول الدراسات الأساسية ، منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ومنظمة العمل الدولية ، البطالة المفهوم والقياسي بالتركيز علي حالة مصر ، ١٩٩٣ .
- ٢٦- يوسف القرضاوي : دور الزكاة في علاج مشكلة البطالة ،مجلة الاقتصاد الإسلامي ، بتك دبي الإسلامي ، العدد ٦٢ محرم ١٤٠٧ هـ ، سبتمبر ١٩٨٩ .

## ي - اللقاءات الشخصية مع المسؤولين

### أولاً: ممثلي للجهات الحكومية

- ١- مهندس / منير شعراوي محمد : رئيس جهاز الصناعات الصغيرة والتعاون الإنتاجي ووكيل أول وزارة التنمية المحلية .
  - ٢- د . قطب سالم : مستشار الحسابات القومية بوزارة التخطيط .
  - ٣- أ . كمال العربي : مستشار الحسابات القومية بوزارة التخطيط .
  - ٤- مهندس / محمد أمين : كبير مستشاري وزارة الصناعة ، بوزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .
  - ٥- أ . د عبد السلام سيد سلطان : رئيس الإدارة المركزية للمعلومات بمركز تنمية الصادرات المصرية التابعة لوزارة التجارة الخارجية .
  - ٦- أ . محمد حسين سعد الدين : مدير عام البحوث الزراعية والغذائية ، مركز تنمية الصادرات المصرية بوزارة التجارة الخارجية .
  - ٧- أ . د بهجت عوض المرسى : رئيس قطاع ومستشاري الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وأستاذ الإحصاء المنتخب بتجارة الأزهر .
  - ٨- أ . إبراهيم محمد عامر : مدير عام بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .
  - ٩- العميد / أنس بهجت : مدير مشروع معلومات الوزارات بمركز معلومات دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري .
  - ١٠- العميد / أحمد صلاح الدين إسماعيل : المدير التنفيذي لقطاع المعلومات بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار .
  - ١١- المهندس / جلال غراب : رئيس الإدارة المركزية للخدمات الصناعية، الهيئة العامة للتصنيع
  - ١٢- المهندسة / شويكار محمد توفيق : مدير عام الغزل والنسيج بالهيئة العامة للتصنيع ، وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .
  - ١٣- المهندسة / رجاء سيد لبيب : مدير عام الإدارة العامة للمشروعات الغذائية ، الهيئة العامة للتصنيع .
  - ١٤- المهندس / حافظ عبد المنعم : مدير عام الصناعات الصغيرة ، بالهيئة العامة للتصنيع ، التابعة لوزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .
  - ١٥- المهندس / يحيى عليش ، مدير عام تصميم المنشآت بالهيئة العامة للتصنيع ، التابعة لوزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .
  - ١٦- الأستاذ / محمد جمال الدين عبد العزيز : رئيس الإدارة المركزية للأوراق المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ومدير عام شئون المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالوزارة
- "سابقاً"
- ١٧- حسين عبد المطلب حسين : باحث اقتصادي دولي ، قطاع سياسات الاستثمار والأوراق المالية ، بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

## ثانياً:- الأكاديميين المتخصصين في مجال المشروعات الصغيرة .

- ١- أ. د عالية المهدي : وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
- ٢- أ. د نجله مرتجي : مدير مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجامعة حلوان ، وأستاذ بكلية التجارة ، إدارة الأعمال بجامعة حلوان .
- ٣- أ. د عبد الله شعبان : مدير مشروع العمل الحر - كلية الهندسة - الأستاذ / يقسم التصميم الميكانيكي والإنتاج - جامعة القاهرة .
- ٤- أ. د سيد عبد المقصود : أستاذ التخطيط الاقتصادي بمعهد التخطيط القومي .
- ٥- أ. د السيد محمد الكيلاني : مستشار وأستاذ التخطيط الإقليمي بمعهد التخطيط القومي .
- ٦- أ. د حسام محمد مندور : مدير مركز التخطيط الصناعي ، وخبير الصناعات الصغيرة بمعهد التخطيط القومي .
- ٧- د. مهتاب مختار هلو ده : نائب مدير مشروع العمل الحر ، كلية الهندسة القاهرة ، ودكتور بقسم القوى والآلات الكهربائية بالكلية ، جامعة القاهرة .

## ثالثاً :- ممثلين الجهات المعنية بالنسبة للأنشطة الصناعات الصغيرة .

- ١- م. د محمد ممدوح عوني : مدير عام جهاز تنمية المشروعات - الصندوق الاجتماعي للتنمية - مجلس الوزراء .
- ٢- الأستاذ / توفيق محمود دنيا : مستشار الصندوق الاجتماعي للتنمية ووكيل أول وزارة الاقتصاد "سابقاً" .
- ٣- مهندس / عزمي مصطفى علي : كبير مستشاري الصندوق الاجتماعي للتنمية ومستشار المشروعات الصغيرة للصندوق التابع لمجلس الوزراء .
- ٤- أ. عمر الفاروق أمين عمر : مدير عام برنامج تنمية الموارد البشرية - الصندوق الاجتماعي للتنمية - مجلس الوزراء .
- ٥- مهندس / محمد مسعد حسن قطب : مدير إدارة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة للصندوق الاجتماعي للتنمية - مجلس الوزراء المصري .
- ٦- المهندس / مصطفى والي : مدير عام اتحاد الصناعات المصرية .
- ٧- أ. د رشدي عبد القادر : المستشار الإعلامي لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس الاتحاد الحرفي الإيطالي في مصر .
- ٨- مهندس / أحمد مصطفى الجندي : مدير مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمؤسسة فريد ريش ايبيريت الألمانية .
- ٩- أ. د محمود فهمي الوصفي : نائب رئيس بنك التنمية الصناعية المصرية .
- ١٠- أ. د شادية نيازي : مدير عام البحوث الاقتصادية ، بنك التنمية الصناعية المصري .
- ١١- أ. د محسن شاهين : مدير فرع السلام ، بنك التنمية الصناعية المصرية .
- ١٢- أ. د محمد كمال مصطفى : استشاري تنمية الموارد البشرية ، وعضو مجلس الاتحاد التعاوني الانتاجي .
- ١٣- أ. د أحمد عبد الفتاح شلبي : نائب أول رئيس الاتحاد الحرفي ، وعضو الاتحاد الصناعات المصرية وعضو مجلس الشورى .
- ١٤- مهندس / نصر سليمان : مدير عام جمعية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالعاشر من رمضان .
- ١٥- الأستاذ / أبو ألوفا فهمي محمد أبو شلش : باحث أول مركز البحوث ، بنك مصر .

هذا بخلاف لقاءات متعددة مع مستفيدي الصندوق الاجتماعي للتنمية وعددهم (٣٠) بخلاف بعض الشركاء والعاملين بتلك المشروعات

## ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

### ١- اللغة الفرنسية

A. El Borai, "L'Homme, le Travail et l'Avenir dans le Tiers Monde: l'Exemple de l'Egypte", Le Caire, Egypte, 1995.

### ٢- اللغة الإنجليزية

- 1- Thomas A. Gray and Matthew Gamser, "Building an Institutional and Policy Framework to Support Small and Medium Enterprises: Learning from Other Cultures", March, 1999.
- 2- Wasem and Others "France Organization for Economic Cooperation and Development", 2001.
- 3- Federal Register, Vol. 65, No. 94, Monday, May15, 2000, 13CFR Part 121, pp.30840 – 30862.
- 4- Samiha Fawzy, "The Business Environment in Egypt", Mediterranean Development Forum, Morocco, 1998.
- 5- Friedrich, Ebert, Stiffing in Egypt since, 1976-1998.

## مستخلص الدراسة

لقد استهدفت هذه الدراسة، الإجابة على عدة أسئلة، حول العلاقة بين الصناعات الصغيرة وحل مشكلة البطالة في مصر، وأيضاً حجم هذه العلاقة، وكذلك طبيعة فرصة العمل التي من الممكن أن تقدمها المشروعات الصناعية الصغيرة، وما إذا كانت (دائمة، أم مؤقتة)، وأيضاً القوانين التي تحكم هذه المشروعات الصناعية الصغيرة.

ولتحقيق الهدف من الدراسة، قمنا باستخدام عدة أدوات، منها (البيانات الإحصائية، والمقابلات الشخصية مع المسؤولين، والاستبيان).

ولقد أسفرت الدراسة، عن الآتي :-

- ١- وجود علاقة وثيقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة في مصر، تظهر في كلما زادت المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر، كلما أدى ذلك إلى زيادة في فرص العمل، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة في مصر، ولقد أسفرت الدراسة على أن من الممكن تحقيق من ٣٥-٤٠ ألف فرصة عمل سنوياً من تلك المشروعات.
- ٢- أسفرت الدراسة على أنه ليس هناك تعريف متفق عليه في مصر، للمشروعات الصناعية الصغيرة.
- ٣- أوضحت الدراسة، أن معدل الزيادة في فرص العمل المؤقتة، أكبر منها في فرص العمل الدائمة.
- ٤- أن هذه المشروعات في حاجة الى تشريع موحد يحكمها.

أ.د / أحمد حسن البرعى

أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية

والمشرف على الدراسة

